

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامة

افريقيا الجديدة



**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامه

جمال حمدان

إفريقيا الجديدة
دراسة في الجغرافيا السياسية

١٩٩٦

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرت - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامه

جميع الحقوق محفوظة للناسخ

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مذبول

6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421 ٥٧٥٦٤٢١ ت. القَاهِرَة. ٦ ميدان طلعت حرب

الفهرس

صفحة

- ٧ تقديم
- ١٣ مقدمة في الشخصية الإفريقية

الباب الأول

٢١

صورة سياسية

- الفصل الأول - من جغرافية الاستعمار إلى جغرافية
التحرير.....
- ٢٣
- ٦٩ الفصل الثاني - التركيب السياسي لإفريقيا الجديدة

الباب الثاني

١٠٩

الدولة والعمران في إفريقيا الجديدة

١١١

..... الفصل الثالث- السكان

١٤٧

..... الفصل الرابع- العواصم السياسية

الباب الثالث

٢٠١	الدولة والاقتصاد فى إفريقيا الجديدة
٢٠٣ الفصل الخامس - الصرح الاقنصادى
 الفصل السادس - الأساس الجغرافى لاقتصاديات الدول
٢٣٧ الإفريقية

الباب الرابع

٢٧٣	الدولة والأمة فى إفريقيا الجديدة
٢٧٥ الفصل السابع - مقومات القومية الإفريقية
٣٤١ الفصل الثامن - القومية الإفريقية
٣٩٠ الفصل التاسع - الوحدة الإفريقية
٤٦١	المراجع

تقدير

«التدافع على إفريقيا» اسم أطلق على حركة السباق الجنوني الذي انطلقت إليه فجأة دول أوروبا الاستعمارية في الربع الأخير من القرن الماضي، وقد يقول البعض «التكالب على إفريقيا» لأنه كان سباقاً مسعوراً مستميتاً. والآن وقد طويت صفحة الاستعمار أو تكاد، وانتهى قرن الاستعمار وبدأ قرن التحرير، ظهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نوع جديد من التدافع على إفريقيا بين الكتل العالمية الجديدة، لا للاستعمار السياسي أو الاقتصادي السافر هذه المرة، ولكن لكسب أو جذب القارة في صف هذا الطرف أو ذاك.

وإذا كانت أدوات التدافع الأول هي الغزاة والمغامرين والتجار والمبشرين، فإن أدوات التدافع الجديد هي الدعاة والدبلوماسيون والخبراء والعلماء. حملات اليوم على إفريقيا هي حملات من جيوش العلماء والباحثين والصحفيين. وبينما تخلف الإنجليز - باعترافهم - كانت أمريكا سباقة في هذا الاهتمام المفاجئ، وإلى هذه الحملات الأكاديمية. على أن العالم كله ينظر الآن إلى إفريقيا التي أصبحت بؤرة جديدة في العالم، أصبحت «الصيحة الأخيرة» وموضوعاً لطوفان غلاب من الكتابة العلمية ونصف العلمية، السياسية وغير السياسية. والواقع أن العالم يشهد الآن حركة يمكن أن نسميها «الاستفراق» مثلما شهد حركة الاستفراق في القرن الماضي.

ولكن ثمار هذا التدافع العلمي على إفريقيا نعرض عادة لمئات الجزئيات

والتفاصيل التي غالباً ما تنحو، في الميدان السياسي، إلى عرض «الأحداث الجارية Current Affairs» وتحليل التكتيكات والشخصيات. أى أنها باختصار تهتم «بالطقس» السياسي في القارة كما قد نقول. ولهذا فهي لا تلبث بعد حين أن تصبح غير مقروءة. إذ تكون قد فقدت إطارها الزمني سريعاً. أما الصورة المكتملة للحقائق والخطوط الأكثر خلوداً وبقاءً في هذا الخضم فلم ترسم بعد فيما نعلم. فلا زلنا بحاجة إلى ريشة عريضة تبين لنا «الغابة من الأشجار»، وتصور المناخ السياسي أكثر مما تضييع في تيه الأجواء والتطورات اليومية. وهذا فيما نرى هو الفرق بين دراسة الأحداث الجارية في علم السياسة، وبين الجغرافيا السياسية : فالأولى قد تهتم بالتكتيك الدبلوماسي، ولكن الثانية تركز على الاستراتيجية السياسية ومحورها هو «الجغرافيا خلف السياسة» أكثر منه «الساسة خلف السياسة».

ولهذا فالأولى هي دائماً «موضوع الساعة»، غزيرة الإنتاج، بينما الثانية أثقل خطوة وأكثر حاجة إلى الروبة - وهي في النهاية مقلة من الناحية الكمية. الأولى مساحة والثانية كثافة. فالجغرافيا السياسية هي في حقيقتها المحصلة الرياضية - أو هي بصورة أدق الجذر الجبري للمحصلة الرياضية - للأحداث الجارية. وهذا هو الفارق تماماً بين الطقس والمناخ، بين الدبلوماسية والسياسة، أو بين التكتيك والاستراتيجية. ونحسب أنه قد تجتمع لدينا الآن من تفاصيل التطورات والأحداث الجارية في الميدان السياسي بالقارة ما قد يكفي لاستخراج «المتوسط» وتركيزه في معادلات من المبادئ الأصولية والقوانين أو أشباه

القوانين، دونما كبير خوف من خطأ أو شطط مجنح....

ولكن هذا البحث الذى نقدم لا يزعم أنه سيقدم كل الإجابة عن هذا السؤال. فهو لن يعرض لكل جوانب ومظاهر الجغرافيا السياسية فى القارة. فأولاً، هو لن يعرض لما يمكن أن يسمى بالجغرافيا السياسية «التاريخية»^(١) أى تصبغ اللاندسكيپ السياسى فى الماضى كعملية نامية متطورة. فأغلب الكتابات القليلة فى الجغرافيا السياسية لإفريقيا قد أدت هذه المهمة. بل الواقع أنه منذ دراسة هويتلزي^(٢) الرائعة حقاً لم يبق مجال ذو بال للكتابة فى هذا البعد التاريخى للجغرافيا السياسية للقارة. والبحث الحالى يبدأ مباشرة من اللاندسكيپ السياسى الراهن كمعطيات مفروغ منها.

ثانياً، يتحاشى هذا العمل عن عمد موضوعاً بعينه وهو الحدود السياسية. وبقيننا هو أن التوجيه إلى دراسة الحدود على أهميتها القصوى فى الجغرافيا السياسية قد بلغ حد الإفراط والإسراف، وربما أدخل بعنصر النسبية فى الدراسة الأصولية. إن لم يكن قد أضر نموها الأصولى المنهجي تأخيراً، لأنه نقل البؤرة من الرقعة السياسية إلى الحدود، من قلب الإقليم السياسى إلى أطرافه.

ولكن فى حالة إفريقيا بالذات نحن لسنا إزاء حدود اصطلاحية فحسب

1- Hartshorne, R., Political Geog., in American Geog, Inventory & Prospect. ed. Preston James. & Clarence Jones, Syracuse, 1954, P. 217.

2- Whittlesey, D., The Earth & the State, N. Y., 1944. ch. II.

بل - وهو الأهم - إزاء « دول اصطناعية » أساساً. ولهذا فإن في تركيز البؤرة على الحدود خطراً أن يلفت النظر عن النسيج الداخلي الحقيقي للرقع السياسية ذاتها⁽¹⁾ ويؤدي إلى انتقادات جزئية محلية، قد نخدعنا عن الحاجة الأخطر إلى تعديلات ثورية عميقة في نواة الوحدات السياسية وصميمها.

هكذا يقتصر هذا البحث على دراسة أصولية لعدة موضوعات مترابطة: إفريقيا بين الاستعمار والتحرير، التركيب السياسي لإفريقيا الجديدة، الدولة والممران في إفريقيا، الدولة والاقتصاد في إفريقيا، الدولة والأمة في إفريقيا. ولن يكون الهدف في هذا حشداً لكل الحقائق والتفاصيل. بل مسحاً انتخابياً متكاملاً يبرز الصورة المنهجية الأصولية لكل عنصر من وجهة الجغرافيا السياسية الصارمة. ونأمل أن تبلور بهذا المنهج الشخصية السياسية الكامنة الكاملة لهذه القارة الفريدة.

ولكن يبقى بعد هذا جانب له خطره في الدراسة. فليس يكفي، ولا هو من المقبول - بعد رحلة علمية طويلة كهذه - أن ترفع معاول الهدم وصيحات النقد دون أن تنتهي إلى عمل بناء مشمر. ولقد تمودنا أن نتقبل التخطيطات السياسية التي يصنعها بعض الساسة والديبلوماسيين من الهواة أو أنصاف المتقنين على موائد المؤتمرات الاستعمارية أو في مكاتب الخارجية، ربما دون أن ينتقلوا إلى الحقل أو يعرفوا عنه شيئاً - كما حدث في حالة إفريقيا بالذات ! - وذلك في الوقت الذي ننظر فيه بإشفاق إلى محاولات العلماء « الأكاديمية » في نفس المجال.

1- Hartshorne, op. cit., P.,177.

وفي اعتقادنا أنه قد حان الوقت لكي يجعل الجغرافى السياسى التخطيط السياسى جزءاً طبيعياً من خبزه اليومى، وأن يتقدم إليه جاداً كجزء من رسالته. وبديهي أن آراءه لن تلزم أحداً، ولا هى نهائية بالضرورة. ولكنها يمكن أن تقدم خامسة صالحة ليتدارسها أبناء القارة فيما بينهم فى سعيهم نحو الوحدة. ولهذا فنحن نحتتم دراستنا هذه بفصل عن إعادة التخطيط السياسى للقارة، يعتمد على واقع الحقائق الصلبة ويسترشد بالمثل القومية العملية، ويمد جزءاً من الجغرافيا السياسية التطبيقية⁽¹⁾.

وفي النهاية يود الكاتب فى هذا المقام أن يصر على ملاحظة عامة على دراسات الاستعمار فى إفريقيا. فما أكثر ما كتب فى هذا المجال بأقلام جغرافية ولكن بغير أسلوب جغرافى. فموضوع الاستعمار، كموضوع السكان، له بريقه وجاذبيته، ولكن دراسته فى الجغرافيا لا زالت أقرب إلى الاستعراض السياسى والسرد التاريخى والتطور السياسى أكثر منها دراسة أنماط مورفولوجية وتركيب سياسى ودراسة فى «تحليل القوة Power analysis»⁽²⁾ - تماماً كدراسة السكان فى الجغرافيا التى لا تزال أقرب إلى الديموغرافيا مما قد يود الجغرافى.

كذلك فنحن نستعمل كلمة الجيوبولتيك بحرية كمرادف سهل ميسور - لا سيما حين النسبة والصفة - للجغرافيا السياسية، وذلك ككلمة Geo-nomics بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية. ولكن هذا لا يعنى قبول المفهوم النازى

1- Hartsborne, op. cit.,

2- Ibid

المنحرف للجيوبولتيك. (ولو أننا نتساءل هنا: أليست «جغرافية الاستعمار» التي تأخذ الاستعمار كمعطيات ومسلمات، أكثر انحرافاً من الجيوبولتيك؟) ^(١) لا ولا يعنى هذا بالضرورة نقل الثقل من الشق الجغرافى إلى الشق السياسى الذى يود بعض علماء الميامة أن يفهمه على أنه جذر الكلمة وصلب المضمون معاً.

ونود أخيراً أن نلاحظ هنا من الناحية المنهجية البحتة أن الثورة السياسية المعاصرة التى يجتازها العالم اليوم قد سببت نهضة كبيرة فى الجغرافيا السياسية، هذه التى وصفت فى حين ما بأنها «شريد الأسرة الجغرافية the wayward child of geog.» (كارل سارر) ^(٢). وهذه النهضة أعادت بدورها ومن جانبها إحياء الجغرافيا الجنسية أو جغرافية السلالات - على الأقل كجانب من جوانبها. ولكننا نرجو أن تكون هذه النهضة وتلك نهضة علمية متحررة، فلطالما سخرت الجغرافيا لخدمة الاستعمار ابتداء من جمعية «ليوبولد» الجغرافية وسائر الجمعيات الجغرافية إلى «جغرافية الاستعمار» و«الانثروبولوجيا التطبيقية». وقد آن الأوان أن تمحو الجغرافيا عن جبينها هذه الوصمة وتضع نفسها فى خدمة التحرير.

وفى ختام هذه المقدمة يسر المؤلف أن يقدم خالص شكره وتقديره للأستاذ الفنان إدوارد إبراهيم سعد المدرس الأول بوزارة التربية والتعليم لقاء تفضله برسم خرائط هذا الكتاب جميعاً.

1- S. W, Wooldridge & W. G. East; Spirit & Purpose of Geog., Lond., 1951, P. 123.

2- R. Hartsorne, The Nature of Geog., Lancaster, 1939, P. 203

مقدمة

فى الشخصية الإفريقية

قل أن تعرض كاتب جغرافى أو غير جغرافى لإفريقيا، من أى زاوية من زوايا البحث، دون أن يبدأ أو ينتهى إلى شخصية فريدة شديدة التميز للقارة. وليس هذا التفرد طبيعياً فحسب. بل هو متأصل فى جميع السمات والقسمات البشرية كذلك.

فإفريقيا، شكلاً، هى «القارة - الكتلة»، هى جذع بلا أطراف، بما يعنى ذلك من طبيعة ساحلية غير مضيافة إن لم تكن طاردة، وطبيعة قارية داخلية سحيقة مآماً. وإذا كانت أوربا هى «شبه جزيرة من أشباه الجزر» كما قيل^(١)، فإن إفريقيا شبه جزيرة بلا أشباه جزر.. وهى بعد هذا «القارة - الهضبة»^(٢) بما يحمل من ملامح الوعورة ومن نظم نهريّة أسيرة أو حبيسة تضاعف كلها من العزلة عن الخارج والعزلة فى الداخل.

ثم هى موقعا وطبيعة «القارة المدارية» بالضرورة: فهى بين المداريات الثلاث تحتل موقع القلب، لا باستواء جلستها التى تمتطى فيها خط الاستواء بميزان دقيق فقط^(٣)، ولا بنسبة مساحة المداريات فيها فحسب حيث

1- A. E. Moodie, Geog. Behind History, Lond., 1949, P. 86

2- Hance William A., African Econ. Development, Lond., 1958, P. 7.

3- Fitzgerald, W., Africa, Lond., 1955.

تبلغ ٦٧٥^(١)، وإنما كذلك بملامح أديمها الذى يضم كل عناصر اللاندسكيب المدارية بصورة شاملة. فهى بالمصحراء الكبرى وبحوض الكنفو تجمع معاً بين أبرز ملامح استراليا وأمريكا الجنوبية، ولكن لا ينقصها أن تضمن بينهما، أو تضم حولهما شريحة من الوجود الآسيوى الموسمى بأدغاله وحشائشه. بل هى بحجمها تطوى القارتين الجنوبيتين الأخرين معاً: فمساحتها ١١,٧ مليون ميل ٢ تعادل مساحة استراليا ٤,٢٤٠,٠٠٠ + أمريكا الجنوبية ٧,٠٦٧,٠٠٠ ميل ٢.

أما تاريخها وجنسا فإفريقيا هى «القارة المظلمة» وهى «القارة السوداء». هى القارة المظلمة لأن هذا المركب الطبيعى السابق قد ساعد على قطعها عن العالم طويلا، وجعلها فى أغلبها قارة التصريف الحضارى الداخلى، كما هى قارة التصريف الطبيعى الداخلى. جعلها نوعا من «نهاية الأرض» lands end. finisterre.

حتى لقد ظلت قرونا تستمد أهميتها من أنها عتبة لا عتبة، وعائق لا طريق إلى آسيا، ولقد كان ماكيندر يسمي طرفها الجنوبي the world pro-montory (٢). بل إن استراليا وهى القارة «الجنوبية» التى توصف بأنها «تحت

1- Stamp, L. D., Africa. A Study in Tropical Development N. Y., 1953, P, 3.

2- Mackinder, H. J., Democratic Ideals & Reality., Pelican Books, 1944, P. 46.

وأسفل ، ⁽¹⁾ دخلت دائرة المعمورة قبلها. فالقارة المظلمة ظلت طويلا نوعا من الارض المجهولة ultima thule فى الأطلسى الجبوى، ولم يكن غربيا بعد هذا أن الذى يكتنف «القارة المظلمة» إنما هو «بحر الظلمات». أما جنما فإذا كانت القارة الجنوبية بوجه عام هى العالم الملون فإن إفريقيا تنفرد بأنها القارة السوداء أكثر منها السمراء، فهى الموطن الرئيسى للسلات السوداء. أما سكانا فإفريقيا تجمع، من حيث النتائج الديموغرافية للتاريخ الاستعمارى، بين خصائص استراليا وأمريكا الجنوبية فى صورة مخففة فى الحالىين : ففى استراليا كان الطابع الأساسى هو الانقراض بموامل الموت غير المباشرة. بمعنى أن السكان الأصليين بادوا عند دخول الأوربيين. لا بالحرب والقتل أساسا، وإنما بالأوبئة والأمراض الفتاكة التى تفشت فيهم لانعدام المناعة الطبيعية لديهم ضد المركب الباثوجينى الأبيض. والسبب فى هذا أن وصول الأوربى كان معناه احتكاك عالين باثوجينيين مختلفين تماما بحكم العزلة الجغرافية والتاريخية المطلقة التى كانت تفصل بين القارتين.

أما إفريقيا فكان نصيبها تناقص السكان الخطير بالإبادة بالعوامل المباشرة أكثر منه الانقراض بالعوامل غير المباشرة، وذلك لأن إفريقيا لم تكن على مثل درجة عزلة استراليا بالنسبة لأوربا، ولهذا لم تكن غريبة تماما على المركب الباثوجينى الذى أتى به الاحتكاك الحضارى الاستعمارى ⁽²⁾. وإذا كانت أمريكا

1- Davis, D. H, Earth & Man, N. Y., 1950, P. 350.

2- Carr-Saunders, A., World Population. Lond., 1936.

الجنوبية قد تحولت إلى أعظم حقل لاختلاط الأجناس في العالم، إلى عملية خلط كيماروى في بوتقة قارية، فإن إفريقيا عرفت الاستعمار السكنى الذى جعلها مجتمعاً متعدد الأجناس Plural Society, multi-racial، أى أنها تمثل عملية مزج ميكانيكى قوامها التجاور المتنافر.

وإذا كان الاستعمار قد حمل إلى كل من استراليا وأمريكا الجنوبية هجرات داخلة بالملايين أرسلتها أوروبا التى تمتاز وحدها بين القارات - إذا اعتبرنا العصر الحديث فحسب - بالهجرات الخارجة فقط، فإن إفريقيا تكاد تنفرد بين قارات العالم بأنها وحدها التى عرفت كلا النوعين من الهجرة الخارجة والداخلة. لم تعرفهما إلا قهراً وقسراً، فقد انتزع «الاستعمار الديموغرافى» من القارة عشرات الملايين إلى العالم الجديد بينما فرض «الاستعمار السكنى» عليها بضعة ملايين من الدخلاء. وليس صحيحاً أن هذا كان تبادلاً سكانياً، أو عملية من نقل الدم بل كان اقتلاعاً وإحلالاً، ونزيفاً رهيباً أصاب حيوية القارة بفقر دم بشرى كما لم تصب قارة أخرى^(١).

فإفريقيا هى الوحيدة بين القارات التى خجرت أدنى «ثورة ديموغرافية» وأشدّها ضلالة فى الفترة الحديثة، بل لقد كان أغلب تاريخها السكانى الحديث هو التناقص، ولم يتقرر التزايد إلا حديثاً نسبياً منذ ١٨٠٠. وبينما بدأت كل من إفريقيا وأوروبا بحجم متساو (١٠٠ مليون لكل فى ١٦٥٠)^(٢)، فإن إفريقيا لم

1- Beaujeu-Garnier, J., Geog. de ls Pop., Paris. 1958, t. II, P. 39.

2- Carr-Saunders. op. cit.

تضاعف نفسها إلا مرتين في ثلاثة قرون مقابل ٦ مرات لأوروبا - حتى أن نسبتها المعوية من سكان العالم اليوم أقل مما كانت عليه عند نقطة الابتداء. فمن المؤكد إذن أن ثورة إفريقيا الديموغرافية - وتعبير ثورة هنا قد يكون مبالغة من قبيل التجاوز - كانت ثورة منقوصة بقدر ما كانت الثورة الأوربية ثورة مضاعفة. ومن المؤكد أن العلاقة بين الثورتين علاقة سببية مباشرة. بمعنى أن الثانية لم تكن مضاعفة إلا لأن الأولى كانت منقوصة....

وإذا انتقلنا أخيراً إلى الجانب الاقتصادى السياسى وجدنا أن تفرد إفريقيا يصل إلى أقصاه. فرغم أن الاستعمار شمل العروض المدارية عامة، فإن إفريقيا كانت المثل الكلاسيكى «للقارة المستعمرة». وهنا نجد أن مظاهر التفتيت السياسى والتزيف الاقتصادى الذى خضعت له القارة يكرر فى صورة متبلورة ما حدث فى المستعمرات المداريات بصورة مركزة: فالتخلف الحضارى والمادى، والمركب الاقتصادى الأولى المتخلف، بكل ما يعنى من أنماط الإنتاج والتصدير والتسويق، وكل ما يحمل من اقتصاديات تابعة ومشاكل تنمية - كل أولئك عناصر مشتركة بين المداريات المستعمرة، ولكنها من القوة فى إفريقيا بحيث أصبحت هى بالضرورة «القارة - المشكلة»^(١). ولكن هذا لا يبرر مطلقاً متالية رينر الكاسحة القاسية التى يقول فيها: «إن إفريقيا ثانية القارات مساحة، ورابعتها سكاناً، وفى الحضيض حضارة - بعد انتركيبها اللامعمورة»^(٢).

1- Stamp, Africa, P. 3

2- Renner, G. T., Africa: A Study in Colonialism. in World Political Geog., ed. G. Etzel Percy & R. H. Fifield, N. Y., 1951, P, 393.

معنى كل ما سبق أن إفريقيا تشترك مع المداريات الأخرى في أغلب خصائص المركب الطبيعي البشرى، ولكنها في هذا تمثل تركيزاً قوياً بحيث تعد أكثر المداريات مدارية في كل معنى. وهذا فيما نرى هو التحليل الإقليمي لأسس ومقومات «الشخصية الإفريقية» التي تواتر الحديث عنها في المجال السياسي أخيراً. وإذا كانت القارات الشمالية تتناقض في جملتها مع القارات الجنوبية، في أن الأولى خارج مدارية أولاً، وأكثر جزرية، وأطول تاريخاً، وأرقى حضارة، وأكثر تصميماً وتمديناً، وأكثر استثماراً وسكاناً، وأنها كانت مهد القوى السياسية الاستعمارية - بعكس الثانية باستمرار، فإن هذه النقائض مثلما تبلور في أوروبا بشكل حاسم في جانب، فإنها تبلور جدا في إفريقيا في الجانب الآخر.

والواقع أن القارات الجنوبية ظلت طويلاً مجرد ملحق أوذيل للقارات الشمالية - وذلك حضارة وسكاناً كما هو سياسة واقتصاداً. وكما كانت أوروبا في هذا تمثل أقوى الأقطاب الموجبة، كانت إفريقيا تمثل أضعف الأقطاب السالبة. ولم تخضع قارة جنوبية لقارة شمالية أو تتبعها كما خضعت إفريقيا لأوروبا. فكانت الواحدة القارة السيدة، والأخرى مندريلا القارات..... فهما بلا شك طرفا النقيض بين القارات.

هذا إذن مفتاح الشخصية السياسية للقارة، هو أيضاً مفتاح المستقبل السياسي والإنساني لها ولنقيضتها. فإذا كانت أوروبا أكثر القارات حملاً للطابع البشرى، ولبصمات أصابع التاريخ، بينما أن إفريقيا هي القارة «البكر العذراء»،

فهذا إنما يعنى أن الأولى قد شاخت، وأصبحت قارة هزمة لها تاريخ أكثر مما لها مستقبل بمكس «إفريقيا الفتاة» التى إذا ادعى البعض أنها قارة «بلا تاريخ» بمعنى أنها «لا فصل لها فى تاريخ الكوكب» فإنها على الأقل تعد بحق «قارة المستقبل»، قارة القرن الحادى والعشرين. ومن قبل قد أخذت إفريقيا تتحول من جنة الرجل الأبيض إلى «الفردوس المفقود»⁽¹⁾، إلى مقبرة الرجل الأبيض من الناحية السياسية، وإلى جبانة ضخمة للاستعمار. وبدأت «قارة الميعاد» التى «احتفظ بها الله كاحتياطى»⁽²⁾ (كذا) بدأت تشهد «خروجاً» حقيقياً أبيض.

والواقع أن الحركة التاريخية التى تشهدها كل من أوروبا وإفريقيا هى جزء من حركة كوكبية شاملة. فإذا كانت مراكز الحضارة البشرية والقوة السياسية قد تحركت فى الماضى تجاه القطب والشمال باطراد مع قهر البرودة، كما يرى البعض⁽³⁾، فإنها قد أخذت أخيراً تنتشر نحو المداريات وعبر خط الاستواء مع قهر الحرارة. ومن المهم فى مستقبل القارة أن ندرك جيداً أن التدفئة الصناعية للمناخ البارد أصعب وأكثر تكاليفاً من تكييف المناخ الحار⁽⁴⁾. فال مستقبل -

1- Sithole, N.: African Bationalism, Cape Town, 1959; P. 147.

2- Brian F. Macdona, Wider Horizons, in The Africa of Today & Tomorrow, Lond., 1959, P. 109.

3- Huntington, E. Climate & Civilization, New Haven, pp. 396-7; Mainsprings of Civilization, N. Y., 1945, pp. 400 ff, Markham, S. F., Climate & the Energy of Nations, 1947, pp.11-18

4- Stamp, L.D., Applied Geog., Pelican Books, 1960, P. 149.

البعيد ربما - للمدرايات^(١)، أو كما عبر كاتب إفريقيا ساخر إن المستقبل
أسود!..

ولست الثورة السياسية في آسيا وإفريقيا إلا مظهرا من مظاهر هذه الموجة
الراجعة، وهذه التجربة المعاصرة الكبرى في إعادة توزيع الثقل والقوى بين
المعتدلات والمدرايات، وهنا نرى كيف أن «جغرافية الاستعمار» تمثل بسرعة
متزايدة فصلا ميثاقاً في الجغرافيا السياسية، بل كيف أنها تنتقل من الجغرافيا
السياسية إلى الجغرافيا التاريخية. والواقع أننا الآن بحاجة إلى فصل بديل لها هو
«جغرافية التحرير»^(٢). ومن الواضح أن فصلا كهذا لن يكتبه إلا جغرافيون من
أبناء آسيا أو إفريقيا.

**** معرفنى ****

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامه

1- Fairgrieve, J., Geog. & World Power, Lond., 1941, pp. 356-7.

2- J. R. Harrison Church, The French School of Geog., in Geog. in the
20 th. Century, (ed. Griffith Taylor). Lond., 1951, P. 86.

الباب الأول

صورة سياسية

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامه

الفصل الأول

من جغرافية الإستعمار إلى جغرافية التحرير

ملاحج جغرافية الإستعمار

ملاحج أساسية ثلاثة تميز قصة الاستعمار في إفريقيا، وتكاد تنفرد بها القارة من بين القارات المدارية جميعا. وقد اتمكست هذه الخصائص على حركة التحرير بطبيعة الحال، فأعطتها بدورها شخصية متميزة في هذا المجال. أما تلك الملاحج، التي نعالجها تباعا، فهي: بداية متأخرة، زحف كاسح، استعمار قصير العمر.

بداية متأخرة

لعل أولى الخصائص التي تمنح قارتنا شخصيتها المتميزة هي تاريخ الاستعمار وتطوره فيها. ويتضح هذا بالمقارنة بالميدان الاستعماري المجاور في آسيا- أما المقارنة بأمريكا الجنوبية فغير ذات موضوع. لأن تاريخها لم يكن احتلالا سياسيا فقط. بل احتلالا جنسيا أيضاً، لم يكن استعمارا اقتصادياً بقدر ما كان تعميرا سكانيا. فإذا ما نظرنا إلى آسيا وجدنا أن الاستعمار يبدأ في آسيا المدارية بصورة فعلية في القرنين ١٦، ١٧، بينما تأخر الاستعمار الفعلي الحقيقي في إفريقيا حتى القرن ١٩. ورغم أن الشرق الآسيوي كان الهدف الأصلي لأولى محاولات الاستعمار، فإنه ليبدو من الغريب حقا أن يتخطى

إفريقيا في طريقه إلى آسيا طوال تلك المدة - تماما كما يبدو غربيا تخطي البرتغال لجنوب إفريقيا في طريقهم إلى الهند.

ولكن تفسير هذا يرجع إلى أن استعمار إفريقيا مر بمرحلتين أساسيتين. مرحلة أولى طويلة امتدت نحو ثلاثة قرون من القرن ١٥ - ١٦ إلى القرن ١٩، وهي مرحلة «الاستعمار الساحلي»، مرحلة مواطئ الأقدام، ظلت القوى الاستعمارية فيها تتأرجح طويلا أمام السواحل دون أن تتمكن من النفاذ إلى الداخل، وذلك بسبب الجغرافيا الطبيعية «للقارة - الكتلة» (الكتلة القارية الضخمة بسواحلها الخطية الصقيلة الصحراوية أو الغاية وبأنهارها الحبيسة الساقطة الخ). ولهذا السبب اقتصر الاستغلال على أخف وأغلى السلع الساحلية وهي السكان، أعنى تجارة الرقيق.

وقد يمكن لهذا أن نسمى مرحلة الاستعمار بالاستعباد. هذه مرحلة «الاستعمار الديموغرافي» وهو نوع من الاستعمار لم تعرفه قارة أخرى، ولو أنه كما يعبر البعض كان حرفيا «استخرايا» أكثر منه استعمارا لأنه كان نزيهاً بشرياً رهياً أصاب القارة بفقر الدم والضمور. حيث انتزع نحو ١٠٠ مليون من أبنائها بما في ذلك من نقل حيا ومن مات في الطريق^(١). ولكن صح هذا الرقم، الذي قد يكون مبالغاً فيه بدرجة أو بأخرى، فلا شك أن هذه كانت أعظم موجة في حركات السكان Volkerwanderung في التاريخ القديم أو الحديث. لأن

1- Beaujeu - Garnier, op. cit., t. II, p.39.

أضخم هجرة حديثة، وهى خروج الأوربيين إلى القارات الجديدة أثناء القرن ١٨٢٠ - ١٩٢٠ لم يتجاوز ٦٠ مليوناً^(١).

أما منذ القرن ١٩ وخاصة بعد مؤتمر برلين فقد دخل الاستعمار إلى قلب القارة، وبدأ يستعمر الأرض لا الإنسان فحسب. فحل «الاستعمار الجغرافى» محل الديموغرافى، والاستعمار «الموجب» محل الاستعمار «السالب». وكما كان الاستعمار الديموغرافى نزيفاً بشرياً، فكذلك تحول الاستعمار الجغرافى إلى نزيف اقتصادى رهيب فى شكل اقتصاد هدمى - Raub-wirtschaft وابتزاز لموارد القارة أدى إلى حالة شلل زاحف. هو التخلف الاقتصادى المعروف.

وهكذا نرى أن الاستعمار الكامل لم يبدأ فى إفريقيا إلا فى القرن ١٩. أى أنه بدأ متأخراً عنه فى آسيا نحو قرنين، وذلك رغم أن موقع آسيا أشد بعداً عن أوروبا، ورغم أن المستوى الحضارى والفنى والمادى والتنظيم السياسى لآسيا المدارية كان أعلى وأشد قوة منه فى إفريقيا البدائية نسبياً. فالسبب إذن فى هذا الفارق الزمنى هو فى التحليل الأخير - الجغرافيا الطبيعية: قارية الكتلة الإفريقية المغلقة الصماء بعكس جزرية أو شبه جزرية الأطراف الآسيوية التى جعلتها

1- Julian Huxley, A. C. Haddon & A. M. Carr-Saunders, We Europeans, Pelican Books, 1939, P. 201.

أيضاً: محمد رياض، كوثر عبد الرسول. الاقتصاد الإفريقى، القاهرة ١٩٦٣؛
ص ٨٤ - ٩٠.

مفتوحة سهلة الولوج: قارن مثلا الإقليم الاستوائى القارى فى الكنفو بالإقليم الاستوائى البحرى الجزرى فى إندونيسيا.

زحف كاسح

وبعد أن وصل الاستعمار إلى داخل القارة نلاحظ أن سيطرته عليها لم تحدث تدريجياً، وعلى فترة طويلة بل تم فى شكل موجة فجائية سريعة انتظمت كل القارة، واكتسحتها فى بضعة عقود فقط. وكان هذا نتيجة لتنافس القوى الاستعمارية - ولكن أيضا لأن الظاهرة السياسية ظاهرة «معدية» غالباً، وذلك فى فترة كانت أوروبا قد وصلت فيها إلى قمته من حيث القوة والتكنيك، ولكن بوجه أخص فى فترة امتازت بما يمكن أن يسمى «بالاحتكار السياسى»، فقد كانت أوروبا بلا مناص فى سوق السياسة والقوة العالمية. هكذا فجأة بعد مؤتمر برلين تمحدد كل شىء فى عقد واحد، وفى ١٨٩٣ كانت كل القارة قد اقتسمت بين القوى الأوروبية، وانخفضت نسبة المساحة المستقلة فى إفريقيا من ٧٥٪ فى ١٨٧٥ إلى ٢٨٪ فى ١٩١٠^(١) هذا بينما فى آسيا لم يصل الاستعمار إلى منتهى رفته إلا على مدى فترة طويلة نسبياً.

كذلك فإنه فى آسيا لم يتمد فى حده الأقصى إلا قطاعاً معيناً من القارة، أما إفريقيا فإنها تنفرد بين القارات الجنوبية بأنها الوحيدة التى خضع أغلبها

1- Stamp, loc. cit., P. 27.

للاستعمار، وفي وقت ما لم يكن هناك - باستثناء ليبيريا التي لا يمكن أن يعد استقلالها حقيقياً - إلا دولة مستقلة واحدة هي أثيوبيا، فلما سقطت لإيطاليا، أصبحت القارة أكبر مستعمرة منفردة في العالم؛ أصبحت «القارة المستعمرة» أو «المستعمرة القارة» بالضرورة! ولا شك أن أوروبا حين بدأت تمتد في آسيا لم تكن قد بلغت بعد درجة النمو الفني، وقمة القوة التي كانت عليها حين اتجهت إلى إفريقيا، ولكن لا شك أيضاً أن الفرق في هذا بين القارتين يرجع إلى الفارق الحضاري العام بينهما. فبقدر المدى الحضاري بين القوى الداخلية كانت قوة أو ضعف المقاومة، وكان تماسكها أو تهاكها.

ولما كانت أوروبا هي القارة المستعمرة لإفريقيا، فقد كانت هناك بالفعل وكأمر واقع «أورافريقيا» سياسية دون الاسم بل وقبل أن يصطنع الاسم، ولكن لم تكن إفريقيا فيها إلا ظلاً أسود للقارة البيضاء، أو ضاحية ضخمة للمتروبول، وشرنقة استعمارية متنفخة حول نواته الكثيفة. ولهذا لم تكن أورافريقيا القهرية هذه في الحقيقة إلا نوعاً من «أوروبا الكبرى Greater Europe» تتألف من مجموع الامبراطوريات الأوربية: بريطانيا العظمى وفرنسا الكبرى وإيطاليا الكبرى ... إلى آخر هذه «الكبريات» الاستعمارية. ومن العيب أن يقال إن أورافريقيا المفروضة كانت «زواجاً سياسياً» كما يدعى البعض، فهي لم تكن إلا اغتصاباً سياسياً بالضرورة. وإذا كانت إفريقيا في هذه الشركة غير المقدسة تمثل المجال الحيوي لأوروبا Lebensraum فإنها كانت بلا مغالاة مجال الموت Todes-

raum للإفريقيين أنفسهم^(١). والواقع أن الاستعمار الحديث - الذى هو فى التحليل الأخير سيادة العروض الوسطى على العروض السفلى - قد ظل ينظر إلى المداريات على أنها بالتعبير والمفهوم الأمريكى حد هائل Frontier، مجرد مناطق متممة أو قارات تكميلية Ergänzungsraume لأوروبا^(٢). وهو منطبق أنانى واستغلالي منحرف انحراف النظرة القديمة فى الفلك التى كانت تعد الأرض مركز المجموعة الشمسية والكون جميعاً!

استعمار قصير العمر

وإذا كان زحف الاستعمار على إفريقيا أكثر ضخمة منه فى آسيا، فإن حركة التحرير فى إفريقيا كانت بالمثل أكثر غرابة وإثارة منها فى آسيا. فإذا كان الاستعمار الآسيوى قد سبق الإفريقى بقرنين على الأقل من الناحية العملية فإن التحرير يكاد يتعاصر فيهما. فهو قد بدأ فى آسيا بعد الحرب الثانية، وتم فى نحو عقد. وفى إفريقيا بدأ أيضاً بعد الحرب الثانية ولا زال مستمراً بمعدل مذهل حتى إن سنة واحدة مثل ١٩٦٠ شهدت استقلال أكثر من دولة فى كل شهر تقريباً! وهنا نرى أيضاً أن الظاهرة السياسية الجديدة التحرير، كالتقدمة الاستعمار، ظاهرة «معدية» حين تبدأ لا تتوقف، وإنما تتداعى فيها الأفعال

(١) فيغيلد ويرسي. الجيوبولتيكا: (مترجم). ج ١، ص ١٥٧.

2- Karl J. Pelzer, Geog. & hte Tropics, in Geog in the 20 th- Century, ed. Griffith Taylor, Lond., 1951, P. 314.

ورود الأفعال حتى تشكل موجة مدية فجائية. فكما يقول سينهول:

(1) There is, all over Agrica, a chain reaction for indpendence

والواقع أنه إذا كان القرن التاسع عشر قرن الاستعمار، فإن القرن العشرين قرن التحرير.

ويترب على ما سبق أن الاستعمار كان أطول عمراً في آسيا منه في إفريقيا بضع مرات، وذلك رغم المستوى الحضارى الوطنى الأعلى فى الأولى عنه فى الثانية. فعلى سبيل المثال لا شك من «الإمبراطورية الثالثة» كانت أقصر عمراً من «الامبراطورية الثانية»؛ وبينما كان الاستعمار البلجيكى يطرق أبواب الكنفو لأول مرة، كان الاستعمار الهولندى قد تخطى القرنين فى «جزر الهند الشرقية». والفارق فى هذا الصدد بين الاستعمارين الآسيوى والإفريقي هو كالفارق بين المرض المزمن والمرض الحاد: الأول طويل ولكنه أقل فتكاً، والثانى أقصر ولكن أشد خطراً.

وميزة إفريقيا من حيث قصر عمر الاستعمار فيها نسبياً عن آسيا لا ترجع إلى فضل خاص لها فى الحقيقة، وإنما إلى روح العصر Zeitgeist التحررية. فإن المناخ السياسى فى العالم كله جعل الثورة على الاستعمار ظاهرة كوكبية غامرة لا علاقة لتوقيتها بعمر الاستعمار هنا أو هناك. وهذه فى الواقع حقيقة

1- OP. cit., P. 21

تكسح كل نظرية مزعومة عن «دورة» استعمارية زمنية معينة يحاول البعض استغلالها ليثبت أن إفريقيا استقلت «قبل الأوان». ومع ذلك فلا شك في أن وراء روح العصر هذه عوامل مادية وسياسية صلبة يمكن أن نتعرف منها على اثنين على الأقل.

هناك أولاً ميكانيكية نمو المستعمرات. فالاستثمار الاستعماري سلاح ذو حدين، فلكي يحسن المستعمر استغلال المستعمرات لمصلحته يضطر إلى إدخال الوسائل التي تساعد على ذلك، وهي وسائل من شأنها أن تزيد عدد السكان الوطنيين، وبالتالي تزيد استهلاكهم الداخلي للإنتاج، مما يعنى تناقص الفائض الذي يمكن للمستعمر أن يحتكره ويستغله. أى أن الاستثمار فى غمار سعيه لزياده استثماره للمستعمرة يجد فى النهاية أن هذا يؤدي إلى نقص استثمارها، بينما يجد أن تزايد سكان المستعمرات وارتفاع مستواهم يقوى ساعدتهم تدريجياً حتى يتمكنوا من التحرر⁽¹⁾ وهكذا يؤدي منطق الاستثمار من صميم نفسه وبطريقة دياكتيكية إلى نقيضه تماماً. تلك متناقضة ساخرة فى منطق الاستثمار، وهى وحدها تجعل نهايته محتومة بطبيعته، فهو يهزم أغراضه ويستهلك نفسه بنفسه ويحمل فى كيانه جرثومة فئاته.

العامل الثانى فى تصفية وإذابة الاستثمار هو انتهاء احتكار القوة العالمية فى يد قوى أوروبا الاستعمارية. ويرجع هذا أساساً إلى الصراع الداخلى بين

1- Warren Thompson, in New Compass of the World, ed. H. W. Weigert, V. Stefansson & R. E. Harrison, 1949, P. 332.

القوى الاستعمارية نفسها. وما الحربان العالميتان الماضيتان إلا محاولة من جانب القوى الأوروبية من لم تكن تملك The Have Nots أو من لم يترك لها إلا فئات مائدة الاستعمار، لكي ترث القوى الاستعمارية السباقة من يملكون The Haves.

ولم تقتصر نتائج هذه الصراعات الداخلية على إضعاف الطرفين، ولا على ظهور قوى سياسية جديدة كسرت احتكار القوة التقليدي، وإنما كان لها نتائج عميقة في سيكولوجية الاستعمار. فمن المؤكد أن الحرب الأخيرة نسفت - عن غير قصد - أسطورة السيادة البيضاء بين الإفريقيين كما بددتها بين الآسيويين من قبل بقليل. فكما كان للغزو الياباني الاستعماري «فضل» غير مقصود في إثارة حركة التحرير عن طريق تدمير السيطرة الأوروبية في جنوب آسيا، فكذلك أدت هزائم القوى الاستعمارية الأوروبية المخزية (خاصة سقوط فرنسا) على يد ألمانيا الاستعمارية إلى تحطيم هيبتها أمام الإفريقيين وحولت دعوى السيادة إلى سخرة كبرى^(١).

ومن هذا كله بدأ احتكار القوة العالمية يتفتت ويتحلل. فبعد أن كانت الكرة الأرضية تمثل إلى حد بعيد نظاماً سياسياً واحداً مغلماً يخضع للغرب، ظهر في العالم النظام الثنائي بين كتلتين متصارعتين، وأصبح العالم سياسياً «نصفى كرة». فلم تعد المستعمرات تعيش في سوق سياسية احتكارية تماماً بل

1- Sithole.

في سوق حرة نوعاً مما مكنتها من انتزاع حريتها، حتى بدأت تثبت بدورها أن أبعاد العالم ثلاثة لا اثنان. وإذا كانت المستعمرات الآسيوية أسرع إلى الاستقلال من الإفريقية، فهذا لأنها تقع إما لصق أو قرب أو في ظل القوة «القطبية» الجديدة. أما إفريقيا فأقرب موقعاً إلى الكتلة الاستعمارية القديمة، وأدخل في فلك الغرب الجغرافي. بل إن أجزاء منها تقع تماماً في محيطها السياسي، أو على الجانب الخطأ من «خط الاستواء السياسي» في العالم، ولذا فموقعها التحويري أدق وأصعب. قارن على سبيل المثال الهند الصينية بالجزائر لآراء الاستعمار الفرنسي.

الخلاصة إذن أن تاريخ الاستعمار الإفريقي جاء مختزلاً مضغوطاً في دورته إذا ما قورن بالآسيوي. ويمكن من هذه الزاوية أن نشبه الموجة الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا - مع الفارق - بالإمبراطورية اليابانية أثناء الحرب الثانية. حيث كانت أسرع إمبراطورية إلى أن تنشأ، وتحقق أكبر مساحة. ثم كانت أسرعها إلى الزوال والانقراض⁽¹⁾، بينما كانت قصة الامبراطورية الاستعمارية الأوروبية في آسيا أشبه بتاريخ الإمبراطورية البريطانية: وثيدة النمو ولكنها أعظم الإمبراطوريات اتساعاً وأطولها عمراً ...

1- G. B. Cressey, Asia's Lands & Peoples, N. Y. 1951, P. 174.

الصورة الحالية للاستعمار

جبهة متراجعة

الآن وقد تقلص الاستعمار عن الجزء الأكبر من القارة، يمكننا أن نحدد ونحلل نمطه الجغرافي الراهن. ويحسن أن نقف أولاً عند عام ١٩٦١^(١) باعتباره خطوه هامة إلى صورة النهاية المعاصرة. فكان هناك حتى ذلك التاريخ ٢١ وحدة سياسية خاضعة للاستعمار، مجموع مساحتها ٣,٥٠٦,٠٠٠ ميل ٢، أو نحو ٢٣٠ من القارة، وسكانها ٥٨,٩٨٣,٠٠٠ أو نحو ١,٢٢٤ من القارة. قل تجاوزاً ثلث المساحة وربع السكان. من بين هذه الوحدات سبع لا تزيد عن أسافين وجيوب قزمية هي، في النصف الشمالي من القارة، إفنى وغمبيا البريطانية والصومال الفرنسي، وفي النصف الجنوبي ريو موني وكابندا وباسوتولند وسوازي لاند، يضاف إلى ذلك نقطتا سبتة ومليلة في أقصى الشمال.

وبهذا يكون الاستعمار قد اكتسح تقريباً من النصف الشمالي للقارة، حيث لم تمد له فيه حينذاك إلا ٦ وحدات هي - بعد الأسافين الثلاثة - الجزائر وريودي أورو وغينيا البرتغالية. وكان مجموع مساحة هذه المستعمرات حوالي المليون ميل، والسكان ١١ مليوناً، تمثل الجزائر منها ٢٩٠ في الحالين. والواقع أن الجزائر كانت بذلك أكبر وحدة مستعمرة في كل القارة، سواء مساحة أو سكاناً. ولعل أهم حقيقة توزيمية في بقايا الاستعمار في النصف

1- A. G. Hodgkiss & R. W. Steel, *The Changing Face of Africa*, Geography, April, 1961, pp. 156-160.

الشمالي كانت نفتيته إلى جزر متخلفة منمزلة، فلم يكن هناك وحدنان متلاصقتان حتى في حالة غمبيا البريطانية وغينيا البرتغالية القريتين، أو حتى في حالة ريودي أورو والجزائر المتماستين. ومعنى ذلك أن هذه الأحجار القرمية كان يطوقها بحر الاستقلال تماماً، وما كان يمكن لها أن تنجو من قوة تعرية هذا المد التحررى. وسيلاحظ أنه كان قد اختفى تماماً ذلك المحور المرضى الاستعماري العتيد الذى كان لفرنسا في هذا الجزء من القارة.

وبينما كان الاستعمار قد كسح من النصف الشمالي تقريباً، كان قد تراجع إلى خطوطه الخلفية في «المثلث الجنوبي». فهنا كان الاستعمار - بعكس الصورة في النصف الشمالي - يمثل رقعة واحدة ضخمة متصلة المساحة تمتد من بحيرة رودلف إلى مصب الأورنج، ومن رأس موزمبيق إلى مصب الكنفو. هنا كان الاستعمار حجراً ضخماً عند ذلك: كتلة مختل «جذع» المثلث الجنوبي، وتتفق في الحقيقة وإلى حد بعيد مع نطاق السفانا في النصف الجنوبي من القارة، يحدها شمالاً الغابة الاستوائية في الكنفو، وجنوباً الغلد الصحراوى في اتحاد (جمهورية) جنوب إفريقيا. ولم تكن الكتلة أكبر معقل متخلف متبق للاستعمار في القارة فقط، وإنما كانت أيضاً أضخم كتلة متصلة بقيت للاستعمار في أى جزء من العالم. هذه الرقعة تشمل ١٥ وحدة (منها ٤ أسافين) وتبلغ في مساحتها نحو ٢,٥ مليون ميل ٢، ونحو ٤٨ مليون نسمة سكاناً. وكانت أنجولا كبرى وحدانها مساحة، كما كانت تنجانيقا كبراهها سكاناً.

ومنذ ١٩٦١ حتى ١٩٦٥ اطرد تقلص الوجود الاستعماري بنفس السرعة وحدثت تغيرات جوهرية في النمط الجغرافي. فلم يعد في القارة الآن - ١٩٦٥ - إلا ١٣ وحدة خاضعة للاستعمار، أو ١٤ إذا أضيققت سبتة ومليلة. ومن المهم أن أكثر من نصف هذه جيوب وأسافين باللغة الضالكة (سبتة ومليلة، إفي، ريو موني، كابندا، باسوتولاند، سوازي لاند، الصومال الفرنسي، أما المجموع الكلي لمساحة الاستعمار فهو ١,٦٦٩,٠٠٠ ميل ٢، أو نحو ٢١٤,٥٪ من المساحة الكلية، بينما أن المجموع الكلي لسكانها لا يزيد عن ١٦,٦٨٨,٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ٢,٧٪ من سكان القارة تقريباً. هذا بينما في ١٩٦١ كان الرقمان الأخيران هما ٢٣٠, ١, ٢٢٤٪ على الترتيب. أي أن الرقعة المستعمرة هبطت من نحو الثلث إلى السدس، والشعوب المستعمرة من الربع إلى كسر ضئيل، وذلك في سنوات ثلاث أو أربع فقط..

وأبرز ما في النمط الجغرافي الجديد أن الاستعمار في النصف الشمالي قد اقتصر نهائياً على جيوب ساحلية متباعدة باللغة الضالكة، وذلك بعد تحرير الجزائر. وإذا كانت فرنسا لا زالت تمثل في النصف الشمالي بالصومال الفرنسي، فقد اختفى الاستعمار البريطاني منه تماماً بعد ضياع غمبيا البريطانية. أما في النصف الجنوبي فإن تحرير كينيا وأوغنده وتنجانيقا ورواندا وبوروندي ترك الحد الشمالي لكتلة الاستعمار تتراجع بسرعة من مشارف خط الاستواء إلى حدود خط عرض ١٠ جنوباً تقريباً. ولكن خط الدفاع الاستعماري الأمامي هذا سرعان ما تصدع في وسطه باستقلال نياسالاند (ملاوي) وزوديسيا الشمالية

(زامبيا) فترنح جنوباً إلى حدود عرض ١٨ جنوباً. حيث تمثل رأس حربة التحرير.

وإذا كان معنى هذا أن التحرير هنا يتقدم في نمط حرج كخليج في قلب أرض من الاستعمار، أى بين شقى رحاه يميناً ويساراً (تلك بخاصة مشكلة زامبيا التي يطوقها الاستعمار من ثلاث جهات)، فإن معناه أيضاً أن كتلة الاستعمار الأخيرة قد تمزقت في صميم نواتها الداخلية. حيث تحولت من شكل مثلث إلى صورة هلال، من حرف دلنا إلى حرف V. والمغزى الهام لهذا أن الاستعمار بدأ يرتد إلى نمطه البدائي الأولى في مراحل المبكرة في عصر الكشوف والارتباد: عاد شريطاً ساحلياً هامشياً. والخطوة التالية والأخيرة - موضوعياً - هي أن يقذف به نهائياً في المحيط. وإذا استمر المعدل الحالي فقد يكسح الاستعمار كلية من المثلث الجنوبي حتى حدود الاتحاد في خلال العقد الحالي. أما الاتحاد نفسه فليس من السهل التنبؤ في الوقت الحالي.

وسواء في النصف الجنوبي أو الشمالي من القارة، فإن الحقيقة الكبرى في نمط الاستعمار أنه قد تراجع من صلب القارة إلى أطرافها وهوامشها، ومن قلبها إلى سواحلها، إما كنقط ميكروسكوبية مبعثرة في الشمال، أو كأشرطة متصلة بدرجة أو أخرى في الجنوب. وهو في هذا وذاك يمود بنا - في آخر مراحل الوثوب من القارة - إلى نمطه في أولى مراحل الوثوب على القارة، أى أن الأطراف الساحلية كانت بوابة الدخول، وهي الآن أيضاً بوابة الخروج. ولهذا كانت أول ما استعمر وآخر ما يتحرر، ومن ثم أطول أجزاء القارة استعماراً.

نهاية الإمبراطورية

في ضوء هذه الصورة الجديدة للاستعمار سلاحظ عدة حقائق غريبة، بل ومثيرة فيما يتعلق بمصائر القوى الاستعمارية المختلفة. فأولا، من الطريف لا شك أن الإمبراطوريات «الماوثة» هي التي تدهورت وكادت تنقرض حتى الآن: بريطانيا وفرنسا، بينما الإمبراطوريات «الحفرية» العاجزة هي التي لم تمس حتى الآن تقريبا: البرتغال وإسبانيا. بل إن من الغريب أن الوحدات الكبيرة في القارة تستقل تباعا، بينما لا يمس التغيير الأسافين القزمية السبعة! على أن هذا الفارق بطبيعة الحال فارق عابر في النهاية.

ثانياً، سلاحظ فارق جوهرى بين الاستعمارين المعجوزين العاجزين الإسباني والبرتغالي. فبينما يتركز الاستعمار البرتغالي أساسا في النصف الجنوبي مع إسفين صغير في أقصى غرب القارة، يتركز الإسباني على العكس في النصف الشمالي مع إسفين ضئيل في المثلث الجنوبي. ورغم أن البرتغال هي أول مستعمر يملك أكبر عدد من الجيوب والأسافين في العالم. سواء في آسيا أو إفريقيا حتى لتكاد تكون هاوية - بل محترفة - الجيوب والأسافين، فإن إمبراطورية إسبانيا في إفريقيا هي بلا شك «إمبراطورية جيوب وأسافين» فهذه الإمبراطورية الميكروسكوبية تشمل عدا الجزر الساحلية ٥ أسافين على القارة هي سبتة ومليلة، وإفنى، وريو دى أورو، وريومونى.

ثالثا، سيرى أن الإمبراطورية الفرنسية التي كانت تفوق البريطانية

مساحة - ولو أن العكس صحيح سكانا - قد أصبحت الآن لا تقارن مطلقا بالإمبراطورية البريطانية المتبقية. فحتى قبل «ضياح» الجزائر، لم تعد تزيد عن الإمبراطورية البرتغالية مساحة أو سكاناً. أما بعد ذلك فلم يعد لفرنسا في كل إفريقيا إلا جيب الصومال. وبذلك أصبحت أصغر «إمبراطورية» في القارة، وذلك باعتبار أن أعضاء الجماعة الفرنسية دول مستقلة رسمياً!

أما رابعاً، فمن الواضح أن معقل الاستعمار الفرنسي المتبقى كان يأخذ إلى ما قبل استقلال الجزائر نمطاً عكس نمط معقل الاستعمار البريطاني المتبقى. فهو في حالة فرنسا كان يقع في الشمال في الجزائر، يكمله إسفين تافه متلوح في الصومال. بينما هو في حالة بريطانيا كان يقع في جذع المثلث الجنوبي، يكمله إسفين في النصف الشمالي هو غمبيا. لكن بينما ذاب المعقل الفرنسي، لازال لبريطانيا قلعة في الجنوب في روديسيا (الجنوبية) وجنوب إفريقيا البريطانية (بتشوانا لند وباسوتو لندا وسوازي لند).

النقطة الخامسة تتلخص في أن المحور الطولي البريطاني في القارة، محور القاهرة - الكاب العتيد، كان قد انكمش حتى ١٩٦١ إلى قطاع مبتور يبدأ من أوغندا بل من كينيا وينتهي في بتشوانا لند. والمثير في هذا القطاع أنه كان داخلها في معظمه. فمن بين ٧ وحدات كانت قد تبقت لبريطانيا في المثلث الجنوبي كانت ٥ منها داخلية الموقع. والآن لم يتبق من هذه الإمبراطورية الداخلية Inland Empire سوى وحدتين هما روديسيا وتشوانا لند عدا جيبي سوازي وباسوتو. وإذا كان ثمة شيء. فإن هذا التقليم يؤكد الصفة الداخلية

القارية لهذه الإمبراطورية. وهذه هي المتناقضة الغربية حقاً، لأن بريطانيا هي الدولة البحرية بالضرورة وصاحبة «الاستعمار الساحلي» بامتياز!

ولعل هذا في نفس الوقت أن يفسر أهمية كينيا وتنجانيقا لبريطانيا في وقت ما، وتشبها بهما أطول مدة ممكنة، لأنهما كانتا النافذة الوحيدة والمدخل المتبقي لهذه الإمبراطورية الداخلية. والآن قد استقلت كينيا وتنجانيقا وقد أصبحت هذه مغلقة حبيسة. وهو ما يفسر مساندة الاستعمار البريطاني للاستعمار البرتغالي الذي يعد قوة استعمارية حفرية كما رأينا، وتعد إمبراطورية «طفيلية» تعيش عالية على، وفي ظل، الإمبراطورية البريطانية تقليدياً. وذلك أن الاستعمار البريطاني حتى قريب كان شريطاً بين شريحتي الاستعمار البرتغالي، بحيث كانت البوابة الرئيسية لاتحاد وسط إفريقيا هي موزمبيق، بينما كانت أنجولا بابا جانبياً إلى أوروبا. أما اليوم فيعيش الاستعمار البريطاني كلية «بين قوسين» من الاستعمار البرتغالي.

والشئ المحقق هو أن الاستعمار ككل قد بدأ يشعر بوحدة المصير المحتوم فيما تبقى من أرض في جنوب القارة. فبدأ يتكثف ضد المد الزاحف من الشمال وبدأت الصفوف الخلفية تساند المواقع الأمامية الأكثر تهديداً. فليس مما لا مغزى له في هذه المرحلة بالذات أن روديسيا الشمالية قبل استقلالها اتخذت بلا مواربة القاعدة الخلفية للانفصالية في كاتنجا المتاخمة وذلك إبان أزمة الكونغو، أو أن اتحاد جنوب إفريقيا قد تعهد رسمياً بالتدخل ضد أي حركة تحررية في موزمبيق المتاخمة.

ملاحظة أخرى أنه إذا كانت فرنسا قد أصبحت في إفريقيا قوة استعمارية أصغر من إسبانيا، فإن الإمبراطورية البريطانية قد أصبحت بدورها أصغر من البرتغالية - كما يوضح هذا الجدول.

أوزان القوى الاستعمارية في إفريقيا ١٩٦٥

القوة	عدد الوحدات	المساحة بالميلد ٢	عدد السكان
فرنسا	١	٩,٩٠٠	٦٩,٠٠٠
إسبانيا	٥	١٣٠,٠٠٠	٣٣٨,٠٠٠
بريطانيا	٤	٤٤٤,٠٠٠	٤,٣٧٣,٠٠٠
البرتغال	٣	٧٩٣,٠٠٠	٩,٣٠٤,٠٠٠

فالوجود الفرنسي في إفريقيا اليوم رمزي وشكلي بحت - بل وغير مفهوم عند ذلك، وأما إسبانيا فمساحة أكثر منها كثافة. أما بريطانيا فقد تضاءلت ممتلكاتها الإفريقية إلى ما لا يزيد عن العراق مساحة وعن سوريا سكانا! هذا بينما يسيطر البرتغال على ضعف البقايا البريطانية سواء أرضا أو قوما. بل إنها وحدها ترجح بقية القوى الثلاث مساحة وسكانا. ولهذا فنحن لا نقرر إلا حقيقة واقعة، وإن بدت مذهلة، حين نقول إن البرتغال قد أصبحت اليوم أكبر قوة استعمارية في القارة! بل لسنا نسخر حين نقول إنها بذلك أكبر قوة

استعمارية فى العالم كله - على الأقل فى حدود الشكل! قلب لا شك تام لكل تاريخ الاستعمار فى القارة وخارجها .. والواقع أن البرتغال هى القوة الاستعمارية الوحيدة الآن فى القارة التى يزيد عدد سكان مستعمراتها عن المتروبول نفسها، وكانت تشاركها بلجيكا فى هذه الصفة، كما كانت تشاركها فيها هولندا خارج القارة. لقد أصبح أقوى استعمار فى القارة أضعفه، وأضعفه أقواه!

ثمة بعد هذا ملاحظة أخرى وأخيرة تتعلق بالترتيب الزمنى لبدء ونهاية كل قوة استعمارية فى القارة. فتكاد نهاية استعمار كل قوة أن تتناسب تناسباً عكسياً مع بدايته. فالبرتغال أول من أتى القارة مستعمراً، وهى حتى الآن آخر من تأثر بالتحريم. وتليها إسبانيا فى الناحيتين. بينما أن إنجلترا وفرنسا اللتين جاءتا فى طليعة «الثكالب» تمت تصفيتهما تقريباً الآن. أما ألمانيا وإيطاليا اللتان تأخرتا حتى العقد الأول من القرن العشرين فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان قد تم طردهما نهائياً، وبمعنى آخر فإن آخر من دخل القارة كان أول وأبكر من طرد منها، وأبكر من دخلها لا زال أكثرها وجوداً فيها. أى أن أول من دخل القارة هو أطول من عمر فيها «مرتين» وآخر من دخلها كان أقصرها عمراً «مرتين».

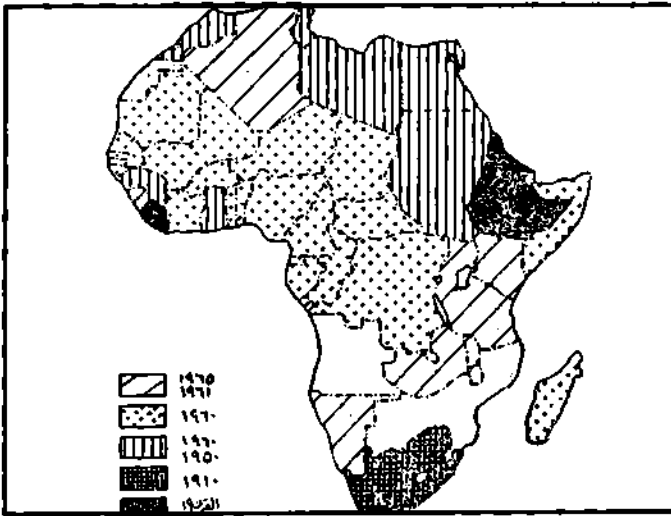
هيكـل التـحرير

في هذا الجزء نعرض لعدة جوانب هامة في حركة التحرير الإفريقي. فبدأ أولاً بدراسة طبيعته الثورية، ثم نتبع توقيت التحرير لنحدد نمطه الجغرافي إن كان ثمة نمط، ثم نتوقف طويلاً لنحلل العلاقة بين التحرير ونوع الاستعمار، وأخيراً نلاحظ «الخروج الأبيض» الذي ترتب على التحرير، وناقش ما يرتبه الاستعمار عليه من دعاوى ومغالطات.

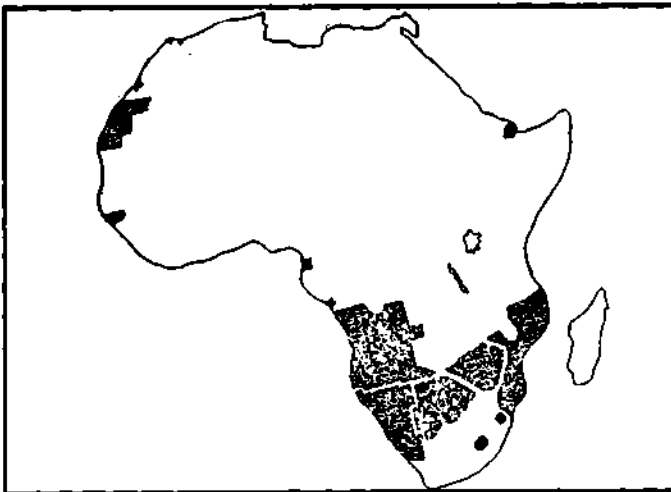
ظاهرة ثورية

نستطيع أن نرى كيف جاءت موجة التحرير فجائية، وكثيرة سياسية في إفريقيا^(١) إذا عرفنا أنه حتى ١٩٥٠ كانت المساحة المستقلة من القارة - عدا اتحاد جنوب إفريقيا - تتألف من دولتين فقط هما إثيوبيا وليبيريا، وبذلك لا تزيد عن ٤٣٨ ألف ميل ٢ أو ٤٤.٥ ٪ من مساحة القارة تضم نحو ١٦ مليون نسمة من نحو ٢٠٠ مليون أى ٨ ٪ من السكان. ثم جاء العقد السادس فكان الموجة التحررية الأولى، فبين ١٩٥٠ - ١٩٥٩ استقلت ٧ دول منها ٥ عربية، ٢ في غرب إفريقيا. ولقد كان عام ١٩٥٦ حاسماً بالنسبة للعالم العربي الإفريقي. إذ استقلت فيه ٣ دول هي تونس والمغرب والسودان. وبهذا أصبح في القارة ١٠ دول مستقلة مساحتها نحو ٣,٤٧٠,٠٠٠ ميل ٢ أو ٣٠ ٪ من مساحة القارة وسكانها ١٠٢,٣٤٠,٠٠٠ أو ٤١,٧ ٪ من سكان القارة.

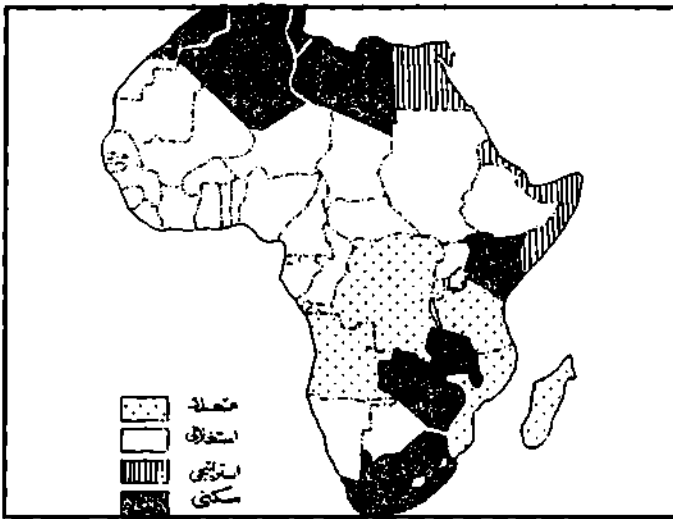
1- J. Cameron, African Revolution, Lond., 1961.



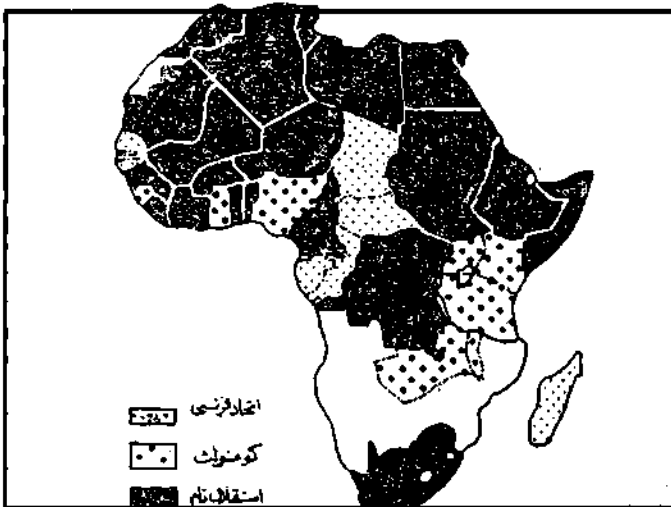
شكل ١ زحف التحرير في إفريقيا



شكل ٢ بقايا الاستعمار المخالفة في ١٩٧٥



شكل ٣ أنواع الاستعمار بحسب أغراضه الأساسية



شكل ٤ أنواع الاستقلال بحسب ارتباطاته الخارجية

ولكن سنة ١٩٦٠ وحدها تعد الموجة التحررية الثانية، فهي علامة كبرى في تاريخ القارة وسنة القدر والقدر بالنسبة لها: كانت ١٩٦٠ «سنة إفريقيا». ففيها وحدها استقلت ١٧ دولة جديدة بمجموع مساحة قدره ٤,٥٧٠,٠٠٠ ميل ٢ أو ٤١ ٪ من القارة، وبمجموع سكان قدره ٨١,٩٤٥,٠٠٠ نسمة أو ٣٣,٥ ٪ من القارة. ولكن بدت المساحة أعلى من نسبة الساكن. فهذا لأن الجزء الأكبر من المنطقة التي استقلت هو نتيجة لتحلل الإمبراطورية الفرنسية ولذا يشمل قطاعا هائلا من الصحارى.

هذا ومنذ ١٩٦١ استقلت سيزاليوني وتنجانيقا في ديسمبر ١٩٦١ وكذلك رواندا وبوروندى، بينما نالت أوغندا الاستقلال الذاتي في مارس ١٩٦٢ ثم الاستقلال الكامل في أكتوبر من نفس العام، وبهذا يكون أغلب شرق إفريقيا قد استقل كما يكون حوض النيل قد تحرر كلية. هذا وقد رفعت الوصاية عن جنوب غرب إفريقيا كما أن موعد استقلال كينيا ظل رهن «المساومة» فترة حتى تحقق في ١٩٦٣. وفي نفس السنة ١٩٦٣ نالت غمبيا وزنجبار الاستقلال الذاتي، بينما أعلن حل اتحاد وسط إفريقيا لتتال كل من نياسلاند وزوديسيا الشمالية الاستقلال الذاتي، وذلك جميعاً تمهيداً للاستقلال التام، الذي تحقق في الوحدات الأربع المذكورة في العام التالي ١٩٦٤. كذلك تستقل بتشوانلند وباسوتولند في ١٩٦٦.

واضح من هذا التطور الانفجاري أن الشيء المشير هو أن معدل زحف التحرير كان أسرع من معدل توسع الاستعمار. ولا شك أن العقد السادس من

هذا القرن أخطر وأوقع من نقيضه المباشر العقد التاسع من القرن الماضي. وفي ١٩٦١ أصبح في القارة ٢٨ دولة مستقلة وقفزت المساحة المستقلة إلى نحو ٨ مليون ميل^٢ أى ٢٧٠٪ من مساحة القارة تضم ١٨٧ مليون نسمة من ٢٤٥ مليوناً. أى أكثر من ٢٧٥٪. وزيادة نسبة عدد السكان المستقلين عن المساحة المستقلة يعنى أن أكثف الجهات سكاناً في القارة بوجه عام هي من بين المناطق التي استقلت.

وفي عام ١٩٦٢ زادت الدول المستقلة ٤ أى أصبحت ٣٢، وزادت المساحة المستقلة نحو ١,٥٣٦,٠٠٠ ميل^٢ أى أصبحت نحو ٨٢٪ من القارة، كما ارتفع مجموع السكان المستقلين بنحو ٣٢,٤ مليون نسمة فأصبحت نسبتهم أقل قليلاً جداً من ٢٩٠٪ من مجموع سكان القارة. أما في الوقت الحالي - ١٩٦٥ - فقد وصل عدد الوحدات المستقلة في القارة إلى ٣٥ عدا ملاجاش وجنوب إفريقيا، مجموع مساحتها نحو ١٠ مليون ميل^٢ أو نحو ٢٨٥,٥٪ من مساحة القارة، ومحتواها السكاني لا يقل عن ٢٣٣ مليون نسمة أو حوالى ٢٩٣٪ من أبناء القارة.

نمط توقيت التحرير

ورغم أن ما تم من حركات التحرير في القارة حدث في فترة زمنية قصيرة، فإن هناك توقيتاً إقليمياً مختلفاً لها يرسم نمطاً جغرافياً واضحاً، ويأخذ خطوط سير محددة إلى حد بعيد، مما يشير إلى وجود ضوابط منطقية خلفها لها

مفزاها. فبرجه عام بدأ التحرير أولاً بساحلى إفريقيا المتوسطة والبحر الأحمر. وفى هذا الضلع الشمالى الشرقى كانت مصر هى حجر الزاوية أو القوة الركن موقماً ودوراً فهى التى كانت نموذج المغرب العربى فى كفافحه⁽¹⁾، ثم صارت بعد ذلك مثالا ومساعداً لبقية أجزاء القارة. والواقع أن دور مصر القيادى والتليمى فى التحرير الإفريقى يشبه تماماً دور الهند فى آسيا. كما أن العالم العربى فى مجموعه كان «واحة إفريقيا» نضاليا. يلى ذلك زمناً نطاق غرب إفريقيا بوجه عام، يتبعه مباشرة تقريباً نطاق الصحراء الكبرى وحوض الكونغو.

ومن هذا نرى أن الحركة بدأت فى السواحل قبل الداخل، ومن الشمال قبل الجنوب، وأن إفريقيا خارج المدارين استقلت فى مجموعها قبل إفريقيا المدارية. ولا شك أن هذا الترتيب الزمنى يعكس إلى حد بعيد درجة التقدم الحضارى العام، وما تعنى من أصول قومية تاريخية ونضج اقتصادى وسياسى. وحتى ١٩٦٠ نجد أن نصف القارة الشمالى قد تحرر فى مجموعه تقريباً، وأن التحرير قد عبر خط الاستواء لأول مرة (الكونغو). ومعنى هذا أن الاستعمار فى القارة كان قد عبر خط الزوال من قبل ودخل مرحلة الشفق - أم لعلها كانت الضيق؟

ثم لما زحف التحرير جنوباً ليشمل كينيا وأوغندا وتنجانيقا ورواندا - أوروئدى أصبح خط عرض ١٠ جنوباً هو الحد الفاصل بين كتلة التحرير

1- Nevil Barbour The Maghrib, A. Survey of Wesr. Africa, Lond., 1959, pp. 313 ff.

وجزيرة الاستعمار المتخلفة. ومع استقلال نياسا وروديسيا الشمالية (ملاوي وزامبيا) تأرجح الخط الفاصل في موجة قوية ليصل إلى خط عرض ١٨ جنوباً حيث تتحدد الآن سن رأس حرية التحرير الإفريقي. وفي هذا كله تأكيد واستمرار لاتجاه حركة التحرير من الشمال إلى الجنوب كحقيقة جغرافية كبرى في التطور السياسي لخريطة القارة. وسيلاحظ في شبه القارة الجنوبي أن التحرير يزحف من الشمال على طول العمود الفقري للمرتفعات الشرقية - تماماً عكس مسار الاستعمار الأبيض في القرن الماضي^(١).

وإذا كان محور الحركة العام هو بصورة إجمالية جداً من الشمال إلى الجنوب، فإن هناك استثناء هاما يأخذ شكل عملية «ضفدعية» من القفز أو التخلف سبقت المد التحرري أو هو تخطاها، فالبيوتيا وليبريا وكلاهما في أقصى جنوب النصف المستقل هما أقدم وحدات القارة استقلالاً في الواقع، ولكن لهذا أسبابه الخاصة المفهومة، وهي على الترتيب منعمة وعزلة القلعة الحبشية التي ترتفع كجزيرة جبلية طاردة، وظروف وُنشاء ليبريا الخاصة «لتحرير» الرقيق الأمريكي، فكلاهما استقلال سلمي إن صح القول، بل إن كاتباً أمريكياً يقول: أن ليبريا من الناحية الفعلية ليست إلا «مستعمرة غير رسمية» للولايات المتحدة^(٢).... هذا أول.

١- عبد العزيز كامل «الجغرافيا والتحرر الإفريقي» المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٠، ص ١٧٩.

2- G. T. Renner, Africa A Study in Colonialism, in World Political Geog. (ed. G. E. & R. H. Fifield), N. Y., 1954. P. 414.

أما من الناحية الأخرى فنجد على الساحل الشمالي حالتين من التخلف
الزمنى النسبى فى حركة الاستقلال، وهما مصر والجزائر، ويبدو تخلف مصر
الزمنى غربيا إذا قيس بإثيوبيا رغم قدم الأولى الحضارى والتاريخى الواضح،
ورغم دورها الكفاحى والقيادى الطويل. وبالمثل يبدو غربيا أن تخلف الجزائر
عن غانا أو داهومى. ولكن هذا يرجع إلى عامل آخر غير الحضارة والنضج
المهلى، وهو نوع الاستعمار. وهذا ينقلنا توا إلى العلاقة بين التحرير ونوع
الاستعمار.

التحرير وأنواع الاستعمار

وهنا نلاحظ أن تقدم أو تأخر الحركة التحررية زمنيا، وسهولتها أو
صعوبتها نضاليا، أمر يرتبط إلى حد كبير بنوع الاستعمار. وليس من السهل أن
نصنف الاستعمار فى الدول الافريقية بحسب التقسيم الثلاثى المعروف من
استراتيجى واستقلالى وسكنى، لأن الاستعمار غالبا متعدد الأغراض^(١). فالبعد
الاستقلالى عادة قاسم مشترك أعظم، وإنما قد يطفو على السطح فى حالة أو
يرقد تحته فى حالة أخرى. كما أن اهتمامات الاستعمار قد تتطور من غرض إلى
غرض آخر بتطور الظروف. خاصة مع ظهور ثروات معدنية خبيثة كما تحول

1- R. J. Harrison Church, Modern Colonization, Lond. 1951, P. IX.

راجع أيضاً: جمال حمدان. الاستعمار والتحرير فى العالم العربى. المكتبة الثقافية. القاهرة. ١٩٦٤.
ص ٩٤ - ٩٧.

الاستعمار الاستراتيجي لصحراء الجزائر إلى استعمار استغلالي أيضا بعد كشف البرول.

مع هذا كله فهناك عادة تركيز على جانب معين أكثر من غيره من جوانب الاستعمار. وهذا لا يرتبط فقط بالبيئة الطبيعية، وإنما أيضاً بنمط الاستعمار ومذهبه. فالاستعمار الفرنسي والبرتغالي - بوجه عام اللاتيني - الذي ينجح إلى الحكم المباشر وإلى «التمثل» يوحى ابتداء بالاستعمار السكني. أما الاستعمار البريطاني «الانطوائى» صاحب الحكم غير المباشر فينبغى نظرياً ألا يشجع على الاستعمار السكني كثيراً. ومع ذلك فالبينة الطبيعية - التأقلم - هي الضابط الفيصل فى النهاية. وعلى هذه الأسس نحلل علاقة كل نوع من الاستعمار بحركة التحرير.

التحرير والاستعمار الاستراتيجي

فأما الاستعمار الاستراتيجي فمرتبط أساساً بالمواقع الاستراتيجية، ولكن مصيره مرتبط أيضاً إلى حد بعيد بالتطورات الاستراتيجية العالمية. ولو أن الاستراتيجية الغربية الكوكبية الجديدة التى قلبت تماماً فكرة الموقع الجغرافى والنقط البحرية والبرية قد ظهرت منذ عقود، أو لو أن الهند استقلت فى وقت مبكر، لكان من الراجح أن تستطيع دولة كمصر أن تنتزع استقلالها منذ ذلك التاريخ. ويمكننا أن نصنف الاستعمار البريطانى فى مصر وفى الصومال على أنه كان أساساً استراتيجياً. حيث كانتا تسيطران على مدخلى البحر الأحمر وطريق

الهند. وبالمثل كان الاستعمار الفرنسى فى الصحراء الكبرى. حيث كانت ظهيراً لكل من شمال إفريقيا وغرب إفريقيا ومجالاً لإمبراطورية عسكرية فرنسية مترامية.

ولكن كان الاستعمار الاستراتيجى هو البداية والنواة فى مصر، فقد نمى حوله بعد قليل مصالح اقتصادية عميقة تجاذبت حولها بدورها مستعمرات سكنية متنوعة القوميات، حتى أصبح الاستعمار فى مصر فى الحقيقة مثلاً، وإن يكن مثلاً قائم الزاوية وتره الحساس هو الاستراتيجية، حتى إذا ما سقط هذا النهار معه الضلعان الآخران. كذلك كان للاستعمار فى السودان جانبه الاستراتيجى الواضح إلى جانب أهدافه الاستغلالية، وذلك كظهير لمصر وكنافذة على البحر الأحمر، ولموقمه المسيطر على أعالي النيل والمتصل بكتلة الاستعمار البريطانى فى شرق إفريقيا⁽¹⁾. ولقد رأينا من قبل كيف أن الاستعمار الاستراتيجى فى صحراء الجزائر تحول إلى اللون الاستغلالى حين تفجرت فيها ثورة البترول، وخاصة بعد أن ضاعت إمبراطورية السودان والصحراء.

التحرير والاستعمار الاستغلالي

أما الاستعمار الاستغلالي فيظهر فى المناطق التى يمكن أن تكون غنية إنتاجاً، ولكنها لا تصلح للاستقرار الأبيض. ويكون هذا عادة بسبب المناخ المدارى غير المعدل فى المناطق السهلية قليلة الارتفاع - أى مناطق المناخ المضاد

1- Halford L. Hoskins, The Middle East. Problem Area in World Politics, N. Y., 1957, P. 78.

Anticlimes - مثل غرب إفريقيا «مقبرة الرجل الأبيض». هنا لا تظهر «مستعمرات» بل «جاليات» بيضاء، أساسها التجار ووجدتها الفرد أكثر منه الأسرة؛ وهي لذلك مجتمعات مذكرة غالباً أو شديدة الذكورة جداً، كما تنحصر في فئات من الأعمار الوسطى، وتقل الفئات الهامشية أى الأطفال والشيوخ. والمجموع بعد هذا قليل العدد، لا يعدو بضعة آلاف، مقتلعة، قصيرة العمر، دائمة التجدد فى أفرادها، بحيث يندر بينها مواليد إفريقيا. وهي أخيراً سكان مدن أولاً وعواصم ثانياً. وربما لم يزد عدد الأوربيين فى ظل الاستعمار الاستغلالي فى كل القارة عن ربع المليون من مجموعهم البالغ ٥ ملايين. وعادة لا تزيد نسبتهم إلى الوطنيين فى كل مستعمرة عن ٥ فى الألف^(١).

لهذا كله فإن موقف مجتمعات الاستعمار الاستغلالي من المد التحررى يكون ضعيفاً. وهي حيث لا تعتمد على السيادة البيضاء قد تعتمد على «الامتيازات الأجنبية» بحسب درجة حضارة المستعمرة. على أنها فى النهاية تعتمد على حماية دولة الاستعمار المتربول، ويندر - بعكس الاستعمار السكنى - أن تستطيع أن تؤثر على سياستها أو أن ترغمها على البقاء فى وجه المد التحررى حين يبدأ^(٢). والطبيعة من جانبها هنا تأخذ جانب التحرير - مثلاً فى غرب إفريقيا حيث كانت بعوضه الملايا هي المنقذ كما قيل:

1- G. Trewartha & W. Zelinsky, Population Pattern in Tropical Africa, Ann. Assoc. Amer. Geographers, June 1954, P. 145.

2- W. M. Macmillan, Africa Emergent. Pelican Books, 1949, P. 21.

The anopheles mosquito the "saviour of West Africa"⁽¹⁾

يضاف إلى هذا أن الاستعمار الاستغلالي يمكن لنمو الوطنيين وتقويتهم مما يزيد الاحتلال في الموقف بين الاستعمار والاستقلال.

لهذا جميعاً وجد التحرير هنا أن من السهل نسبياً أن يضغط بلا حرب، ووجد الاستعمار أن من الممكن فيه أن يتنازل - على الأقل عن الشكل، وذلك غالباً بالوصول إلى أنصاف حلول هي الاستقلال الاسمي مع بقاء ارتباطات اقتصادية وثيقة تحقق هدف الاستعمار الاستغلالي الأصلي دون أن تصطدم بشكل التحرير الاستقلالي. وسيلاحظ أن ما ظل من الوحدات الإفريقية محتفظاً بعلاقات كمضو في الكومنولث البريطاني، أو الجماعة الفرنسية أغلبها كان من نوع الاستعمار الاستغلالي. وفي حالة دول الاتحاد الفرنسي بالذات كان مبدأ «الاستقلال داخل الترابط Independence within Interdependence»⁽²⁾ شرطاً مطاطاً في تحرير وحداته الإفريقية، وأساساً لمحاولة لخلق أورافريقيا جديدة، اقتصادية لا سياسية هذه المرة. من هنا سمى البعض هذه الحلول الوسطى «بالاستعمار الجديد neo-colonialism» أو «الاستعمار الخبيث Crypto-colonialism». وبعد أن كنا نعرف الاستعمار بدأنا نسمع عن «الاستقلال الاستغلالي»!

1- Ibid., P. 201.

2- Barbour, P. 97.

التحرير والاستعمار السكنى

أما الاستعمار السكنى فقاصر على حيث يمكن الإقامة والتوطن الدائم للأبيض مع وفرة الموارد الإنتاجية. ولذلك فهو جغرافيا أقل رقعة وانتشارا من الاستغلالي. وهذا يرتبط بيئياً بنوعين من المناخ: المناخ المشابه *homoclimes* الذى يكرر مناخ الوطن الأصلي تقريباً، كما فى شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا - أى أنه خارج المدارين. النوع الثانى هو المناخ المرتفع *aliticlimes* حيث يصح الارتفاع أخطاء المناخ المدارى وبعدله^(١). ولما كان الثلث الجنوبي من إفريقيا هو إفريقيا العليا تقريباً، فإنه هو المسرح الحقيقى للاستعمار السكنى - وبصفة أخص نصفه الشرقى الأكثر ارتفاعاً. ويمكن إجمالاً أن نقول إن مناطق الاستعمار السكنى فى القارة هى إفريقيا العليا وإفريقيا الصغرى، بينما أن إفريقيا السفلى هى مجال الاستعمار الاستغلالي والاستراتيجى.

وللأستعمار السكنى دورة: فهو لا يبدأ إلا بعد امتلاك الأرض الزراعية الممتازة - بالضرورة بانتزاعها من الوطنيين، وغالباً بإبادتهم منها. ولهذا فإن المرحلة التالية فى تاريخ كل استعمار سكنى هى صراع دموى على الأرض: «كالأستعمار الرسمى *Colonisation officelle* فى الجزائر، وحرب الكافير *Kaffir* فى جنوب إفريقيا حيث يزعم البعض أن أرض ما عبر نهر كاي

١- راجع فى نظرية المناخ والاستيطان، مناقشة: محمد رياض، كوشر ميد الرسول الاقتصاد الإفريقى،

Transkei لم تكن أبدا ملكا للباثو، وكحرب الماوارو والكيكويو في كينيا
الخ. لهذا كله كانت مشكلة الوطنيين في ظل الاستعمار السكنى هي قبل كل
شء مشكلة الأرض.

فإذا تمت مرحلة اغتصاب الأرض بدأت المرحلة التالية وهي التعمير. هنا
تتقاطع أفواج المستعمرين «كمتعمرين» حقا Colons، بقصد الإقامة الدائمة
واستبدالاً للوطن الأم بالوطن الجديد. ومعنى هذا أعداد ضخمة في النهاية
«ومستعمرات» حقيقية تتألف من أسر لا أفراد، ولذا يقترب تركيب الأعمار
وميزان الجنس فيها من معدلاتها عند الوطنيين، أى تكون عادية متزنة تمثل
مجتمعا دائما لا مجرد جماعة عابرة. وهي وظيفيا لا تأنى كتجار فقط. بل
أساسا كزراع - ولا ننسى أن البوير معناه فلاح. ولذلك فهم لا يقتصرون على
سكنى المدن، بل ويتغلغلون في الريف. ومع الزراعة تضرب جذورهم في التربة
الإفريقية فتظهر - بحسب عمر الاستعمار - أجيال منهم إفريقية المولد والموطن:
مثلا في ١٩٤٨ كان ١٠٥ آلاف من فرنسى الجزائر أى نحو العشر هم فقط
الذين ولدوا في فرنسا^(١)

من هنا يفقدون بالتدريج صلتهم بالوطن الأب بدرجة تتناسب تقريبا من
البعد الجغرافى والبعد التاريخى، حتى لقد تنشأ بينهم لهجات خاصة من اللغة
مثل الباتويت Patouete وهي فرنسية الجزائر^(٢)، والافريكاز Afrikaans لغة

1- Barbour, op. cit., p. 204.

البوير التي تمثل تحريفاً محلياً للهولندية (Nederlands)^(١). والمستوطنون بعد هذا يمثلون بوجه عام صورة أركية متحجرة من مجتمع الوطن الأب كما كان منذ قرن أو أكثر، حيث قد لا نجد لها مثلاً إطلاقاً في الوقت الحالي..... وهم كذلك يكتبون بسرعة نظرة ضيقة محافظة تنزع إلى التكريس وتدعو في النهاية إلى الجمود والتكلس، لعل خير - أو شر - ما يمثلها روح البوير الانعزالية الذين كانوا دائماً يريدون العزلة: قديماً بهجرتهم الكبرى Great Trek وحديثاً بالآبارتيد Apartheid.

ويصعب من الناحية العددية أن نرسم حداً أدنى - نقطة المصفر - للاستعمار السكني. فالنسبة المثوية وحدها لا تكفي: فمثلاً تبلغ نسبة الأوربيين من مجموع السكان في ساوتومي ورنسيب ١,٩٪، وفي غينيا الإسبانية وفرناندويو ٢,٢٪، بينما هي لا تزيد عن ٠,٦٪ في كينيا. ولكن مجموع الأوربيين في المجموعة الأولى كلها لا يزيد عن ٥ آلاف، بينما لا يقل عن ٦٦ ألفاً في الثانية. على أننا يمكننا أن نتخذ نسبة ٠,٦٪ حداً أدنى نبدأ نשמع عنده بالاستعمار السكني كما كان في كينيا ومدغشقر والكنغو^(٢). وهنا سيلاحظ أن الاستعمار البرتغالي وكذلك البلجيكي كان يميل إلى أن يكون سكنياً حتى أن كلا من أنجولا والكنغو كانت تحوى من البيض أكثر مما تضم كينيا المثل الشهير (٨٠ ألفاً لكل مقابل ٦٦ ألفاً). هذا وقد كانت تصل النسبة البيضاء

1- Macmillan, op. cit, p. 323.

2- Trewartha & Zelinsky, P. 145.

إلى 2٢.٢ في روديسيا الشمالية، ولكن النسب الخطيرة للاستعمار السكنى تبدأ عند ٥ ٪.

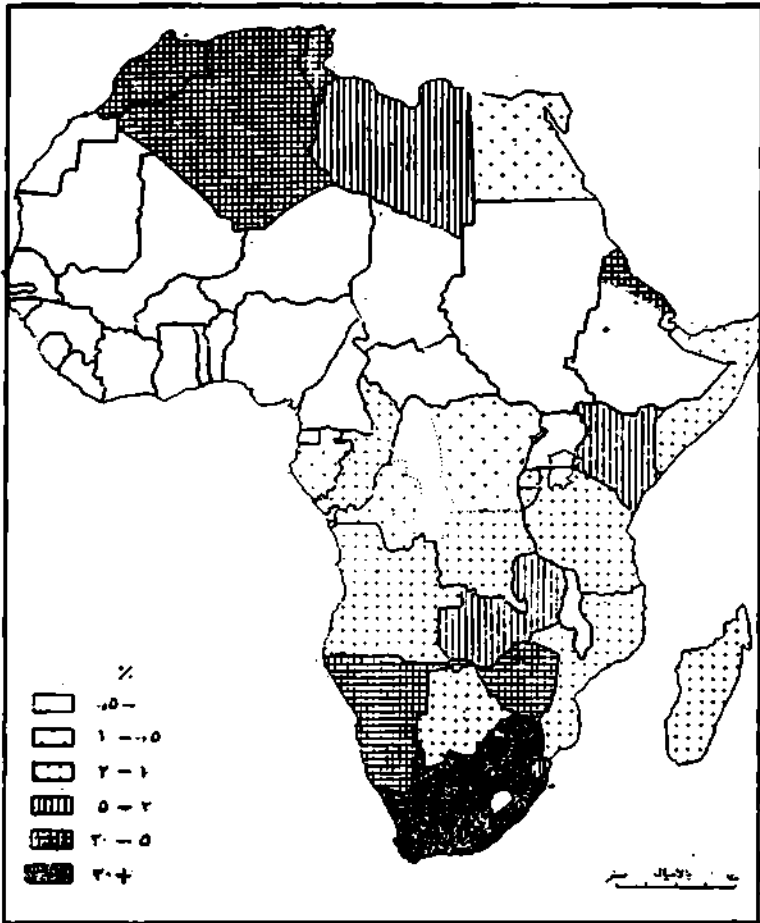
النسبة المئوية من المجموع	عدد البيض	
٤	٥٠ ألفا (٢)	ليبيا (١٩٥٤)
٥,٢	٤٠٣ آلاف	مراكش (١٩٥١)
٦,٩	٢٥٥ ألفا	تونس (١٩٥٦)
٨,٤	١٣٧ ألفا	روديسيا الجنوبية
١٠	١ مليون	الجزائر (٣)
٢١	٣ ملايين	جنوب إفريقيا

وسنرى من هذا أن 2٩٥ من الأوربيين في القارة كان يعيش في ظل الاستعمار السكنى، وأن جزيرتيه الرئيسيتين هما المغرب العربي (٢ مليون)، و جنوب إفريقيا (٣ مليون). وسنلاحظ أنه بينما المغرب العربي استعمار سكنى لاتينى، فإن المشرق العربي استعمار استراتيجى - استغلالي سكسونى. ومع ذلك فإن عدد الأجانب فى مصر وصل فى حين ما إلى نحو ربع المليون (٢٢٥ ألفا فى ١٩٢٧)^(٣) حتى جمعت بين أنواع الاستعمار الثلاثة فى الحقيقة. وكما كانت الجزائر نقطة الارتكاز فى استعمار المغرب وصارت نواة

١- بلغ عدد الطليان ضخم هذا أثناء الحرب الثانية وقبل ترحيل ٤٠ ألفاً من المستعمرين من برقة.

2- Inst. national d' Etudes démographiques, Les Algériens en France, cah. No. 24, 1955.

٣- الإحصاء السنوى للجبب، ١٩٦٢، القاهرة، ص ١٦.



شكل ٥٠ الأجانب في إفريقيا قبل الخروج الأبيض

الاستعمار السكنى فيه، ومنها نقل نسبه شرقاً وغرباً، فكذلك كان الاتحاد هو رأس الجسر فى الاستعمار السكنى فى كل إفريقيا الجنوبية، ومنها نقل نسبه كلما اتجهنا شمالاً.

فى المثلث الجنوبى يتزامى نطاق الاستعمار السكنى على طول محور المرتفعات الشرقية ابتداء من الاتحاد حتى كينيا كمحور أبيض أو كمحور «المرتفعات البيضاء» - إذا عممنا تعبيراً خاصاً بكينيا، مع ملاحظة أن هذا تعبير نسى. لأن البيض أينما كانوا أقلية عديدة حتى فى هذه المرتفعات البيضاء^(١). هذا وقد يمكن أن نمد هذا النطاق ليشمل هضبة إثيوبيا إذا اعتبرنا مشاريع ومحاولات الاستيطان الإيطالية فى فترة احتلالها.

ولعلنا نذكر هنا أن هذه المرتفعات كانت أمل الأطماع الاستعمارية العاتية ابتداء من رودس حتى سمطس، حيث كان حلمهم أن يوسسوا على طولها إمبراطورية محورية تمتد بعمق مئات من الأميال من جنوب إفريقيا حتى كينيا والبحيرات لتكون «درع الحضارة فى قلب القارة»^(٢). ولقد قدر الاستعمار أن المناطق الصالحة لتوطنه فى إفريقيا المدارية تبلغ نحو ٢,٢ مليون كم^٢ أو نحو ثلاثة أعشار القارة. ولكن ثبت تطوح هذه الأحلام، لأن مثل هذا النطاق

1- Arthur Kirby, East Africa, in The Africa of Today & Tomorrow, op. cit, p. 83.

2- A.F. Hattersley, South Africa, Lond. 1933. P.175; Westermann, P. 307-8.

الهضبي المرتفع لا وجود له ببساطة على هذا النحو المتصل المستمر، كما أنه محتل في أغلبه بأصحابه الوطنيين^(١).

وإذن فلا البيض ولا الأرض الصالحة التي يرتبط بها وجودهم يمثل سلسلة متصلة، بل هو أساساً رقع متشعبة^(٢). في هذا «العمود الفقري» نقل نسبة البيض كلما اتجهنا شمالاً من الاتحاد. الذي هو بالنسبة للاستيطان أرض القاعدة، إلى وسط إفريقيا أرخبيل الاستيطان، إلى شرق إفريقيا بحر جزر الاستيطان السديمية المتناثرة^(٣).

هذا هو النمط الجغرافي للاستعمار السكني. والمهم أنه يمثل أعنى مشاكل التحرير في القارة. فأكثر مما جنى «الموقع» على مناطق الاستعمار الاستراتيجي جنى «الارتفاع» هنا على مناطق الاستعمار السكني. وقد يكون تأخر التحرير في المثلث الجنوبي راجعاً إلى سيادة الاستعمار السكني عليه. ففي ظل هذا النوع من الاستعمار تزداد مشكلة التحرير وصعوبته كلما كانت القوة والنسبة العددية للمستوطنين أكثر. فالعلاقة عكسية بين التحرير والاستيطان، إنها علاقه شبه ميكانيكية كالعلاقة بين القوة والمقاومة. ولهذا فإن الموقف في روديسيا الجنوبية مثلاً أشد صعوبة مما كان في كينيا، وكان أشد كثيراً في

1- Westermann, id.

2- Macmillan, Africa Emergent, p. 47.

٢- عبد العزيز كامله المرجع السابق. ص ١٧٦:

L. H. Gann & R. Diugnan, White Settlers in Tropical Africa, Penguin African Series, Lond. 1962.

الجزائر، بينما هو إلى درجة اليأس في جنوب إفريقيا حيث لم يمد يشار إلى البيض «بالمستوطنين». وفي المثلث الجنوبي بالذات نجد أن زحف التحرير يكاد يتناسب عكسيا مع نسبة البيض.

على أن ضابطاً آخر غير هذه النواحي الإثنوجينية ethnogenics - ديموغرافية الأجناس⁽¹⁾ - يتدخل في تقدير مصير الاستعمار السكنى. تلك هي البيئة الطبيعية. فمن حسن الحظ، يتفق أن مناطق الاستعمار السكنى هي الأعم الأغلب مناطق المرتفعات الهضبية أو الجبلية بالذات، أى مناطق القلاع الطبيعية التي تضيف قبضة الضبط الاستعماري وتسمح للوطنيين بحرب العصابات، بينما هي تضاد بطبيعتها جيوش المستعمر الميكانيكية، كما أن الغطاء الغابي الذي يكسوها بطبعه ستاراً مانعاً ضد السلاح الجوي⁽²⁾. أى أن البيئة الطبيعية التي كانت مغناطيس الاستعمار السكنى هي بعينها التي يمكن أن تصبح عامل طرده، والطبوغرافيا التي كانت عوناً للاستيطان هي في النهاية عون عليه.

تلك تجربة متواترة في جغرافية الاستعمار عرفتها إثيوبيا ضد الطليان، وتحققت من قبل في الريف ضد الأسبان، وعاشتها بالأمس الجزائر في أوراس والقبائل ضد فرنسا، وعاشتها الكيكويو في كينيا، بل إن معاقل الثورة في أنجولا الآن ضد البرتغال تتركز بالذات في نواة المرتفعات الوسطى والشمالية

1- G. H. Pitt-Rivers, Anthropological Approach to Ethnogenics, in Essays Presented to C. G. Seligman, 1934.

2- Marvin E. Mikesell, "Algeria", Focus, Feb. 1961, p 2.

الشرقية Planalto. وأكثر من هذا نحن نذكر مقاومة الإيبويين المستميتة ضد الإيطاليين بضعة عقود، وننسى أن مقاومة أعنف قد سجلتها من قبل مرتفعات جنوب إفريقيا - الزولو والتايبلي.... الخ - ضد الاستعمار الأبيض. لا لمقد أو عقدين، بل لقرن بأكمله على فترات متقطعة، ونعني بها حرب الكافير التي استمرت من ١٧٧٨ إلى ١٨٧٧ حتى سميت بجدارة «حرب المائة عام الإفريقية»^(١).

هذه إذن بعض العوامل المساعدة والمضادة للتحرير لإزاء الاستعمار السكني. على أن المشكلة بعد هذا ليست مشكلة سهلة. لأنها في الحقيقة مزدوجة، ترسم نمطاً سياسياً متكرراً: فالتحرير هنا يكافح القوة المتروبوليتانية من ناحية، والمستوطنين من ناحية أخرى، وكلما أشرف على انتزاع تنازلات من القوة الاستعمارية تحول المستوطنون إلى عصابة لرهابية داخلية «تأخذ القاتون في يدها» وتفرض نوعاً خاصاً من حكم الملاك Landocracy، حكم ملاك الاستعمار Plantocracy^(٢)، وتعلن العصيان والتمرد على الحكومة «الأم» مهددة «بحرب استقلال» للانسلاخ عنها، والانفراد بالمستعمرة. هذا ما حدث في الجزائر، وما طالب به المستوطنون والمتطرفون في كينيا، أما روديسيا الجنوبية، فقد هددت حيناً بالانفصال عن بريطانيا، والانضمام إلى معقل الاستعمار السكني في ظهرها وهو جنوب إفريقيا، كما كان فيها من طالب بأن يتحول الاتحاد إلى

1- Macmillan, p. 115

2- Macmillan, p. 252.

دومنيون، وما هي أخيراً قد أعلنت بالفعل «استقلالها» من جانب واحد متحدياً بذلك الإرادة الإفريقية داخل روديسيا وخارجها، ومتحدياً كذلك تيار التحرير وروح العصر واتجاه التاريخ. وفي تنجانيقا حيث كان البيض أقلية نافهة طالب بعضهم في حين ما بالانضمام إلى كينيا حيث البيض أكثر وأقوى نسيباً .

«والتقسيم» مرحلة أخرى وأخيرة في دورة حياة - أو وفاة! - الاستعمار السكنى. فحين يجد المستعمرون أن القوة المتروبوليتانية قد أرغمت على التسليم بالاستقلال، يحاولون بالإرهاب فرض مساومة على تقسيم جغرافى للمستعمرة إلى دولتين. دولة أوربية مستقلة ودولة وطنية مستقلة. وهي محاولة تفشل دائماً كما فشلت مثلها من قبل محاولات القوة المتروبوليتانية نفسها للتقسيم. هذا حدث في الجزائر، وتردد حيناً في الروديسيتين بشكل ما، ولا تختلف مشاريع «الجزل الجغرافى» فى «بانتوستانات» جنوب إفريقيا عنه كثيراً.

التحرير والخروج الأبيض^(١)

من السهل أن نرى أن حركات التحرير وإذابة الاستعمار colonial decolonisation اصطحبت غالباً «بخروج» الجاليات الأوربية exodus من الدول الإفريقية المستقلة. هذا حدث فى مصر وتونس ومراكش (المغرب) والسودان وغينيا... الخ. ففى مصر بدأ الخروج الأبيض منذ مدة: فبعد

١- جمال حمدان. الاستعمار والتحرير فى العالم العربى. ص ١٠٢ - ١٠٧.

قمة قياسية في ١٩٢٧ ($\frac{1}{4}$ مليون) انخفض عدد الأجانب إلى ١٤٦ ألفاً في ١٩٤٧ خرج بعدها - لا شك - جزء كبير منهم. وفي ليبيا كان الطليان قد بلغوا علامة المائة ألف قبل الحرب الأخيرة، رحل منهم ٤٠ ألفاً من برقة أثناء الحرب وهم الآن نحو ٥٠ ألفاً. وفي تونس رحل ٦٤٠ من الأوربيين منذ الاستقلال^(١). ويقدر أن ١٦٥ ألفاً من الأوربيين خرجوا من المغرب وتونس منذ الاستقلال^(٢).

وأما في مناطق الاستعمار السكنى العنيف فتأخذ المشكلة شكلاً مختلفاً جداً، فهي تسمى بالمجتمعات متعددة الأجناس. وهي تسمية لا نظن مقبولة لأنها تغلف مخالطة واضحة. فحين تكون نسبة الأوربيين إلى الوطنيين ٢٥: ١ كما في «إتحاد وسط إفريقيا» أو ١٧٠: ١ كما في كينيا يكون إما من السداجة أو التضليل أن نتحدث عن «تعدد» الأجناس. ولهذا يرى الوطنيون أن سياسة «المشاركة Partnership» التي يقدمها صناعها على أنها «سياسة غير عنصرية» في مجتمع متعدد الأجناس، ليست في الحقيقة مشاركة بل شركا. في مثل هذه المناطق لم يكن يطمح الإفريقيون أساساً إلا في الاستقلال، وليس بالضرورة في إخراج الأوربيين إذا قبلوا مواطنة عادية بلامتيازات. هذا واضح في حركات التحرير بجنوب ووسط وشرق إفريقيا، كما أعلنت عنه الجزائر التي خيرت المستوطنين بين الجنسية الجزائرية أو البقاء كأجانب عاديين أو الخروج.

1- J. Beaujeu-Garnier & A. Gamblin, Images économiques du Monde. 1958, p. 96.

2- Barbour, p. 70.

ومع ذلك فمن المرجح أنه - باستثناء جنوب إفريقيا - قد يصفي الاستعمار السكنى نفسه بعد استقلال هذه الوحدات سياسياً. ذلك أن المستعمر الأبيض الذى عاش طول عمره فى كل أجزاء إفريقيا بعقبة ووضعية عنصرية طبقية عليا فوق الجميع - أو ما يسميه الألمان Koloniale Obersicht⁽¹⁾ - لقد كان المستعمر ليس من المنتظر أن يقبل التنازل عن هذا التراث بسهولة. لقد كان المستعمرون من العررض الوسطى والعليا يؤلفون الطبقة العليا، والمواطنون أبناء العررض السفلى يكونون الطبقات السفلى فى المجتمع - كأنما كان القطاع الرأسى فى الطبوغرافية الاجتماعية انعكاساً متتصباً لقطاع أفقى من خطوط العررض.

ولهذا جميعاً فكما يتبأ سيتهلل قد يهجر المستوطنون بعد فرض المساواة بين الأجناس فى إفريقيا مستقلة، ولا تبقى إلا «جاليات» قد تذوب فى الجسم الوطنى⁽²⁾. وقد بدأت بالفعل مؤشرات المستقبل تتحرك فى هذا الاتجاه: فمن قبل اتفاقية إيفيان بدأت فرنسا تضع برنامجاً لاستقبال ٤٠٠ ألف من فرنسى الجزائر العائدين، وبالفعل شهد شهر واحد بعد استقلال الجزائر خروج أكثر من نصف مليون من الفرنسىين دفعة واحدة! كذلك فإن المستعمرات البريطانية فى إفريقيا الجنوبية بدأت تفكر فى استراليا كخط دفاع أخير وكوسط أبيض خالص.

1- Karl J. Pelzer, Geog. & the Tropics, loc. cit. p. 327.

2- Sijthole, op. cit.

ومعنى هذا كله أن مستقبل الجزر البيضاء في القارة هو كمصير أى جسم غريب يدخل الكائن العضوى لا يستطيع أن يمتصه ويتمثله فيلغظه فى النهاية. قد يكون هذا مصداقاً لما قاله ليوبولد منغور باسم الإفريقيين: «نحن لا نريد أن تُتمثل بل أن تَمثل»^(١). وقد يسجل التاريخ بعد ذلك النهاية العجيبة لأكبر مغامرة ملتبهة محمومة، وأطول رحلة عاتية بين القارات، مما يوحي بأن الاستعمار سكتياً وغير سكتى هو مجرد «جملة اعتراضية» فى تاريخ البشرية، هو ظاهرة عابرة مهما طاللت، وعابرة لأنها غير طبيعية فى النهاية.

هل يترك الخروج الأبيض فراغا حضارياً أو اقتصادياً خطيراً فى القارة؟ حتى سنوات قبل التحرير، ظل الاستعمار يردد عدة إدعاءات على أساس أنها مسلمات، يؤكد بها أن إفريقيا كما هى، وكما ستكون لأمد طويل بعيد هى من صنعه، ومصيرها رهن به. فلولا - هكذا يقول - لربما كانت إفريقيا اليوم على مستواها منذ عدة قرون^(٢)، وبالتالي منذ العصر الحجري.. وبناء على ذلك، فإن الإفريقى - الادعاء الثانى - يعرف أن وجود الأوروبى ليس فقط مفيداً، بل وضرورياً له، وأنه يدرك أن أكثر مكاسبه من الاستعمار ستضيق إذا ما قدر للأوروبى أن يترك القارة^(٣). ولقد أتى التحرير ليكسح هذه «المسلمات» ويفجر زيفها جميعاً، وخرج الأوروبى دون أن تنتكس إفريقيا حضارياً.

1- F. J. Pedler, West Africa, in The Africa of Today & Tomorrow, op. cit., p. 39.

2- Westermann, pp. 1-3.

3- Ibid, p. 326.

ولكن من الناحية الأخرى، تنبأ البعض بأن الاقتصاد الزراعي، خاصة المنظم في أبعاديات، والاقتصاد التعددي، قد يضطرب لعدة سنوات بعد الخروج. وبعض الوحدات الإفريقية التي استقلت أمنت البيض اقتصادياً، والبعض الآخر لا يرحب كثيراً بهذه الهجرة الفجائية التي قد ترج الاقتصاد القومي بما تسحبه معها من رأس المال والخبرة الفنية. على أن هذه مشكلة مؤقتة.

أما أن يخشى البعض على المستوى الحضاري والاقتصادي للقارة أن ينتكس بعد الخروج، أو أن يعتذر عن الاستعمار بأنه كان وسيلة التحضير *ransculturation, acculturation* فإن هذا منطوق تبرير محض، لا يسر ولا يبرر. وهو في الحقيقة ينبثق عن نظرية أولية هي نظرية التلازم بين مبدأى الاستعمار والتحضير، التي بها تبرر كل النظريات «الإنسانية» أو «الأبوية» في الاستعمار (1) مثل «عبء الرجل الأبيض» و«الأب الأبيض» أو «الأخ الأكبر»⁽¹⁾. ولكن هذه النظريات ليست في الحقيقة إلا ترجمة حديثة لنظرية «الأجناس الأطفال» الفاسدة القديمة⁽²⁾، كما أن نظرية التلازم بين الاستعمار والتحضير حولت «عبء الرجل الأبيض» المزعوم إلى «عبء الرجل الأسود» بكل معنى الكلمة.

1- Sithole, p. 122.

2- Macmillan, p. 111.

والواقع أن نظرية التلازم بين التحضير والاستعمار فاسدة أساساً. بل يعدها الكثير النقطة السوداء الكبرى في الحضارة الأوربية. فليس الاستعمار شرطاً للتحضير، وليس احتكار الأجناس الأداة الوحيدة لاحتكاك الحضارات. والنظرية الوطنية الإفريقية المعتدلة ترى أن إفريقيا فى حاجة إلى حضارة أوربا، ولكن ليس إلى استعمارها، فهى تريد خبراء لا حكاما، وفنيين لا مستوطنين. أى أنها تبدأ من الفصل التام بين مبدأى التحضير والاستعمار. ولهذا فنحن ننتهى إلى أن الخروج الأبيض ليس حتماً نكسة حضارية أو هزة اقتصادية. وتجربة غرب إفريقيا، ومن قبل إفريقيا العربية، دليل واضح. ولا شك أن مصير إفريقيا ومستقبلها يتوقف على إرادتها هى، وليس على وجود أو إرادة الرجل الأبيض.

**** معرفنى ****

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامه

الفصل الثاني

التركيب السياسي لإفريقيا الجديدة

«لقد امتلأت القارة بالدول الاصطناعية».. حقيقة سياسية أعلنتها صريحة زعماء مؤتمر دول الدار البيضاء منذ سنوات قليلة، ولا تزال صادقة حتى الآن، ولا يملك العالم الباحث إلا أن يؤكد بها بكل قوة وموضوعية. فالناظر إلى خريطة إفريقيا السياسية لا شك واجد ألواناً من النقائص السياسية والنقائص الجيوبولتيكية، قل أن اجتمعت في قارة أخرى. فثمة بطالما التعدد المركب المركب في الوحدات السياسية، ثم تعقدها وتداخلها. أما ضآلة أحجام سكانها في أغلب الأحيان فلا يناظره - ولا يضاعف منه - إلا ضخامة المردة في المساحة والرقعة.

وعدا هذه المفارقات الحجمية، فثمة متناقضة الوحدات الداخلية وشبه الداخلية التي تتبلور في قارتنا كما لا تتبلور في قارة سواها. وعدا هذا وذاك فثمة سلسلة كاملة من الجيوب والأسافين الميكروسكوبية ترصع أطراف القارة وتمثل متحفاً فريداً من «الحفريات» والمعجائب السياسية. كل أولئك في غير ما منطلق جغرافي مفهوم أو مقنع. ولهذا إذا كان لنا أن نستبق نتائج البحث، فإننا لن نغالي إذا دمغنا إفريقيا - كما هي وكما فرض عليها - بأنها «قارة الشذوذ السياسي». ولنا بحاجة إلى أن نقول إن هذا العالم الجديد الطافر لا يمكن أن يمضى طويلاً أو بعيداً بهذه الصورة السياسية المهلهلة المتهالكة. ويكفي دليلاً

على هذا أن نشير إلى ظاهرة الانقلابات السياسية التي احتاجت كثيراً من دول القارة. لا سيما غربها في السنوات الأخيرة بصورة تذكرنا بالنمط «اللاتيني» التقليدي.

وما نحسبنا بحاجة كذلك إلى أن نضيف أن كل تشريع وتجريم يوجه إلى النمط الراهن ليس موجهاً إلى الدول الإفريقية البريئة، وإنما إلى مهندس ذلك النمط الخبيث وصانعه وهو الاستعمار الطرديد. وإذا كان ثمة نقد أو عتاب يوجه إلى الدول الإفريقية بعد ذلك فهو أن بعضها - ولا نقول كلها - يبدو كما لو قد تقبل تركة الاستعمار لا كإرث مزيف فاسد، وإنما كتراث مرموق. ولكن الحديث عن إعادة التخطيط السياسي للقارة وإعادة تشكيل هيكلها الجيوبولتيكي موضوع آخر.

وإنما نقصر دراستنا هاهنا على تحليل وتشريح موضوعي للاندسكيب السياسي لنحدد مواطن القوة (٢) والضعف فيه، ما كان منها وما يمكن أن يكون. أي سنقتصر على التقييم دون التقويم. وفي حدود هذا الإطار سنعالج ثلاثة عناصر أولية هي: أولاً الهيكل السياسي كما يتحدد بملامح الشكل من ترتيب وامتداد، ثم ثانياً الموقع السياسي كما يتمثل في الدول الداخلية من ناحية والجيوب الساحلية من ناحية أخرى، وثالثاً وأخيراً سنعالج أهم جوانب المساحة من الوجهة السياسية^(١).

١- راجع في هذا الفصل:

G. Hamdan, "The Political Nap of The New Africa" Geog. Review, vol. LIII, No. 3. 1963, pp, 418-439.

الشكل السياسي

لعل من أبرز الملامح في الخريطة السياسية لإفريقيا تشكلها بشكل القارة العام. وهذا الشكل بسيط في خطوطه العريضة، نظراً لأنها كتلة واحدة تبدو كجذع يخلو من الزوائد والأطراف، وتأخذ بوضوح صورة ثمرة كمثري معوجة⁽¹⁾ أو زاوية قائمة متجانسة العرض إلى حد بعيد فيما عدا في أقصى الجنوب. فأما الضلع العرضي شمال خط الاستواء فينتهي غرباً بالانبعاج الإفريقي الشهير، بينما يمتد ضلعها الطولي جنوب الاستواء كمثلث شبه قاري. وقد انمكست هذه الخطة الطبيعية العامة في أشكال الوحدات السياسية للقارة من ناحيتين: الترتيب والامتداد.

الترتيب

فمن حيث الترتيب، يمكن أن نرى أن هذه الزاوية القائمة القارية تنتظم دائماً في جميع أجزائها ثلاثة صفوف متوازية من الوحدات السياسية تتمشى مع محورها العام. فهناك باستمرار ثلاثة خطوط من الوحدات تحدد الهيكل السياسي للقارة: خطان ساحليان يتوسطهما خط داخلي. فيبدأ الخط الساحلي الأول بوحدات إقليم المغرب وليبيا ثم الجمهورية العربية المتحدة، ثم يشق مع محور الزاوية القائمة ليشمل السودان وإثيوبيا والصومال وكينيا وتنجانيقا وموزمبيق

1- Renner, p. 393.

وأخيراً جمهورية (اتحاد) جنوب إفريقيا.

أما الخط الساحلى الآخر فيبدأ بموريتانيا ثم يشمل وحدات غرب إفريقيا ابتداء من السنغال حتى نيجيريا، وبعدها ينثنى شاملاً الكاميرون والجايبون فأنجولا فجنوب غرب إفريقيا، وبعدها يندمج مع الخط الأول فى (اتحاد) جنوب إفريقيا. أما الخط الداخلى الأوسط فيرسم أيضاً زاوية قائمة إلا أنه متقطع نوعاً، فهو يبدأ من مالى وفولتا العليا والنيجر وتشاد ثم هو ينحنى شاملاً إفريقيا الوسطى وأوغندا وزامبيا وروديسيا «الجنوبية» وتشوانالاند. ولقد يرى البعض أن الكنفو أدخل فى الصف الداخلى منه فى الصف الساحلى، أو أنه يجمع بين الاثنين.

هذا إذن هو النمط: محدد واضح. وليس هناك ما يفسر هذه الرتابة التى تتضد فيها تلك الخطوط المتوازية الثلاثة سوى الإيحاء التلقائى لشكل كتلة القارة. بذلك أن شدة عرض القارة وصعوبة اختراقها جعل كل حركات التقسيم السياسى تبدأ من السواحل من جميع الجهات وتسمى إلى الداخل دون أن تستطيع التوغل الذى يصل بها إلى الساحل المقابل - باستثناء «اتحاد» جنوب إفريقيا حيث تدق القارة نسبياً. ومن هنا كان شكل القارة ضابطاً رئيسياً فى تشكيل تقسيمها السياسى.

الامتداد

أما من حيث امتدادات الوحدات السياسية فى القارة فهى متأثرة تماماً فى محاورها بشكلها وامتدادها العام. ففى المثلث الجنوبى وفى القطع الشرقى

من النصف الشمالي من القارة تجنح الوحدات السياسية بقوة إلى أن تأخذ محوراً طويلاً أى أن يكون محورها الشمالي الجنوبي أطول من محورها الشرقي - الغربي. هذا واضح بدرجات متفاوتة في السودان وإثيوبيا والصومال وكينيا وأوغنده وتنجانيقا وملاوى وموزمبيق وحتى في «اتحاد» جنوب إفريقيا، كما يتضح في الكنفو (ليوبولدفيل) وزامبيا وجنوب غرب إفريقيا.

ولا شك أن اتخاذ خطوط التضاريس الكبرى في هذا الجزء من القارة محاور طولية أيضاً قد أكد أثر محور امتداد القارة هنا على محاور امتداد الوحدات السياسية. ذلك أمر واضح خاصة في خط الوحدات الساحلية الممتد من الصومال حتى موزمبيق، ففيه تستطيل الوحدات تماماً - أحياناً تصبح شريحية بحيث - لا نحصرها بين الساحل وبين خط المرتفعات الأخدودية والشرقية اللذين يتقاربان بشدة.

هذا بينما في الجزء الأكبر من النصف الشمالي المستعرض من القارة نجد محاور الوحدات السياسية تميل في أغلبها إلى الاستعراض: ليبيا، النيجر، إفريقيا الوسطى، مالي، فولتا، غينيا. ولكن سيلاحظ أن أغلب وحدات ساحل غانة لها حكمها الخاص لأن كثيراً منها دول شريحية تتعامد على الساحل وبخاصة داهومي، توجو، غانا. وفيما عدا هذا الاستثناء، فسنجد أن التشكل العرضي للوحدات في منطقة الانبعاث الإفريقي قد تأثر أيضاً بامتدادات النطاقات المناخية - النباتية التي تتبع خطوط العرض. فهذه النطاقات هي التي تحدد مسالك الحركة الكبرى عبر القارة وتؤثر إلى اتجاهات التوسع السياسي، وأبرز ما

يتضح هذا الدور فى نطاق السفانا - الساحل وفى علاقته بوحدات الإمبراطورية الفرنسية العسكرية فى الصحراء الكبرى سابقاً.

الشكل والأساس الطبيعى للدولة

ليس لامتداد محور الدولة أهمية شكلية فحسب، بل إن له مغزاه العمرانى الوظيفى، وبالتالى الاقتصادى والسياسى. ففى الجزء الأكبر من «إفريقيا العليا»⁽¹⁾ حيث نواة القارة تترامى من الشمال إلى الجنوب يصبح خط الكنتور ضابطاً طبيعياً لا يقل أهمية فى تحديد الحياة المناخية والنباتية عن خط العرض.

أى أن التباين الجغرافى - الذى يؤدى بطبيعته إلى إثراء التنوع فى الموارد ويمثل رصيلاً سياسياً هاماً للدولة - يتم على المحورين العرضى والطولى. ولما كانت معظم الوحدات السياسية هنا طولية الامتداد فإن إمكانيات التنوع تتضاعف، إلا حيث لا تترامى الوحدة عبر خطوط التضاريس أو تتعامد عليها بالقدر الكافى مثل موزمبيق، وإلا حيث يتصادف الامتداد على قطاع صحرواى جاف كما فى الصومال وتشوانالاند وجنوب غرب إفريقيا فتكون النتيجة وحدة سياسية بلا معمر. أى وحدات سياسية «لا فقيرة» من «دول الصحراء».

1- Siegfried Passarge, Die natürlichen Landchaften Afrikas, Petermanns Mitteilungen, vol. 54, 1908, 147-160.

أما في القطاع العرضي شمال الصحراء (إفريقيا السفلى) وخارج ساحل غانا حيث كثير من الدول عرضية الامتداد، فالسطح سهلى عامة، ولهذا تختفى أهمية الكنتور ويصبح خط العرض هو الضابط الأول للأساس الطبيعي للدولة. بمعنى آخر يصبح للاستطالة قيمة مضاعفة، أما الاستعراض فيوسع الرقعة دون جدوى اقتصادية بالضرورة، وكل ما يعنيه إن هو إلا مزيد من الأعباء السياسية المترتبة على المساحة الضخمة. وتتأزم الصورة أكثر حين تقع الدولة العرضية أو أغلبها على أفقر العروض مناخياً. إذ تصبح الرقعة الكبرى منها صحراوية. ذلك وضع النيجر ومالي وموريتانيا بصفة خاصة، وكذلك ليبيا إلى حد بعيد. أما في غرب إفريقيا (ساحل غانة) فلعل هنا أسعد الدول حظاً من هذه الناحية، لأن أغلب وحداتها شرائح طولية تقطع عبر النطاقات الطبيعية. وكلما طالت الوحدة كلما كان هذا أفضل - مثل نيجيريا وغانا وداهومى وتوجو.

الشكل والتماسك السياسى

بعض الوحدات الإفريقية - لحسن الحظ قلة - تمتاز من حيث الشكل بالشذوذ وعدم الانتظام الهندسى الذى لا يجعلها كتلة ملومة وجسماً ضمناً متماسكاً خالياً من البروزات والزوائد أو النواقص، وبهذا تتعقد مشكلات الحركة والمواصلات وكثافة الترابط وتواتره وكذلك الأمر فى الدفاع والأمن القومى.

ومن الأمثلة مالى التى تحقق تقريباً شكل رباط رقبة السهرة وبذلك نختنق فى الوسط إلى «خاصرة» أو عنق زجاجة يكاد يترك على الجانبين

كثنتين شبه منفصلتين يسهل قطعهما نظرياً عن بعضهما البعض من الخارج أى من فولتا العليا أو موريتانيا. وبالمثل الصومال التى ترسم شكل حرف «سبعة» الإفرنجى، فهى مفرطة الطول شديدة الضيق بحيث أن المسافة بين أقصى الشمال قرب الصومال الفرنسى وأقصى الجنوب قرب مقديشيو لفة مفرطة فى التباعد مما يضعف التواتر والتماسك الداخلى، كما أن مثلث هرر وأرجادن من إثيوبيا يتعمق فى زاوية الصومال كإسفين يمكن منه بسهولة شطر الصومال إلى شطرين والمروق إلى البحر.

ولكن الأطراف والأسافين الأرضية هى صفة النصف الجنوبى لا الشمالى من القارة خاصة. فتبدو الخريطة هنا معقدة بعدد كبير من الزوائد والتفضنات، بينما أن إطار شبه القارة نفسها خطى صقيل بلا تعرجات هامة. فتكرر زامبيا صورة مالى على تصغير: فلها خاصرة تفصلها إلى كثلتين يسهل شطرهما بدق إسفين من نتوء كاتنجا شمالاً أو لسان غرب موزمبيق شرقاً. وموزمبيق هى الأخرى لها طول ولكن ليس لها عرض، فهى عظيمة الامتداد طولياً ولكنها ضيقة فى أغلبها وتدق عند خليج سوفالا إلى خاصرة يمكن شطرها عندها بسهولة من ناحية روديسيا (الجنوبية). كما أن هذا ممكن من ناحية ملاوى.

وهذه - ملاوى - بدررها ليست إلا إسفيناً فى موزمبيق. وقد كان اتخاذ وسط إفريقيا فى مجموعته يرسم شكل زهرة ذات ثلاث أوراق، ولهذا كانت هناك فجوات من ألسنة أجنبية تفصل بين فصوصها الثلاثة وتعتقد الاتصال

بينها، حتى أن الفص الشرقي من روديسيا الشمالية (زامبيا) كان ولا يزال مهملاً نسبياً ولم يتم التنمية الكافية، ونقل الطرق التي كانت تربطه ببقية الاتحاد^(١). وفي «الاتحاد» جنوب إفريقيا نصف دائرة الترنسفال امتداد بعيد عن صلب الدولة بحيث يصعب خدمة أطرافها الشمالية جيداً حتى أنها تقع في منطقة نفوذ لورنسو ماركيز تجارياً^(٢). كذلك يمتاز «الاتحاد» بإسفين ناتئ محصور بين بتشوانالاند وجنوب غرب إفريقيا.

وجنوب غرب إفريقيا بدورها تمتاز - رغم جسمها المتدمج - بزايدة أصبح كهريفي Caprivi Zipfel، الذي هو إسفين كالجسر خطط خصيصاً ليوصلها إلى الزمبيزي. وليس أدل على صعوبة ضبط هذا الإسفين المتطرف من أنه، تصحيحاً لشذوذه، يحكم الجزء الأكبر منه من بتشوانالاند^(٣). وهنا لا بد أن نلاحظ ذلك التناقض الغريب بين لسان يفتتح ليؤدي بوحدة سياسية بعيدة إلى نهر: جنوب غرب إفريقيا والزمبيزي، وبين وحدة سياسية أخرى توازي نهراً طويلاً وتقترب منه اقتراباً دون أن توصل إليه: الفولتا العليا ونهر النيجر..

هذا وتمتاز الكونغو في أهم قطاعين بها بأسافين خطيرة. تنوء كاتنجا التي هي مغروسة غرساً في زامبيا، ثم مخرج الكونغو على النهر. كذلك تكثر

1- Hance, op. cit., p. 148; Monica M. Cole, "The Rhodesian Economy in Transition & the Role of Kariba, Geog, vol. 47, 1962, p. 18

2- Hance, p. 100; Stamp, Africa, p. 400

3- Statesmans Year Book, 1961, p: 283.

البروزات والتعمقيدات في الحدود المشتركة بين تشاد، والكاميرون والكونغو (برازافيل) والجابون. وهذا يترك الرقع السياسية وأشكال الدول في كوع القارة أبعاد ما تكون عن المثالية أو الكفاءة.

الشكل والحدود

من نتائج عدم الانتظام في أشكال الدول الإفريقية فرط طول حدودها السياسية. فحتى قبل التعديلات السياسية الواسعة المدى في القارة أخيراً، كانت إفريقيا تمتاز بأنها أولى القارات من حيث أطوال الحدود السياسية (البرية). فيعطى بوجز^(١) للحدود الإفريقية (باستثناء مدغشقر والحدود بين اتحاد جنوب إفريقيا وما يتاخمها من الممتلكات البريطانية) ٢٨ ٦٧٠ ميلاً، بينما ليس لآسيا إلا ٢٦، ١١٣ ميلاً رغم أن مساحتها تبلغ مرة ونصف مرة مساحة إفريقيا. وتكاد حدود إفريقيا تعادل كل حدود العالم الجديد (أمريكا الشمالية ١١، ٤٢٣ + أمريكا الجنوبية ١٨، ٩٦١ = ٣٠، ٣٩٤) أو ضعف حدود أوروبا أكثر القارات بجزء (١٤، ٨٤٦ ميلاً).

ولا شك أن التعديلات السياسية الأخيرة قد أضافت بضعة آلاف من الأميال إلى أطوال الحدود في إفريقيا. وإذا نحن نسبنا طول الحدود الأرضية للقارات إلى مساحتها لوجدنا ميلاً واحداً لكل ٢٥٤ ميلاً مربعاً في أوروبا مقابل

1- S: W: Boggs, International Boundaries, N. Y., 1940 p. 218

٣٧٢ في أمريكا الجنوبية، ٤٠٩ في إفريقيا، ٦٣١ في آسيا، ٨١٩ في أمريكا الشمالية. أى أن إفريقيا من القارات الأكثر تجزئة بالنسبة لمساحتها.

ومشكلات طول الحدود مشكلات معروفة أهمها مشكلة الدفاع أولاً، ومشكلة الاحتكاك السياسى العام ثانياً. ولكن لحسن الحظ يحفف من هذه الاحتمالات عامل الكثافة. فكما يلاحظ بوجز، ليس لأطوال الحدود المطلقة مغزى كبير، إلا إذا نسبت إلى المساحة والسكان معاً. وهو لهذا يضع مقياساً عددياً لمعامل الاحتكاك السياسى للحدود، وذلك بضرب نسبة أطوال الحدود إلى المساحة فى كثافة السكان فى الميل المربع. فنجد أن المقياس يصل إلى ١٤٠٠ فى أوروبا غرب الاتحاد السوفيتى، وإلى ١٩٠ فى آسيا عدا الفلبين، مقابل ٢٣ فى أمريكا الجنوبية، ٣٠ فى إفريقيا عدا مدغشقر وحدود اتحاد جنوب إفريقيا^(١).

ومع ذلك فمشكلات الحدود السياسية بدأت تتضح فى إفريقيا خاصة بعد حركات الاستقلال وستزيد لا شك فى المستقبل، لا سيما أن شدة تجزئة القارة وشدة تداخل حدودها وكثرة الدول الداخلية أدى إلى تعدد الجيران تعددا ملحوظا فى كثير من الحالات. فأغلب الوحدات الإفريقية لا يقل عدد جيرانها المشتركة معها فى حدود أرضية عن ٥ أو ٦، تزيد فى حالات الدول الضخمة شبه الداخلية، فتصل إلى ٨ فى حالة السودان، ٩ فى حالة الكونغو.

1- Ibid, pp. 13, 16

الموقع السياسي

الدول الداخلية والجيوب الساحلية

رغم مساحة ضخمة تبلغ ١١,٧ مليون ميل، فإن مجموع أطوال سواحل إفريقيا لا يعدو ١٦,٩٠٠ ميل. ومعنى هذا نسبة لا تزيد عن ميل ساحلي واحد لكل ٧٠٠ ميل مربع من المساحة، مقابل ١ : ١٧٥ لأوروبا، ١ : ٤٩٠ لآسيا^(١).

هكذا، بين القارات، تمتاز إفريقيا (أم نقول تصاب) بأقصر ساحل بالنسبة إلى مساحتها، والواقع أن إفريقيا تبلغ ثلاثة أمثال أوروبا مساحة، ولكنها لا تملك إلا نصف ساحل أوروبا^(٢). فإفريقيا إذن هي بالضرورة القارة - الكتلة، جذع بلا أطراف، وهي بهذا تمثل مع أوروبا طرفي النقيض بين قارات العالم من حيث درجة القارية. فإذا كانت أوروبا «شبه جزيرة من أشباه الجزر»^(٣) فإن إفريقيا «شبه جزيرة بلا أشباه جزر». بل حتى جزيرتها الوحيدة الكبيرة مدغشقر كتلة رصيفة ضخمة شبه قارية حتى لتسمى أحياناً «قارة المحيط الهندي»^(٤).

1- E. C. Semple, Influences of Geog. Environment, N. Y's 1911 :p 11, 255

2- Renner, Loc. cit.

3- Moodie, op. cit., p. 86.

4- Hubert Deschamps, Madagascar, Paris, 1947, p. 5.

وليس من الصعب أن نتبع النتائج والمغزى السياسى لهذه الطبيعة القارية المتطرفة. فأغلب الدول الإفريقية الساحلية لا يمكن أن تتمتع بجبهات ساحلية كافية. فليس لدولة ساحلية على القارة - أى باستثناء مدغشقر - أكثر من جبهة بحرية إلا فى حالات أربع: مصر، المغرب، جمهورية جنوب إفريقيا، الصومال. ومما له مفزاه الواضح أن أغلب الدول الإفريقية التى لها سواحل بحرية تبدأ ضيقة المساحة على الساحل وتتسع بالمراد وتتفرج كثيرا كلما توغلت فى الداخل.

ونسب الساحل إلى المساحة فى الوحدات الساحلية منخفضة جدا فى أغلب الحالات كما فى السودان والكنغو (برازافيل) والكاميرون، ولكن القمة لا شك هى الكونغو (ليوبولدفيل). فهنا مساحة نحو مليون ميل ٢ (٩٠٥ ألف ميل ٢) ليس لها إلا ٣٠ ميلا على الساحل، فالشكل من ثم جسم مربع ينتهى غربا برقة مختنقة فاقدة للرأس فى النهاية. هنا إذن «دولة بولندية» - «دولة ممر» بكل معنى الكلمة، توشك أن تكون شبه داخلية، وفى خروج جانب كبير من صادرات كاتنجا المعدنية عن طريق أنجولا دليل على أن ثمة ظهيرا مبتورا عن مخرجه الطبيعي.

على أن الجبهات الساحلية الحقيقية للدول الإفريقية أقل مما يبدو رقميا من مقاييس القارية «الخام». فأغلب قطاعات الساحل إما صحارى قاحلة كمصر وليبيا وموريتانيا وجنوب غرب إفريقيا والصومال، وإلى حد ما الساحل الإترى، وإما مناقعية غافية طاردة كما فى كثير من وحدات غرب إفريقيا

والساحل الشرقى. باختصار، إن بداخل المنزل الإفريقى عديدا من الحجرات تتقاسم قليلا جدا من النوافذ...

الدول الداخلية

على أن أشد خطورة من هذه الوحدات الساحلية تلك الدول الداخلية التى تبرز بصورة ملحة خطيرة فى التركيب السياسى للقارة. ولقد تطورت هذه الظاهرة أخيراً. فبعد أن كانت إثيوبيا دولة داخلية - وإن يكن، تناقضا، على قرب شديد من البحر فى بعض النقط - أصبحت ذات جبهة ساحلية كبيرة بضم لرتريا فى ١٩٥٢. والواقع أن إثيوبيا عاشت تحتل «برج المراقبة» على مدخل وبوابة رئيسية للقارة، تكاد ترى البحر الأحمر من فوق قلعتها ومع ذلك تغلبت عزلة القلعة الجبلية على الموقع المدخلى والجاذبية البحرية.

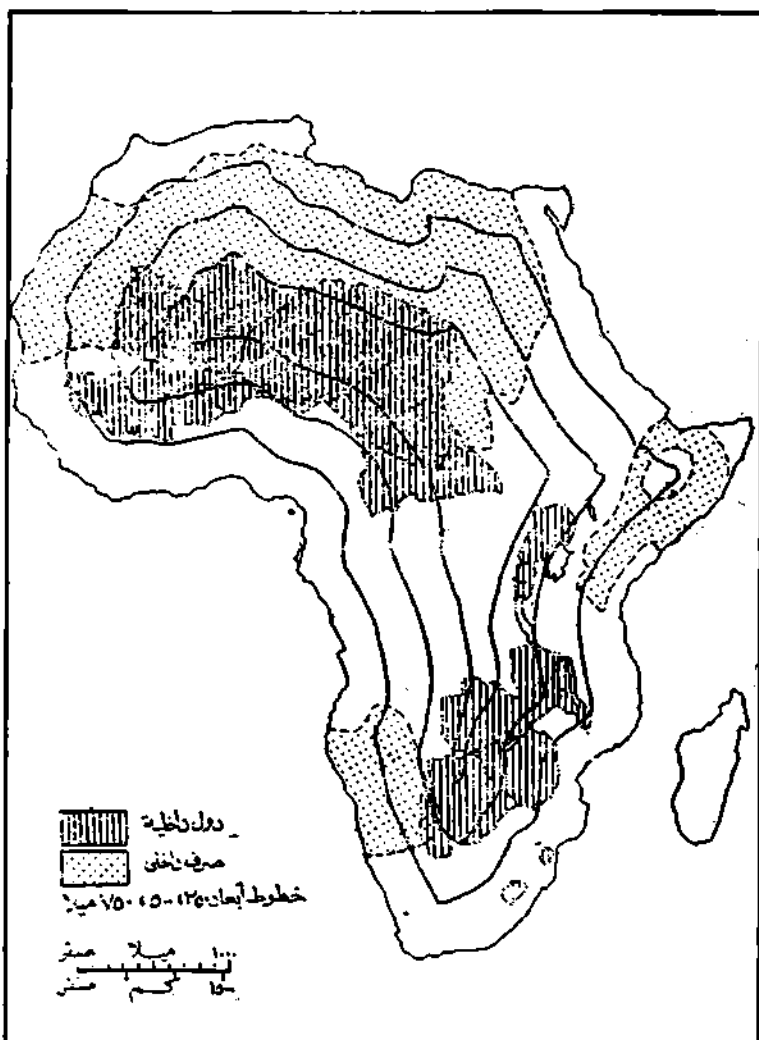
وعلى العكس من ذلك، بعد أن كانت كل من إفريقيا الاستوائية الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية وحدات تنتهى إلى البحر، أدى تقسيم كل منهم إلى مجموعة من الجمهوريات الجديدة إلى خلق عدد كبير من الدول الداخلية. هذه تشمل جمهوريات مالى، النيجر، الفولتا العليا، تشاد، إفريقيا الوسطى. فإذا أضفنا إلى هذه الوحدات الداخلية القائمة من قبل، وكانت أو ما زالت فى النطاق البريطانى وهى أوغندا وزامبيا وروديسيا وملاوى، وكل وحدات «جنوب إفريقيا البريطانية» أى بشوانا لند وسوازى لند وباسونو لند، ثم أردفنا هذا كله برواندا وبوروندى اللتين كانتا خاضعتين لبلجيكا، لوجدنا المجموع ١٢

وحدة سياسية داخلية فى القارة.

وهذا من ٥٠ وحدة حالية تتقاسم القارة يعنى أن نحو من ربع الوحدات دول حبيمة. ومجموع مساحة هذه الوحدات ٢,٧٧٧,٠٠٠ ميل مربع، أى أقل قليلا من مساحة الولايات المتحدة أو نحو ٢٤,١ ٪ من كل مساحة إفريقيا. أما مجموع سكانها فيصل إلى ٣٠,٩٧٣,٠٠٠ (قل ٣١ مليونا) أو نحو ١٤ ٪ من مجموع القارة.

وهنا لا بد أن نقارن بالقارات الأخرى. فبصرف النظر عن ٥ جيوب داخلية أو ساحلية، نجد ٤ دول داخلية فى أوروبا. أما آسيا، فعدا الجيوب الداخلية القليلة، فيها ٥ دول داخلية. ولا تملك أمريكا الجنوبية إلا دولتين داخليتين. أى أن عدد الدول الداخلية فى العالم عدا إفريقيا هو ١١ دولة، بمعنى أن إفريقيا وحدها مصابة فى نسيجها الجيوبولتيكى بعدد من الدول الداخلية قدر ما فى بقية العالم أجمع وزيادة! فهى بلا نزاع قارة الدول الداخلية. إنها ليست فقط قارة التصريف الهيدرولوجى الداخلى، وإنما هى أيضا قارة الصرف السياسى الداخلى.

على شكل زاوية قائمة يتوسط القارة - كما سبق - فاصلا بين صفى الدول الساحلية شرقا وغربا. وفى أغلبها تتفق هذه الوحدات خاصة فى الشمال مع مناطق الصرف الطبيعى الداخلى فى القارة. ومن السخرية حقا أن معظم ممتلكات بريطانيا سابقا فى المثلث الجنوبى كانت وحدات داخلية: يعنى «إمبراطورية داخلية» لقوة البحر التقليدية الكبرى فى العالم!



شكل ٦ الدول الداخلية والتصريف الداخلي

ولا شك أن ضخامة حجم القارة وأبعادها مسئولة جزئياً عن ظاهرة نفسي الدول الداخلية بها، كما أن خلوص سواحلها من التمرجات الكبرى والبحار الداخلية عامل آخر. ولكن آسيا أعظم مساحة بكثير وليست شديدة التخرج بوجه خاص، وإنما وحداتها السياسية كبيرة الحجم عادة بدرجة تخافت كثرة البقايا الداخلية. فالتمزق السياسي الشديد إذن هو العامل الأول في إفريقيا. وقد رأينا كيف أن تفتت الإمبراطورية الفرنسية السابقة هو الذي ولد أكبر مجموعة من الوحدات الداخلية.

هذا وسيلاحظ أن وجود بعض وحدات داخلية في النصف الشمالي من القارة قد يكون أمراً لا مفر منه، نظراً لضخامة حجمه وأبعاده. أما في المثلث الجنوبي الأكثر ضيقاً فإنها تبدو غير مفهومة إلى حد بعيد، حتى أن بعضها يقترب كثيراً من الساحل في نقط كما تفعل جنوب ملاوي وشرق روديسيا. ومن المهم أن الامتداد العرضي السائد بين الدول في الصحراء الكبرى والطلوي السائد في المثلث الجنوبي هما عوامل مسئولة عن ظاهرة الدول الداخلية في كلتا الحالتين، ولو كان الامتداد على العكس لقلت احتمالات وجودها. ولهذا فإن الإفراج عن هذه الدول الحبيسة لن يكون إلا «بتطويل» الدول المستعرضة في الصحراء الكبرى و «بتعريض» الأشكال المستطيلة في المثلث الجنوبي.

مشكلات الدول الداخلية

ومشكلات هذه الدول الداخلية هي مشكلات الدول الداخلية عامة، ويمكن أن نصنفها إلى مجموعتين. اقتصادية وسياسية. فاقتماداً على تعانى من الحرمان من الاتصال الحر المباشر بالعالم الخارجى والتجارة الدولية. ففى أسوأ الحالات تتبدى أعراض «تبية» تنحو نحو العزلة الداخلية والانقطاع والتكيس الحضارى، والاكتفاء الذاتى الاقتصادى الذى يشجع بطبيعة الحال على «الاقتصاديات المعاشية» البدائية. وكل هذا حرى بأن يزداد إذا كانت المحاصيل الرئيسية من النوع الثقيل الوزن القليل القيمة النقدية، فحينئذ تكون غير اقتصادية النقل. مثال هذا الجلود والحيوانات الحية من تشاد والنيجر وبتشوانا لاند. ومما يضاعف من حدة العزلة الداخلية فقر وسائل المواصلات، بل انعدامها الكلى أحياناً، كما فى منطقة تشاد حيث نخلو من أى سكة حديدية تماماً فى حدود دائرة مركزها البحيرة وقطرها ٦٧٥ ميلاً^(١)!

أما فى أحسن الظروف فإن الدولة الداخلية تقف تحت رحمة دول المخرج حتى لتنمو بينها علاقات سياسية واقتصادية خاصة - أحياناً تحت قهر الضرورة. فتظهر اتفاقات معينة لمرور التجارة أو الأشخاص، أو قد تسمى الدولة الداخلية إلى اتحاد جمركى قد يرقى إلى نوع من التبعية الاقتصادية. ومن الظواهر التى لها مغزاهم أننا لا نجد اتحاداً جمركياً فى القارة إلا وكانت الدول الداخلية طرفاً

1- Hance, op. cit., p. 134.

أساسياً فيه. هكذا النيجر والفولتا (داخليتان) وساحل العاج وداهومي (ساحليتان) يجمع بينهما اليوم اتحاد جمركي قوي: إن دول «الوفاق» تمثل - في معنى - «زولفرين» إفريقي. ومعظم صادرات النيجر هي إلى وعن طريق نيجيريا، بينما أن أغلب صادرات فولتا هو إلى وعن طريق غانا⁽¹⁾.

ومنذ ١٩٤٩ تؤلف وحدات شرق إفريقيا الثلاث منطقة تجارية واحدة «وسوقاً مشتركة» يضمها اتحاد جمركي. ومعروف أن صادرات أوغندا تمر أساساً عبر كينيا⁽²⁾. وفي جنوب إفريقيا تقرر - عند تأسيس الاتحاد في ١٩١٠ - استمرار الاتحاد الجمركي القائم من قبل بين الاتحاد «وجنوب إفريقيا البريطانية» بوحداته الثلاث التي تكون إما أسافين على ضلوع الاتحاد، أو جزراً في جسمه، أو تقع في نطاق ظهيره. فيتم أخذ الجمارك على كل الصادرات والواردات في موانئ الاتحاد مرة واحدة، مع تخصيص حصة منها للطرف الداخلي على أساس الحصة النسبية Pro rata⁽³⁾.

وفي قلب القارة كانت رواندا - أورندي تؤلف وحدة واحدة مع الكونغو بحكم التبعية السياسية في كل، وقد أدى هذا إلى وضع اقتصادي شاذ تماماً، فكان الأطلسي على بعد ٢٠٠٠ ميل هو مخرج رواندا - أورندي، بينما

(1) R. J. Harrison Church, West Africa, Lond., 1960, pp. 216, 261, 270.

(2) Arthur Kirby, op. cit., p. 76.

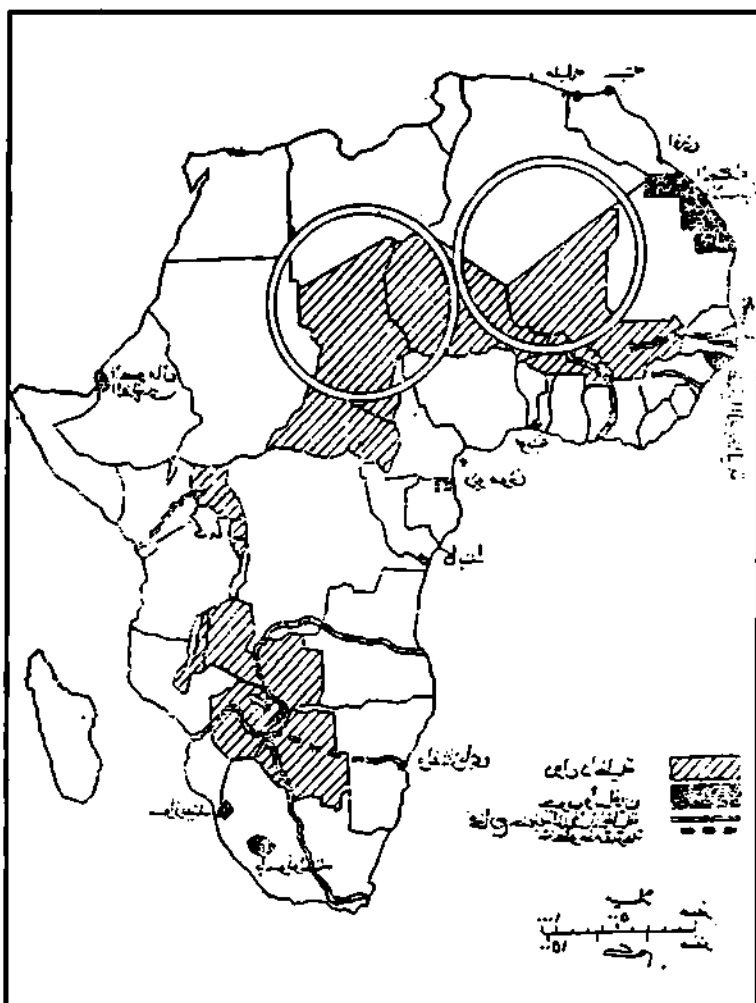
(3) Statesman,s Year-Book, 1958, pp. 304-312.

الهندي لا يعد إلا نصف هذه المسافة⁽¹⁾. وهذا التوجيه الشاذ - الذي كان جزءاً من سياسة «الطريق القومي» البلجيكية، أو بالأحرى سياسة الطريق الاستعماري - لم تؤد إلا تأخير التنمية الاقتصادية في تلك الجيوب الداخلية.

والواقع أن كثرة الدول الداخلية في إفريقيا كفيلاً بأن تترك في المستقبل القريب آثارها واضحة على نمط طرق المواصلات عامة، والسكك الحديدية خاصة في القارة. فإن وجود تناقضات سياسية معينة بين بعض الدول الداخلية ودول مخارجها الساحلية، إما لاختلاف التبعيات الاستعمارية القديمة، وإما للتعارض الكامن بين الاستقلال الحديث والاستعمار المتبقي حالياً، قد طرح مشكلة الخروج بصورة حادة، ووجه الحلول وجهة معينة تتمثل غالباً في الاتجاه إلى إنشاء خطوط مواصلات جديدة.

فمن قبل، كان غرب إفريقيا يتميز تقليدياً بالخطوط الحديدية «القوسية» التي لا تسير في خط مستقيم وإنما تنحني كثيراً وبعبداً لكي تتفادي جارا بعبينه. مثال ذلك خط بماكو - داكار بين مالي والسنغال والذي قد يتضاعف - ويتحاشى - في المستقبل بخط من بماكو إلى كوناكري عبر مالي وغينيا. مثل آخر خط حديد الفولتا - ساحل العاج الذي يتقوس بوضوح ليستمر في أراضي فرنسية سابقاً، ولتحتاشى بذلك مخرجاً بريطانياً سابقاً في غانا. كذلك فإن هناك الآن مشروعاً لمد خط حديدي ضخم يصرف دول نشاد وإفريقيا الوسطى عن طريق الكمرون.

1- Hance, p. 133.



شكل ٧ الجيوب والأسافين الساحلية، والدول الداخلية ومخارجها الحديدية

أما في إفريقيا الجنوبية فقد كانت كتلة المستعمرات الداخلية البريطانية في وسطها تعتمد أساساً على مخرجين برتغاليين. شرقاً في موزمبيق، وغرباً في أنجولا عن طريق الكنفو. وكان هناك مخرج ثالث حديدي جنوباً إلى الكاب، إلا أنه كان بالغ الطول. وكذلك - ولذلك - فقد كان هناك مشروع لطريق بريطاني محض عن طريق جنوب غرب إفريقيا إلى وولفيس هاى. أما الآن فإن تداخل الاستعمار والاستقلال جغرافياً، بحيث يحتل الأول السواحل والثاني الداخل، ثم تعارضهما سياسياً ونضالياً، أمر يعقد مشكلة الخروج للدول الداخلية إلى حد بعيد، ويضع دول إفريقيا المتحررة تحت رحمة القوى الاستعمارية من حيث المواصلات والنقل.

فمثلاً تجد زامبيا اليوم نفسها لا مخرج لها إلا عن طريق برتغالي بينما أو يساراً، ولهذا يتمذر عليها مساعدة الثورة التحريرية في أنجولا وموزمبيق دون أن تتعرض لتهديد الاستعمار البرتغالي بخنقها اقتصادياً. كما أنها تجد نفسها أحياناً في الموقف الحرج الذي لا تستطيع فيه مساعدة القوى التحريرية في الكنفو (ليوبولدفيل) لأن حكومته المتعاونة مع الاستعمار تسيطر على قطاع هام من المخرج الغربى الأنجولى. وخروجاً من هذه المآزق جميعاً انجذبت زامبيا أخيراً إلى أن تشق لنفسها مخرجاً إفريقياً حراً عبر تانزانيا، وقد بدأ التفكير في تخطيط مسار مثل هذا الخط الحديدي بالفعل (تانزام). وبالمثل فإن ملاوى تخضع لنفس الضغوط السياسية من جانب الاستعمار البرتغالي الذي يتحكم في مخرجها عبر موزمبيق. وهناك تفكير في إنشاء خط حديدي جديد أقرب - ولو أنه سيظل موزمبيقياً.

والخلاصة أن الدول الداخلية بعد التحرير والاستقلال بدأت تستشعر مدى خطورة موقعها الحبيس، وبكفى أن النص على حق المرور وحق الطريق للدول الداخلية يرد كمادة أساسية في جميع المواثيق الإفريقية. ابتداء من الدار البيضاء إلى أديس أبابا إلى القاهرة. والخلاصة أيضاً أن هذه الدول الداخلية قد بدأت تنطلق إلى حلها بخطوط حديدية جديدة مما لا شك سيغير كثيراً من هيكل شبكة المواصلات في القارة.

ورغم أن القارة فقيرة جداً في شبكتها الحديدية والبرية الراحنة وبحاجة دائماً إلى المزيد من الخطوط، فإن من المحتمل أن صفة الضرورة الظرفية الملحة التي تميز هذه الإضافات الجديدة ستحرمها بدرجة أو بأخرى صفة التنسيق الدقيق، والتخطيط الاقتصادي السليم مع الخطوط القائمة. وبهذا تستمر الخاصية الفردية والعشوائية القديمة للخطوط الإفريقية، ويظل الموقف دائماً منحصرأ في أننا نصحح خطأ قديماً بخطأ جديد. وإذا كان الخطأ الأول من صنع الاستعمار مباشرة، فإن الخطأ الجديد هو أيضاً من فرضه، وإن يكن بطريقة غير مباشرة. ولن ينتهي هذا الوضع ويبدأ التخطيط الشامل السليم لشبكة المواصلات إلا بعد تصفية السدود الاستعمارية المتبقية، وربما أيضاً إلا بعد إعادة التخطيط السليم للخريطة السياسية ذاتها على أسس جريئة وثورية.

هذا جميعاً عن الجانب الاقتصادي لمشاكل للدول الداخلية، أما من الجانب السياسي، فتبدو الدول الداخلية من الباحثين بالحاح عن الاتحادات السياسية أو التوحيد السياسي. وهي لا شك مدفوعة إلى هذا لكي تضمن منافذ

أمنة إلى العالم الخارجى. ولكى تضع حداً للاختناق السياسى الذى تشعر به بغير ذلك. وكثيراً ما يكون الاتحاد الاقتصادى خطوة أولى فى ذلك الاتجاه. ولا شك أن مالى مثل فريد فى هذا الصدد. فهى قد يمكن أن توصف بأنها «محترفة اتحادات» حيث كانت قاسماً مشتركاً أعظم فى كل المشروعات وتجارب الوحدة السياسية فى غرب إفريقيا فى السنوات القليلة الماضية.

فكجمهورية السودان «الفرنسى» دخلت مع السنغال فى اتحاد مالى الذى، بعد أن تحطم بانسحاب السنغال، تركته إلى اتحاد جديد مع غينيا وغانا. وواضح فى الاتحادين أن مالى هى القاسم المشترك. بينما أن الطرف الآخر دولة ساحلية دائماً. ولكى ندرك صعوبات مالى منذ انفصلت السنغال، يكفى أن نذكر أنها عمدت إلى الاعتماد على قوافل منتظمة من السيارات واللوريات إلى ليبيريا لنقل صادراتها ووارداتها، ولكنها كانت طريقة باهظة، فأخذت تنسى الآن إنشاء الطرق إلى غينيا بعد أن دخلت معها فى الاتحاد.

ولكن هل فى الاتحاد السياسى دائماً حل مشكلة الدولة الداخلية؟ قد يكون وقد لا يكون. فوحدات اتحاد وسط إفريقيا الثلاث - على سبيل المثال - كانت كلها داخلية، والاتحاد بينها لم يحل مشكلة المخرج. وظلت بيبرا هى الميناء والمنفذ الرئيسى للاتحاد، تتداول 75٪ من كل تجارته الخارجية بحسب القيمة و 80٪ من كل تجارته عبر البحار، وذلك حتى وقت انهياره وزواله فى نهاية 1963⁽¹⁾.

1- Ibid., 145; stamp.

الأسافين والجيوب الساحلية

هذا مظهر آخر من مظاهر الشذوذ السياسي فى القارة. وإذا كان لها ما يقابلها فى آسيا وفى أوروبا، فهى هنا أكثر غرابة بالنظر إلى طبيعة الساحل الإفريقى. ومن الملاحظ أن أغلب الأسافين الساحلية فى إفريقيا تنتمى إلى إسبانيا والبرتغال. بل إن إمبراطورية إسبانيا فى إفريقيا هى فى الدرجة الأولى إمبراطورية جيوب وأسافين. فإذا بدأنا من الشمال، وجدنا سلسلة كاملة من الأسافين الإسبانية تطوق المغرب (مراكش) من الجانبين. فهى على الجانب المتوسطى من النوع الميكروسكوبى، ولكنها مدنية فى طبيعتها، بينما نجد للمجموعة الأطلسية مساحات أكبر، ولكنها صحراوية أساساً.

فالأولى تشمل «المدن المحصنة Presidios» ستة ومليئة ومعها الجزر الساحلية Penons الحصيمة وغومارا وشافاريناس، وكلها بقايا «شد الحبل» التاريخى بين إسبانيا والمغرب عبر البحر، وأغلب سكانها اليوم إسبان مسيحيون، ولا زالت إسبانيا تدعى - بحمق لا بحق - أنها من أراضى السيادة الإسبانية Soberania Plazas de وأنها جزء لا يتجزأ من «إسبانيا الأم» وكل من يولد عليها - مسلماً كان أو مسيحياً - يعد «إسبانيا» أما على الجانب الأطلسى فإن إفنى إسفين فقير ينتمى جغرافياً إلى جنوب المغرب، بينما تعد الصحراء الإسبانية وريودى أوروجيا ضخماً من صميم شنقيط (موريتانيا)⁽¹⁾.

1- Barbour, pp. 181-8; 190-3, 195.

فإذا تحركنا جنوباً وجدنا غمبيا لا تخرج عن إسفين واد نهري يحتويه تماما جسم جمهورية السنغال، ولا تقل إحاطة جمهورية غينيا لغينيا البرتغالية عن ذلك إلا قليلا. وعلى خليج بيافرا عند كوع القارة تنزوي ريوموني - كبرى أجزاء غينيا الإسبانية والوحيدة القارية فيها - كجيب قزمي بين جمهوريتي الكمرون والجاون. ثمة بعدها كابندا، على استيواري الكنفو، وهي أيضاً تنحصر بين جمهوريتي الكنفو وتمثل في حقيقتها شظية منفصلة xclave من أنجولا كانت تتصل بها فيزيقيا إلى أن انتزعت بلجيكا لنفسها ممراً مخرجا لمستمرتها الشاسعة في حوض الكنفو^(١).

وبعيداً إلى الجنوب كانت وولفيش باي من أول أيام العصر الاستعماري إسفينا بريطانيا في جسم جنوب غرب إفريقيا الألمانية، ثم لما تحولت الأخيرة إلى انتداب اتحاد جنوب إفريقيا ظلت شخصية الإسفين البريطانية، وهي الآن تدار إداريا من جنوب غرب إفريقيا. أما على الشاطئ الشرقي لإفريقيا فليس ثمة إلا جيب واحد هو الصومال الفرنسي حول خليج تاجورة. فمن الواضح إذن أن الأسافين والجيوب تتركز أساساً على الساحل الغربي، لأنه كان أول السواحل التي طرقتها قوى الاستعمار البحري واتخذت لها مواطن أقدام عليه.

ومعظم هذه الرقع القزمية هي اليوم مشار نزاع ومشاكل سياسية بين الدول الاستعمارية المالكة، وبين الدول الإفريقية المحدقة التي هي جزء لا يتجزأ

1- Stamp, p. 370.

منها بطبيعة الحال. ولعل مشكله إفنى بين المغرب وإسبانيا هي أبرز هذه المشاكل. فالقطاع نفسه - الذي يعمل نصف سكانه العاملين خارج القطاع في المغرب - يطالب بشدة بالعودة إلى المغرب الأم، ويعد بذلك بمثابة أرض منشقة Terra Irredenta بالنسبة لإسبانيا. ورغم أن الإسفين يمثل خسارة اقتصادية محققة لها؛ فإنها ترفض بعناد هذه الدعوة خشية أن تصبح هذه سابقة لضياح سبتة ومليلة بعد حين^(١). ومع ذلك فقد بدأت إسبانيا تتسحب بهدوء من أطراف وحدود الإسفين وتركزت أخيراً في المدينة نفسها.

وإذا كانت إفنى هي الأكثر شهرة هنا كمشكلة سياسية، فإن سبتة ومليلة مشكلة أخطر بكثير. فبينما امتلكت إسبانيا إفنى منذ بضعة أجيال فقط، فإنها تضرب بجذورها في سبتة ومليلة منذ زهاء خمسة قرون الآن. حيث إنها استولت عليها أيام طرد العرب من إسبانيا. بل قبلها في الواقع. فهي بهذا أقدم معاقل الاستعمار جميعاً في العالم العربي الإفريقي، وتتعاصر مع تاريخ الاستعمار البرتغالي في بعض أجزاء إفريقيا المدارية. ولهذا فقد تطورت إلى استعمار سكنى كامل وأصبح العرب فيها أقلية لا وزن لها (2,7,8) والباقي من أصل إسباني.

ورغم أنه ليس للمنطقتين أهمية اقتصادية في ذاتهما، فإن إسبانيا تثبت بهما لأهميتهما الإستراتيجية على مدخل البحر المتوسط، بل إن سبتة بالذات تعد «جبل طارق» أخرى. بل وكثيراً ما ظهرت مشروعات إسبانية لا استبدالها

1- Barbour, pp. 196-8.

بصخرة جبل طارق مع بريطانيا⁽¹⁾. وتحاول إسبانيا الآن كحل وسط أن تمنع المغرب بنوع من تدويل المنطقتين كميناءين حرتين بالاشتراك مع بريطانيا وربطهما بجبل طارق بنفق تحت البحر. ولكن المغرب لا تعترف بالوجود الإسباني في المدينتين، وترفض تميع المشكلة وتطالب بتصفية كاملة.

كذلك تواجه إسبانيا مشكلة مماثلة في الصحراء الإسبانية بقسميها الساقية الحمراء وريودي أور، والتي لم تسيطر عليها إلا منذ تكاليف الثمانينات. وتتمسك إسبانيا هنا لأهميتها الاستراتيجية وإمكاناتها الاقتصادية. فهي تخشى أن يهدد ضياعها جزر كناريا المواجهة ويتركها تحت رحمة أية قوة تسيطر عليها. كما أنها تأمل في احتمالات بترولية، وإلا فأن تنفيذ منها كطريق مباشر لحديد موريتانيا. ومع ذلك فهناك ما يشير إلى استعدادها للانسحاب - على الأقل من أطرافها الصحراوية.

وتتكرر مشاكل الأسافين مع البرتغال. فمن قبل كان التبادل الأرضي بين البرتغال وبلجيكا حول كابندا مقايضة جغرافية. لن تتم إلا بكثير من الصراع والمساومة الحادة. ومن السخرية - وهل كل الاستعمار البرتغالي إلا سخرية كبرى؟ - أن البرتغال تعد هذا الإسفين جزءاً من صلب «الوطن الأم Mae Patria - فقط عبر البحار ultramar!

وليس من شك أن كل هذه الأسافين والجيوب هي بقايا «حفرية» في

1- Whittlesey, Earth & State, p. 252.

التركيب السيامى للقارة، ترد إلى أولى مراحل الكشف والاستعمار. ومثل هذه الحفريات البالية أو البرك الآسنة فى الهيدرولوجيا السياسية للقارة مصيرها محتم، ولا بد ستصرف مع تطورات التيارات السياسية، لأنها محاطة ومحتواة تماماً بالوحدة المحدقة. ولعل فى الأعجوبة السياسية البرتغالية فى أويداو بدهومى المثل الحاسم، فهنا الإسفين البرتغالى Ajuda ليس إلا قلعة لا تزيد مساحتها عن بضعة أفدنة احتلتها داهومى المستقلة بغير مقاومة.

ومن الغريب أن هذه الجيوب صغيرة بجرمها كبيرة بجرميتها، فإن لها نتائجها السياسية والاقتصادية الخطيرة. فهى تترك جزءاً كبيراً من الوحدة المحدقة فى «ظل سياسى» يقطعها عن البحر فتأزم المواصلات وتتعمد. فإما أن تتم عبر الإسفين نفسه باتفاقية خاصة. كما فى حالة لإيوييا - الصومال الفرنسى. حيث نجد جيبوتى، منطقياً، ميناء حرة⁽¹⁾. وإما أن تدور المواصلات فى لفة غير اقتصادية ملتوية حول الإسفين كثيراً ما تجعل استفلال منطقة الظهير عملية غير مجدبة فتظل رقعة مجدبة وتتأخر تميمتها. أى أن الإسفين «يعقم» ظهيره.

فمثلاً تأخرت تنمية جنوب شرق السنغال فى الفول السودانى لتطوحه عن داكار من ناحية، وضرورة دوران المواصلات حول غمبيا من الناحية الأخرى⁽²⁾. والواقع أن منطقة الكازامانس، وهى الذراع الجنوبية من السنغال،

1- Francis J. Schadege. Central & Southern Africa, in World Geog. (ed. o. W. Freeman & J. W. Morris). N. Y. 1958, p. 459

2- Harrison church, West Africa, p. 213.

تكاد تنشط وتتمزل جنوب غمبيا عن بقية السنغال. ومن السخرية أن غمبيا نفسها مشلولة اقتصادياً لحرماتها من أى ظهور طبيعي معقول، في الوقت الذي يعد نهرها أحسن أنهار غرب إفريقيا ملاحياً.

هكذا إذن نصل إلى أن الإسفين الساحلي يصيب المخرج والظهير معاً، الرأس والجسم على السواء. ولا شك أن هذا الترابط الطبيعي الجغرافي بين الإسفين وظهيره هو الذي يفسر مشروع سنغيبيا الفيدرالية الذي كانت تدرسه بريطانيا والسنغال منذ بعض وقت. ومن قبل كان هناك مشروع فرنسي باستبدال صومالها في الشرق بغامبيا البريطانية في الغرب لكي تحقق نفس الوحدة.

وبالمثل في غينيا، تمطلت تنمية أقصى الشمال الشرقي لوقوعه في ظل غينيا البرتغالية، كما تخلف الجنوب الشرقي لوقوعه في ظل سيراليوني^(١) وفي موريتانيا كشف كشف لإرسابات الحديد الخام حديثاً في الشمال عن موقف مشابه بالنسبة إلى ريودي أورو، التي قد يمكن أن تعد جيئاً ضخماً في جسم موريتانيا. فلا بد لنقل هذا الخام من خط حديدي، لابد أن يمر في ريودي أورو إذا أريد له أن يكون اقتصادياً، بينما أن «الطريق القوسي» أكثر طولاً وأقل اقتصادية^(٢).

1- Id., p. 298.

2- R. J. Harrison church. The Islamic Republic of Mauritania, Focus, vol. 12, No. 3, 1961, p. 4.

يبقى أخيراً نقطة هامة تتعلق بمستقبل الأسافين والجيوب السياسى. فقد بدأ يتضح حالياً أن هذه الرقع القزمية تندر بأن تتحول إلى مشكلة حادة. لا بين الاستعمار والتحرير هذه المرة، وإنما بين الدول الإفريقية الجديدة نفسها. فالجيوب بحكم وقوعها محصورة بين دولتين فى الغالب، تصبح تلقائياً مطلباً لكل منهما، أما الأسافين فقد لا تكون أيلولتها السياسية موضع نقاش. ومع ذلك فإن بعضاً منها لم ينج من ذلك! ومن الواضح أن هذا النزاع بين الدول الإفريقية يعطى فرصة طيبة للاستعمار لأن يضارب بينها، ولكى يتلأأ فى البقاء فى هذه القطاعات أطول مدة ممكنة. وليس من الصدفة بالتأكيد أن الاستعمار طرد من أغلب وحدات القارة الكبيرة، بينما لا يزال يربض فى هذه الجيوب الضئيلة!

والأمثلة على هذا تبدأ من الصحراء الإسبانية التى تطالب بها الآن كل من موريتانيا والمغرب: الأولى بحساباتها جزءاً طبيعياً وبشراً منها، والثانية بادعاء أن هذه وتلك جزء تاريخى وحضارى منها. ولا شك أن الصحراء الإسبانية فى كل شئ إمتداد لصحراء موريتانيا وجزء لا يتجزأ من شقبيط التاريخية. فطبيعياً تشطر حدودها كتلة زمور التى هى أبرز ملح أرضى فى غرب الصحراء الكبرى، وتتعامد عليها بدرجة توحى بأن التقسيم اصطناعى بحت. أما بشراً فالقبائل هى نفس القبائل على جانبي الحدود - الرقيبات التى تتكلم العربية وتدين بالإسلام جميعاً والكل «شناقطة»⁽¹⁾ أما دعوى المغرب فأكثر تعقيداً، لأنها جزء من

1- Barbour, pp. 195-8.

مطالبها بموريتانيا برمتها وككل .

كذلك بدأ الخلاف بين الجيران الإفريقيين على تركه إسبانيا المنتظرة في غينيا الإسبانية بأقسامها ريوموني على القارة، وجزر فرناندوبو وأخواتها في الخليج. فكل من الكمرون والجابون يطالب بحبيب ريوموني الذي يبدو على الخريطة استمراراً للجابون أكثر منه للكمرون. هذا بينما تطمع نيجيريا في جزر فرناندوبو باعتبار أن ٨٠٪ من سكانها من أصل نيجيري، وهناك من نيجيريا من يدعو إلى غزوها بالقوة. هذا ومن المحتمل كذلك أن تثير كابندا مشكلة مماثلة بين كونغو ليوبولدفيل وكونغو برازافيل التي تنحصر بينهما. وفي هذه الحالة قد تكون الغلبة لكونغو. ليوبولدفيل، أولاً لشدة حاجتها إلى توسيع مخرجها البحرى، وثانياً لضخامتها وقوتها بالنسبة لجارتها الصغيرة.

وعلى الساحل الشرقى لا زال الصومال الفرنسى موضع نزاع وأطماع بين الصومال وإثيوبيا، في حين تقبع فرنسا فيه في هدوء وبلا قلق، وهي التي تخلت عن كل إمبراطوريتها الشاسعة في كل القارة! والذي يفسر هذا الوضع الشاذ إنما هي طبيعة تركيب الجيب الانثولوجى. فالصومال الفرنسى منصف بالتقريب بين الصوماليين، والدناكيل الذين تتراعى كتلتهم الرئيسية في إثيوبيا وإرتريا^(١). وبصرف النظر عن أطماع إثيوبيا التوسعية التقليدية في الصومال الكبير كله وغيره، فهي تعتمد حتى الآن وأساساً على جيبونى كمخرج لها، وتتحكم إلى حد بعيد في نشاطه ورخائه في نفس الوقت. هذا بينما أن دولة

1- John Drysdale. The somali Dispute. Lond., 1964, pp. 98-99.

الصومال تعد القطاع الفرنسى جزءاً من الوطن الأب وتطالب به على هذا الأساس. وبين هذه الادعاءات والمطالب يجد المستعمر فرصته كاملة ليبقى فى الجيب الأخير الغريب...

المساحة السياسية

لا شك أن إفريقيا هى القارة التى شهدت أعظم وأسرع عملية من التخمير والتغير السياسى فى القرن الأخير. ولا زالت القارة - التى تؤلف شقاً رئيسياً مما يسمى الآن «العالم الثالث» - فى حالة من الانصهار السياسى، ولا زالت الصورة السياسية فيها شديدة التحول. وسواء أكانت بلغت سن الرشد من الوجهة الجيوبوليتيكية أم لا، فلا شك أنها قارة المستقبل، وإذا كانت أمريكا قد مثلت حتى الآن «العالم الجديد» فإن إفريقيا هى عالم الغد الجديد.

وهناك فترتان حرجتان حاسمتان فى تطور اللاندسكيپ السياسى فى القارة: مؤتمر برلين فى ثمانينيات القرن الماضى، ثم خمسينيات القرن الحالى - مع هذا الفارق أن القرن التاسع عشر كان قرن الاستعمار، والقرن العشرين هو قرن التحرير. وإذا كان «التكالب على إفريقيا» قد أدى فى الأولى إلى تقسيمها، فإن «الخروج الأبيض» فى الثانية قد أدى إلى تفتيتها حرفياً. ذلك أنه، قبل أن يتم، قد خلق عدداً كبيراً من الدول الجديدة بعملية تمزيق رفعت عدداً من الوحدات الإدارية السابقة إلى وحدات سياسية منفصلة.

والشيء الجدير حقاً بالملاحظة أن القوى الاستعمارية كانت تمارس كثيراً من محاولات ضم أعداد من الوحدات القائمة في اتحادات أكبر - أي عملية اختزال - طالما كانت السيادة لا تزال لها، بينما على العكس حين اضطرت إلى التخلي عن السيادة كثرت عمليات التفتيت والتجزئة مع الاستقلال. والملاحظ بعد هذا أن كلا من محاولات الضم الأولى والتقسيم الثانية يقابل بالمعارضة على السواء من الوطنيين. والحالة الأولى تتمثل في الاتحادات وسط وشرق إفريقيا بوضوح، أما الثانية ففي تفتيت الإمبراطورية الفرنسية، وفي المحاولات العديدة في الكونغو المستقل. وتحلل الإمبراطورية الفرنسية بالذات هو الذي ولد أكبر نسل سياسي في القارة: ١٣ دولة من إفريقيا الاستوائية والغربية وحدهما. حتى رواندا - أوروغندي الضئيلة تركت دولتين منفصلتين هما رواندا وبوروندي.

والى مثل هذه الحركات ينبغي أن نضيف محاولات «تفدير Federalisation، الدول الإفريقية - أي جعلها دولا فيدرالية لا موحدة - كلما أمكن ذلك. مثل هذا تحقق في نيجيريا والكامرون، وفي ليبيا حيث أنهى أخيراً في الأخيرة بعد تجربة مريرة؛ وهو قد فرض على أوغندا، وكاد على كينيا. وجماع هذا كله ليس إلا خطة «البلقنة» المعروفة^(١) والتي يختفى وراءها مبدأ فرق تسد.

(1) Pedler, op, cit., p. 39.

وعلى كل فالناجح النهائي هو لاندسكيب سياسى معقد جداً. فالقارة تشمل اليوم ٥٠ وحدة سياسية منفصلة، بما فى ذلك عدد كبير من الجيوب والأسافين السياسية. وبهذا تكون إفريقيا أكثر القارات تقسيماً وتعدداً سياسياً، وهى فى هذا تمثل طرف النقيض لاستراليا القارة الدولة، أو الدولة القارة. بل قد يكون من الطريف - بالأحرى من المؤسف - أنها تكاد تناظر وحدات الولايات المتحدة عدداً، ولا يبقى إلا أن نقابل مدغشقر بهاواى!

هذا بينما لا تزيد آسيا عن ٣٥ وحدة تقريباً. وصحراء آسيا الكبرى (سيبيريا) تكاد تقع برمتها فى حدود دولة واحدة، بينما الصحراء الكبرى فى إفريقيا تقاسمها ١٠ دول - بل إن الصحراء الكبرى هى أكثر صحارى العالم الكبيرة تفتيماً سياسياً. وإذا كانت أوروبا تضم حالياً ٢٥ وحدة. أى نصف وحدات إفريقيا، وكان صحيحاً أن مساحة إفريقيا مثل مساحة أوروبا ثلاث مرات، فإن من الصحيح أيضاً أن سكان أوروبا مثل سكان إفريقيا بين مرتين وثلاث مرات تقريباً. ولهذا فإن أقوى ما يميز التركيب السياسى للقارة الآن هو تعدد الوحدات مع قزميتها. وسنناقش هنا الجانب الأول وهو المساحة تعدداً وضخامة.

تعدد وضخامة

إن ضآلة سكان الدولة الإفريقية فى المتوسط تتضح أكثر وأكثر حين نقرن بالمساحة. فرغم شدة تعدد الوحدات السياسية فإن ضخامة مساحة القارة تظل تترك متوسط المساحة كبيراً جداً. فمع مساحة قدرها ١١,٧ مليون ميل مربع،

٥٠ وحدة سياسية، نخرج بمتوسط مساحة قدره ٢٣٤ ألفاً من الأميال المربعة. وهو أعلى بالفعل إذا استبعدنا من المقام تلك الوحدات القزمية، التي هي مجرد جيوب وأسافين. قارن هذا على سبيل المثال بمتوسط ١٥٠ ألف ميل مربع في أوروبا (٣,٧٨٠,٠٠٠ ميلاً على ٢٥ دولة). وتوزيع فئات المساحة الفعلية هو كالآتي:

المرتبة	فئة المساحة بالميل ٢	عدد الوحدات
قزمية	١٠,٠٠٠ -	٧
صغيرة	١٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	١٠
متوسطة	٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠	٤
كبيرة	١٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠	٢٣
ضخمة	٥٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠	٦

فأكثر من النصف وحدات كبيرة أو ضخمة. والواقع أن هناك ٢٢ وحدة تزيد في مساحتها فعلاً عن فرنسا كبرى دول أوروبا مساحة، باستثناء الاتحاد السوفييتي.

وهناك علاقة وثيقة بين مساحات الدول وبين بيئاتها الطبيعية. فوجه عام نجد المساحات أكبر في النصف الشمالي من القارة منها في النصف الجنوبي - ٤ من الوحدات الست الضخمة في القارة تخص النصف الشمالي - لا شك بسبب ضيق الثلث الجنوبي بالنسبة لمعين النصف الشمالي

من ناحية، ولزيادة نسبة الصحراء فى الأخير من ناحية. كذلك نجد أكبر مجموعة متصلة من المساحات الصغيرة تتركز فى ساحل غانا الفنى الذى يسمح غناه لرقعة صغيرة أن تقيم وحدة مستقلة.

والواقع أن غرب إفريقيا هو أكثر أجزاء القارة تقسيما سياسياً، فليس هناك رقعة مماثلة فى المساحة، وفيها هذا العدد الكبير من الوحدات: ١٢ وحدة كاملة تتزاحم جنوب خط عرض ١٥ شمالاً. ورغم الفارق الكبير فى المساحة، فيكاد كل من حوض النيل وحوض النيجر أن يتقاسمه نفس العدد من الوحدات السياسية. ولهذا فإن كان غرب إفريقيا هو بلقان القارة فإن النيجر هو دانوبها. والنيجر فى هذا المعنى هو نقيض الكنفو، الذى يعد تقريباً نهر دولة واحدة. والناظر إلى خريطة العالم السياسية واجد فى يسر أن غرب إفريقيا إحدى منطقتين اثنتين لا ثالث لهما فى العالم - الأخرى أمريكا الوسطى - هما أشد أجزاء العالم تمزيقاً وتفتيتاً بالنسبة إلى مساحتها.

هذا بينما كلما انتقلنا من ساحل غرب إفريقيا الغربى إلى الداخل شمالاً فى السفانا والساحل، ثم الصحراء نجد مساحة الوحدات السياسية تزداد بسرعة وبانتظام ثم تأخذ - عامة - فى التناقص قليلاً كلما اقتربنا من ساحل البحر المتوسط. فمن الواضح إذن أن المساحة تتناسب - ولكن بصورة عامة وليس دائماً - تناسباً عكسياً مع غنى البيئة الطبيعية.

وأياً ما كان، فالخلاصة الهامة هى أن المساحة السائدة فى القارة هى

المساحات الكبيرة المفرطة. وهنا تكمن المتناقضة الجوهرية في تركيب الدول الإفريقية: إفراط في المساحة وتفريط في السكان. فالدولة الإفريقية في المتوسط هي قزم يتعثر في ثوب فضفاض. ويبدو أن هذا التناقض الجذري بين أنسب حجم وأنسب مساحة أمر لا مفر منه في ظل الصورة الحالية لإفريقيا سكانياً وسياسياً، بحيث إذا كان للدولة أن تصل إلى عدد معقول من السكان فلا بد لها أن تتخطى المساحة المثلى، فإن أرادت أن تحقق مساحة معقولة غير مفرطة فلا بد لها أن تتحول إلى قزم ديموغرافي لا وزن له في عالم مرده وعماليق. وليس رداً مباشراً أن نقول إن نمو السكان - كوظيفة للزمن - كفيل بأن يضيّق الهوة بين الحجم والمساحة.

المضاعفات السياسية للمساحة

ولا مفر من أن يكون لهذا الوضع المختلف انعكاساته السياسية الخطيرة. فضالة السكان تعنى بدهاء ضعف القوة البشرية، وضعف الإنتاجية، وقلة الهيبة السياسية. وإفراط المساحة له مشاكله الخارجية. فخارجياً يضاعف كما رأينا من أطوا الحدود، وبذلك يزيد من أعباء الدفاع، ويساعد على خلق أو تعقيد منازعات الحدود، فليس صدفة أن كثيراً من مشاكل الحدود بين عديد من الدول قد برزت منذ الاستقلال مقترنة أحياناً بحوادث مؤسفة - مثلاً كما على حدود الصومال - إثيوبيا.

أما داخلياً فإن التعارض بين المساحة وحجم السكان يعمل عادة - وإن

لم يكن دائماً - ضد التجانس السياسى والتماكك. فهو إن لم يمن بحكم الاتساع البحث تركيباً جنسياً متناظراً، فإنه على الأقل يمهّد لتوزيع متشتر متخلخل للسكان. من شأنه أن يشجع الروح المحليه، ويدعم القبلية كما يضاعد التكامل الفعال للاقتصاد القومى والتجارة.

فالسودان مثلاً يعانى من الثنائية الجنسيه بين الشمال والجنوب، ونيجيريا مصابة بثنائية الحوصا - الفولا فى الشمال واليوروبا - الأيو فى الجنوب^(١). أكثر من هذا - وللغرابه - أن مجرى نهر النيجر وروافده بنوى الذى يأخذ شكل حرف Y الإفريجى فى نيجيريا يعمل لا كمغناطيس للسكان وإنما كحاجز، ومن ثم يخلق ثلاثية سكانية أكثر منها ثنائية بسيطة.

ولقد حاولت القوى الاستعمارية كثيراً أن نستغل هذه الحقائق الطبيعية والبشرية وأن تتخذ منها ذريعة وحجة لتمزيق القارة سياسياً بقدر المستطاع، أو حيث لم يكن مجالاً للتقسيم السياسى التام، أن تفرض كياناً دستورياً ضعيفاً مفككاً. وإنه لجد واضح أن أغلب الدول الاتحادية غير الموحدة فى إفريقيا إنما تقع فى مجموعة المساحات الكبيرة والضحمة (نيجيريا، إثيوبيا، الكمرون، وحتى قريب ليبيا).

ففى نيجيريا نجد التناظر الجنى والانقطاع السكانى مترابطين معاً. وأسوأ من ذلك أنها مدعمة بالفروق والاختلافات الحضارية والدينية. والنتيجة ثلاث جزر أو نوايا صلبة منفصلة: الحوصا - الفولا المسلمون فى الشمال، الأيو

1- G. H. T Kimble, Tropical Africa, N. Y., 1960, vol. 2, pp. 335, 242-8.

الوثنيون غالباً فى الجنوب الشرقى، واليورپا المسيحيون غالباً فى الجنوب الغربى.

لا غرابه إذن أن قد تجمحت برىطانيا فى فرض الكيان الفيدرالى على الدولة. ولا غرابه كذلك أن النظام الفيدرالى منذ بدايته لم يكن تجربة موفقة ناجحة وأنه تفاقم أخيراً إلى حد شطر الإقليم الجنوبى الغربى إلى إقليمين. لا غرابه بعد هذا كله أن الشقل والواقع السياسى لنيجيريا الجديدة فى المحيط الإفريقى لا يتناسب مطلقاً مع حجمها وجرمها كأكبر دولة فى القارة سكانا.

أما فى ليبيا فالصورة مختلفة. فرغم وحدة وتجانس جنسى وحضارى قاعدى فإن السكان على قلتهم يقعون فى «جزيرتين» على طول الساحل يفصل بينهما انقطاع سكانى قدره نحو ٤٠٠ ميل من الصحراء الكاملة^(١). وقد وجدت مناورات القوى الكبرى فى هذا الذريعة المنشودة وضخمت دلالتها لتبرر بها فرض النظام الاتحادى على الدولة الوليدة.

وفى الكنفو حاولت بلجيكا قبل أن تغادر أن تتركه اتحادا لا وحدة، ثم بعد أن فشلت وخرجت حاولت أن تغذى الانفصالية وتعيد مبدأ الدولة الاتحادية. وهل نسى «أن المبدأ الاتحادى قدم فى مؤتمر تاناريف كحل لمشكلة كاتنجا» وبالمثل فى كينيا كاد فى وقت ما أن تنقرر سيادة المبدأ الاتحادى على الوحدة حين يتم الاستقلال، لولا صلاية وتماسك القيادة السياسية الوطنية. ولا شك أن التناقض العميق بين المساحة السياسية وحجم السكان يرقد خلف كثير من هذه الحالات.

1- Elizabeth Monroe, The Mediterranean in Politiecs, Lond. 1938, pp. 161-2.

الباب الثاني

الدولة والعمارة في إفريقيا

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامه

الفصل الثالث

السكان

في هذا الفصل نعرض للجوانب السياسية والديموغرافية في القارة ووحدها المختلفة، نبدأ أولاً بأحجام السكان في مختلف الدول تصنيفاً وتحليلاً، ونتعرف على تأثيرها في أوزانها السياسية، ونقيس الفروق الديموغرافية بين الدول الجارات، وما يمكن أن تعنيه من مشاكل سياسية. أما الجزء الثاني من الفصل فيتخذ من المعمور فكرة محورية له، فليس بكاف أن نعرف حجم سكان الدولة، ولكن من الضروري بنفس الدرجة أن نعرف أين يتركزون فيها وكيف يتركزون؟ ثم آثار ذلك سياسياً في الداخل والخارج.

حجم السكان

لما كان عدد سكان إفريقيا ٢٤٥ مليوناً تقريباً، فإن متوسط حجم الوحدة هو ٥ ملايين مقابل ٢٥ مليوناً في أوروبا مثلاً. ولكن صورة الأحجام الفعلية أسوأ من هذا المتوسط العام كما يبين الجدول الآتي:

عدد الوحدات	نفة الحجم بالمليون
١٦	١
٢١	٥ - ١
٦	١٠ - ٥
٢٠	١٥ - ١٠
٢	٢٠ - ١٥
٢	٢٠ +

فالحجم الأكثر حدوثاً هو ١ - ٥ ويمثل ٤٤٤ من كل وحدات القارة، بينما لا تصل ٤٣٢ من وحداتها إلى المليون نسمة! ومعنى هذا أن ٣٧ وحدة أى ثلاثة الأرباع هى أقل من ٥ ملايين، ومن الناحية الأخرى لا يوجد بالقارة إلا ٨ دول تتعدى علامة العشرة ملايين نسمة، وهذه بتقريب الحجم هى: نيجيريا، مصر، إثيوبيا، جنوب إفريقيا، الكنفو، السودان، المغرب، الجزائر. وأغلب هذه يقل فى الواقع عن مجتمعات مَدنية مثل: نيويورك أو طوكيو أو لندن! و«الشمالية الكبار» معاً تختص وحدها نحو ١٣٧ مليون نسمة أو ٤٥٦ من مجموع القارة. وسلاحظ أنها جميعاً دول تقع على أطراف القارة وهوامشها.

والسبب فى هذا أن نمط توزيع السكان فى إفريقيا يشبهه فى معظم القارات الأخرى من حيث التركيز العنيف على الأطراف، بمدته يقل فى الداخل. وإذا كان هذا التباين بين الهوامش والداخل أقل وضوحاً فى إفريقيا جنوب الصحراء فإن هذا - كما يوضح بير جورج - لا يرجع إلى كثافة عالية فى الداخل بقدر ما يرجع إلى كثافة أقل من المعتاد فى الأطراف^(١). أما شمال الصحراء فالنمط الهامشى صارم الوضوح حيث يمكن أن نعتبر القوس الممتد من المغرب إلى إثيوبيا وموازيا لسواحل البحرين المتوسط والأحمر «الهلال

1- pierre George, Questions de Géoge, de la Population, Inst. nat. d'Etudes demographiques, Travaux et Documents, Cahier no. 64. Paris, 1959, p. 16.

الخصيب، لإفريقيا الشمالية^(١).

إفريقيا إذن قارة الدول الصغيرة بل القزمة. وقد يكون لهذا وزنه في حساب الأصوات في المؤسسات والمنظمات الدولية، ولكنه يترك القارة في حالة مرضية من الناحية الجيوبوليتيكية. ويكاد الحجم وحده يكفي لأن يدمغ أغلب هذه الوحدات بأنها وحدات اصطناعية شاذة - «دول بالأمر fiat states» كما قد نقول. ويدهي أن تحميل وحدات قزمية أو ضئيلة إلى هذا المدى بالأعباء والمصاريف والتمثيل الدبلوماسي اللازم للدول المستقلة يشكل عبئاً ثقيلاً، يجعلها وحدات غير اقتصادية. وتتضاعف هذه المشكله وتتفاقم حقاً في الدول الاتحادية، لأن من المعروف أن الحكم الاتحادي باهظ التكاليف لا سيما في الدول الفقيرة، كما عرفت ليبيا حتى قريب^(٢).

إلى أى مدى يمكن لهذا النمط السكاني أن يظل بلا تغيير، وفي اتجاه يمكنه أن يتغير؟ تقدر الأمم المتحدة^(٣) أن سكان إفريقيا ستصل إلى ٣٠٣ ملايين

١- هذا لا يتعارض مع ما يقره ستامب من أن الصحراء الكبرى نفسها ليس لها هلال خصيب كالذي تمتاز به الصحراء السورية. راجع:

L. D. Stamp, A History of Land Use in Arid Regions, Unesco, Paris, 1961, p. 19.

2- Barbour, p. 359.

3- Future Growth of world Population, Population, Studies no. 28, U. N. Y., 1958.

تقريباً في ١٩٧٥ ولكن مع اختلافات إقليمية هامة في معدلات النمو. فأسرعها حالياً في النمو هي إفريقيا شمال الصحراء، يليها جنوب إفريقيا، بينما تأتي إفريقيا المدارية في المؤخرة.

ويرجع تخلف إفريقيا المدارية إلى أنها - وحدها لا في القارة فقط وإنما في العالم أجمع - التي تنتمي إلى نمط من النمو يمتاز بمعدل مواليد مرتفع باستمرار، ومعدل وفيات مرتفع باستمرار، أما إفريقيا خارج المدارين فلها معدل مواليد مرتفع باستمرار، ولكن معدل وفياتها في تناقص نسبي. ولهذا فإن الاتجاهات الحالية للنمو الإقليمي «تحييز» لإفريقيا خارج المدارين ضد إفريقيا المدارية.

ولكن هذا إنما هو تنبؤ ديموغرافي - يعني تنبؤ في المدى القصير. وأهم منه وأخطر النبوءة الاقتصادية في المدى الطويل، فهذه تشير إلى إمكانيات أكبر لإفريقيا المدارية. فأسبقية جنوب وشمال إفريقيا إنما هي في الترتيب الزمني فقط، أي أنها كانت أسبق إلى، وأسرع في التنمية الاقتصادية، ولا تعني بالضرورة طاقة اقتصادية كامنة أعظم. ويتضح هذا إذا مانحن عرضنا لتقديرات إمكانيات تحميل القارة بالسكان absorptive capacity. فهذه التقديرات تتراوح بين الألف مليون والألفين. ولعلنا أدنى هذه التقديرات تقدير شانتز الذي يبنيه على أساس إمكانيات التربة حيث يضمه عند ١٠٨٥ مليوناً. هذا بينما

يتبأ ماكيندر بيلون نسمه جنوب الصحراء فقط^(١). ومن الناحية الأخرى فإن فسترمان يقدر أن إمكانيات السفانا وحدها فى إفريقيا المدارية ابتداء من منبع النيجر إلى خط تقسيم النيل - الكنفو حتى الزمبىزى لا تقل عن ٥٠٤ ملايين، وذلك على أساس افتراض كثافة السفانا الماثلة فى الهند وقدرها ٩٠ شخصاً فى الكيلو المربع^(٢). وأياً كان حكمنا على هذه التقديرات، فإن الذى لا شك فيه هو أن مركز الثقل الديموغرافى سيتقلل بالتأكد إلى النصف الجنوبى من القارة، وأن أكبر الدول حجماً فى القارة ستصبح فى المستقبل البعيد من نصيب إفريقيا المدارية بالذات. وحالياً نجد أن أكبر دولة فى إفريقيا دولة مدارية (نيجيريا) وليست بعدد أقدمها (مصر)، بينما أن ثالث دولة مدارية أيضاً (إثيوبيا).

الانحدارات السكانية

وعند هذا الحد ينبغى لنا أن نتساءل عن نمط توزيع الدول الإفريقية المختلفة كقوى سياسية بالنسبة إلى بعضها البعض؛ أى ماهى الأحجام النسبية لكل دولة بالقياس إلى جاراتها؟ هذا ما نعبّر عنه «بالانحدار الجيوبولتيكى». فليس المهم حجم الدولة وحده، ولكن أيضاً حجمها بالنسبة إلى جيرانها.

1- Halford J. Mackinder, "The Round Winning of Peace." Foreign Affairs, vol. 21, 194-3, p. 605.

2- Westermann, op. cit., p. 306.

فيعتينا أن نعرف مثلا كم ضعفا يعادل سكان الدولة الجارة مجتمعة سكان كل دولة بعينها⁽¹⁾.

والجدول والخريطة المرافقان يبينان كيف يتفاوت هذا المعامل تفاوتا صارخا يجعل القارة مليئة بالانحدارات الجيوبولتيكية العنيفة والهوات السياسية العميقة التي لا تساعد بالقطع على حسن الجوار أو مرونة التماسك والتي تجعل النسيج السياسي غير متجانس أو موحد القوام. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن المفارقات بين تضاريس اللاندسكيب السياسي في القارة أشد حدة وأبعد مدى منها بين تضاريس اللاندسكيب الطبيعي!

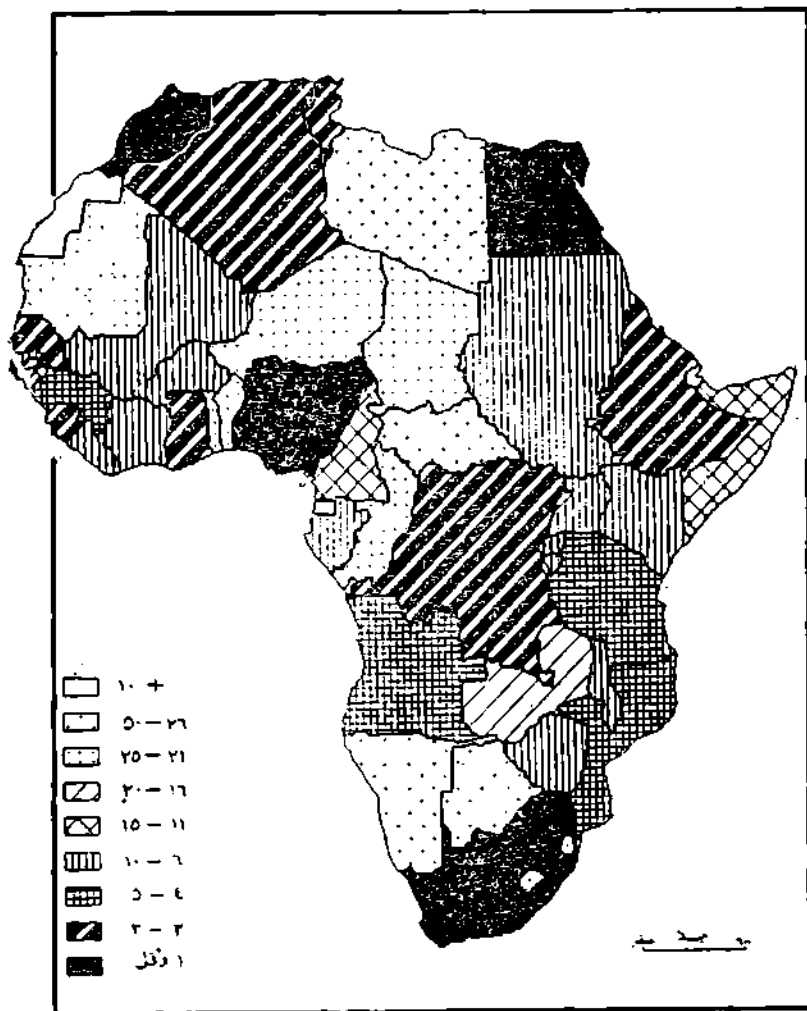
وإذا نحن فرضنا - نظريا - أن الدولة العادية تتكافأ سكانا مع كل جارة لها، وأن الدولة العادية لا تحاط بأكثر من ٤-٥ جارات في المتوسط، فلعن من المناسب أن نعتبر أن الدولة التي يحيط بها من الجيران ما يعادلها أربعة أو خمسة الأمثال سكانا هي دولة سليمة متزنة من حيث الحجم النسبي. ولكن مثل هذا المعدل إنما يمثل أقلية نادرة في إفريقيا، بينما الأغلبية تتطوح بعيدا عنه إلى أعلى أو أسفل - ولكن أساسا إلى أسفل. ويمكن على هذا الأساس أن نميز ثلاثة أنماط أولية هي انحدار الموجب، والمتكافئ، والسالب.

فأما الأقطاب الموجبة في هذه الانحدارات فتتمثل في نيجيريا أولا وقبل كل شيء. فهي بكتلتها البالغة ٥٥ مليوناً لا تحاط بجيران أكثر من ١٠.١ مليوناً

1- S. V. Valkenburg. Principles of Political Geog.

بنسبة ١:٥. ثم تلى مصر حيث تمثل أضخم قوة فى النطاق المحيط بها: ٢٧ مليوناً مقابل ١٥,٢ (بها فى ذلك حدودها الآسيوية) بنسبة ١:٢ تقريباً. وفى جنوب إفريقيا ١٦ مليوناً يجاروهم ٧ ملايين فقط، أى بأقل من ١:٢. ويكاد يتعادل حجم الجيران مع حجم الدولة فى حالات المغرب (١٠,١ مقابل ١٠,٥)، وغانا (٨ مقابل ٧) وإثيوبيا (٦,٢٠ مقابل ١٨).

أما الدول المعتدلة الانحدار - الانحدار المتكافئ - والتي يتراوح فيها وزن الجيران بين ٣,٢ إلى ٥,٤ أمثال الدولة، فتشمل سيراليونى والجزائر والسفلى ورتونس والكنغو (ليوبولدفيل) وأنجولا وغينيا ونيجانيا. أما الأقطاب السالبة فتتدرج من ستة أو سبعة الأمثال حتى أى شئ حول ٢٠٠ ضعفاً فى القارة ١٥ وحدة تبلغ فيها قوة الجارات ٢٠ ضعفاً أو أكثر. بينما تصل النسبة فى الدول القزمية ووحدات الأسافين إلى أرقام خيالية مثل ٧٢ ضعفاً فى سوازى لاند، ٢٠٠ ضعف فى الصومال الفرنسى، تصل إلى القمة بل القاع لى الصحراء الإسبانية حيث تكون ٢٨٠ ضعفاً ... ولا شك أن حرج مثل هذه الوحدات يتأزم ويتفاقم حين تكون دولا داخلية، وأكثر من ذلك حين تكون تلك الجارات المحدقة دولا عداية مما زال يخضع للاستعمار، مثل زامبيا بين بقايا الاستعمار فى إفريقيا الجنوبية.



(شكل ٨) الانتظارات السياسية في إفريقيا. كم ضعفا يبلغ عدد الجيران؟
 الخريطة توضح مجموع سكان الدول المجاورة لكل دولة بالنسبة إلى عدد سكان هذه الدولة.

الوحدة	عدد السكان	عدد الجارات	عدد السكان المبرين	نسبة السكان المبرين إلى سكان الوحدة
مصر	٢٧,٠	٣	١٥,٢	٠,٥
ليبيا	١,٢	٦	٥٨,١	٤٨,٠
تونس	٤,٠	٢	١١,٢	٣,٠
الجزائر	١٠,٠	٦	٢٣,٨	٢,٥
المغرب	١٠,٥	٢	١٠,١	٠,٩
الصحراء الإسبانية	٠,٠٤	٢	١١,٢	٢٨٠,٠
موريتانيا	٠,٧	٤	١٦,٦	٢٤,٠
مالي	٤,٣	٧	٢٥,٤	٦,٠
النيجر	٢,٥	٧	٧٦,٠	٣٠,٠
تشاد	٢,٦	٥	٧٤,٤	٢٨,٠
السودان	١٢,٠	٨	٧٦,٧	٦,٥
إثيوبيا	١٨,٠	٤	٢٠,٦	٠,٩
الصومال الفرنسي	٠,١	٢	٢٠,٠	٢٠٠,٠
الصومال	٢,٠	٣	٢٤,٦	١٢
كينيا	٦,٥	٥	٤٧,٦	٧
أوغندا	٦,٥	٥	٣٦,٨	٦
تنجانيقا	٩,١	٨	٤٣,٠	٤,٥
رواندا وبوروندي	٤,٦	٣	٢٩,٣	٦,٥
الكتنفر (ليوبولدفيل)	١٣,٧	٩	٤١,٢	٣
الكتنفر (برازافيل)	٠,٨	٤	١٨,٧	٢٣
الجابون	٠,٥	٣	٤,١	٨
الكامرون	٣,٣	٦	٤٠,٤	١٢

٢٧	٣٢,٤	٥	١,٢	إفريقيا الوسطى
٠,٢	١٠,١	٤	٥٥,٠	نيجيريا
٣٦,٦	٦٢,٣	٤	١,٧	داهومي
١٠	١١,٥	٣	١,١	توجو
١,١	٨,٠	٣	٧,٠	غانا
٥,٠	١٩,٤	٦	٣,٨	فولتا
٨٥	١٩,٨	٥	٣,١	الماج
٦	٤,٨	٣	١,٥	ليريا
٢	٤,٥	٢	٢,٣	سيراليوني
٤,٥	١٤,٠	٦	٣,٠	غينيا
١٠,٥	٥,٣	٢	٠,٥	غينيا البيرتغالية
٣,٥	٨,٨	٥	٢,٣	السنغال
٧,٥	٢,٣	١	٠,٣	غينيا
٣,٥	١٦,٨	٣	٤,٥	أنجولا
١٦	٤٠,٢	٦	٢,٥	زامبيا
٨	٢٥,٨	٤	٣,١	روديسيا
٦	١٧,٩	٣	٢,٩	ملاوي
٥,٥	٣٣,٩	٦	٦,٣	موزمبيق
٤٩	١٩,٧	٣	٠,٤	بتشوانالند
٣٩	٢٣,٤	٣	٠,٦	ج. غ. إفريقيا
٢٢,٣	٢٢,٣	٢	١٦,٠	سوازي لند
٢٣	١٦,٠	١	٠,٧	باسوتولند
٠,٤	٧,٠	٦	١٦,٠	جنوب إفريقيا

السكان، المساحة، والوزن السياسي

رغم أن الوقع أو الوزن السياسي لدولة ما ليس وظيفة للمساحة والسكان وحدهما، فإن الاثنين معاً يمثلان طرفاً هاماً في معادلة «تحليل القوة»^(١). وبدون أن ندخل في معالجة أصولية مفصلة للاقتصاد والدولة في إفريقيا، يمكننا أن نحاول دراسة في أنماط القوة السياسية على أساس التشكيلات المختلفة للسكان والمساحة، فنجد أربعة أنماط.

فضالة السكان والمساحة معاً تعطى «دولة الجيب» القزمية، التي لا ينتظر لها أن تبقى بسهولة، بل أغلب الظن أن إلى الاندماج مصيرها، أو أن تسمى إلى الاتحاد مع غيرها. وإلى هذا النوع تنتمي كل الجيوب والأسافين الساحلية التي سبق ذكرها، كما ينتشر هذا النوع في غرب إفريقيا خاصة مثلما في داهومي وتوجو. ونحن نجد من قبل أن داهومي جزء من دول «الوفاق» في غرب إفريقيا.

أما ضآلة السكان وضخامة المساحة فتنتج غالباً «صندوق الرمال» التقليدي - «دول الصحراء» التي تدلن بوجودها المستقل إلى أنها دول نخوم ليس إلا. وهي، «كموائى الضرورة» التي تقوم في وسط مهجور غير منتج، تعد من «دول الضرورة» التي يحتم وجودها فقط الاتساع المديد. وتمتاز هذه الوحدات عادة بأن حدودها شديدة القابلية للحركة والتغير بالقوة، بمعنى أنها

1- Hartsborne. in American Geog. etc., p. 174.

يمكن أن تنقسم بسهولة بين وحدات حقيقية الكيان. إنها في جوهرها أشباه -
أم أشباح - دول؟.

وتفص الصحراء الكبرى خاصة بهذا النوع. وموريتانيا مثل مثالي: فهي
تعاادل في مساحتها مساحة مصر تقريباً (مليون كيلو متر مربع كل) بينما أن
سكان موريتانيا لا يزيدون عن ثلثي مليون. أى ما يعادل مجموع سكان مصر
«خارج» الوادى! وليبيا والصومال أمثلة أخرى بدرجة أقل، بينما فى الثلث
الجنوبى نجد بتشوانالند وجنوب غرب إفريقيا.

مثل هذه الوحدات هى اقتصادياً «سندرات» العائلة الإفريقية، وهى
سياسياً دول «لا فقيرة» من السهل خضوعها لضغط جبار قوى أو قوة أجنبية.
وهى بعد «دول عجز» مزمن تكاد تكون المساعدات الاقتصادية الأجنبية علماً
عليها. فليبيا بدأت كدولة «على المعاش» البريطانى، وإلى قريب كانت تعتمد
بشدة على المعونات الأمريكية - البريطانية ومعونة الأمم المتحدة^(١). وفى ١٩٥٩ -
١٩٦٠ أتى ٦٠٪ من ميزانيتها من المعونة الخارجية^(٢)! وجمهورية موريتانيا
الإسلامية تتلقى سنوياً مساعدة مالية فرنسية كبيرة. كذلك الصومال تعتمد
بشدة على معونة أجنبية من مصادر مختلفة، بل يقدر أنها الآن تخرج عالمياً
بأعلى نسبة من المعونات بالقياس إلى تعدادها.

1- Barbour, pp. 369-371.

2- John I. Clarke, "Econ. & Political Changes in the Sahara" Geog., vol.
46, 1961. pp, 113-4.

وفى مثل هذه الحالات لا يمكن للسيادة القومية أن تظل بمنأى تماما عن النفوذ الأجنبي. واكتشاف ثروة معدنية غير منظورة كالبترول فى ليبيا أو ركاز الحديد فى موريتانيا هو وحده الذى يمكن أن يصب الدم فى شرايين هذه الدول العاجزة، وأن يمنحها قاعدة اقتصادية ثابتة. والمثل اللبى يوضح لنا كيف أنها مع تحولها من دولة صحراء إلى دولة بتترول بدأت تستغنى عن المساعدات الاجنبية؛ ومع الاثنى بدأ النفوذ الاجنبى يتقلص وينحسر عنها.

النمط الثالث من الدول الإفريقية يتولد حين تجتمع ضالكة المساحة بضخامة السكان. ولكن هذه توليفة نادرة فى إفريقيا، وتعنى كثافة سكان مرتفعة بدرجة غير مألوفة، وتمثل بذلك واحدة من «الجزر» الاقتصادية التى تميز إفريقيا ونعرف عليها هانس^(١). حيثخذ تصبح مجرد «خزان عمل Labour Pool»، لوحدة أخرى أو وحدات مجاورة، وبذلك تصبح تابعها سياسيا واقتصاديا أو ذنبا. حيثخذ يصبح تصدير الرجال أساس موازنة قائمة المدفوعات.

مثلا رواندا - أوروبدى كانت ترسل سنويا نحو ٤٠ ألفا من العمال إلى الكنفو البلجيكى السابق، وإلى أوغندة وتنجانيقا^(٢). ويكفى أن نذكر أن مساحة رواندا - أوروبدى كانت تبلغ ٢,٣ ز من مساحة الكنفو، ومع ذلك كان

1- African Econ. Development, p. 5; William A. Hance, V. Kotschar & R. J. Peterrec, "Source Areas of Export Production in Tropical Africa" Geog Revieuw, vol, 51, 1961, p. 495.

2- Beaujeu-Garnier, Géog de la Population, t, II, p. 122

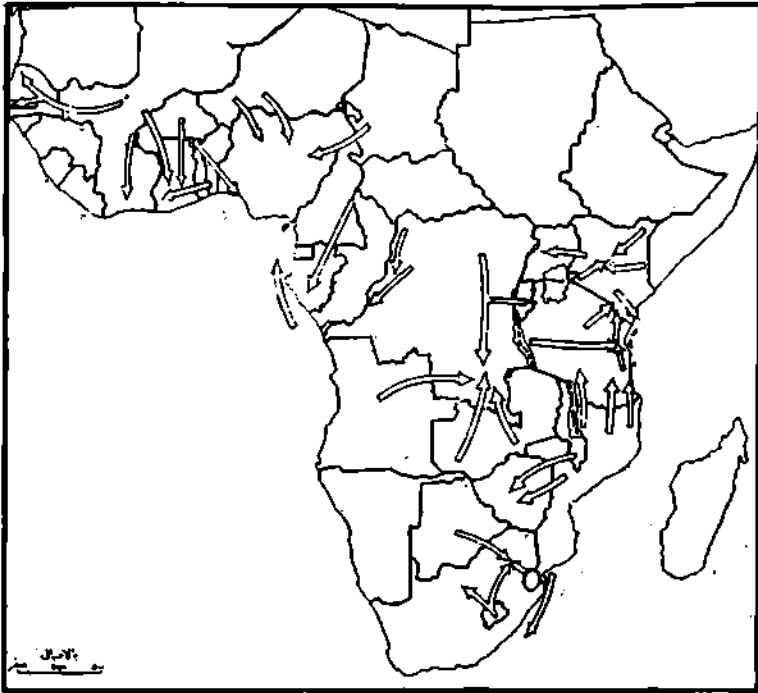
سكانها ثلث سكان الكنفو. كذلك نياسالند بالنسبة للروديسيين، كانت أكبر مورد عمال إلى روديسيا الجنوبية، ترسل إليها ١٣٠ ألف عامل مهاجر سنويا^(١). وباسوتولاند ليست إلا خزان عمل مكتنز للرانند^(٢). وفي غرب إفريقيا نجد أن الفولتا العليا المكتظة الرعوية تخصص في تصدير الرجال والماشية: فتقدم ١٥٠ ألف عامل سنويا إلى مزارع كاكاو ومانجم غانا وأبعاديات البن والكاكاو في ساحل العاج^(٣).

وفي أغلب هذه الحالات هناك طمع في ضم هذه الدويلات الشمينية العاجزة. فالبلجيكيون حاولوا طويلا ربط رواندا - أو روندي بالكنفو، بينما اتخذ وسط إفريقيا الذي انهار اليوم لم يكن إلا محاولة لضم «جسم» إلى «رأس» إلى «أطراف»: الجسم هو روديسيا الشمالية بمعادنها الغنية وخاماتها العديدة، الرأس هي روديسيا الجنوبية برأسمالها ومهاراتها ومصادر القوة فيها، أما الأطراف فهي نياسالند بعملها الوفير الرخيص.

1- J. R. V. Prescott, " Migrant Labor in the Central African Federation"
Geog Review, vol. 49,1959 p. 425.

2- Stamp, Africa, p. 449

3- Harrison Church, West Africa, p. 256



شكل ٩ - أهم تيارات هجرة العمال في إفريقيا المدارية
(عن هايمون تشيريس)

أخيراً وروابها حين تجتمع ضخامة السكان والمساحة فهنا تكون مراكز القوة الطبيعية التي قد ترسم محاور السياسة في مستقبل القارة. هذه هي «الدول الأركان». فهي حرفياً ومجازياً أركان الزاوية في القارة: المغرب - الجزائر في الشمال الغربي، مصر في الشمال الشرقي، إثيوبيا في القرن الإفريقي، «اتحاد» جنوب إفريقيا في أقصى الجنوب، نيجيريا في كوع القارة أو زاوية الأطلسي. وقد

يمكن أن نضيف من قدر تال السودان في النيل الأوسط والكنغو في قلب القارة.

كل واحدة من هذه الوحدات تمثل القوة السياسية السائدة في محيطها والتي قد يكون لها مطالب توسعية في المستقبل. أو على الأقل يمثل وجودها وسط مجموعة من الدول الصغرى أو القزمية حالة من عدم التكافؤ السياسي أو الانحدار الجيوبولتيكى العنيف بدرجة قلت أو كثرت. فمن أمثلة الحالة الأولى مطالب المغرب في موريتانيا، بينما قد ضمت إثيوبيا من قبل لإرتريا ولها نزاعها الإقليمي مع الصومال حول الحوض وأوجدان.

أما ادعاءات جنوب إفريقيا فمعروفة جيداً؛ حاولت من قبل أن تبتلع جنوب غرب إفريقيا التي تعدها انتداباً لا وصاية، وتحاول من بعد أن تبتلع جنوب إفريقيا البريطانية (بتشوانالند، باسوتولند، سوازي لاند) على زعم أن مثل هذه الوحدات الضعيفة على أو داخل حدود الاتحاد «تقدم فريسة سهلة لأي قوة معادية»^(١). وتروج الدوائر الاستعمارية المعادية لغانا أنها - هي الدول الصغيرة - تخفى نوايا توسعية في توجو والفولتا وساحل العاج، وأن هذه كلها ترفض هذه الخطط !.

1- Kimble, Tropical Africa, vol II p. 250, W. E, Barker, "South Africa's 6-Point Claim to the Protectorates" Jour, of Racial Affairs, Stellenbosch, Oct; 1956

أما من أمثلة الانحدار الجيوبوليتكى الحاد فليس خيراً من نيجيريا، ليس فقط لأنها أضخم دولة في القارة، وإنما كذلك لأنها تحاط بمجموعة من أصغر دول القارة مساحة أو سكاناً أو الاثنين معاً. إنها وحدها تضم نصف سكان غرب إفريقيا كله وزيادة. وبهذا تبدو سياسياً كعملاق في عالم الأقزام أو «كجاليفر في ليليبوت».

المعمور

فكرة المعمور (الإكيومين) في الدولة فكرة شديدة الأهمية، لأن لها انعكاسات سياسية خطيرة غالباً. ولا يقصد بها أن اللا معمور خال تماماً من السكان، ولكنه في الأغلب مخلخل جداً، بحيث يتلاشى وزنه السياسى فى جرم الدولة، حتى يصبح المعمور هو مركز الثقل السياسى فيها ونواتها. ويميز برستون جيمس فى هذا الصدد بين المساحة القرمية الكلية وبين المساحة القرمية الفعالة^(١). ويمكننا أن نعالج هذا الموضوع من زاويته السياسية من نواح ثلاث لكل منها مغزاها وأثرها على الدولة: نسبة المعمور من الدولة، وشكله فيها، ثم موقعه منها.

1- Hartshorne, in Amer. Geog., p. 197.

المعمور واللا معمور

يمثل الإكيومين في الدولة الإفريقية عامة جزءاً صغيراً جداً من المساحة العامة، والسبب هو ضخامة مساحة القارة مع قلة مجموع السكان العام، ولكن العامل الرئيسي هو عدم صلاحية نسبة ضخمة منها للكسنى والإنتاج. وليست هذه الظاهرة قاصرة على إفريقيا، فكل القارات عدا أوروبا تقريباً بدرجة أو بأخرى، ولكنها أشد وضوحاً في القارات الجنوبية بخاصة. وفي استراليا وإفريقيا بوجه أخص^(١). فأكثر من نصف مساحة القارة يغطى بأشكال نباتية طاردة: الصحراء والغابة، أو صحراء الرمل وصحراء الغابة. كما يمير ستامب: (باستثناء مدغشقر)^(٢):

النسبة %	المساحة بالميل ^٢	
١٨,٤	٢,٠٥٦,٧٠٠	الغابة
(٧,٨)	٨٧٥,٠٠٠	(منها الغابة المدارية)
٤٢,٣	٤,٧٣٦,٤٠٠	الحشائش
٣٩,٣	٤,٤٠٦,٩٠٠	الصحراء
(٧,٩)	٨٨٢,٠٠٠	(منها الصحراء كاملة)

1- Preston James, Latin America, N. Y. 1950, p. 89.

2- Stamp, Africa, pp. 115, 137.

وأذن فنسبة الالمعمور إلى المعمور فى القارة عالية بالنسبة للقارات الأخرى. ومن الصعب أن تقدر النسب المثوية للمعمور / اللا معمور فى كل وحدة سياسية على حدة، ولكن يمكن أن نميز بين نمطين بصورة عامة.

فأولاً، فى إفريقيا المدارية النسبة أعلى ولكن المعمور يتحول إلى فرشة مسطحة من كثافة واهية منتشرة لا نواة بشرية لها. فى الكنفو مثلاً نجد 110 من المساحة لانتزيد كثافته عن 0,3 فى الكم²، بينما أن نحو 3/4 المساحة كثافتها 12 - 13 فى الميل². وفى كينيا يتجمع 3/4 السكان حيث المطر + 30 بوصة، بينما 3/4 المساحة كلها قليل الكثافة جداً. ويلاحظ أن الكثافات الأعلى نسبياً فى الكنفو تأخذ شكل حدوة الحصان على طول الحدود مما يضاعف مشكلة التمزق البشرى⁽¹⁾. وعلى المعموم فإن كلاً من الفرشة أو المنتشرة هو بالضرورة وفى الحقيقية نمط عمرانى غير اقتصادى أولاً، ولا يعمل على التجانس البشرى والسياسى ثانياً. وإذا كان هذا هو النمط السائد فى إفريقيا المدارية، فإن علينا أن نستدرك فنقول إن هناك استثناءين: غرب إفريقيا الكثيف نسبياً، والذى يمتاز بنوبات سكانية متعددة، وحوض البحيرات إبتداء من فكتوريا حتى كينغو ونياسا حيث تبرز كتلة الكثافة متعددة النوايا.

أما النمط الثانى فى إفريقيا خارج المدارية حيث توجد الصحارى فى نصفى القارة الشمالى والجنوبى فتنخفض النسبة، نسبة المعمور - اللا معمور،

1- Beaujeu-Garnier, Géog de Pop., t II, p. 91.

كثيراً ويقتصر المعمار على جزر سكانية منعزلة على الساحل أو قرىه كوحداث ساحلية، أو داخلية محددة بصرامة قاطمة - احيانا كما لو بحد السيف. غير أنها من الناحية الأخرى تعوض بكثافة شديدة تمثل نوايا مركزية، إذا وجد سكان خارجها. فلا يمكن الكلام عن «كثافة» لهم بمعنى الكلمة، بل نجدها «بشرية ذرية» كما تقول جاكلين بروجيه جارنيه⁽¹⁾.

وتصل هذه الصورة إلى قمتها في مصر طبياً، حيث المعمار ٢٣,٥٪ من المساحة السياسية. وبالمثل في ليبيا حيث يقدر أن ٥٠/١ فقط من المساحة ليس صحراوياً، وحيث يتركز ٩٠٪ من السكان في ٢٣٪ من المساحة⁽²⁾.

وفي موريتانيا يعيش كل السكان تقريباً شمال خط عرض ١٨,٥ ش وفي منطقة الحجار مثلاً، ومساحتها ٣٥٠ ألف كم^٢، لا يصلح للزراعة إلا ١٤٢٠ كم^٢ أي بنسبة ٤,٠٠٠٠٠ إلى ١ ولكن الوضع أخف من ذلك قليلاً في شمال إفريقيا وفي «الصحراء» جنوب إفريقيا. ففي الجزائر مثلاً يتركز ٩٢٪ من مجموع السكان في «الشمال»، بينما يحتكر التل، ومساحته ٢٤٦ فقط من الشمال، يحتكر ٢٨١٪ من مجموع السكان. وفي جنوب إفريقيا يقع ٢٣١٪ من السكان في ١٠٪ من المساحة، ٢٦٣٪ في ٢٤٩٪، بينما ينتشر ٢٦٪ من السكان في ٢٤١٪ من المساحة⁽³⁾.

1- Ibid.

2- Jean Despois, Development of Land Use in Northern Africa. in A History of Land Use in Arid Regions, op. cit., p. 220.

3- Theodore Monod & Ch. Toupet, Land Use in the Sabara-Sahel Region, in Hist. of Land Use, op. cit., p. 244.

وفي مناطق النوايا السكانية نجد أن وحدة المجتمع Sociomorph كبيرة الحجم عادة Molar، بينما هي في مناطق الغطاء المخلخل وحدات صغيرة جداً Molecular (بتعبير لا بلاش). ويمكن أن نمثل لهذا التناقض بالمقارنة بين حوض الكنفو وغرب إفريقيا، فالأول كما يسميه جورو «تراب قرى Poussiere de village»، فنجد في الجاهون مثلاً أن ٦٥٪ من القرى ينقص حجمه عن ١٠٠ نسمة، بينما في غرب إفريقيا أغلب القرى تزيد عن الألف^(١).

ومن الناحية الجيوبوليتيكية، نلاحظ أن لنمط السكنى مغزى سياسياً كبيراً كثيراً ما لا يلتفت إليه. فمناطق النوايا السكانية سواء خارج أو داخل المدارين هي نفسها - ووحدها - التي عرفت تنظيمًا سياسياً راقياً وشكلت قوميات تاريخية قديمة بدرجة أو بأخرى. فبصرف النظر عن مصر، أقدم القوميات ربما في العالم، وتبلور القوميات في شمال إفريقيا وفي الحبشة التي تدعى أنها أقدم أمة في إفريقيا المدارية، نجد أن الإمبراطوريات والدول الوطنية native states (تعبير راتزل) قامت في السودان الغربي في مناطق تتفق مع رقع الكثافات البشرية الكبرى. وكذلك كان حوض بحيرة فيكتوريا دائماً مركزاً لمملكة أو ممالك وطنية وتنظيم سياسي راق قبل دخول الأروبي. والعكس في مناطق الانتشار والتشتت السكاني حيث لم يرتفع التنظيم عن قبائل صغيرة منعزلة، وكانت العزلة لا الاتصال هي الهدف، ولم تظهر بؤرة أو نواة سكانية

1- Pierre Gourou, The Tropical World, (trans.), Longmans, p. 1959.

كثيفة تجمع حولها القبائل فى تنظيم سياسى ما أو تمثل مركز استقطاب وتبلور سياسى. وإذا كان من المؤكد - على المستوى المنهجى العام - أن كثافة السكان وحجم وحدة المجتمع ليست العوامل الوحيدة التى تؤثر فى التنظيم السياسى والجسم السياسى، فيظل هناك قدر وإن يكن مطاطاً سديمياً من العلاقة بين الطرفين^(١).

شكل المعمور

كذلك يؤثر شكل المعمور تأثيراً عميقاً على التركيب السياسى للدولة فى إفريقيا. فقد يتألف المعمور الفعال من كتلة أو نواة واحدة ضخمة متماسكة، أو من نواتين متكافعتين منفصلتين، أو من عدد من النوات الصغيرة المبعثرة كالأرخبيل. ولكن هذا رد فعل جيوبوليتيكي من حيث مدى التماسك السياسى وأحياناً من حيث شكل الدولة الدستورية؛ وحدة أو اتحاداً أو نزعات انفصال ويتأكد هذا الوضع إذا اقترن الانقطاع العمرانى داخل الدولة بانقطاع التكنولوجى، وهو أمر شائع، إذ يشتد الميل حينئذ إلى استقطابات سياسية متنافرة بدرجة أو بأخرى. والأمثلة واضحة.

فالمعمور المصرى - على طوله - كتلة واحدة شديدة التماسك والاتهام،

1- Pitirim Sorokin, Contemporary Sociological Theories. N. Y. & Lond, 1928, pp. 407-8.

ومنذ ٤٠٠٠ ق.م ومصر دولة موحدة تماما. على أن الشكل الخطى للمعمور لا يمكن أن يعد خطة اقتصادية من الوجهة السياسية أو المادية أو الثقافية. ففي مصر يمتد «شق» الصعيد أكثر من ٨٠٠ كم، ولكن مساحته يمكن أن تحتويها جميعاً دائرة كل قطرها ١٢٥ كم تقريباً. ومع ذلك فإن هذا النمط غير الاقتصادى داخلياً هو بعينه الذى تعمق بمصر خارجياً فدفن بها فى اتجاه إفريقيا المدارية وقربها منها وأعطاهها بمدا إفريقيا أصيلا ومنحها أرها ونفوذها التاريخى والحضارى المرموق فيها.

وبالمثل نجد المعمور فى الجزائر خطيا بامتداد التل، له طول وليس له عرض. ولعل الأثر السياسى الأكبر لهذا النمط هنا هو ضعف تماسكه النسبى وسيادة اللامركزية فيه وانعدام بورة قوية تسيطر عليه. ومن هنا سجد المواسم السياسية دائمة الهجرة على طول هذا المهور، وهى حين تسيطر على نقطة فيه لا تحقق لنفسها سيادة مطلقة على المدن التالية من حيث الحجم والأهمية. كذلك يتألف المعمور فى النيجر من نطاق خطى ضيق على طول الحدود الجنوبية.

أما عن المعمور الذى يتألف من أكثر من نواة فنجده فى ليبيا. فقد كانت دائماً ولا تزال النوايا تتألف من جزيرتين سكانيتين ساحليتين يفصلهما نحو ٥٠٠ ميل من الصحراء هما برقة وطرابلس، بل لفترات طويلة خضعت كل منهما لقوى أجنبية مختلفة (اليونان والرومان على الترتيب) كما ارتبطت كل منهما ارتباطاً وثيقاً بتوجهات مختلفة فكان توجيه برقة إلى مصر وطرابلس إلى المغرب .. وفى الوقت الحالى يمكن أن نعتبر الانقطاع العمرانى بين نويات

ثلاث برقة وطرابلس وفزان هو جزء من السبب في أن ليبيا الحديثة بدأت مملكة اتحادية لا موحدة.

والمثل الآخر البارز هو غرب إفريقيا. فتمط السكان هنا ما بين البحر والصحراء الكبرى هو باختصار كالآتي: نطاقان رئيسيان من الكثافة العظمى يمتدان من الشرق إلى الغرب ويتقطعان إلى نويات رئيسية بدرجة أو بأخرى، ويفصل بين النطاقين نطاق مخلخل جداً هو النطاق الأوسط المشهور في غرب إفريقيا Shatter zone, median الذى خرب لأسباب تاريخية معروفة هي الحروب والغارات^(١) .. وعلى هذا الإطار البشرى تتعامد الوحدات السياسية. فالذى يتوغل منها إلى الداخل بما فيه الكفاية لكي يترامى عبر نطاقى الكثافة الشمالى والجنوبى يصبح ألياً منشطراً إلى نواتين سكانيتين رئيسيتين يفصل بينهما شبه فراغ بشرى مما يؤدي إلى التخلخل السياسى إلى حد بعيد - لا سيما حين يصبح النطاقان السكانيان نطاقين جنسيين مختلفين بفضل هذا الانفصال كما هو حادث فعلاً.

والحالة البارزة هي لا شك نيجيريا التى تمثل أعظم امتداد إلى الداخل وتتألف من نواتين سكانيتين رئيسيتين منفصلتين تماماً هما الشمال والجنوب ومتافترين أيضاً جنسياً - زنوج فى الجنوب، وحوصا وفولا فى الشمال. أى أن الشمال والجنوب جزيرتان بشريتان مختلفتان ومتباعدتان. وهذه الفروق البشرية

1- Trewartha & Zelinsky, op. cit., p. 142,

بين الشمال والجنوب هي انعكاس للفروق الطبيعية المناخية التي تسير في نطاقات موازية للساحل⁽¹⁾. بل إن الجنوب ينقسم بدوره إلى نوبتين منفصلتين تماماً كتلة الأيو الوثنية في الشرق واليوروبا المسيحية في الغرب. أى أن الغلاف البشرى ينقطع تماماً في وسط الدولة فاصلاً بين ثلاث نوابا: نواة نووية في الشمال، ونوبتين في الشرق والغرب. والغريب أن الكثافة العظمى تحاشى النهر ودلتاه، ولهذا فإن نطاق الانقطاع الأوسط هذا يتفق مع مجرى النهر ورافده آخذاً بذلك شكل حرف Y ولهذا لم يكن غريباً أن تكون نيجيريا المستقلة دولة اتحادية بين ثلاثة - ثم أربعة أقاليم، وأن تكثر فيها الصراعات الإقليمية. والواقع كما يقول ستامب أن نيجيريا بصورتها الحالية هي في الحقيقة من صنع الإنجليز.

المثال الآخر غانا، فهي تتألف بوضوح من كتلتين سكانيتين: رئيسية ساحلية، وأخرى ثانوية في أقصى الشمال على الحدود، وبينهما شبه فراغ كبير. وتبلور هذا الاستقطاب قبلياً في صورة الصراع التاريخي بين الأشانتى والفانتى وفي صورة مصالح اقتصادية متعارضة. وتمت نشأة دولة غانا أخيراً بعد صراع إقليمي طويل، وكان الإقليم الشمالي يطالب بالاتحاد بالوحدة، لولا إصرار الحكومة لصغر الدولة وضآلتها التي لا تسمح بمزيد من التفتت. وكان البديل للنزعة الاتحادية هو قدر كبير من اللامركزية التي منحت للشمال. ولا زالت الحركات الانفصالية رغم هذا.

1- Stamp, Africa, p. 307.

بل إن ظاهرة ازدواج نواة المعمور التي تغلب في غرب إفريقيا تمتد في أقصى الشرق إلى الكمرون. حيث نجد نواة في أقصى الشمال غير بعيد عن بحيرة تشاد، وأخرى أكبر في أقصى الجنوب والساحل حول دوالا وباندي. الأولى نواة سودانية مسلمة، والثانية زنجية وثنية مسيحية. الأولى تضم نحو ثلث السكان والثانية الثلثين. ولهذا النمط العمراني الجنسي الديني انعكاساته السياسية أيضاً^(١).

وفي وحدات إفريقيا الاستوائية الفرنسية سابقاً نجد في شكل المعمور، بالرغم من سيادة تخلخل الغطاء البشري وعدم تبلور نواة بارزة للمعمور، نجد أن الكثافة تميل في كل وحدة من وحداته الأربع الحالية إلى أن تزيد نسبياً في الجنوب عنها في الشمال، وهذا واضح في جمهورية تشاد وإفريقيا الوسطى والكنغو (برازافيل) وإلى حد ما في الجابون. ولهذا النمط المتكرر فيمة سياسية تتضح في انتشار الإسلام .

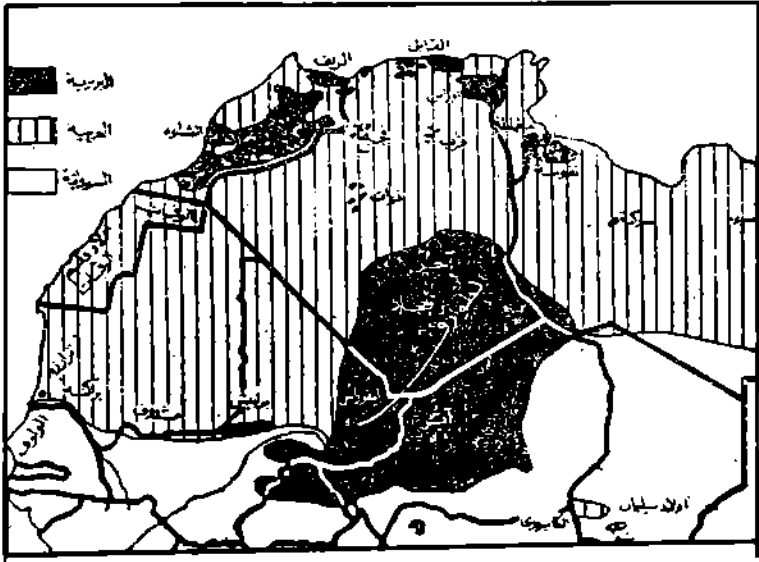
فالإسلام في كل هذه الوحدات يقل من الشمال إلى الجنوب وذلك بصرف النظر عن نسب حدوده المختلفة في كل وحدة منها. ويترتب على هذين الانحدارين المتضادين في كل من كثافة السكان وكثافة الإسلام، أن توزيع الإسلام يرتبط بقطاعات العمران الأقل كثافة، ولهذا يصبح المجموع الكلي

1- William H, Lewis, Islam & Nationalism in Africa, in Arab Middle East & Muslim Africa, ed, Tibor Kerekes, Lond., 1961, p. 73.

والوزن العام للإسلام في كل وحدة من هذه الوحدات قليلا ويتحول إلى أقليات. ولهذا فهو يغطي على الخريطة مساحات كبيرة، ولكنه يغطي في الجدول رقماً ضئيلاً. ونرى الأثر السياسي لهذه الصورة العمرانية الدينية فيما بعد.

ومثل هذه العلاقة العكسية، ولكن في الاتجاه المضاد، يمكن أن نراها في إفريقيا شمال الصحراء. فمثلاً في ليبيا وفي الجزائر، يجد الناظر إلى خريطة توزيع اللغات والعناصر الجنسية أن المجموعات البربرية تغطي مساحات شاسعة في القطاعات الجنوبية، كالتبو في أقصى جنوب ليبيا، ولكن بوجه خاص كالتوارق في صحراء الجزائر. وقد توحي النظرة السطحية - أو تستغل الدعاية الخبيثة - أن الأقليات هنا تأخذ أبعاداً خطيرة، وأن الدولة هنا ليست وحيدة اللغة أو القومية unational بل مزدوجتها، مما قد يلقي ضللاً على النسيج السياسي والتماسك القومي.

ولكن الحقيقة أبعد ما تكون عن ذلك. فهذه المساحات الشاسعة البربرية لا تضم في أقصاها إلا بضع عشرات من الآلاف قد لا تزيد عن مجموع قرية ضخمة هنا أو مدينة ضئيلة هناك في الشمال. والسبب في ذلك هو نمط كثافة السكان وشكل المعمور، حيث يتكثف العمران بعنف في نواة محدودة في أقصى الشمال، ويكاد الجنوب أن يكون من اللا معمور. وعلينا أن نذكر جيداً هذه الحقائق أو المفارقات، لأنها مفتاح الحل لكل مشكلة سياسية أو مشكلة حدود يمكن أن تثار هنا.



شكل ١٠ - توزيع المجموعات اللغوية الرئيسية في غرب الصحراء الكبرى.
 في بعض الوحدات السياسية. خاصة العربية تبدو الأقليات ضخمة بمساحتها،
 ولكنها في الحقيقة بالغة الضآلة حجماً، لأنها تحتل رقماً من كثافات سكانية واهية
 تكاد تجعلها من اللاممور. وهذا مثال من التمازج بين المساحة والكثافة.

موقع المعمور من الدولة

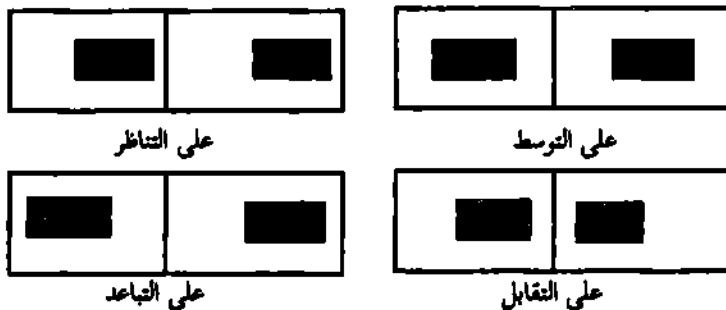
لموقع القطاع المعمور الفعال من الدولة بالنسبة لرقعة هذه الدولة أهمية سياسية كبيرة. سواء من وجهة نظر الداخل أو الخارج مع الجيران. فليس المعمور المتوسط الموقع كالمعمور المتطرف الموقع، لا في «الضبط والربط» والتماسك الداخلي، ولا في طبيعة العلاقات أو المشاكل مع الدول الجارات. ولعل خير ما نفعل في دراستنا هنا لموقع المعمور في الدولة الإفريقية، أن نبدأ بتحديد الأنماط الرئيسية النظرية التي يتخذها موقع المعمور بعامه.

ولا شك أن توسط في الرقعة السياسية هو النمط المثالي، ولكنه بداية النادر. أما المتطرف فأكثر شيوعاً، وهو يخلق لنا عدة تكوينات هندسية أو أنماط جغرافية. أو لها يحدث حين تتطرف كتلة المعمور على أحد هوامش الدولة بينما يتطرف المعمور في الدولة المجاورة على الهامش المقابل عبر الحدود. فهذا هو التطرف «على التقابل» كما قد نسميه. وهو إذا اشتد أو تبلور يمكن أن يتحول إلى التحام عمراني تبدو الحدود فوقه حدوداً اصطناعية مفتعلة. وعدا هذا ففيه تكمن بذور الشقاق والمنازعات السياسية.

وعلى العكس من ذلك التطرف «على التباعد» حين يتطرف معمر كل من الدولتين الجارتين على الجانب الأبعد القصي بالنسبة للآخر. وهذا على العكس من النمط السابق يضعف إمكانيات العلاقات التجارية والتبادل بين الدولتين، وقد يقلل من احتمالات النزاع، ولكن ليس دائماً، فوجود الفراغ

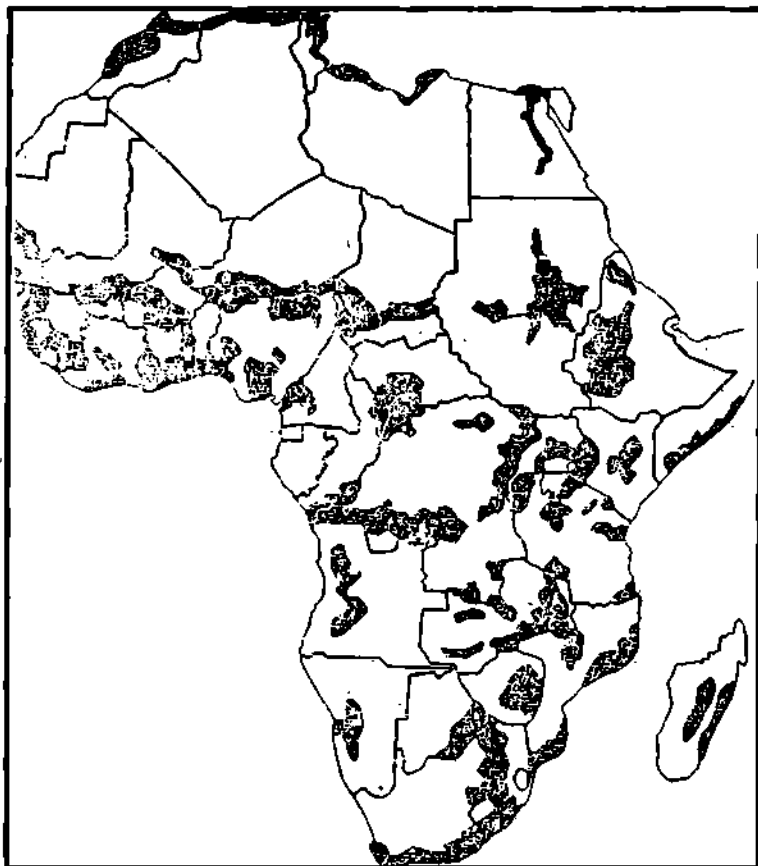
العمراتى الخالى بينهما قد يجرى إحدى الدولتين بالتوسع وملكه. أما النمط الأخير فيمكن أن نسميه التطرف «على التناظر»، وذلك حين يقع المعمور كل من الجارتين على جانب ثابت جغرافيا من رقعتيهما. وهذا من شأنه نظرياً أن يخلق اندحارات جيوبوليتيكية غير متكافئة على جانبي الحدود المشتركة، لمصلحة إحدى الدولتين دون الأخرى.

وعلى ضوء هذا التصنيف يمكن أن نقرر بصورة عامة أن وحدات حوض النيل تمتاز بدرجة أو بأخرى بتوسط موقع المعمور. بينما يتمثل التطرف على التباعد خير ما يتمثل في صف دول ساحل البحر المتوسط - الصحراء وصف دول الصحراء - السفانا. وبين الصف الأخير وصف دول ساحل غانة في غرب إفريقيا يخرج لنا نمط التطرف على التقابل في بعض الحالات والتطرف على التناظر في البعض الآخر، وذلك بحسب وحدة أو ثنائية نواة المعمور في دول الساحل الغابية نفسها. أما في المثلث الجنوبي، فيغلب أن يظهر التطرف بين



شكل ١١ - التشكيلات النظرية الأساسية لموقع المعمور أو نواته النووية من الدولة

التناظر بين صف الدول الساحلية الشرقية وصف الدول الوسطى، بينما يسود التطرف على التباعد بين هذا الأخير، وبين صف الدول الساحلية الغربية.



شكل ١٢ - توزيع التوالد للمحمود في الدول الإفريقية. هذه الرقع لا تحدد كل مناطق العمران في الدولة. ولكن فقط مراكز النقل والكتل الصلبة فيها. كذلك فإنها لا تحدد حفاً أفضى مشتركاً من كثافة السكان بين الدول المختلفة، وإنما تتخبط سعويات نسبية لكل دولة.

إذا كان التوقيع لإكيومين الدولة هو أن يتوسطها بقدر الإمكان ثم يأخذ الدفة كلما اقترب من الحدود حتى تصبح هذه خط تقسيم عمراني. كما هي خط تقسيم سياسي، مما يحقق التماسك الداخلي والحماية الخارجية، فإن قليلا من الدول الإفريقية يحقق هذا الوضع. وقد يمكن إلى حد اعتبار مصر والسودان وإثيوبيا بدرجات متفاوتة تقريبا لهذا الوضع. فمصر الواحة الصحراوية جزيرة بشرية تطلقها درقة سميكة فسيحة من اللامعمور. والمعمور السوداني الفعال هو النطاق العرضي الأوسط السفاني ويتحدد قلبه حيث يختطه محور النيل فتصبح نواة المعمور هي الجزيرة.

وأما إثيوبيا فالقلمة الحبشية، كجزيرة موسمية في محيط صحراوي، تمثل نواة المعمور التاريخي فيها. وفي بعض الوحدات الصغيرة المساحة مثل أوغندا يتحقق هذا الشرط - في الحقيقة بالضرورة - ولكن لا يمد مشكلة لها مفرزاها السياسي إلا في الوحدات الكبيرة المساحة بطبيعة الحال. وفي هذا الصدد نجد في الغالبية العظمى من بقية الدول الإفريقية التي لها سواحل أن المعمور يجنح فيها بشدة وإلحاح إلى القطاع الساحلي كما في شمال إفريقيا وساحل غانة « واتحاده جنوب إفريقيا.

ويمكن أن نلاحظ في الدول المشتركة في الصحراء الكبرى صفتين من الوحدات يكونان فيما بينهما تطرفا على التباعد:

- صف شمالي من دول البحر المتوسط والصحراء، وفيها تقع نواة

المعمور بعيداً على الساحل فى الشمال. وتشمل المجموعة مصر وليبيا ووحدات المغرب الثلاث، ويختلف حظ كل منها من النواة فتكاد ليبيا أن تكون دولة صحراوية أساساً.

- صف جنوبى من دول الصحراء والسفانا. وفيها تقع نواة المعمور بعيداً فى أقصى الجنوب فى القطاع السفانى. ولكن يختلف حظ كل دولة من النواة السفانية بحسب مدى امتدادها جنوباً. فأسوأها حظاً دولة كموريتانيا والنيجر، فكل منهما «دولة صحراء وساحل» (والساحل هو النطاق الانتقالى بين الصحراء الحقيقية والسفانا الحقيقية، وينحصر بين خطى مطر ٣٠٠، ٥٠٠ مليمتر). أما مالى فأسعد حظاً نوعاً، فهى دولة صحراء وساحل وسفانا، ولكن نسبة السفانا بها ضعيلة. أما ما جنوب هذا من دول فى غرب إفريقيا فيبدأ من الساحل أو السفانا ويمتد فى الغابة بدرجات متفاوتة.

ويتفرد السودان النيلى بأنه هو وحده الذى يمتد من قلب الصحراء إلى قلب الغابة لعظم امتداده (١٨ درجة عرضية من ٢٢ إلى ٤). ورغم أن الجزائر تترامى بنفس الامتداد تقريباً (١٨ درجة من ٢٧ إلى ١٩) إلا أنها بحكم الموقع لا تخرج عن ثنائية البحر المتوسط - الصحراء، ولا تزيد فى هذا عن تونس لا تمتد إلا ٧ درجات من ٣٧ إلى ٣٠. ومعنى هذا كله أن نواة المعمور فى الدول المشتركة فى الصحراء شمالاً وجنوباً إنما تقع على الجانب الأهد من رقعتها.

وقد يبدو عند هذا الحد أن وقوع الإكثومين فى دولتين مشتركتين فى

الحدود على الجانب الأبعد الحر distal، بما يترك هذا من فراغ بشري بينهما، أمر يقلل «معامل الاحتكاك» السياسي المباشر بينهما coefficient of friction ومع ذلك فنفس هذا الفراغ قد يقرى، كما قلنا، أحد الطرفين بالتوسع في هذه التخوم أو المطالبة بالتوسع فيها. كما أنه قد لا يخلو من غطاء بشري خفيف جدا تظهر معه حقوق الرعى الخ. وهكذا بالفعل نجد المغرب تطالب بمروريتها، والحدود بين ليبيا وتشاد عدلت أخيراً، ولا زالت الحدود المزدوجة بين مصر والسودان معلقة. وبالمثل مشاكل الحدود (أوجدان والحوض) بين الصومال وإثيوبيا رغم أن الإكثومين الفعال لكل منها يقع على الجانب البعيد من الحد المشترك: رقع على الساحل في الصومال، وكتلة الهضبة في إثيوبيا.

أما في جنوب إفريقيا فالمعمور يأخذ شكل «هلال خصيب» يكاد يناظر «هلال استراليا الخصيب» موقعا وتركيبا، ويبدأ من الكاب موازيا الساحل الشرقى وينتهي إلى الراند شاملا في انحنائه «مثلث الذرة» الشهير. ولكن كان هذا الموقع متطرفا من جسم الدولة مما يضعف الضبط الإدارى والتماسك العضوى والدفاع، فإن هذا الهلال، من الجانب الأرضى، تكاد تغلفه شرقه واسعة من الانقطاع وشبه الفراغ السكانى، مما يقلل من مشاكل الحدود.

ومن الناحية الأخرى تبدأ المشاكل السياسية جدياً حين تتجاوز دولتان في المعمور - التطرف على التقابل - فهو يبدو في هذه الحالة كتلة واحدة تقريباً وتصبح الحدود شائكة. ولما كان هناك ميل طبيعى للاتصال السكانى لأن معنى تجانساً إثنولوجيا، فإن الفصل السياسى فى هذه الحالة يعنى غالباً فصلا اصطناعياً فى أكثر من معنى. وهناك مثلال واضحان فى غرب إفريقيا: النيجر -

نيجيريا، الفولتا - غانا. فالنيجر ليست إلا شريحة صغيرة من المعمور في أقصى جنوب الدولة على طول الحدود مع نيجيريا، وليست في الواقع إلا امتداد طبيعياً وعمراثيا وحنسياً لككتلة المعمور الشمالية في نيجيريا. كذلك - ولكن بالمعكس - ليست التواة السكانية الشمالية في غانا إلا امتداداً لككتلة الكشافة الشديدة الواضحة في الفولتا العليا. وتشابك المصالح التجارية وحركات العمال، والهجرة والمرور التجاري في كلا الحالتين ليست جميعاً إلا دليلاً ونتيجة تظاهرة اتصال المعمور بين دولتين متجاورتين.

ولعل من أسوأ أنماط المعمور أن يتركز على الحدود السياسية ويترك القلب خالياً أو ميتاً. ولا تخطر إفريقيا من هذه الصورة. لاسيما أنها ليست فقط قارة الأحواض بالضرورة، وإنما قارة الأحواض المدارية بامتياز مما يخلق التجاهين متعارضين: اتجاه للسكان إلى التكاليف على المرتفعات والابتماد عن المنخفضات أى ترك قلب الحوض والاتجاه إلى أطرافه، ثم اتجاه للحدود السياسية إلى أن تتبع - إن أمكن - خطوط تقسيم المياه. أى حواف الأحواض الحلقية. فتكون النتيجة أن الحدود تتعامد بالذات على المعمور، تقطع بقسوة في الغطاء البشرى، ممزقة ليس فقط «بقعة زيت» واحدة من السكان تمثل وحدة وظيفية وتفاعلية، وإنما في الأعم الأغلب كذلك فاصلة بين أبناء جماعة أو قبيلة واحدة. أى أن هذا النمط ينتهى إلى ظاهرة «القبيلة الممزقة». وهنا تصبح الحدود بحق إما حد المرسى أو قفصاً حديدياً - وإما أن تتجاهل في الأمر الواقع.

وهذا النمط السكاني يتمثل بوضوح في السودان^(١). ففي مديريات بحر

1- K. M. Barbour, The Republic of the Sudan, Lond., 1961, p. 17.

الغزال والاستوائية ترتفع الأرض من قاع الحوض التركيبي الضخم الذي يحتله
والسد جنوباً إلى هضبة الحجر الحديدي Ironstone Plateau، إلى تلال خط
تقسيم المياه بين النيل - الكنفو، وهو خط يستمر شمالاً في تقطع حتى يفصل
بين حوض النيل وشارى أو بين دارفور وواداي. ففي الاستوائية يهرب النيلوتيون
من منخفضات السد ومناقعه سعيًا إلى المرتفعات. فنجد الزاندى يمتطون
(acheval) خط التقسيم فيتوزعون بين السودان (٢٣٠ ألفاً) والكنفو البلجيكى
(٥٢٠ ألفاً) وإفريقيا الاستوائية الفرنسية (٢٠ ألفاً). وفي الشمال يعيش
الزغاوة على جانبي الحدود في كل من دارفور وواداي.

مثال آخر بارز الكنفو. فالدولة الكنفو (ليوبولدفيل) تتفق بعامة مع حوض
الكنفو - مع شذوذات ثانوية. والسكان أيضاً يتكاثفون بخاصة على كل حواف
الحوض المرتفعة على شكل حلقة أو حدود حصان كما رأينا، بينما قلب
الحوض الواطئ شبه ميت. ولهذا نجد أن القبائل والجماعات الكنفولية لها دائماً
امتدادات وزوائد خارج الدولة في الوحدات السياسية المجاورة، مما لا يعدم نتائج
سياسة متعددة.

وقديماً لم يكن المخطط الاستعماري يحفل كثيراً بمثل هذا التناقض بين
المرتفعات كحدود والمرتفعات كعموم، بل إنه كان أحياناً يرحب بالتمزق
الناشئ على أساس (أم زعم؟) أنه أدعى إلى تخفيف احتمالات الحروب
السياسية المشتركة! ولكن مع الاستقلال والوعي بالذات، بدأت القبائل المقسمة
تتطلع إلى التوحيد، فقد طالب الزاندى Zandland في وطن موحد -
وغيرهم كذلك بالمثل...

الفصل الرابع

العواصم السياسية^(١)

نقمة دالة ذات تردد حاد تتواتر في أغلب ما يكتب الغرب عن القارة المظلومة إفريقيا، تلك هي الدعوى التقليدية من أن إفريقيا لم تكن قط منبعاً لحضارة، وإنما مجرد مصب كانت. أخذت ولم تعط، واستعارت دون أن تؤصل. اتهامهم هو أن إفريقيا «بالوعة حضارة» لا «نافورة حضارة». والمدينة - ذلك النصب التذكارى القمى للحضارة - مجال خصب عند الغربيين لتطبيق نظريتهم المبتسرة. فعندهم أن إفريقيا المظلمة لم تعرف مصابيح حضارة المدن إلا فضلا وفضيلة من نور الغرب وقبسه.

وإذا كانت العواصم هي ارستقراطية المدن أو هي كالمملك بينها، فإنها أكثر من غيرها - هكذا يقولون - هدية أوروبا، لاهدية السيد للسيد ولكن لمولاه. لا، بل إذا كانت خطوط الملاحة البحرية وأسلاك المواصلات السلوكية... الخ هي الحبل المبرى الذى ربط القارة «الأم» بالوليد الحضارى الجديد فى إفريقيا،

(١) راجع فى هذا الفصل،

G. Hamdan. "Capitala of the New Africa," Economic Geography, vol. 40, no. 3, July, 1964, pp. 239-253; Ekistics, Dec. 1964, pp. 426-430; Oversea Quarterly, Lond. Univ., vol. no. 4, pp. 110-112.

"Sizes of African Capitals" Bull. Soc. Géog. d'Egypte, t. XXXVI, 1964, pp. 87-100.

فمن غير العواصم تكون العصرة نفسها؟ إنها بوابة الغذاء الحضارى ومدخل الزاد الثقافى الذى تمد به الأم «الروم» ابنها الرضيع! هى باختصار أبرز بصمات أصابع أوروبا على صفحة اللاندسكيپ الحضارى فى إفريقيا: أكبر من أى لوث آخر هى «أوروبا فى إفريقيا».. هكذا يصورون ويتصورون.

ولكن الذى يتعمق القضية قليلا يجدها لاتصدر إلا عن قصر فى الذاكرة وقصر فى النظر معاً. قصر فى الذاكرة لأن المدينة فى البداية والأصل مخلوق حضارى من صنع الشرق الأوسط القديم بعامة، وقطاعه الإفريقى بخاصة. تلك شهادة التاريخ الوثيق التى لا يختمل النقاش.. ومن ذلك الوطن الأصلى صدرت إلى جنوب أوروبا - أيضاً بشهادة التاريخ - ومنها كانت دورة غطت القارة. فإذا كانت المدينة تعود اليوم إلى أجزاء من إفريقيا فإنما هى بضاعتنا ردت إلينا - هى دين طويل الأجل تأخر سداه قروناً.

أما أن القضية المزعومة قصيره النظر. فذلك لأن أوروبا حين طرقت أبواب إفريقيا لأول مرة كانت حضارة المدن تغطى نصفها على الأقل - العالم العربى كنواة فى الشمال تخف بها هالة عريضة فى كل النطاق السودانى ممتدة من السنغال حتى موزمبيق، وتوشك أن تتسلل إلى الغابة. وإذا كان لأوروبا أى دور فى هذا النطاق، فهذا الدور لم يكن دور زرعة المدن، وإنما دور حصدة المدن. فمباشرة وغير مباشرة أدى دخول الرجل الأبيض إلى وأد كثير من تلك المدن والعواصم الوطنية واندثارها أو ذبولها. وفيما عدا ذلك فقط، فيمكن لأوروبا أن تدعى أنها دخلت أرضاً بكرأ عطلا من حياة المدن وحضارتها. أما بالنسبة للقارة

ككل فإن دور أوروبا لم يزد عن دور «المكتشف»، ولكنه قط لم يكن دور «المولد» المطلق.

تلك كانت مقدمة لاهد منها لتثبت أن المدينة الإفريقية ليست إضافة أوروبية من فيض الرجل الأبيض كما يزعم أحياناً، ولكنها - وهي في هذا تختزل كل كيان إفريقيا الحضارى المعاصر - ثمرة التفاعل بين التراث الإفريقي الأصيل والطارئ الأوربي الدخيل. وهي بذلك على أسوأ تقدير مخلوق خلاسى وتركيب مزجى - Pseudomorph بتعبير شبنجار⁽¹⁾ - يجمع بين التقاليد والتقليد، والمخلق الإفريقي والنقل الأوربي، ولكنها تظل غير أوروبية صرفة.

خذ الموقع. لن نجد عاصمة إفريقية واحدة بالكاد تحتل مكاناً سليماً من رقعة دولتها. فإذا بحثت فأنت واجد السبب فى التوجيه الأوربي الدخيل الذى قلب القارة «بطناً لظهر». ثم الحجم: لن تفهم سر ضالة قزمية حجم العاصمة الإفريقية إلا إذا وضعت عينك على لندن أو باريس أو بروكسل.. الخ. هنا فقر الدم وهزال حتى الشلل، وهناك التخمة التى تكاد تصل إلى حد انفجار الشرايين: هنا المدن القزمية أو الميكروسكوبية، وهناك المدن المليونية أو «الملونيرة». وحسبنا أن نعلم أن كل عواصم إفريقيا الخمسين مجتمعة لاتصل إلى حجم لندن وحدها!

1- Oswald Spengler, Untergang des Abendlandes, Munich, 1927.

وليست العلاقة بين الطرفين عفوية عشوائية، ولكنها علاقة السبب بالنتيجة، والجمع بالطرح.. فهذا الإفراط المدنى فى أوربا يرجع مباشرة إلى المكاسب التى امتصتها من إفريقيا وغير إفريقيا، يرجع - يعنى - إلى التفریط المدنى فى إفريقيا. تلك قصة لا تقتصر على المدن وحدها، فهى تتكرر فى السكان، فى الإنتاج، فى الدخل، فى مستوى المعيشة. فى كل جانب من جوانب الحياة ستجد التمييز دائماً بالموجب فى أوربا وبالسالب فى إفريقيا. وإنما يتكشف الوضع ويتبلور خاصة فى المدن والمواصم باعتبارها أبرز عناصر الحضارة المادية للإنسان. ولنفس هذا السبب فإن المدن والمواصم أكثر من أى شئ آخر فى إفريقيا تثبت أنها القارة المظلومة لا المظلمة، القارة السلبية لا السلبية، كما تثبت أن أوربا ليست القارة السيدة بقدر ماهى القارة القرصان.. المدن والمواصم أكثر من أى شئ آخر لا تثبت أن إفريقيا عالة حضارية بقدر ما تثبت أن أوربا طفيلية سيامية.

ونحن هنا سنعرض للمواصم الإفريقية فى هذا الضوء ومن خلال هذا المنظور، سنعرض لها من جوانب ثلاثة: التطور التاريخى لنحدد الأصول والنشأة وأين يبدأ «فضل» أوربا المبالغ فيه وأين ينتهى، ثم نناقش مواقع عواصمنا لنترى مدى كفايتها لخدمة بلادها والمشاكل التى تواجهها، وأخيراً نحلل أحجامها ونحدد نقاط ضعفها وإمكانياتها فى المستقبل.

التطور التاريخي

يمكن من حيث الأصول والتطور التاريخي أن نميز في القارة الإفريقية بين أنماط أربعة من العواصم السياسية هي العواصم التاريخية، والوسيط، والاستعمارية، وعواصم ما بعد الاستعمار.

العواصم التاريخية

فالعواصم التاريخية تقتصر على العالم العربي حيث ظهرت الدولة القومية منذ فجر التاريخ في أجزاء منه، وظهرت معها العواصم التاريخية الوطنية التي بلغت درجة عظيمة من النفوذ والحجم، وكانت تعبر تمبيراً عميقاً عن الكيان الوطني. حتى أصبحت عواصم خالدة رغم بعض التقطع الزمني الذي كانت تتخلى فيه عن العاصمة. ولهذا فإن لها تاريخاً ألفياً يعطيها الآن ثقلاً ووقفاً كبيرين.

ولعل القاهرة هي أقدم العواصم التاريخية الإفريقية منذ أن كانت منف (طيبة) أو هليوبوليس (أون) ثم الفسطاط أو القاهرة. وإذا كانت دمشق فيما يظن أقدم عواصم العالم التي ظلت عاصمة بلا انقطاع، فإن القاهرة قد تكون أقدم عواصم العالم وإن يكن بانقطاع⁽¹⁾. ويمكن أن نقول إن عمر القاهرة

1- Benjamin E. Thomas, North Africa & the Near East, in World Géog.
(ed. Freeman & Morris), p. 419.

كعاصمة قد يزيد اليوم عن مجموع أعمار كل العواصم السياسية في إفريقيا المدارية، أو إفريقيا جنوب الصحراء. أما من حيث الحجم ففي أكثر من مرة ومرحلة من تاريخها كانت القاهرة أكبر مدينة في العالم - عاصمة الدنيا كما قد نقول - كما عرفت علامة المليون منذ ألف سنة على الأقل^(١).

كذلك كانت تونس - منذ قرطاجنة - عاصمة تاريخية كبرى، بل لقد كانت في العصور الوسطى من كبريات مشاعل الإسلام تنافس القاهرة أو تكاد. أما الجزائر فأحدث نسبياً. حيث إنها بدأت عاصمة مع الأتراك فقط في ١٥٢٥، حيث ظلت عاصمة الجزائر من حينها. ولكن للجزائر كمدينة أصولاً تاريخية أقدم من ذلك، فقد استمدت جذورها من التاريخ البربري القديم. وللرباط تاريخ مشابه إلى حد ما. فهي كعاصمة سياسية ظاهرة حديثة السن جداً منذ الاستعمار الفرنسي، ولكنها مدينة قديمة أصلاً ظهرت منذ عهد المرابطين حين كانت «رباطاً دينياً - حريباً نجح نجاحاً مرموقاً»^(٢).

هذه هي العواصم التاريخية العريقة في قارتنا. قد تكون أقلية معدودة عددياً حقاً، وقد لا تغطي إلا قطاعاً محدوداً من القارة مساحة. لكننا لانغالي إذا

1- G. Hamdan, "The Pattern of Medieval Urbanism in the Arab World",
Geography, April, 1962, p. 123;

راجع مختصراً لهذا في :

Ekistics, vol. 15, no. 86, Jan. 1964, pp. 3-7.

2- Ibid., pp. 130-131.

قلنا إن مجموع أعمارها قد لا يقل كثيراً عن مجموع عواصم منطقة أوروبا الغربية مجمعة.. أكثر من هذا هي أستاذة العاصمة الأوربية، عنها أخذت وعليها تتلمذت، وأغلبها كان قد دخل التاريخ أو صنعه حين لم تكن عاصمة واحدة في أوروبا قد خرجت عن ضمير المستقبل أوبرزت من مضاحل مستنقعاتها ومخاضاتها. وهي بهذا فخر إفريقيا حضارياً، ترد لها اعتبارها تاريخياً، وتنب عن شقيقتها الإفريقيات الصغيرات في إليات وجودها أمام العالم الخارجى.

العواصم الوسطية

هذه تمثل فى الواقع حداً وسطاً بين العاصمة التاريخية والعاصمة الاستعمارية، وتعد من الناحية التاريخية عواصم وسيطة لأنها ظهرت فى الأعم الأغلب فى أواخر القرون الوسطى بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، بينما يرقى بعضها إلى أوائل العصور الوسطى بالفعل. وهى تتوزع فى النطاق الذى يرسم زاوية قائمة حول إفريقيا المدارية فى الهامش السودانى والساحل الشرقى، هذا الذى تأثر أساساً بالمد العربى من الشمال والشرق حتى أصبح بحق وعن جدارة «ظل العرب». فهنا ظهر نوع من العواصم - المتواضعة نسبياً - منذ العصور الوسطى، قد يمكن أن نصفها بالعواصم الأهلية native. وهى لم تكن عواصم ثابتة قوية، لا ولم تكن دولها واضحة الحدود أو الأبعاد دائماً.

والأمثلة الرئيسية هى تمبكتو ووالثا وجاو ومالى وكانو فى السودان الغربى، وبعضها يصل عمره الآن إلى ألف سنة. ولقد كانت إيبادان أول عاصمة

أهلية أهلة في الغابة الحقيقية أثارت دهشة المستعمرين الأول بضخامتها النسبية وأهميتها حين رأوها لأول مرة في فترة الكشف. إلا أن إيبادان إذا كانت أضخم العواصم الأهلية في السودان الغربي فهي أحدثها على الإطلاق، وعمرها لا يزيد على قرن أو اثنين.

أما في السودان الشرقي فهناك سنار عاصمة الفونج السلطنة الزرقاء، وهناك الدامر وشندي، وأخيراً أم درمان⁽¹⁾، وكلها واضح كيف يتجمع في دائرة واحدة هي دائرة الجزيرة. ويخطئ من يظن أن أم درمان - بإيحاء من شهرتها الإفريقية ودورها الوطني - عاصمة قديمة النشأة: فالحقيقة أنها لا تزيد عمرا عن توأمها الخرطوم، وكلا من بنات نهاية القرن الماضي. وإذا انتقلنا إلى شرق إفريقيا فشحة تلقانا من هذه الفئة من العواصم، جوندار وبربرة وأديس أبابا في القرن الإفريقي. ومرة أخرى يخطئ من يظن أن أديس أبابا مدينة قديمة، فهي قد أنشئت في وقت حديث نسبياً⁽²⁾.

وفي ساحل الزنج كانت العواصم الأهلية أيضاً من صنع المؤثرات الخارجية. خاصة العرب الذين أسسوا زنجبار - بين الزنج - ودار السلام ومبمبه

(1) G. Hamdan, "The Growth & Functional Structure of Khartoum" Geog. Review. vol. 50, 1960, p. 21.

راجع ملخصاً لهذا من:

Ekistics, June 1960, pp. 393-398.

(2) Kimble, loc. cit., p. 100.

ومالندى وسالفة (ظفار محرفة، وأحيانا ظفار الزنج⁽¹⁾) وكانت كلها عواصم ناجحة متألفة حين أتى البرتغال. وأخيراً قبالي هذه المجموعة ينبغي أن نضيف تناناريف في مدغشقر، فقد أسسها المهاجرون المرينا من جنوب شرق آسيا في العصور الوسطى لتكون قاعدة حكمهم للجزيرة⁽²⁾.

هذه هي المجموعة التي نقصدها بين العواصم الإفريقية حين نقول إن دخول أوروبا كان له أثر عكسي مدمر. فأغلبها تمزق أمام ضغط القوى الاقتصادية والمادية والسياسية التي صاحبت الاستعمار الأوربي فكان على يديه وأدها واندثارها. فقد خلق الاستعمار من العواصم الجديدة ما سحب من هذه وظائفها وورث دورها. فذاكار وورث كل عواصم السودان الغربي الداخلية في إفريقيا الغربية الفرنسية، ولاجوس وورث إيمادان في نيجيريا. وفي الشرق أقالم الاستعمار من أم درمان العاصمة الوطنية إلى عاصمته الخرطوم، ومن بربرة إلى هرجيسة في الصومال البريطاني. والقلة القليلة هي التي أفلتت من هذا المصير الحزين واتخذها الاستعمار نقطة ابتداء لعاصمته هو - مثال ذلك دار السلام وتناناريف.

1- A. H. Keane, Africa, Lond., 1895, vol. 2, p. 520.

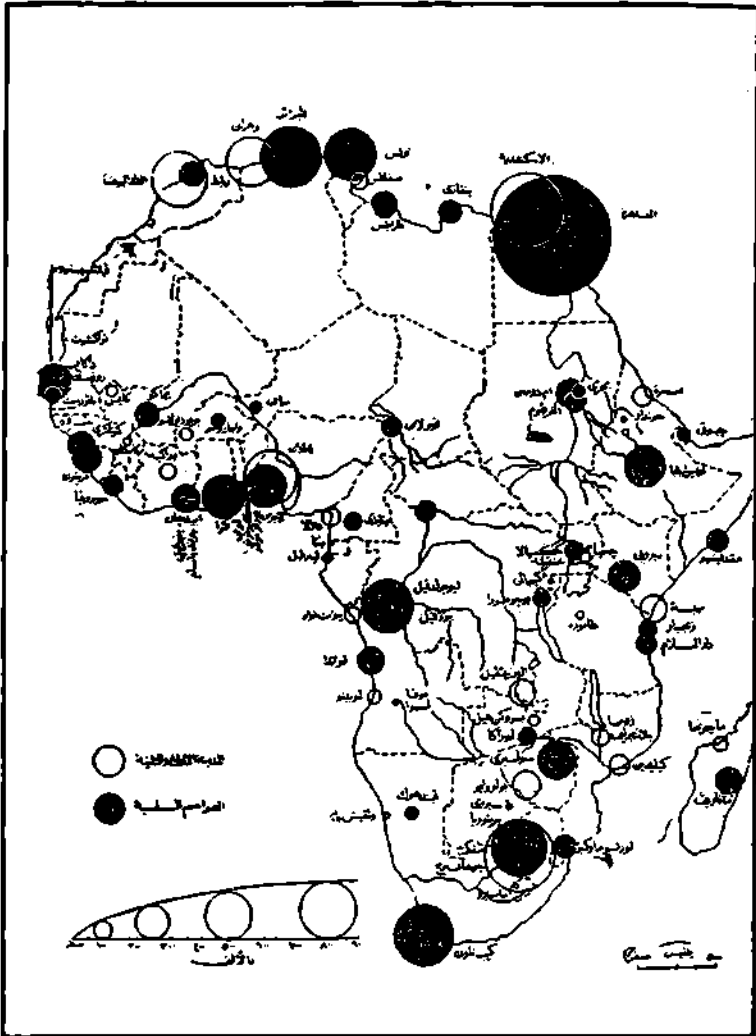
2- Kimble, p. 101.

العواصم الاستعمارية

هى تلك التى خلقها الاستعمار لتكون قاعدته الجديدة، ويشمل نطاقها إلى حد بعيد إفريقيا أو إفريقيا جنوب الصحراء. أى أنها تحتل أغلبية رقعة القارة، وتمثل أغلبية عواصمها عددياً. هذا هو النطاق الذى يجوز للاستعمار الأوروبى لأول وهلة أن يمتن به - ولكننا سنرى على الفور إلى أى حد وإلى أى حين.. العواصم هنا بوجه خاص - والمدن فى الحقيقة بوجه عام - تعتبر بكرا ونبثا جديدا لأول مرة^(١). ولكنها فى نفس الوقت تمتاز بسمات وقسمات تعد عليها أكثر مما تعد لها، وتدمغ الإرث الاستعمارى بالشيطنانية والارتمجال والشذوذ. فثمة خصائص ثلاث تميز العاصمة الاستعمارية وتعنى فى الغالب نقاط ضعف وعدم استقرار.

أولى هذه الخصائص هى حداثة السن المطلقة، فكلها لا يزيد عمره فى الغالب عن قرن أو أقل، منذ أو بعد «تكالب» الثمانينيات. والقلة وحدها هى التى ترجع إلى أوائل العصر الاستعمارى فى القرنين ١٦ - ١٧، وهى لذلك ساحلية بصرامة مثل لورينسو ماركيز (١٥٤٥)، لواندا (١٥٧٦) الكاب (١٦٥٢). وعلى العكس من هذا يلاحظ أن أحدث العواصم الاستعمارية عمرا هى تلك التى تقع فى الداخل - بل تكاد تكون هذه العلاقة طردية.

1- Pierre George, La Ville, le Fait urbain á travers le Monde, Paris, 1952, pp. 311-5.



شكل ١٣ - المواسم الإفريقية

فمثلا نجد أن برتوريا أنشئت في ١٨٥٥ ومفكنج في ١٨٨٥، بينما العواصم في الشمال أحدث: فكل من سولسبرى وكمبالا أسس في ١٨٩٠، وكل من بولاوايو وعنتبة في ١٨٩٣، بينما تلأى نيروى والخرطوم معاً في ١٨٩٩، وتتأخر فور لامي إلى ١٩٠٠، ولفنجستون إلى ١٩٠٥^(١). والخلاصة أن أغلب العواصم الاستعمارية في إفريقيا هي بنت القرن الماضى على الأكثر. إن لم تكن وليدة قرننا هذا مباشرة.

الملمح الثانى الذى يتبدى فى كيان هذه العواصم هو عدم الاستقرار. لقد كانت زرعاً غير ثابت غير والى أو مستقر، يمتاز أساساً بكل خصائص نطاق الريادة من تجربة وخطأ. فما أكثر ما تحركت هذه العواصم المزروعة من موقع إلى آخر بل إلى ثالث أحياناً، بصورة تدل على عدم استقرار، وتوحى بأنها لم تكن أحياناً إلا مغامرات جغرافية مرتجلة، أو مضاربات مدنية فاشلة. وهى فى كل هذا تذكرنا - على نطاق أكبر - بتجربة البرازيل المشهورة فى هذا الصدد^(٢). ولهذا تكثر هنا العواصم «الحفرية أو الميتة» بشكل واضح. بل مثير فى قارة شابهة كإفريقيا. ولقد كانت حركة تلك العواصم الاستعمارية نتيجة عادة إما لأسباب

١- فى هذه التواريخ، راجع،

Statesman's Year-Book, 1960-I; A. Gordon-Brown, Yearbook & Guide to East Africa, Lond., 1961, Yearbook & Guide to Southern Africa, Lond, 1961.

2- Maurice Le Lannou, La Géog. Humaine, Paris, 1949, p. 178.

طبيعية أو سياسية وإما لتغير وسائل المواصلات. ولكن خلفها جميعاً لن نخضع أصابع الاستعمار؛ مصالحه، مخاوفه، صفقاته أو أرباحه - كما تشير قصة هجرة العواصم في القائمة التالية.

في غينيا البرتغالية تحركت العاصمة ثلاث مرات : فحتى ١٨٩٠ كانت جيبا، وكانت متوسطة الموقع جداً ولكنها مدارية، ولهذا انتقلت إلى بولاما، ثم في ١٩٤٢ انتقلت إلى بيساو على جزيرة كثيفة السكان في مصب جيبا لتصبح القلب الاقتصادي للبلد، بينما تركت العاصمة الأولى جيبا أنقاضاً لتفوزها الحشائش والأدغال. وبالمثل على ساحل العاج ظلت العاصمة في جراندي باسم حتى ١٩٠٠، ثم بعد عدد من الأوبئة والطاعون انتقلت إلى بنجر فيل، وفي ١٩٣٤ انتقلت إلى أبيدجان^(١). كذلك كانت سانت لويس عاصمة السنغال وإفريقيا الغربية الفرنسية في البداية ثم نقلت إلى داكار^(٢). وفي أغلب هذه الحالات كان تحرك طرق التجارة واستبدال الطرق المائية الداخلية بالسكك الحديدية عوامل حاسمة في تغيير موقع العاصمة^(٣).

وإلى الشرق ظلت زندر عاصمة النيجر حتى ١٩٢٦، ولكن موقعها الصحراوي رغم توسطه جعل العاصمة تنتقل إلى نيامي^(٤) التي تعد متطرفة جداً

1- Harrison Church, West Africa, p. 349.

2- Pierre George, op. cit., p. 315.

3- Whittlesey, Earth & State, p. 67.

4- Church, West Africa, p. 266.

ولكنها تقع على النيجر وفي شريحة الممهور الضيفة الوحيدة. كذلك فى الكمرون كانت بوما على المرتفعات فى الداخل محطة صحية وعاصمة معاً أيام الألمان، ثم نقلت العاصمة إلى دوالا، ثم عادت مرة ثانية إلى الداخل فى ياوندى^(١). وبالمثل فى الكنفو (الفرنسى) المجاور نقلت العاصمة من بوانت نوار على الساحل إلى برازافيل على نهر الكنفو فى الداخل. وثمة حركة موازية حدثت فى الكنفو (البلجيكي) فى ١٩٢٩ حين حولت العاصمة من بوما إلى ليوبولدفيل.

ومنذ ١٩٢٦ أصبحت نونافا لسبوا على هضاب الداخل عاصمة اسمية أو رسمية لانجولا وقيد الإعداد لتحل محل لواندا الساحلية المنخفضة غير الصحية. وغير بعيد إلى الشرق فى روديسيا الشمالية - قبل الاتحاد - ظلت لفنجستون عاصمة حتى ١٩٣٥ حين نقلت إلى لوزاكا. وأخيراً فى موزمبيق حلت لورنسو مركزيز محل مدينة موزمبيق كعاصمة منذ ١٩٠٧^(٢). وسنرى من هذه القائمة أن غرب إفريقيا بوجه خاص يعد جبانة ضخمة للمواصم الميتة. كما سنرى أن من أكثر العواصم الاستعمارية قلنا وعدم استقرار العواصم البرتغالية، وذلك رغم أن (أو لأن ؟) الاستعمار البرتغالى أقدم استعمار فى القارة تقريباً.

ثالثاً وأخيراً تبدى بعض العواصم الاستعمارية ملامح شاذة بطريقة أو بأخرى مما قد ينبى عن قدر من الشذوذ السياسى. من ذلك ازدواج أو تعدد

1 Church, Modern Colonization, p. 61.

2- Stamp, Africa, pp. 373, 447.

المواضع فى نفس الدولة أو الوحدة السياسية. فحتى الأوس القرب كان لليبيا عاصمتان طرابلس وبنغازى: انعكاس مباشر لانشطار المعمور إلى «جزيرتين» منفصلتين هما طرابلس وهرقة. لكن المغرب فريد حفاً فى أنه يختص بتعدد خماسى غربى: فالماصمة السياسية الرسمية هى الرباط، ولكن الدار البيضاء عاصمة اقتصادية، وبينما تعد فاس الماصمة الدينية نجد مراكش عاصمة تاريخية، وأخيراً جدأ أضيف طنجة رسمياً كماصمة صيفية⁽¹⁾

وقد يعد البعض أم درمان والخرطوم ازدواجاً بين عاصمة وطنية وعاصمة حديثة. وفى أوغندا نجد كمبالا عاصمة اقتصادية وعنتبه عاصمة سياسية. هذا بينما فى اتحاد (الآن جمهورية) جنوب إفريقيا، وهى دولة موحدة لا اتحادية⁽²⁾، تعد الكاب وريثوريا عاصمتين سياسيتين، الأولى مقر البرلمان والثانية مقر الحكومة، وكلاهما انعكاس لثنائية الإنجليز والبوير التى تمزق جنوب إفريقيا البيضاء الاستعمارية. ولا يعلم الكثيرون أن سفا كويمند فى جنوب غرب إفريقيا تعد عاصمة صيفية إليها تنتقل الحكومة لعدة شهور من الماصمة الدائمة وندهوك⁽³⁾.

1- Statesmans' Yearbook, 1960-1.

2- Nelson E. Mustoe, South Africa Today, in The Africa of Today & Tomorrow, p. 89.

3- Gordon-Brown, Yearbook & Guide to Southern Africa, pp. 462-3.

ويترتب على هذا كله أن بإفريقيا عواصم أكثر مما بها دولاً. فهناك من الأخيرة خمسون وحدة (بما في ذلك الجيوب والأسافين ولكن باستثناء زنجبار وموريش وكوموروا)، بينما العواصم السياسية بمعنى الكلمة تبلغ ٥٢. ولكن بصرف النظر عن العدد، ثمة في إفريقيا ظاهره أخرى من أبرز مظاهر الشذوذ السياسي، وأعني بها «استعمارة العواصم». فحتى أمس القريب كان بإفريقيا حالتان «تستعير» فيهما الدولة عاصمة لها من وحدة سياسية أخرى خارج الحدود، وهي حالة يوشك ألا يكون لها نظير في العالم. فقد كانت موريتانيا تخضع من ساي لوى بالسنغال، كما كانت بتشوانالند تدار من مفكنج «بالاتحاد». ولا يخفى أن كلا من الحالتين ينصرف إلى وحدة تخلو من الأساس الطبيعي للدولة الحقيقية - كلا منهما «صندوق من الرمال» كما يقال.

عواصم ما بعد الاستعمار

أو ما بعد الاستقلال. وهي في أغلبها من العواصم الاستعمارية الموروثة مضافاً إليها تعديلات جديدة ترتبط بتغيرات الخريطة السياسية العنيفة التي صاحبت مرحلة التحرير أو ما ارتبط بها من تميع في اللاندسكييب السياسي المعاصر ما بين الاتحادات وانفصالات. وهذه السيولة السياسية الراهنة عامل يلعب بشدة بمصائر العواصم الإفريقية، ويبقى على ظاهرة عدم الاستقرار والثبات التي عرضنا لها من قبل.

فمن ناحية أدى خلق دول جديدة في القارة إلى عملية «ترقيته» فجائية لكثير من المراكز التي كانت مجرد عواصم إدارية، فأصبحت في يوم وليلة عواصم سياسية. وكثير منها لم يكن يصلح أصلاً للوظيفة الجديدة، وبعضها أقرب لاشك إلى القرى، ولكنها فرضت عليها فرضاً بحكم الضرورة، ولذا جاءت في الحقيقة عواصم خام، عواصم «بالأمر» ومن «عواصم الضرورة».

مثل هذا نلقاه في بعض حالات وحدات الإمبراطورية الفرنسية في غرب إفريقيا سابقاً. وآخر عاصمة خلقها الانشطار السياسي هي كيجالي في رواندا. وقليل من هذه الحالات لم يكن له عاصمة أصلاً، ولذا أصبح عليه أن يخلق الآن عاصمه جديدة تماماً من لاشئ مثل نواكشوت في موريتانيا⁽¹⁾، ومثل بشوانالند هي الآن بلا عاصمة بعد أن خرجت جمهورية جنوب إفريقيا من الكومنولث، ولهذا بدأت تفكر في عاصمة خاصة لها - لعلها سيروى⁽²⁾ كما تصورنا متلقياً لحين ما، إلى أن تقرر أخيراً اختيار جابرونز Gaberones وهو اختيار يدعو إلى التساؤل. لأن المدينة تقع في أقصى الشرق على الحدود، ليس نمة مايزكيها إلا وقوعها على الشريان الحديدي الوحيد الذي يربط بين جنوب إفريقيا وروديسيا (الجنوبية). وهناك أقلية من دول إفريقيا الجديدة كانت أحسن حظاً فوالت عواصم وحدات سياسية أكبر مثل السنغال التي ورثت عاصمه كل إفريقيا الغربية الفرنسية داكارة، ومثل الكنفو (الفرنسي سابقاً) التي ورثت عاصمة

1- R. J. Harrison Church, "Mauritania", Focus, Nov. 1961 p. 2.

2- Hodgkiss & Steel, loc. cit., p. 159

كل إفريقيا الفرنسية الاستوائية برازافيل.

من ناحية أخرى أدى ظهور بعض اتحادات القارة إلى عملية اختزال «وتنزيل» لبعض العواصم السياسية، ولكن هذه ظاهرة محدودة الانتشار. فأسمره فقدت حيثيتها السياسية كعاصمة لإرتريا بعد أن أصبحت هذه «إثيوبيا الشمالية». وبالمثل أصبحت هرجيسة مجرد عاصمة إدارية للصومال في دولة الصومال الجديدة الموحدة. وفي اتحاد وسط إفريقيا كان طبيعياً - وهو صناعة و صنيمة بيضاء - أن تكون سولسبرى (عاصمة روديسيا الجنوبية «النواة النووية» التي فرضت الاتحاد» هي عاصمة الاتحاد كله، بينما أخذت لوزاكا في روديسيا الشمالية تراجع إلى الخلف قليلاً، إلى أن انهار الاتحاد.

وسواء ورثت الترقية أو التنزيل، فأغلب عواصم ما بعد الاستعمار تواجه مشكلة مشتركة: وهي وصمة التاريخ الاستعماري البحري. والمشكلة عرفتها دول آسيا المستقلة من قبل منذ نحو عقد وبعض عقد. وقد فشلت أغلب محاولات دول آسيا في تأصيل عواصم «وطنية» جديدة تخلص من هذه الوصمة وتكون رمزاً يبر عن الكرامة القومية.

والسبب في هذا الإمكانيات الحضارية المتراكمة التي تكديست في العاصمة الاستعمارية والبيئة الحضارية المعقولة التي نمت فيها، ليس من السهل تكرارها ببساطة، وليس من الممكن التخلي عنها واستبدالها بعواصم خام فقيرة غير كفاء. يضاف من الناحية الأخرى أن هذه العواصم التي كانت رمزاً

للاستعمار قد أصبحت في نفس الوقت رمزاً للتحرير. لأنها كانت معاقل الحركات الوطنية التي حققت الاستقلال⁽¹⁾. ولهذا كله فالأرجح أن أغلب العواصم الحالية الموروثة ستظل كما هي دون استبدال.

وإذا كانت بعض الدول تبحث الآن عن عواصم جديدة فهذا لأسباب طبيعية أو داخلية غالباً. فليبيا التي واجهت مشكلة ازدواج العاصمة اتخذت لنفسها أخيراً عاصمة جديدة بدأت في تميمتها هي البيضاء، وذلك بعد فترة من البحث تناولت مواقع عدة منها الشحات والبيضاء وغيرها. ومع ذلك فتلك خطوة لم تتم بسهولة. فقد عارضها أصحاب المصالح المكتسبة في العاصمتين السابقتين - وخاصة في طرابلس - على أساس الإسراف، وعلى أساس أنها تظل غير مركزية عند ذلك⁽²⁾. كذلك تفكر إثيوبيا في أن تنقل العاصمة من أديس أبابا لأن شدة ارتفاعها وتخلخل الهواء فيها تجعلها غير صحية. وقد استقر الاختيار على جواندار، على كنتور أو طاً شمال بحيرة طانا قليلاً. حيث كانت من قديم عاصمة لإحدى ممالك الحبشة.

1- R. L. H. "New Capitals of Asia," Geog. Rev, vol. 48, 1958, pp. 435-6.

2- J. I. Clarke, "Oil in Libya: Some Implications", Econ-Geog., vol. 39, 1963, p. 49.

الموقع

إذا كان موقع المدينة حقيقة خطيرة تعنى كل مشتغل بالحياة العامة والمصلحة الوطنية فهي في حالة العواصم أخطر، ولكنها في إفريقيا المتحررة أشد خطورة. فسرى في دراستنا لمواقع العواصم الإفريقية أن كثيراً منها لا يركى نفسه للجغرافى ولا ينم عن منطق إقليمي سليم. وهنا تبرز مسئولية المكفر الإفريقى أو الإفريقانى (المشتغل بالدراسات الإفريقية) في محاولة تقييم وتقويم هذه المراكز باعتبارها مراكز العصب الحساسة في الدولة الإفريقية النامية. إن من الخطأ أن نتقبل الإرث الاستعمارى كتزليل ماله من تبديل، وهو المثقل بأوزار العشوائية والانتهازية والارتمجال.

وسنبداً هنا أولاً بتشخيص للصفة الجزرية في موقع العاصمة الإفريقية، ثم نتقصى الضوابط الكامنة خلفها، وبعدها نحلل نماذج وعينات حية من المواقع البارزة في القارة.

قارة العواصم المتطرفة

أهم حقيقة عن مواقع العواصم الإفريقية هي بلاشك ذلك التطرف الصارخ في جسم الدولة حتى ليتمكن أن نقول بلا خوف من خطأ إن إفريقيا هي «قارة العواصم المتطرفة» والقلة النادرة - كما تدل نظرة عابرة إلى خريطة القارة - هي التى تتوسط العاصمة فيها رقعة الدولة. ذلك أمر يصدق على

العواصم الساحلية كما يصدق على العواصم الداخلية سواء بسواء. فمن حيث الأولى لن نجد وحدة سياسية فى القارة لانقع عاصمتها على الساحل إلا فى حالات استثنائية معدودة.

فهناك ٣٦ وحدة سياسية ساحلية (بما فى ذلك الجيوب والأسافين والجزر، ولكن باستبعاد زنجبار وكومورو وموريشس) منها ٢٧ ساحلية العاصمة. أى أن العاصمة الساحلية هى القاعدة السائدة فى إفريقيا. وتتم وحدات ساحلية فقط هى التى تمتاز بعواصم داخلية. ولكن حتى العواصم الداخلية يظل الموقع المتطرف بشدة هو الملمح الأساسى.

ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد معنى ومغزى هذا التطرف. فإن أثره على صعوبة الضبط السياسى وعلى إضعاف قبضة العاصمة على الأقاليم الهامشية والأطراف وحفظ التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة أمر واضح كل الوضوح، لاسيما فى الوحدات الضخمة المساحة جداً، وبوجه أخص فى ظل النقل المتخلف أو شبه البدائى الذى يسود أغلب أجزاء القارة. كذلك فإن العاصمة المتطرفة غالباً ما تنجنى على الأقاليم الهامشية البعيدة بالإهمال والتخلف المادى والحضارى.

ولا يقل خطراً عن أن العاصمة المتطرفة الموقع - خاصة إذا كانت حديثة السن كأغلب العواصم الإفريقية - تميل إلى أن تكسب طابعاً «إقليمياً» أكثر منه قومياً. فبحكم الموقع غالباً ما يتألف سكانها من العناصر المحلية أو الإقليمية

المباشرة، وبالضرورة تطفى المصالح الإقليمية أحياناً على المصالح القومية. وهذا فى الدول المتنافرة جنسياً كـبعض الوحدات الإفريقية قد يجعل العاصمة موضع احتجاج بدل أن تكون عنصر تكامل وضابط لإقاع بين أقاليم وعناصر الدولة. وكمثال لهذا نذكر الخرطوم التى يرى البعض أنها «عاصمة شمالية»^(١). وكذلك فى نيجيريا الاتحادية المفككة لانكاد لاجوس تختلف كثيراً عن إبيادان عاصمة اليوروبا التقليدية من حيث سيادة عنصر اليوروبا فى سكانها بحكم موقعها فى أقصى الإقليم الغربى.

بل إن الموقع الهامشى المتطرف للعاصمة الذى يعوق تمثيل كل أبناء الدولة فى سكانها يفردى فى الوقت نفسه العناصر الأجنبية فى الدول المتاخمة بالهجرة إليها والعمل فيها، وبالتالي يضاعف من مشكلة تمثيلها السياسى. ولعل برازافيل عاصمة الكنفو الأسفل هى المثل الحى البارز على ذلك، ففيها تكافح أقلية من أبناء الدولة أغلبهم من جذور إقليمية ضيقة، إزاء منافسة حادة من أغلبية من الإفريقيين المهاجرين من كل الدول الجارات المحيطة^(٢).

1- G. Hamdan, "Some Aspects of the Urban Geog. of the Khartoum Coplex: Bull. Soc. Geog. d'Egypte, vol. 32, 1959, pp. 90-1.

2- Aspects Sociaux de l'Industrialisation et de l'Urbanisation en Afriqueau Sud du Sahara, ed. Daryll Forde, Unesco, Paris, 19:6, p. 120.

ضوابط شتى

وهناك ضابطان أساسيان أو ثلاثة ترقد خلف هذا التطرف الملح. أولها طبيعي من الداخل، وهو تطرف المعمور في أغلب وحدات القارة. فرقة المعمور في كل وحداتها بلا استثناء تقريبا تمثل كسراً ضعيفاً - ضعيفاً جداً أحياناً - من مجموع الرقعة السياسية. وتجنح هذه النواة المعمورة في الغالب إلى طرف أو آخر من هذه الرقعة. ولهذا تصبح العاصمة حتى حين تتوسط المعمور - وهو مالا يتحقق دائماً بالضرورة - تصبح هامشية بالنسبة لمساحة الدولة العامة. وهذا واضح في دول ساحل البحر المتوسط وضوحه في دول الصحراء والسفانا، وهو لا يقل وضوحاً في بقية قطاعات القارة.

أما الضابط الثاني فسياسي مصدره من الخارج، ونقصد به التوجيه الاستعماري. فأغلب عواصم القارة عواصم استعمارية تحدد توقعيها - كما في آسيا - بطبيعة ومصالح الاستعمار البحري. فكان يختار عواصمه بالضرورة على السواحل لتلعب دور مواطن الأقدام في المراحل الأولى ودور قواعد التوسع في المراحل التالية. ولكنها ظلت بعد ذلك تمثل من وجهة نظر الاستعمار البحري مواقع «متوسطة» تماماً بين شقين متناظرين: «ظهيرة» المستعمرة المتطور، و«نظير foreland، التروبول غير المنظور عبر البحار»⁽¹⁾. ولقد أكد العامل السياسي أثر عامل المعمور فيما بعد - إن لم يكن هو الذي شكله أصلاً - حين قصر

1- Guido Weigend, "Some Elements in the Study of Port Geog.", Geog. Rev. vol. 48, 1958, p. 195.

الاستعمار التنمية الاقتصادية لأسباب مختلفة على السواحل أساساً.

ولم يقتصر هذا التوقيع الساحلى على عواصم الاستعمار الجديدة. بل امتد إلى المواسم الوطنية والأهلية القديمة. ففيها أعاد الاستعمار توجيه القارة وقلبها كما رأينا «بطننا لظهر» ونقل العاصمة من الداخل إلى الساحل كما فعل فى مراكش من مراكش وفاس إلى الرباط، وفى السودان الغربى من تمبكتو وجار وإيادان إلى داكار وأكرا ولاجوس الخ..

هل يلعب المناخ بعد ذلك دوراً فى توقيع العواصم فى إفريقيا، وهى قارة تعاني فى أغلبها من المناخ المدارى القاسى؟ من المرجح أن العواصم تسمى فى الدول ذات المناخ المتطرف إلى أن تجنح إلى التطرف الأنسب. أى العروض الأكثر اعتدالاً من رقتها^(١). ومن المؤكد أن الموقع الساحلى فى أغلب الدول الإفريقية يحقق هذا إلى جانب أنه يتفق مع توجيه المعمور وتوجيه الاستعمار. فالموقع الساحلى للدول المدارية يضمن على الأقل جبهة مائية منمشة ومناخاً محلياً معتدلاً. أما فى الدول خارج المدارية كالمغرب العربى ابتداءً من ليبيا حتى المغرب، وكاتحاد جنوب إفريقيا فهو يجعل العاصمة فى الجانب الأعدل من الدولة والأهد عن خط الاستواء.

وتأكد هذا السعى نحو العروض الأهد عن خط الاستواء فى العاصمتين الداخليتين القاهرة والخرطوم، حيث تجنحان بشدة إلى القطاع الشمالى من

١- جمال حمدان، جغرافية المدن، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٤٧.

الدولة. أى أبعد ما يكون عن خط الاستواء. وبالمثل ولكن فى ترتيب عكسى تجنح المواسم فى وحدات اتحاد وسط إفريقيا السابق إلى أقصى الجنوب. وكما تحركت عاصمة البرتغال فى البرازيل فيما مضى على طول الساحل من باهيا فى أقصى الشمال المدارى إلى ريو دى جانيرو فى أقصى الجنوب المعتدل، تحركت عاصمتهم فى موزمبيق فى أوائل القرن الحالى نحو ١٠ درجات عرضية كاملة من موزمبيق فى أقصى الشمال إلى لورنسو ماركيز فى أقصى الجنوب فى أبعد قطاع خط الاستواء، بل إنها فى الواقع تحتل القطاع الخارج المدارى الوحيد فى المستعمرة.

فى الدول الساحلية

لنحلل الآن حالات الشذوذ أو الاعتدال فى مواقع المواسم الإفريقية بادئين بالدول الساحلية. حيث تطرف العاصمة أمر لا مفر منه. ولاشك أن قمة التطرف بين المواسم الساحلية الاستعمارية كانت تتحدد فى كل من إفريقيا الفرنسية الاستوائية وإفريقيا الغربية قبل غزلهما. فقد كانتا تحكمان من برازافيل وداكار على الترتيب، مع أن كلا منهما كان يمتد فى أقصاه من الساحل إلى الداخل نحو ٢٠٠٠ ميل كما يطير الطائر، وهذا تحت نظام المركزية العنيفة فى ظل «الحكم المباشرة»^(١).

1- Whittlesey, p. 381.

وفي الوقت الحالي يتضخم تطرف العاصمة الساحلية كثيراً في الدول الشاسعة المساحة مثل الجزائر وليبيا وموريتانيا ونيجيريا وأنجولا وموزمبيق. ففي الجزائر لا تقل المسافة بين العاصمة وأقصى الجنوب عن ١٢٠٠ ميل أي كالمسافة بين باريس والبحر الأسود! بينما في ليبيا لم يكن ازدواج العاصمة ليخفف كثيراً من تطرفها بالنسبة للهوامش الجنوبية للدولة. وفي موريتانيا لا تتوسط العاصمة الجديدة حتى الساحل نفسه، بينما كانت عاصمتها قبل الاستقلال تقع كلية خارج الحدود!

وفي نيجيريا لا تقل المسافة بين بحيرة تشاد ولاجوس عن نحو ٨٥٠ ميلاً، وقد أدرك الاستعمار نفسه هذا التطرف، ففي حين ما كادت كادونا عاصمة الإقليم الشمالي من نيجيريا أن تكون عاصمة نيجيريا كلها بدلا من لاجوس، وذلك حين أراد لوجارد أن يستفيد من توسط موقعها واعتدال مناخها النسبي. إلا أن المشروع لم يتحقق. مثل ذلك حدث في مراکش حيث فكر الاستعمار الفرنسي حيناً في أن يتخذ من مكناس المتوسطة الموقع عاصمة له، ولكن بنفس النتيجة. أما في أنجولا فقد أصبحت نواكشوط الداخلية المتوسطة عاصمة اسمية من قبل، وإن كانت لواندا الساحلية لا تزال العاصمة الفعلية.

وفي الدول الساحلية الشريطية حين تتطرف العاصمة يكون التطرف جامعا كما في حالة لورنسو مركيز في موزمبيق ومقديشو في الصومال. أما في اتحاد جنوب إفريقيا فيعوض ازدواج العاصمة بين الشمال والجنوب من تطرف الكاب الواسع، ويخلق توازنا بين الشمال والجنوب، بين البوير والإنجليز، لأن

كلا من الكاب وبرتوريا تقع على قرن من قرنى «الهلال الخصيب» لجنوب إفريقيا.

وأخيراً سلاحظ أن المستعمرات الإسبانية تمتاز بحالة خاصة من تطرف العواصم. فجيوبها على القارة غالباً ما تخكم من عواصم على الجزر الساحلية المجاورة أو من جيوب أخرى على الأقل. فرغم أن سيدى إفنى هى عاصمة إفنى إلا أن مقر الحكم هو كابوجوى فى منطقة «مراكش الجنوبية» فى الصحراء الإسبانية^(١). ورغم أن باتا هى عاصمة ريو مونى إلا أن عاصمة غينيا الإسبانية (التي تشمل جزر فرناندويو، أنونبون، كوريسكو، بالإضافة إلى ريو مونى نفسها) هى سانتا إيزابيل فى جزيرة فرناندويو.

أما عن الدول الساحلية ذات العواصم الداخلية فليس ثمة إلا ٩ حالات وبمحل الموقع الداخلى فى أغلبها، إما بالرغبة فى الوقوع على نهر شىمانى كالقاهرة والخرطوم على النيل، وليوبولدفيل وهرزافيل على الكنفو، وإما سعيأ وراء موقع هضبي مرتفع يصحح المناخ فى العروض المدارية - «العواصم المطلقة» - مثل باوندى ووندهوك وبرتوريا ونيروى وأدىس أبابا وتناناريف. وليس من الضرورى أن يحقق هذا الموقع الداخلى للعاصمة عنصر التوسط السياسى أو العمرانى فى الدولة. فباوندى وهرزافيل وليوبولدفيل شديدة التطرف فى دولها، والأخيرتان تقعان على خط الحدود مباشرة. وليست برتوريا ونيروى بأفضل حالا

1- Nevil Barbour, p. 189.

بكثير.

ولعل وندهورك وأديس أبابا وتناناريف هي أكثر عواصم القارة مركزية وتوسطا إلى حد بعيد. وإذا كانت الخرطوم يميزها التوسط الهندسي حيث تجتمع بشدة إلى الشمال بنسبة ١ : ٢ من الشمال إلى الجنوب إلا أنها مع ذلك متوسطة بالتأكيد في المعمور الفعال. فهي تقع على رأس الجزيرة - القلب الاقتصادي للسودان الحديث الذي يمثل بدوره قلب «النطاق الأوسط» السفاني (وهو جسم المعمور الحقيقي في السودان^(١)) وبما له مغزاه أن كل عواصم السودان الوطنية قامت دائما في نفس إطار الجزيرة.

أما القاهرة فهي حالة نادرة سعيدة حقا في القارة، بل ربما في العالم أجمع، فكما يقول ستاهب «من وجهة نظر مصر الحديثة، ربما كانت القاهرة أكثر عاصمة في الدنيا منطقا في توقيتها^(٢)». والنظرة الأولى للخريطة قد تشكك في هذا الحكم. فالقاهرة تبدو لأول وهلة غير متوسطة في المعمور المصري تماما. فطول الدلتا لا يتجاوز ١٧٠ كم، بينما يمتد الصعيد نحو ٨٠٠ كم إلى الجنوب. ولكن الواقع أن الدلتا ضعف الصعيد مساحة وإنتاجية، وإن تقاربا إلى حد بعيد سكانا.

كذلك فإن القاهرة تمثل قمة طبيعية لزحف كثافة السكان الصاعدة

1- Hance, Kotschar & Peterec, op. cit., p. 494.

2- Stamp, Africa, p. 213.

النظيمة ابتداء من أطراف الدلتا في الشمال وأطراف الصعيد في الجنوب في شكل هرم مدرج أو كامل وهي بذلك تتوسط أكثر قطاع في الدولة وتعد بمثابة «زر ماسي يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد». إنها باختصار مركز الثقل الطبيعي من الناحية الهندسية، ومن الناحية الميكانيكية نقطة الارتكاز التي يستقطب حولها فزاعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب، بينما هي من الناحية الحيوية نقطة التبلور الرئيسة^(١).

والدولة الداخلية

في الدولة الداخلية - وعددنا ١٤ وحدة - قد ينتظر المرء أن تحقق العواصم شرط التوسط الجغرافي الهندسي أو السياسي العمراني. ولكن المفاجأة أنها كلها تقريباً شديدة التطرف بدرجة غريبة، بل تكاد تقع على الحدود إلى حد بعيد كما تفعل بماكو في مالي ونيامي في النيجر وسولسبري في روديسيا الجنوبية، هذا إن لم تقع عليها فعلاً ومباشرة وتوشك أن تمتطى خط الحدود كما تفعل فورلامى في تشاد وبانجي في إفريقيا الوسطى! حتى في باسوتولند الجزيرة الصغيرة نجد ماسيرو تقع على الحدود الغربية مباشرة. بل المشير أن أحدث عاصمة نخار في إفريقيا وهي جابرونز في بنشوانالند تكاد تقع أيضاً على أقصى الحدود الشرقية.

1- G. Hamdan, Studies in Egyptian Urbanism, Cairo, 1959, p.

وفي دول الصحراء - السفانا الجديدة نجد أن السبب في هذا التطرف هو أولاً شدة ضآلة نسبة الممور، ثم تطرفه الشديد في أقصى جنوب الدولة. حيث نرى الممور شريحة دقيقة توازي الحدود الجنوبية من الشرق إلى الغرب، وتمتد في الحقيقة امتداداً لنطاق الممور الكبير في السودان الغربي. وإذا بدت واجادوجو هنا عاصمة متوسطة - العاصمة الوحيدة المتوسطة - فلنذكر أنها من أصغر الوحدات السياسية مساحة في مجموعها كما أنها كلها من الممور تقريباً.

في وحدات جنوب إفريقيا البريطانية الثلاث باسوتولند وسوازي لند وبعشواتلند فإن تطرف العاصمة الشديد إنما يرجع في الحقيقة إلى تخطيط استثماري عامد مقصود، وهو أن تبعد العاصمة الأوربية قدر الطاقة عن محيط الأهالي محققاً لمبدأ العزل الجنسي كما يتحرف كتاب غريون صراحة^(١).

إعادة التخطيط

تطرف العاصمة السياسية فى الدولة الإفريقية إذن حقيقة عامة، ولها مغزاها ونتائجها الخطيرة. فلا بد أن هذا السارن هو اختزال بليغ مركز للتطرف العمرانى والبشرى الاقتصادى العام فى القارة ككل. فإفريقيا ككل قارات «العالم الثالث» المتخلفة أو النامية تعانى من أن كل ماتم فيها من تنمية

**** معرفنى ****

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامه

اقتصادية ومادية حتى الآن تقتصر بصرامة على الأطراف والهوامش الساحلية
تاركة الداخل «قلباً ميتاً» كبيراً.

ومثل هذا النمط الحلقي شائع عند أصحاب الجغرافيا، ويؤكد أن إفريقيا
«خارقة بالية حواشيها من الذهب» كما يقولون. وأياً كانت مسعولية العامل
الطبيعي البحث أو العامل السياسي الاستعماري في ذلك النمط، فهو إن لم
يدل على أننا لزاء «قارة الشذوذ السياسي» فهو يدل على أننا لزاء «قارة القصور
الاقتصادى».

ويعلى الدفع القومى الجديد فى إفريقيا الجديدة الآن أن يمالج هذه التركة
بالحكمة والتخطيط الرشيد. والبحث عن عواصم جديدة غير متطرفة. لن يكون
نزهة تخطيطية هيئة تتم فى يوم وليلة، لأن دونها قوة الاندفاع التاريخى، وقوة
القصور الجغرافى فى العواصم الراهنة بحساباتها وأسمال ثابت منطلق. ولكن
زحف عواصمنا نحو الداخل ونحو قلب الدولة الإفريقية الجديدة ينبغى أن يكون
من أهداف التخطيط القومى الأساسية - ينبغى أن يكون «بوصلة» التخطيط.
وسيكون هذا الزحف إما إيداناً بغزو داخل القارة عمرانياً وحضارياً، أو علامة
عليه.

ولإفريقيا فى تجربة البرازيل المعاصرة أسوة حسنة. فقد كافحت
الحكومات فى البرازيل طويلاً من أجل غزو وتعمير الداخل الذى ظل مهملاً
مهجوراً طويلاً، وكان لابد من نقل العاصمة من ريو على الساحل إلى برازيليا

الجديدة فى الداخلى استباقا وتحريكاً لعملية تحويل مركز الثقل من الهامش إلى قلب الدولة. والعاصمة وحدها بما لها من دينامية مشعة غلابة هى التى يمكنها أن تكون خميرة التعمير والتغيير فى المستقبل.

ولعل المثل البهى على أن الدول الإفريقية بدأت تحس بضرورة إعادة تخطيط موقع عاصمتها النقاش المستفيض الذى يدور فى ملاوى اليوم. فتطرف زومبا العاصمة فى الجنوب القصى قصر التنمية الحضارية والمادبة والتعمير على ذلك القطاع، تاركا الوسط والشمال متطوحين متخلفين غير أهلين بدرجة كافية. ومنذ الاستقلال، ومع الرغبة فى توسع المد العمرانى على كل الرقعة القومية، ظهر مشروع قوى لنقل العاصمة إلى منطقة تجمع بين الموقع المركزى المتوسط وبين سهولة المواصلات واعتدال المناخ بالارتفاع فى ليلو نجوى Lilongwe غرب بحيرة نياسا. ولكن المعارضة لهذه الدعوة تأتى - كما هو دائما - من التكاليف الباهظة الضخمة. مضافاً إليها المصالح المكتسبة لسكان العاصمة الحالية.

الحجم

تحت هذا العنوان نحلل جوانب الخطر والطرافة معاً فى أحجام العواصم، باعتبار أن الأحجام هى المظهر الخارجى والنهائى لقوى النمو الحضارى والتطور المادى. ولعل من الخير لنا أن نبدأ مباشرة من البداية، فتساعل عن أقدار وأجرام هذه العواصم حتى نستطيع أن نضعها فى الميزان العالمى. ولندع الأرقام أولاً

تتكلم وبمدها نحلل معنى الأرقام، فنصنفها إلى فئات من الأحجام تحدد لنا «طبقات العواصم». والجدول الآتي يصنف عواصمنا إلى فئات الحجم المختلفة، معتمداً على أرقام من التعداد، أو التقدير. تتراوح غالباً بين ١٩٥٧، ١٩٦١ (بالآلف):

عواصم «الجيب» (أقل من ٥٠ ألفاً):

١,١	فيللا تشيز نيرومر
١,٨	عتبة
٣,٠ (١٥ ألفاً الآن)	نواكشوت
٥,٥	ماسيرو
١٧,٧	زومبا
١٨,٩	نيامي
٢١,٥	ليبرفيل
٢٩,٠	بالورست

۳۱,۵	جیپوتی
۳۱,۵	پورتو نوفو
۳۵,۰	مفکنج
۳۸,۵	وندهوك
۴۲,۰	سان دنیس
۴۳,۰	أوزمبور (پوچومبورا)
۴۶,۸	كمبالا
۴۷,۵	واجادوجو
	عواصم صغيرة (۵۰ - ۱۰۰ ألف):
۵۴	پاوندى
۵۸	زنجبار
۶۰	منروفيا
۶۵	لومی
۶۸	بماكو
۷۰	فولامی
۷۵	لوزاكا
۷۸	بانجی
۸۰	بنغازی
۸۶	مقدیشو
۹۳	المخرطوم
۹۹	برازاقیل

٩٣	المخروطوم
٩٩	برازافيل
١٠٠	لورنسو مار كيز
	عواصم متوسطة (١٠٠ - ٢٠٠ ألف):
١٠٧	بورلوى
١١٢	كوناكرى
١٢٥	فريتون
١٢٩	دار السلام
١٤٤	طرابلس
١٦٠	الرباط
١٧٧	أيديجان
١٨٩	لواندا
	عواصم كبيرة (٢٠٠ - ٥٠٠ ألف):
٢٠٦	تناناريف
٢٣٤	داكار
٢٤٥	العاصمة المثلثة
٢٥٠	نيروى
٢٧٠	سولسبرى
٣٢٥	أكرا
٣٥٥	ليوبولدفيل
٣٦٤	لاجوس
٤٠٠	أديس أبابا
٤١٥	بريتوريا

عواصم كبرى (+ ٥٠٠ ألف):

٦٨٠	تونس
٧٣٢	كيب تون
٨٠٦	الجزائر
٣,٠٣٥	القاهرة

واضح أن حجم العاصمة الإفريقية يتراوح داخل مدى واسع جداً في حدوده القصوى: بين نحو ٤ آلاف لأصغر وأحدث عاصمة نواكشوت ونحو ٤ ملايين لأضخم وأقدم عاصمة القاهرة! وبين هذا المدى الواسع تقع العواصم في ثلاث قطاعات واضحة: العواصم القزمية والصغيرة، العواصم المتوسطة والكبيرة، العواصم الكبرى والضخمة.

فالقزمية تشمل ٢٠ حالة مجموعها ٣٩٠,٥٠٠، أى أنها جميعاً أقل من أديس أبابا مثلاً. أما الصغيرة فتشمل ١٣ حالة مجموعها ٩٤٥,٨٠٠. ومن المحقق أن بعض هذه الحالات ليست أكثر من قرى متواضعة - أو متعاظمة! - مثل نيامى وما دونها. وكثير منها أصله عواصم «بالأمر» كما دعوناها سابقاً، ويكثر في غرب إفريقيا. وهى فى هذا المعنى عواصم اصطناعية، وربما كانت فى هذا امتداداً لطبيعة دولها هذه. بل لسنا نبعد عن الحقيقة كثيراً إذا قلنا إننا إزاء «دول بلا عواصم» لا فى المعنى المجازى فحسب، وإنما الحرفى فى بعض الحالات. كما كانت موريتانيا وتشوانالند.

ومع ذلك فبين «عواصم الجيب» هذه عدد من العواصم القديمة نسبياً،

وعدم قدرتها على النمو - رغم هذا التاريخ - يدل على الفقر الحضارى العام. وإذا كان بعض هذه العواصم يرتبط بدويلات قزمية وجيوب وجزر ساحلية كما فى شرق إفريقيا، وكان البعض الآخر يرتبط بالدول الداخلية، فإن القاسم المشترك الأعظم بينها هى أنها جميعاً - عدا حالة واحدة هى بنغازى - عواصم مدارية. وعلى كل حال، فلاشك أن الاستقلال والكيان السياسى الجديد سيحمل أغلب هذه العواصم على النمو السريع والتضخم النسبى.

لعواصم المتوسطة والكبيرة فكلها معا تبلغ ١٨ عدا، ٤,٢٠٨,٨٠٠ من السكان. هى إذن الممرود الفقرى فى عواصم القارة. والشئ الجدير بالنظر أن سبعا منها عواصم داخلية وأغلبها من العواصم المعلقة أو النهرية. والمجموعة تضم بعد هذا ٩ عواصم ربع مليونية.

ولعل أديس أبابا هى أكبر عاصمة مدارية فى إفريقيا، ولو أنها ليست أكبر مدينة مدارية فى القارة. فهذا متروك لإيادان التى كانت أكبر مدينة وطنية مدارية فى إفريقيا حتى جاء الاستعمار. إلا أن الإنصاف أن إيادان تشمل - على الطريقة التقليدية لمدين غرب إفريقيا - قطاعا كبيرا من السكان الريفيين مما قد يجعل المقارنة مضللة. بل إن البعض بصرف النظر عن هذا الاستدراك يعتقد أن أديس أبابا قد تكون أضخم العواصم على الإطلاق^(١).

وبوجه عام فإن العواصم المتوسطة تميز الدول الكبيرة الحجم أو السكان

1- Kimble, Tropical Africa, vol. I, p. 100.

في القارة، تلك التي عرفت قدراً معقولاً من التنمية الاقتصادية. وهي لذلك أقدر على التعبير عن الكيان القومي لدولها، وليست خاضعة كالمجموعة السابقة.

أما العواصم الكبرى والضخمة فقليل عددها (٤) ولكنها وحدها تستأثر بنحو ٥,٢٥٣,٠٠٠ نسمة، أي أنها تعادل تقريباً بقية عواصم القارة الست والأربعين مجتمعة وباللغة ٥,٥٥١,٨٠٠ ثم إنها كلها عواصم معتدلة خارج المدارين، وأغلبها عربية من العواصم التاريخية الوطنية الأصيلة. وإذا كانت ثلاث منها ساحلية، فإن الطريف أن القاهرة الكبرى عواصم ومدن القارة مدينة داخلية. وهي العاصمة الوحيدة التي تتخطى المليون في القارة، ويأتي ترتيبها الثالثة عشرة بين مدن العالم الكبرى. وغالباً ما ننسى أن القاهرة ليست أكبر عاصمة في إفريقيا فقط، وإنما أكبر عاصمة في نطاق يشمل أيضاً أوروبا وجنوب الألب والكربات، وآسيا جنوب القوقاز وغرب الهند^(١).

بماذا يمكن في النهاية أن نخرج من هذا التصنيف الحجمي؟ بانتهاجين رئيسيين. أولهما أن العواصم خارج المدارية هي أكبر العواصم في القارة. ففي القارة منها عشر خارج المدارين (منها فيللا تشيز نيروس ولورنسو ماركيز) تضم ٥,٩٩٥,٠٠ نسمة أو نحو ٧٥٥,٢٪ من سكان العواصم الإفريقية مقابل ٤,٨٦٧,٧٠٠ أو ٧٤,٨٪ في ٤٤ عاصمة مدارية. وهذا يعطى متوسط حجم قدره ٥٩٩,٥٠٠ للعاصمة خارج المدارين أي خمسة أضعاف متوسط العاصمة

1- Hamdan, Studies in Egyptian Urbanism, p. 18.

المدارية البالغ نحو ١١٠.٧٠٠.

الانتهاء الثاني أننا إذا أضفنا العواصم القزمية على الصغيرة إلى المتوسطة أى كل ماقل عن ٢٠٠ ألف، لوجدناها ٤١ عدداً أو نحو ٧٥ ٪ من عواصم القارة. ومعنى هذا غلبة عاصمة الجيب على القارة. إن إفريقيا بوضوح قارة العواصم الضئيلة حجماً، بمثل ما أنها قارة العواصم المتطرفة موقعاً. ويكفى أن مجموع سكان عواصم القارة جمعاء ١٠,٨٠٤,٠٠٠، أى مالا يزيد عن ٠,٤٥ ٪ من مجموع سكان القارة. وما يعادل أولاً أو لا يكاد يعادل أياً من المجمعات الكبرى في العالم مثل لندن أو نيويورك أو طوكيو. ولكن كان هذا ليس السؤال، إنما السؤال هو كيف، ولماذا؟ وهو ما يتقلنا إلى موضوع ضوابط الأحجام.

العاصمة في الهيكل القومي

إلا أن علينا قبل هذا أن نزن العاصمة الإفريقية بمقياس دولتها، أعنى أن ننسبها إلى حجم السكان في دولتها وفي القطاع المدني العام. فمن المهم أن نعرف أين تقع العاصمة - أى عاصمة - في الهيكل العمراني القومي. وكيف تستقر فيه. فإن هناك أنماطاً من الأحجام شتى ومتباينة، ولكل منها مغزاه ومحموله السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما يترتب على ذلك من مشاكل تخطيط وتعمير وإعادة بناء. ولعل من المفيد هنا أن ندير مناقشتنا على درجتين،

فبدأً بنسبة حجم العاصمة إلى مجموع السكان العام في الدولة، ثم نثنى بنسبتها إلى مجموع سكان المدن وحدهم في الدولة.

فإذا نحن قرنا أحجام عواصمنا اليوم بأحجام دولها^(١) لراعنا ذلك المدى الهائل الذي تتأرجح داخله هذه النسبة. فهي في حالات تهبط إلى ٠.٠٥٪ (ملاوي) وفي البعض الآخر تكاد تصل إلى ٥٠٪ (الصومال الفرنسي)، أي أنها تهوى في الأولى إلى جزء من مائتي جزء من مجموع سكان الدولة وفي الأخيرة تنتفخ وتورم إلى نصف سكان الدولة!

ولا جدال أن هذه النسب إنما تتفاوت بسبب تفاوت أحجام الدول أكثر منها بسبب تفاوت أحجام العواصم نفسها. لأننا إذا استبعدنا الأحجام الهامشية المتطرفة إلى أعلى أو أسفل من بين عواصمنا، فسنجد أن الغالبية العظمى من العواصم لا تتفاوت كثيراً فيما بينها بقدر يتناسب مع تفاوت دول القارة في حجم السكان.

بمعنى آخر. إن هذه العواصم أكثر تجانساً وتقارباً في أحجامها من أحجام سكان دولها، وإن دل هذا على شيء في النهاية، فإنما يدل على أنه ليس ثمة تناسب كامل محكم ووثيق بين حجم العاصمة وحجم الدولة في إفريقيا بصفة عامة. وسنعود إلى هذا بقليل من التحليل بمد حين، ولكن يجوز لنا هنا أن نميز بين أنماط ثلاثة.

1- Hamdan, "Sizes of African Capitals", op. cit., p. 92.

ففى الحالات التى تنخفض فيها نسبة سكان العاصمة إلى سكان الدولة انخفاضاً شديداً قد نكون فى الحقيقة لزاء «دول بلا عواصم» إلى حد بعيد فى حالة النيجر ورواندا وبوروندى وتوجو مثلاً. بينما يصح العكس فى الحالات ذات النسبة المالية جداً، فثمة هنا «عواصم بلا دول» بدرجة أو بأخرى. نخذ مثلاً الوحدات السياسية القزمية، كدول الجزر الساحلية مثل زنجبار وموريشس وريونبون والصومال الفرنسى ففيها لا تكاد «الدولة» تكون أكثر من مدينة، فهى رأس بلا جسم أو تكاد.

إنها فى معنى «دول المدن» التى تذكرنا بقوة بدول المدن الوسيطة، وإنما من أصل وفى إطار جديد هو الاستعمار، كما تذكر بدول المدن البشرولية المعاصرة التى خلقتها الزيت حول الخليج الفارسى (العربى) وإن كان يترونها هو موقعها الاستراتيجى. إما كميناء حرة أو ترانزيت أو كقاعدة حربية، وسواء فى التمط الأول أو الثانى فالدلالة واحدة واضحة، وهى الشذوذ السياسى أو عدم النضج.

على أن بين التقيضين نمطاً ثالثاً فيه نجد حجم الدولة كبيراً نسبياً، ولكن ترتفع فيه فى نفس الوقت النسبة المثوية للعاصمة بدرجة تدل على أن تضخم العاصمة هنا غير عادى. إن لم يكن غير طبيعى. تحت هذا الباب تندرج القاهرة، لكن المثل الصارخ هو تونس بلا ريب. فليس فى القارة دولة تبلغ بضعة ملايين وترتفع فيها نسبة العاصمة إلى الدولة إلى نحو الخمس. إلا تونس، وكما

يقول جوتييه «إن تونس برمتها معلقة إلى هذه المدينة الخفيفة»^(١). والحقيقة أن معنى هذا أن القطاع الأكبر والأخطر من كل ثروة وكيان الدولة مركز بعنف، وبلا هوادة في نقطة واحدة بحيث تكاد أن نقول إن «الدولة هي العاصمة». وهو حكم لا يشرف الدولة الوطنية الحديثة، ويحتم العمل على اللامركزية.

والأنماط الثلاثة تدل في مجموعها على كثرة الثغرات ونقط الضعف في بناء عواصمنا الإفريقية وأخطر منه في كيان دولنا السياسي.

ماذا إذن عن موقع العاصمة في سلم مدن الدولة؟ الأصل في العاصمة غالباً أنها «المدينة الأولى» في دولتها، ولقد وجد أننا إذا أخذنا أكبر ثلاث مدن في الدولة وربنا نسبها إلى الرقم القياسي ١٠٠ فإن المتوسط العادي يتبع المتتالية ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ في الأعم الأغلب^(٢). ولكن كثيراً من عواصم إفريقيا تبعد كثيراً أو قليلاً عن هذا النمط المثالي. بما يؤكد الاستدلال السابق نوا عن ضعف كامن في عائلة العواصم الإفريقية. ذلك أن هناك - مرة أخرى - أنماطاً ثلاثة لكل منها خصائصه هي العواصم الضعيلة والضعيفة والسائدة.

فالأولى ليست العاصمة فيها هي المدينة الأولى. ذلك وضع يتكرر في نيجيريا واتحاد جنوب إفريقيا والمغرب وداهومي والكمرون وموريتانيا. وإلى بضع

1- Pierre George, La Ville, p. 274.

2- Mark Jefferson, "The Law of the Primate City". Geog. Rev., April 1939, pp 226-232.

سنوات مضت كانت بوبو ديولاسو فى الفولتا أكبر من واجادوجو. وربما ضم السودان إلى المجموعة إذا ميزنا بين الخرطوم كعاصمة رسمية وأم درمان كعاصمة وطنية. ولاشك أن ابتعاد العاصمة عن المدينة الأولى إن لم يكن شذوفاً مدنياً أو سياسياً فهو على الأقل ليس القاعدة الأصولية.

وبعض حالاتنا الإفريقية قد يذكر بالعواصم الأمريكية وعواصم الكومنولث عامة كما فى بعض جنوب إفريقيا، ولكنه فى البعض الآخر يمثل محاولة استعمارية مقصودة للابتعاد بالمركز الرئيسى السياسى عن العواصم الوطنية التى هى بؤر التخمر القومى ومشاتل المشاكل السياسية. هذا واضح فى نيجيريا. حيث تركت إيبادان العاصمة الوطنية القديمة رغم أنها لابتعد موقعا عن لاجوس. بل هى على الأقل أقل تطرفا. وواضح هذا كذلك فى الخرطوم بالنسبة لأم درمان، وفى الرباط بالنسبة للدار البيضاء.

وعموماً ففى كثير من هذه الحالات، خاصة حين تتقارب الأحجام، يحتمل أن العاصمة تنمو. لاسيما منذ الاستقلال بمعدلات فريدة لن تلبث أن تسبق بها المدن الأخرى وتصبح هى المدينة الأولى. ولعل الخرطوم بالنسبة لأم درمان مؤشر واضح فى هذا الاتجاه.

أما العواصم الضعيفة فنلقاها حين لاتزيد العاصمة عن المدينة الثانية إلا قليلا - قل بنسبة ٧٠ إلى ١٠٠ - هنا تأتى سان دنيس، سولسبرى، واجادوجو، ونيامى. ومنذ بضع سنوات فقط كانت كوناكرى من العواصم

الضئيلة. فى أغلب هذه الحالات تكون العاصمة حديثة النشأة أو الاختيار، فلم يتوفر لها بعد الوقت الكافى لتجمع ثقلاً كبيراً ترجع به غيرها كثيراً. ومعنى هذا عادة أن العاصمة لم تستطع بعد أن تتبلور إلى درجة كافية للتعبير عن الحياة القومية والقوة السياسية للدولة، ودليل على عدم النضج السياسى بعامة. ومرة أخرى يحتمل مع الاستقلال أن تظهر هذه العواصم الضئيلة على منافسيها بسرعة منذ الآن - وكوناكرى مؤشر واضح آخر.

تبقى العواصم السائدة وهى التى تظهر فيها العاصمة على سائر مدن الدولة بوضوح حاسم، وتطغى شخصيتها فيها بصورة توحى بالتبلور السياسى والكيان العضوى القوى. والأرجح ألا ترتفع نسبة المدينة الثانية إلى العاصمة عن النصف أو الثلث حتى تتحقق هذه السيادة، ولكنها قد تنخفض إلى الخمس أو العشر فتصبح سيادة العاصمة فى الحقيقة طغياناً كاملاً.

ويمكن أن نحصر فى المجموعة ذاكار، فورلامى، كوناكرى، أيديجان، ليوبولدفيل، باموكو، تناناريف، أديس أبابا، الجزائر، تونس، طرابلس، القاهرة، مقديشو. وقد نضيف العاصمة المثلثة إذا اعتبرناها مجعماً مدنياً واحداً كما هو الأصح عملياً. والملاحظ أن أغلب هذه الحالات هى من العواصم ذات الحجم الكبير بالمقياس الإفريقى، وأن دولها هى غالباً من وحدات القارة الغنية نسبياً اقتصادياً وحضارياً.

والملاحظ بعد هذا أن قائمة هذه المجموعة هى أطول المجموعات الثلاث،

أى أن هذا هو النمط السائد فى القارة. فإذا ذكرنا أن أحجام العواصم الإفريقية بعامه هى أحجام ضئيلة وقزمية بالمقياس العالمى، فإن انتشار وشيوع العاصمة السائدة يعنى أن أغلب دول القارة لا يملك فى الواقع إلا مدينة واحدة كبيرة نسبياً هى العاصمة نهوى بعدها فجأة إلى عدد من المدن الميكروسكوبية التى لا كفاءة لها فى الحقيقة. ومثل هذا النمط نمط يتكرر بإلحاح فى البلاد المتخلفة المستعمرة حتى يمكن أن نسميه «نمط المدن الاستعمارية».

على أنه فيما عدا هذا فإن تفوق العاصمة السائدة إذا تطرف إلى حد الطغيان فقد يعبر عن حالة مرضية فى تركيب الدولة. وتعود تونس هنا لتؤكد خطورة وضعها فى بلدها، فهى الوحيدة فى القارة التى تصل فيها العاصمة إلى عشرة أمثال المدينة التالية! فإذا عرفنا أنها منذ بضع سنوات لم تكن تزيد عن خمسة أمثال المدينة الثانية، أدركنا أنها محتكر كل شىء باطراد متزايد حتى أصبحت رأساً ثقيلاً على جسم ضعيف تنوء به الدولة، أصبحت رأساً كاسحاً يثقل على جسم كسيع، بحيث لم تعد الدولة تزيد عن مجرد ضاحية شاسعة للعاصمة. ومثل هذه المعادلة الإقليمية الصارخة الاعوجاج إنما تشكل معادلة صعبة حقاً فى التخطيط القومى، ومحددتها جوهرياً للتخطيط الإقليمى.

ضوابط الأحجام

بين القوى المحلية والاستعمار

السؤال الآن: ما هي القوى التي تكمن خلف هذه الصورة المحددة لمواصمنا الإفريقية؟ كيف نفسر أولاً فروقها الفردية الثابتة، ثم ثانياً ذلك التقارب الأساسي بين أحجام الغالبية العظمى منها، ثم أخيراً تلك الضائقة التي تترنن عليها وتدمغها بالقزمية في حساب الميزان العالمي؟ لم تعدد من العوامل والضوابط التي تنبثق من داخل القارة يمكن أن تجيب على بعض هذه الأسئلة، ولكن لم أيضاً قوى وضوابط مفروضة على القارة من الخارج يغيرها لن نفهم داخل الصورة. ولنبدأ بمحاولة لتفسير الفروق الفردية في أحجام العواصم الإفريقية.

لاشك أن هناك - ابتداءً ومنطقاً - علاقة بالقوة بين حجم السكان العام وحجم العاصمة، ويكمن أن نلمس هذا في كثير من عواصم القارة. مثلاً أغلب العواصم القزمية والصغيرة هي لدول ضعيلة السكان، فليست هناك عاصمة من فئة - ١٠٠ ألف لدولة تزيد عن ٤,٥ مليون (باستثناء واحد هو لورنسو مركيز)، وأغلبها يقل عن ذلك كثيراً. بينما أن أغلب العواصم فئة ١٠٠ - ٢٠٠ ألف هي لدول أكبر حجماً، وأكبر منها بوجه عام عواصم فئة ٢٠٠ - ٥٠٠ ألف وما فوقها. كذلك سيلاحظ أن أكبر العواصم هي عواصم الدول خارج المدارية التي هي من أكبر دول القارة سكاناً.

ومع ذلك فإن هذا الارتباط عام عائم وليس مطرداً حتى في هذه الحدود. فهناك سلسلة من المفارقات بارزة بدرجة كثير أقلنا حبا للاستطلاع: كيف يمكن أن تكون لاجوس قدر أكبر رغم أن نيجيريا - كبرى دول القارة سكانا - قدر غانا تسع مرات كاملة؟ ولا ولن يكون الوضع الاتحادي للاجوس بتعميل كاف. ولا يقل عن هذا غرابة دأكار التي تناهز أكبر تقريبا مع أن سكان السنغال لا يزيدون على ٣ ملايين. كذلك في ظل استعمار واحد، لماذا تكون لورنسو ماركيز أقل من نصف لواندا بينما أن موزمبيق مثل أنجولا سكانا مرة ونصف مرة؟.

وفي شرق إفريقيا تبلغ نيروبي نحو ضعف دار السلام، رغم أن كينيا أقل من تنجانيقا سكانا. وتونس تكاد تقترب عاصمة من الجزائر، مع أنها لا تزيد عن ثلثها كدولة إلا قليلا؟ لماذا تكون طرابلس أكبر من الخرطوم رغم أن السودان عشرة أضعاف ليبيا سكانا وزيادة ١٩ ودعك من المقارنة بين تونس والخرطوم وبين تونس والسودان؟ كذلك ما الذي يجعل القاهرة ضعف روما حجما مع أن إيطاليا ضعف مصر سكانا^(١)؟

ذلك كله يعجز عامل السكان عن تفسيره. ولقد نعلل بعض هذه المفارقات والمتناقضات بموامل أخرى كأعمار العواصم، ولكنه أيضاً ليس كل شيء. فلئن كانت هناك بعض عواصم قديمة ذات أحجام كبيرة كالعواصم

١- جمال حمدان، المدينة العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤، ص ٤٩.

العربية. فإن بعضها ضئيل الحجم كطرابلس وبنغازي، بينما أن بعض العواصم الحديثة ضخمة مثل الكاب. كذلك قد نبحت عن علة في الصدفة التاريخية أو السياسية، ولكنها تظل تفسيراً فردياً وجزئياً. فداكار كعاصمة لإفريقيا الغربية الفرنسية حققت حجماً يعد من أكبر الأحجام في غرب إفريقيا. ولكن تفتت الإمبراطورية تركها - كفيينا في النمسا - عاصمة منتفخة متورمة لدولة متقطعة. وهذا وحده الذي يفسر كيف أنها تناظر أكرا أو لاجوس رغم فارق حجم السكان الشاسع.

هذا وذاك إذن قد يفسر بعضاً من المفارقات وجزءاً من الهوة التي تفصل بين حجم الدولة والعاصمة بحيث لا يتواكب دائماً. لكن ذلك لا ينبغى أن يخدعنا عن - بل يجب أن يؤكد لنا - أن درجات التضج الحضارى والمادى تتفاوت بشدة بين وحدات القارة المختلفة، وأن نصيب بعضها من التنمية والثروة الحضارية شبه معقول، ونصيب الآخر جد قاصر وهزيل. وهو شبه معقول فى الأولى بالصدفة والحظ الحسن فقط، وهو هزيل قاصر فى الثانية بحكم الإطارات السياسية المعقوية الاتفاقيه التى فرضها الاستعمار.

ولكن بعض هذه الفروق الفردية بين أحجام عواصمنا تبقى حقيقة كبرى وخطيرة تجمع بينها جميعاً هى التقارب الأساسى بين أحجام الأغلبية. فهى تتراوح - خاصة فى إفريقيا المدارية، أى إذا استثنينا إفريقيا العربية « واتحاد جنوب إفريقيا - بين حوالى ١٠٠ ألف - ٢٠٠ ألف، أو بصورة أشمل بين ٧٥ ألفاً، و٢٥٠ ألفاً. هذا بينما تتفاوت أحجام الدول تفاوتاً واسعاً جداً لا يمكن

أن يتناسب مع هذا التفاوت في أحجام العواصم. ومعنى هذا كما قلنا أن أحجام العواصم مستقلة إلى حد ما عن عامل السكان. ولا بد أن عاملا غير جغرافى بالمعنى الضيق هو الذى يدفع بأغلب العواصم إلى حد أوسط متقارب مهما بابت أحجام بلادها. ومن الواضح أن هذا العامل هو العامل الحضارى.

فالمنطقة أصلا بدأت منذ وقت قريب نسبيا من نقطة الصفر الحضارية والمدنية. وبمجرد أن تخصص رقعة منها كوحدة سياسية منفردة كان لابد أن تنمى لنفسها عاصمة تكفل حداً أدنى معقولا من المستوى الحضارى يوفر على الأقل التسهيلات والخدمات الحديثه للمستعمرة الأوربية ويضمن الأجهزة الإدارية والسياسية الضرورية. ومثل هذا الحد يعنى حجما أدنى للعاصمة قد لا تجد الوحدات الكبيرة صعوبة فى الوصول إليه وتخفيه، ولكنها بعد أن تتخطاه قد لا تجد حافزا كبيرا ولا فائضا من الإمكانيات والطاقة لتستمر فى النمو بنفس النسبة، ولهذا فهى غالبا لاتعمدها إلا بقدر صغير لا يتناسب مع حجمها.

هذا بينما تجد أصغر الوحدات السياسية نفسها مضطرة إلى بذل وتركيز كل إمكانياتها مهما تضاءلت حتى تصل إلى هذا الحد والحجم الأدنى. وهى تبذل فى ذلك تضحيات كثيرة عادة ماتمنى إهمال الأقاليم والمدن الإقليمية وتخلق تناقضا وتعارضاً جذريا بين المدينة والريف، بين العاصمة والأقاليم، ولكن لامفر لها من هذا حتى تحقق الحجم الأدنى الضرورى لعاصمة على درجة معقولة من الكفاءة الحضارية والكفاية السياسية. ولهذا فهى تلهث لتصل إليه.

ولكنها حين تصله تجد نفسها غير بعيدة كثيراً عن أحجام عواصم الوحدات الكبرى. ومن هنا تتقارب أحجام أغلب العواصم المدارية في القارة رغم التباين الشديد في أحجام دولها¹.

ومعنى هذا التقارب العام في أحجام الأغلبية المدارية أكثر ارتباطاً في تعليقه بالعامل الحضارى منه بالعامل السكانى. ولكن معناه أيضاً أن التقسيم السياسى الخاطئ للقارة يدعو إلى انحرافات عاصمية وشذوذ بما يفرض على أغلب وحداتها الصغريات من أعباء ثقيلة تجهدا وترغمها على تنمية عواصم أكبر من طاقاتها تمتص حيوية الدولة وتمتصها اعتصاراً. ومن هنا نرى أن الدلالة الحضارية والمغزى السياسى للعاصمة الإفريقية أكبر من أن يكون مجرد «واجهة» للدول الإفريقية الحديثة. إنها مقياس اختزالى حساس لسلامة كيان وتكوين الدولة ذاتها: إنها نبض الدولة الذى يحس كل أعراضها وأمراضها.

وهى تعود بنا لذلك إلى ماسبق أن شخصناه فى تركيب الدولة الإفريقية الجديدة من متناقضات وشذوذ. فهذه الفروق والمفارقات غير المنطقية فى عواصمنا إنما ترجع إلى - وتنم على - تقسيم سياسى يعوزه المنطق الجغرافى. السليم ويفتقر إلى تخطيط جيوبوليتيكى مقنع. ونأسياً على ذلك فإن مسؤولية تصحيح هذه الأخطاء العاصمية ومحاولة تسيقها تنقلنا إلى مشكلة أكبر هى التحدى الحقيقى الذى يواجه أبناء القارة ونعنى به إعادة تخطيط هيكلها

1- Hamdan, "Sizes of African Capitals," p. 98.

السياسى من جذوره.

ثم نصل أخيراً إلى ثالثة الأثامى وهى تلك القزمية التى ضربت على أغلب عواصم القارة العملاقة. ليس إلى التخلف الحضارى مرجعها، ولا إلى أى عامل داخلى بالقطع يمكن أن ترد. إنما علينا أن نمد البصر خارج إطار القارة لنرى أس ورأس الداء. فالثابت المؤكد واقعيًا وتاريخياً أن عملية النهب المنظمة والنزح المقتن لموارد وخيرات القارة التى قام بها الاستعمار نحو قرن من الزمان هى المسئولة عن هذا الضمور والمعم الذى أصاب كل أعضائها وعلى رأسها العواصم.

ومن الثابت المؤكد أيضاً أن هذا التيار العارم انصب أكثر ما انصب فى عواصم المستعمر فى غرب أوربا بالذات حيث تضخمت وتآلفت على حساب تعاسة وذبول نظيراتها الإفريقيات. والعلاقة هنا حاسمة كالكاتون الطبيعى: هنا ضغط مرتفع وهناك ضغط منخفض: هنا عملية جمع وهناك عملية طرح: هنا مضخة كابسة وهناك مضخة ماصة. وسخرية هى لاشك مايقوله الاستعمار من أنه - وقد أعطى إفريقيا بعض عواصمها الجديدة - قد قام بعملية «نقل دم» إلى القارة. فالحقيقة الموضوعية أنها كانت عملية «مصر دم» حضارى - عملية نزيه اقتصادى.

ولقد كان الكتاب الهولنديون يقولون مجازاً أن أسترادام - وقد بنت مسجدها على الصيد - «بنت على أساس من الرنجة»، فجاء الكتاب

الإندونيسيون وأثبتوا أنها إنما «بنيت على أساس من جاكرتا». والمثل يمكننا أن نقول عن لندن وباريس وبروكسيل ولشبونة وغيرها بالنسبة لمواسم إفريقيا. والذي يسير في القلب التجاري لهذه المواسم الأوربية لن يشق عليه أن يجد أن شوارع، بل أحياء برمتها تستمد كياناتها، ومبرر وجودها من استثمارات واحتكارات إفريقية خالصة ومن موارد «عبر البحار».

أن روعة وضخامة هذه المواسم الأوربية هي مباشرة وبلا تردد ففر وهزال المواسم الإفريقية. وقزمية العاصمة الإفريقية التقليدية لا ترجع إلى «فراغ» حضارى من الداخل. وإنما أساساً وفي الدرجة الأولى إلى عملية «تفريغ» اقتصادى من الخارج. والآن وقد تحررت القارة أن لها أن تحول هذه العملية إلى «تجربة مادية في «الأواني المستطرقة» تستعيد بها بضاعتنا السلبية كما استردت من قبل حريتها واستقلالها.

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامه

الباب الثالث

الدولة والإقتصاد في إفريقيا

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامه

ما هو الكيان الاقتصادي لقوى الدول الإفريقية؟ هل هو يؤكد الضعف السياسي الذي حللناه أم يعرضه؟ بوجه عام يمكن اعتبار القارة كتلة ضخمة من الاقتصاد «المتخلف». ويتضح هذا التخلف في عدة سمات ليست قاصرة في الواقع على إفريقيا بل تشترك معها فيها مناطق أخرى من العالم لأنها في الحقيقة خصائص البلاد المتخلفة عامة، أو بتعبير آخر المناطق المدارية، أو ما أصبح يعرف «بالعالم الثالث». ولكن هنا في المجال الاقتصادي تبلور لنا حقيقة هامة وهي أن أفريقيا هي أشد المداريات «مدارية»، ليس فقط بمعنى الامتداد والموقع، ولكن بالمعنى البشري عامة، والسياسي الاقتصادي خاصة. ومن ثم كانت هي، أكثر من أي قارة مدارية أخرى، «القارة المشكلة» بالضرورة. ويحسن أن نقسم دراستنا للاقتصاد والدولة في القارة إلى موضوعين: تحليل الصرح الاقتصادي Superstructure نفسه بخصائصه وثقافته وتركيبه، ثم تحليل الأساس الجغرافي Substructure الذي يرقد تحته.

الفصل الخامس

الصرح الاقتصادى

الصرح الاقتصادى فى الدول الإفريقية فى كلمة واحدة «بناء متخلف» وتتحصر مظاهر هذا التخلف فى ملامح ستة هى الاقتصاد المزدوج، الاستغلال الجزئى، الإنتاج الأولى، تركيز الصادرات، التبعية التجارية، العجز التجارى. وفى هذا الفصل نتبع كل عنصر من هذه العناصر بالدراسة والتحليل.

الاقتصاد المزدوج

الاقتصاد السائد فى الدول الإفريقية هو «الاقتصاد المزدوج dual economy»، وفيه يفرض قطاع من الاقتصاد التجارى النقدى على هيكل من الاقتصاد المعاشى الاكتفاى⁽¹⁾. وهذه الثنائية هى تلخيص لمرحلة من التطور من الاقتصاد القديم المعاشى إلى الجديد التبادلى، وهى انعكاس لهيكل خلاسى أكبر من الاحتكاك الحضارى، وهى بالتالى علامة على التخلف. ويوجه القطاع المعاشى عادة إلى الاستهلاك الملهى الغذائى، بينما يوجه القطاع التجارى للتصدير، ويحدد بذلك القدرة الشرائية والحضارية للدولة. وبالرغم من أهميته القصورى فإن القطاع التجارى لا يحتل عادة إلا كسرا ضئيلا من المساحة المنتجة والقوة العاملة.

1- Hance, p. 188.

لكنه - هذا القطاع التجارى - يعتمد على التنظيم والإشراف العملى والإنتاج الكثيف ورأس المال الضخم Capital-intensive. ويتألف القطاع عادة من مشاريع حكومية أو مشاريع شركات، ضخمة فى رأس المال والخبرة. وهى تعتمد فى الزراعة فى المناطق الجافة على مشاريع الرى. خاصة على «الدالات الداخلية Inland deltas، التى تكثر بالذات فى الشمال (الجزيرة - طوكر - دلتا النيجر الداخلية). فهى اقتصاد كثيف أساساً. وفى المناطق المدارية تميل أغلب المحاصيل التجارية إلى أن تكون محاصيل أشجار كالمطاط والبن ونخيل الزيت، لأن المحاصيل الشجرية وحدها هى الأنسب للتربة الفقيرة اللاتربة كما فى سيراليونى وليبيريا مثلاً.^(١) أما فى حالة التمدين فنحن إزاء عملية «بيضاء» كلية ليس للإفريقيين فيها إلا العمل اليدوى أو البدنى.

وبديهى أن هذا القطاع التجارى الحديث يرتبط تماماً بالقوة المستعمرة. فتقسيم العمل التقليدى فى إفريقيا الاستعمارية قام أساساً على احتكار المستعمرة أو الجالية البيضاء للحرف الثانية والثالثة وهى زبد الاقتصاد - تاركين الحرف الأولى - زبد الاقتصاد - للأهالى. مثلاً فى المغرب بحسب تعداد ١٩٥٢ كان ٧٧ فقط من الأوربيين يعمل فى الزراعة، وفى تونس ٢٢٤^(٢)، مع ملاحظة أن هذه حالات من الاستعمار السكنى. وإن شارك الأهالى فى الحرف الثانية أو الثالثة فكأيد عاملة فقط أو فى أسفل السلم.

1- Church, West Africa, pp. 300 ff.

٢- عزة النص. أحوال السكان فى العالم العربى. القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٣٦-١٣٧.

وفى إفريقيا المدارية - يشارك الآسيويون - الشوام فى غرب إفريقيا والهنود فى شرق إفريقيا الجنوبية - فى الحرف الثلاثة خاصة. فيكاد الهنود مثلاً يحكرون تجارة التجرئة والإقراض والوظائف الصغيرة بمثل ما يفعل الصينيون فى جنوب شرق آسيا. ولهذا فكما كان هؤلاء يسمون أحياناً «يهود جنوب شرق آسيا» فقد عد البعض الهنود «يهود شرق إفريقيا» وظيفياً. وعلى كل حال فلما كانت مثل هذه الجاليات الآسيوية هى من «تتابع المعسكر Camp followers» معسكر الاستعمار، فإن من الطريف أن الأوربيين يطلقون عليها «طفيليات الاستعمار»^(١) دون أن يذكروا من هم الطفيليات الكبرى!

أما القطاع المعاشى البدائى واسع غالباً. سواء فى الرعى أو فى الزراعة. فى الرعى لأنه متأخر للغاية لأسباب طبيعية - بيولوجية (المناخ والذباب) واجتماعية - تقليدية حيث لا يعد الرعى إلا حرفة عاطفية رمزية *elevage sentimental*^(٢) فلا يستفاد من الحيوان إلا سطحياً حتى فى مدغشقر «جزيرة البقر *lie de Boeufs*». ^(٣) وفى الزراعة ترادف الزراعة المحلية الزراعة المنتقلة البدائية التى هى متلافة للأرض والموارد وتجمل من أصحابها «رحل الزراعة» (*caingin, citimene* الخ). ^(٤) ورغم أن القطاع البدائى فى مجموعته لا

1- Beaujeu-Garnier, Géog. de la Pop., II. p. 18.

2- Ibid., p. 46.

3- Hance, p. 270.

4- جمال حمدان، أنماط من البيئات، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٦.

يساهم إلا بكسر ضعيف من مجموع الإنتاج، فإنه هو الذى يستوعب الأغلبية من القوة العاملة والأرض المستغلة. فمثلاً قدر أن ٦٩٪ من المساحة المزروعة فى كل إفريقيا المدارية يخصص للغذاء ويستوعب ٦٠٪ من الذكور + ١٥ سنة.^(١)

هذان إذن هما طرفا الاقتصاد المزدوج. ولاشك أن أهم حقيقة تتولد عن تلاحمهما هى الصراع العنيف بين محاصيل التجارة والغذاء. هناك شد وجذب دائم بينهما. يتكرر فى كل الوحدات الإفريقية تقريباً.^(٢) مثلاً فى السنغال انخفضت مساحة الغذائية بسبب التجاريات. وفى أوغنده نما إنتاج القطن كثيراً، ثم هبط نتيجة للصراع مع المحاصيل الغذائية اللازمة. ويترتب على هذا التضاد أن كثيراً من الوحدات الإفريقية لا تكفى نفسها فى الغذاء وتستورد النقص. إما من أجزاء أخرى من القارة، وإما من خارج القارة نفسها. وهذه متناقضة فذة فى قارة زراعية أساساً.

وإذا كان شرق إفريقيا يكفى نفسه غذائياً فى مجموعته بفضل امتداده فى خطوط العرض ونطاقات النبات، فقد زاد تبادل التجارة «بين المدارية» خصوصاً فى الغذائية التى ترسل بكميات كبيرة إلى الغابة الاستوائية التى هى منطقة عجز إنتاج الغذاء لفرط نمو المحاصيل التجارية.^(٣) وإذا كانت تونس ومراكش تمتاز بفائض غذائى مثلاً للتصدير فإن مصر لا تكفى نفسها بنسبة ٢٣٠٪.

1- Hance, p. 2.

2- Ibid., p. 17.

3- Ibid., p. 3.

والواقع أنه يمكننا أن نقول إن قدرأ كبيراً من التخصص التجاري فى كثير من الوحدات الإفريقية يرجع جزئياً إلى قلة السكان. مما يوفر نسبة كبيرة من الأراضى لغير الغذائية. أما فى الوحدات القزمية المساحة. الكثيفة السكان، والتي لا تمثل من حيث الإنتاج إلا «خزانات عمل» فيصل التعارض بين الغذائية والتجاريات إلى قمته، كما فى الفولتا. حيث الكثافة وضغط السكان شديداً للغاية، الأمر الذى فرض على الزراعة أن تتجه إلى الكفاية الغذائية. فظهر التنوع الزراعى ولكن اختفى التصدير⁽¹⁾. مثل ذلك أيضاً رواندا - أروندي حيث نجد نمو المحاصيل التجارية النقدية متأخراً جداً فى حين أن الاهتمام مركز كلية على الغذائية. وحتى هذا لم يمنع من تواتر المجاعات⁽²⁾.

وهذا يذكرنا بأن إفريقيا عامة هى أكبر نقطة سوداء فى خريطة الجوع فى العالم. فسوء التغذية والصحة من نتائج الاقتصاد المزدوج، وهو ما يقلل من الوزن السياسى لوحدها المختلفة. والحقيقة أن هذا التعارض بين جانبى الاقتصاد المزدوج يدل على أن نمو الإنتاج التجارى إنما تم على حساب الإنتاج الغذائى، على حساب تغذية الأهالى، مما يؤكد - فى إفريقيا المدارية على الأقل - الاهتمام بأن الاقتصاد الاستعمارى كان اقتصاداً هدمياً *Raubwirtschaft* وأن عصر الاستثمار إذا كان قد أوشك أن يبدأ فإن عصر الاستغلال انتهى بالكاد.

1- Church, West Africa,

2- Ray Y. Gildea & Alice Taylor, "Rwanda & Burundi" Focus, vol. XIII, no, 6, Feb. 1963, pp. 4, 5.

استغلال جزئى

استغلال الأرض فى معظم الدول الإفريقية هو أولاً استغلال «جزئى» وثانياً استغلال «جزئى». فلا يكاد يحتل من الرقعة السياسية إلا كسراً ضئيلاً جداً غالباً، يتشتر فى الأعم الأغلب فى عدد كبير من «الجزر» المبعثرة بعثرة غير اقتصادية. وهذا إلى حد ما انعكاس لطبيعة القارة ككل، تلك التى يتلغ أغلبها الصحارى أو القابات.

ففى إفريقيا المدارية وحدها يقدر أن نحو خمسى المساحة استبس أو صحراء لا يكفى المطر فيها لإنتاج يذكر، وأن ثلث المساحة سفانا غير مضمونة الإنتاج. ومن الناحية الأخرى يقدر أن ١٢٪ لا يصلح نظراً لإفراط المطر إفراطاً شديداً. والنتيجة الصافية بين هذا التفريط والإفراط هى أن حوالى ١٢ - ١٥٪ فقط من إفريقيا المدارية هو الذى يعد مناخياً صالحاً للاستثمار. وفى القارة ككل تبلغ نسبة الصحروات ٣٥٪ من المساحة العامة^(١).

أما عن التربة فقيرة عامة. تعاني مشاكل عديدة. أهمها المستنقعات والتخربة والفقر الكيماوى. أما فى المداريات فاللاتريت هى كالطوب اسما وفعلاً، هى كما يقول بييرجورر لعنة أو «جذام» المدارين^(٢).. ولقد تكون اللاتريت بحكم كثرة أكاسيد الحديد فيها غنية بإسبابات الحديد بدرجة غير عادية. ولكن

1- Hance, pp. 8.9.

2- Tropical World, p. 21.

هذه إرسابات من نوع ردى للغاية^(١). وبهذا تطلب التربة خصوبتها ولا تعطيلها بدلا عنها ثروة معدنية حقة.

ولا يبقى اللاتريت إلا قليل من التربة الجيدة التي لا ترتبط بالذات بالنطاقات الإقليمية المريضة، وإنما تتحدد بجزر موضعية مبعثرة zonal^(٢) ومع ذلك فمن المحتمل أن مساحة مثل هذا النوع من التربة الموضعية الغنية أقل في إفريقيا منها في أى قارة أخرى. وأهم نماذج هذه التربة الدالات الداخلية inland deltas فى مناطق الصرف الداخلى أو الدالات الساحلية فى مناطق الصرف الداخلى كدلتا النيل، وكل يقع فى المناطق الجافة ويبدو كالواحات الجزرية island-oasis. فمن الأولى أرض الجزيرة فى السودان وتشاد ودلتا النيجر الداخلية التى أحيانا ماتسمى «بالنيل الفرنسى»^(٣). أما فى الجنوب فهناك مناطق الأوكوفانجر.

ومن أسف كذلك أن أودية الأنهار فى إفريقيا قليلة الأهمية والخطر كمواطن للسكان والإنتاج، وأن الدالات ليست نامية بما فيه الكفاية. ولعل هذا من أبرز الفروق بين إفريقيا المدارية وسائر القارات^(٤). وربما كان النيجر الأسفل

1- Church, Modern Colonisation, p. 31.

2- Hance, p. 261.

3- Id., p. 39.

4- Hance, Kotschar & Peterec, p. 494.

مثالاً واضحاً لهذا، فمناطق الحياة والإنتاج في نيجيريا تمتد - لائقتررب - من
النهر.

وكتنتيجة لهذه السوالب والمثالب ولغيرها من المضادات البشرية والطبيعية
تجد أن المساحة المزروعة فعلا في كل القارة تبلغ حوالى ١١٥ مليون فدان
قط، أى ١.٦٪ تقريباً من مجموع مساحتها بمتوسط قدره ٠.٧٤ فداناً للفرد.
وقد أكد وليم هانس جيداً وهقوة هذه الرقعية والقزمية الجزرية كظاهرة أساسية
في استغلال الأرض في إفريقيا، خاصة المدارية. وهو يلخص هذه الجزر في أربعة
أنواع: جزر ساحلية هامشية بفضل سهولة المواصلات والشحن، جزر المرتفعات
حيث يصحح الارتفاع المناخ والتربة للسكنى والزراعة، الجزر التعدينية التى لا
قاعدة لها إلا أنها جزر من معطيات الجيولوجيا، جزر الرى المرتبطة بالدالات
الداخلية والأنهار. ويقدر هانس أن هذه الجزر فيما بينها لاتمثل في إفريقيا
المدارية إلا ٤٪ من المساحة ولكنها تغل ٨٥٪ من الإنتاج الذى يدخل - أو
يخرج إلى - التجارة العالمية^(١).

وليس شك في أن هناك إمكانيات للتوسع والتحسين، وقد حدث بالفعل
في السنوات الأخيرة تقدم كبير. إلا أنه على ضوء التجربة والواقع ينبغى ألا نبالغ
في تقدير هذه الإمكانيات. فعلى سبيل المثال يمكن القول إن الصحراء تمثل
قطاعاً مشتركاً في معظم الوحدات السياسية الإفريقية مع استثناءات قليلة للغاية،

1- p. 5.

فحتى كينيا المدارية نجد نسبة كبيرة جداً من المساحة الكلية جافة بدرجة لا تصلح للاستثمار، ويقدر أن ربع المساحة فقط هو الذى يعد منتجاً تماماً سواء بالقوة أو بالفعل^(١). وأسوأ من أن المساحة القابلة للاستثمار فى كل وحدات القارة منخفضة جداً، أن المزروع فعلاً أشد انخفاضاً بدرجة توشك ألا تكون مقبولة فى حالات كما تدل الأمثلة الآتية.

فى الوحدات المدارية نجد أن كثيراً من سيراليونى مثلاً جبلى، بينما يعد الخمسان فقيرين جداً. فى ليريا لا يصلح للزراعة إلا نصف المساحة، وفى منطقة Kabre فى وسط توجو لا يصلح ٢٥٠ من المساحة للزراعة كذلك. هذا بينما فى رواندا - أروندي (قبل التقسيم) التى تعد سعيدة الحظ جداً فى هذا المجال لا يزيد الصالح للزراعة عن ٢٦٠ من المساحة الكلية، لايزرع منها فعلاً إلا نصفها أى ٢٣٠ من المساحة الكلية^(٢). وحتى فى الفولتا حيث لا صحارى نجد مناطق كثيرة غير منتجة، فقيرة جداً وغير خصبة.

وفى تنجانيقا يقدر أن ٢٣٠ من كل المساحة صالح للزراعة والتشجير، ولكن المزروع فعلاً نسبة ضعيفة للغاية، وتمتاز بالذات بأنها تتألف من عدد كبير من الرقع الصغيرة المبعثرة المتباعدة التى تضاعف من عدم اقتصادية الإنتاج وتمعد مشكلة النقل تمقيداً بالغا. كذلك فى أوغندا لا تزيد المساحة المزروعة عن

1- Stamp, Africa, p, 407.

2- Beaujeu-Garnier, Géog. de la Pop., t II, p. 46.

٢١٢ من المساحة الكلية، إلا أنها لحسن الحظ نمتاز عن بقية شرق إفريقيا بنمط جغرافي خاص. حيث تتركز هذه المساحة الخصبة الكبيرة في رقعة واحدة محدودة ملمومة^(١).

وإذا انتقلنا إلى مدغشقر، وهي جزيرة مدارية من اللاتريت، لا يصلح للزراعة إلا ٣٠ ألف ميل مربع من مجموع قدره نحو ٢٨٨ ألفاً أى بنسبة ٢١٠ تقريباً. مما يترك الرعى يغطي ثلاثة أرباع الجزيرة^(٢). وتصل نسبة المزروع إلى أذناها في المداريات في الكنفو. حيث لا تزيد عن ٢١ من المساحة الكلية^(٣)، وهذه حالة مثيرة حقاً، لأنها أقل مما يوجد حتى في الدول الصحراوية المثالية. إلا أن ضخامة المساحة الكلية تفسر بلا شك هذا الشذوذ.

أما خارج المدارين، وفي الدول الصحراوية فالنسب القابلة للزراعة والمزروعة فعلاً منخفضة جداً كقاعدة، ولكنها من الناحية الأخرى تعوض أحيانا بالتكثيف الشديد. ومصر بالطبع هي المثل النموذجي: ٢٣,٥ من المساحة الكلية هو وحده الصالح للزراعة، ولكن مصر أساساً كشافة لا مساحة. ولا تختلف النسبة عن ذلك كثيراً في ليبيا. وفي النيجر لا تمثل الزراعة إلا نطاقاً عرضه ٨٠ ميلاً شمال النهر والحدود الجنوبية. وهذا نفس النمط في موريتانيا. حيث

1- Kirby, p. 72.

2- Gourou, p. 21.

3- Beaujeu-Garnier, loc. cit.

لا يصلح للزراعة إلا شريحة نافية للغاية هي منطقة «الشمامه» التي هي الجانب الشمالي من السهل الفيضي لنهر السنغال.

إنتاج أولى

مركب الحرف الإفريقي التقليدي السائد يدل على اقتصاد متخلف لأنه أساساً ينصرف إلى الإنتاج الأولى. فمعادلة الحرف السائدة في كل الوحدات تقريباً هي ١-٣-٢، أى أن التركيب الوظيفي للسكان العاملين يتألف من الحرف الأولى أولاً ثم الثالثة. وهذا بالفعل هو ترتيب متتالية الوظائف في المجتمع حين لا يكون التصنيع قد بدأ بعد. أما حين يتقدم التصنيع - ولكن لا تزال الزراعة هي الأساس - فتتحول المتتالية إلى ١ - ٢ - ٣، حتى إذا ما كانت الدولة «رأسمالية» شديدة التقدم والتطور كانت المتتالية هي ٣ - ٢ - ١ أو حتى ٢ - ٣ - ١.

وليس في إفريقيا بعد دولة تخرج على المتتالية الكلاسيكية ١-٣-٢. فرغم أن الصناعة تطفح في بعض الوحدات. إلا أنها لازالت أبعد ما تكون عن أن تمتص من قوة السكان العاملين مثل ما تستوعب الزراعة والغابات والتعدين، أو أن تضح في الدخل القومي مثل ما تصبه الحرف الأخرى. بل إن دولة إفريقية لا تصل بعد إلى الترتيب ١-٢-٣ رغم إرهاصات الثورة الصناعية محلياً، وذلك لأن القطاع الثالث ينمو عادة في نفس الوقت مع نمو القطاع الثاني. ولكن في

الأعم الأغلب بمعدل أسرع، مما يظل القطاع الثاني معه في ذيل القائمة. ففي مصر مثلاً نما القطاع الثالث من ١٨٪ إلى ٢٧٪ بين ١٩٥٠، ١٩٥٥^(١).

وفي القارة بوجه عام لا نجد إلا ثلاث وحدات هي التي تزيد فيها النسبة المثوية للقطاع الثاني عن ١٠٪ وقد تصل إلى ٢٠٪، وللقطاع الثالث عن ٢٠٪ وقد تصل إلى ٣٠٪. هذه الوحدات هي مصر والمغرب (مراكش) و«اتحاد» جنوب إفريقيا، وكلها يقع في إركان القارة. وفي روديسيا الجنوبية، مثل آخر، وهي من أغنى وحدات إفريقيا المدارية وأكثرها تصنيعاً نسبياً تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة من مجموع العاملين الذكور ٥٦,٥٪، وبالثمدين في المناجم ١٦٪، وبالباقي ٢٧,٥٪، أي أن ثلاثة أرباع المجموع يمتصه الإنتاج الأولي^(٢). وحتى في «اتحاد» جنوب إفريقيا الذي يعد تقليدياً أول دولة صناعية في القارة لا تبلغ نسبة المصنوعات في صادراته أكثر من ١٨٪. وتنعكس سيادة الإنتاج الأولي بصورة قاطعة على تركيب الصادر من القارة ككل، فمن إفريقيا المدارية كانت نسبة السلع المصنوعة في الصادر في ١٩٥٧ لا تزيد عن ٠,٤٪ فقط والباقي خامات! وفي القارة بوجه عام إذا كان الإنتاج الأولي يفسر السواد الأعظم من العمالة، ويفسر نسبة أقل من الدخل القومي، فإنه غالباً ما يفسر كل الصادر برمته.

1- Pierre George, Questions de Géog. Pop., p. 25.

2- Beaujeu-Garnier, p. 129.

السؤال الآن: ما مغزى هذه الصورة؟ لاشك أن سيادة الحرف الأولية في القارة هي في الحقيقة جزء لا يتجزأ من تقسيم العمل في النظام الاستعماري السائد أو الذي كان سائداً. فبينما تضخمت الحرف الثانية والثالثة في أوروبا المستعمرة إلى درجة الإفراط والتخمة، وتدت عمداً في إفريقيا القارة المستعمرة. وهذه العلاقة المكسية المباشرة أكبر نمط جغرافي لقانون كولن كلارك المشهور عن العلاقة بين الحرف الثلاث والدخل الفردي أو القومي، وتفسر الفقر العام وانخفاض الدخل القومي في الدول الإفريقية.⁽¹⁾ والواقع إن الاستعمار داخل القارة أو خارجها هو شركة غير تعاونية بين إفريقيا وأوروبا محوراً ومبدؤها - بتعبير الاستعمار نفسه - هو «عقل أبيض وعرض أسود» white brain & black brawn،⁽²⁾ السيادة فيه للرأس والتبعية للجسم، وعلى هذا الأساس توزع الأرباح...

ما موقف الصناعة إذن في هذا التركيب الأولي الطاغى؟ في القارة ككل لاتزيد عن حرفة متنحية كماً وكيفاً. كماً - لأنها قاصرة على بضعة قليلة من وحدات القارة، لاتزيد في أكثرها تطوراً عن المرتبة الثانية بعد الزراعة. وقد يمكن على أساس الكم أن نقول إن كل وحدات القارة تود الصناعة لو أسكنها Pro-industrial، ولكن الواقع أن أغلبيتها الساحقة سابقة للصناعة

1- Colin Clark, Conditions of Economic Progress, Lond., 1940.

2- Diedrich Westermann, The African Today & Tomorrow. Lond., 1939, p. 3.

Pre-industrial، بينما أن القلة المحدودة هي شبه صناعية بالمستوى العالمى semi-industrial. وليس من المبالغة أن تربط بالتطور المالى والقدرة على توليد وتكثيل رأس المال داخلياً أو خارجياً. فالدول السابقة للمرحلة الصناعية تقابل بشكل أو آخر، ودون أن نقصد المعنى الطبقي الاجتماعى، ما يسميه فاجمان wagemann البلاد الرأسمالية الجديدة neocapitalist على أحسن تقدير، بينما الدول شبه الصناعية هي أيضاً شبه رأسمالية semicapitalist.

ومنلاحظ في صدد القدرة على تمويل الصناعة أنه ليس لدول التعدين ميزة كبيرة على دول الزراعة. فكلها عاجزة عن أن تصل إلى مرحلة البدء الذاتى self-starting، وذلك رغم القيمة المادية الكبيرة للصادرات المعدنية خاصة. والواقع أن من المتناقضات الإفريقية المميزة حقاً ذلك الفقر الاقتصادى رغم الإنتاج الهام. فالثروة المعدنية الضخمة التى كان يمكن، بفضل عائدها السريع المباشر الكبير، أن تمويل الزراعة المتخلفة، وأن تحرك ثورة صناعية معقولة، لم تلعب أى دور هام فى التنمية المحلية. فكما فى الدول العربية البترولية، ذهبت إمكانيات الثروة المعدنية فى إفريقيا المدارية بددا حتى الآن، وكان يمكن أن تحرك فى الحالين ثورة اقتصادية حضارية جذرية. فى الأولى ذهبت بددا كنزيف داخلى على أيدي الإقطاع، وفى الثانية كنزيف خارجى على أيدي الاستعمار.

أما من الناحية الكيفية، فالصناعة فى إفريقيا لها خصائص تخلفية واضحة. فالصناعة الاستخراجية بعامة تفوق الصناعة التحويلية جداً. وهذا معناه ابتداء سيادة التعدين على التصنيع الحقيقى. أما مايتى بعد ذلك من صناعات

تحويلية بسيطة في أغلبها؛ صناعات استهلاكية بسيطة أو خفيفة، معظمها صناعات غذائية وبنائية وعلى أحسن الأحوال نسيجية. من أمثلة هذا تصنيع الخامات الزراعية أو المعدنية نصف تصنيع semi-processing للإعداد للتصدير كمصير الزيوت من الفول السوداني وقطع الأخشاب في غرب إفريقيا أو تكرير ومهـر وتركيز النحاس في الكنفرو وروديسيا Electroprocessmetals⁽¹⁾.

وكل هذا أقرب إلى الصناعة الأولية منه إلى الصناعة الثانوية. والواقع أن ضخامة ونقل السلع الخام مع تطوح المواقع وتكاليف النقل الباهظة في قارة المسافات الشاسعة غالباً ما تكون العوامل التي تفرض معالجة الخامات بالتصنيع لتركيزها. ولولا ذلك لما سمح - ربما - للقارة إلا بقدر أشد ضئيلة مما هو الآن. وعلى أية حال، فإن معظم هذه الصناعات هي بحكم تلك العوامل صناعات موانئ. والخلاصة أن القارة بعمامة هي قارة الخامات لا الصناعة أو الخدمات.

والمحصلة النهائية هي أن الإنتاج الأولي الذي يتطلع اقتصاد القارة لا يتكامل حقيقة في هيكل الاقتصاد القومي، ويمثل أداة شبه معطلة إلى حد كبير من ناحية. ومن ناحية أخرى يعني أن أغلب وحدات القارة تقع - بتعبير روستو - في مرحلة التخلف، والقله النادرة منها هي التي اخترقت حاجز الانطلاق. ومن ناحية ثالثة هو يعني أن أساس الاقتصاد هو تصدير الخامات، وأن

1- Hance; G. p. Patten, "The Gabon" Focus, Oct. 1961. p. 5

الدول الإفريقية تمثل لهذا اقتصاديات تابعة dominees للأسواق الخارجية، الأمر الذي يضعف الأساس السياسي. ويجعلها من الناحية الجيوبوليتيكية «دولا سلبية Passive states» لا موجبة ويقلل الوزن السياسي^(١). والواقع أنه إذا كانت القارة متهممة بأنها «خام» حضارياً، فجزء من السبب هو أنها بالضبط قارة الخام إنتاجياً.

وهذا القصور السياسي الذي يثقل الدول الإفريقية ويمجزها عن الحركة كنتيجة للإنتاج الخام الذي يميزها، يتم عن طريق أسعار السوق العالمية في الخامات. فإذا كان الإنتاج الأولي يفسر السواد الأعظم من العمالة في الوحدات الإفريقية، ويفسر نسبة أقل عادة من الدخل القومي، فإنه غالباً ما يفسر كل المصادر برمته. وهذا الاعتماد المطلق على الخامات هو سبب تذبذب الدخل القومي الشديد الذي يكاد يكون غالباً على معظم الدول الإفريقية. ذلك لأن اقتصاديات التصدير في الدول الإفريقية تمثل نسبة عالية جداً من مجموع اقتصادها النقدي من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن سعر الخامات في السوق العالمية مذبذب بالضرورة.

مثلاً إذا اتخذنا ١٩٥٠ كسنة الأساس فإننا نجد في الفترة ١٩٥٨-١٩٥٤ أن الأرقام القياسية لأسعار الكاكاو تراوحت بين ١٠٣، ٢٢٠، ولأسعار البن بين ١٠٢، ١٦٠ ولأسعار القطن بين ٨٨، ١١٢، ولأسعار المطاط

1- Moodie, op. cit. p. 67.

بين ١٠٥، ١٧٤، ولأسعار النحاس بين ١٢٤، ٢٢٣. ويقدر أنه في الفترة ١٩٥٣-١٩٥٩ زادت صادرات إفريقيا كلها في المواد الزراعية بمعدل ٢٦٪ في الكمية، ولكنها لم تزد القيمة إلا ١١٪ فقط، والسبب هو انخفاض متوسط الأسعار في السوق العالمية بنحو ١٥٪.

ومن الغريب حقاً أن القارة في مجموعها وكثيراً من وحداتها متفردة وتسيطر على الإنتاج العالمي في كثير من السلع، ولكنها مع ذلك لا تسيطر على سوقها أو أسعارها على الإطلاق. فهي تنتج أكثر من ثلثي الإنتاج العالمي في ٦ سلع (٣ معدنية هي الكابالت، الماس، الذهب، ٣ زراعية هي الفول السوداني، الكاكاو، زيت النخيل) ونحو $\frac{1}{4}$ الإنتاج العالمي في سلعتين أخريين (الأنثيموني، زيت الزيتون) ومع ذلك لا تستطيع أن تحمي أسعارها.

وفرق هذا تحتل كثير من الوحدات الإفريقية المركز الأول أو الثاني. أما في الإنتاج العالمي أو التجارة الدولية لسلع معينة هامة إما معدنية أو زراعية. فمن المعادن الاستراتيجية تحتل زامبيا المركز الثالث في إنتاج النحاس (١٢٪)، وتحتل الكونغو المركز الثاني في إنتاج الكوبالت ($\frac{1}{3}$ العالم) كما تحتل المركز الأول في إنتاج الماس (٦٢٪) بينما يحتل «اتحاد» جنوب إفريقيا المركز الثاني (١٤٪). ويعود الكونغو إلى الصدارة في العالم في اليورانيوم، كما يقود «اتحاد» جنوب إفريقيا العالم في إنتاج الذهب (نصف الإنتاج العالمي) (٤١٪). كذلك يشغل المغرب المركز الثاني في الفوسفات ($\frac{1}{2}$ العالم).

أما المحاصيل الزراعية فتفقد تنجانيقا العالم في السيمال ($\frac{1}{4}$ الإنتاج)، وتقوده السودان في الصمغ العربي، كذلك تأتي السنغال في الصدارة في تجارة القبول السوداني، وإن كانت الرابعة في الإنتاج، كما تأتي غانا في المركز الأول في الكاكاو ($\frac{1}{4}$ الإنتاج العالمي) وفي حاصلات النخيل^(١). ورغم هذا جميعاً فكل هذه الدول أبعد ماتكون عن أن تتحكم في أسعار السوق العالمية. بل هي أشد ما تكون وقوعاً تحت رحمتها.

تركيز الصادر

ليست الدول الإفريقية دول خامات - أو دول تصدير خامات فحسب - بل هي تمتاز بلا استثناء بتركيز عنيف في الصادر على عدد قليل جداً من المحاصيل الرئيسية، يتطرف في كثير من الحالات إلى وضع دولة المحصول الواحد. على سبيل المثال: في ١٩٥٧ كانت ٥ سلع في إفريقيا المدارية تحتكر وحدها ٥٤,٣ % من قيمة الصادرات^(٢). وليس هذا التركيز قاصراً على دول الخامات الزراعية، بل هو يصدق على دول المعادن كذلك.

وهذه نقطة ضعف سياسية خطيرة، لأنه يترك هذه الوحدات تحت رحمة

١- في هذه النسب راجع :

Oxford Economic Atlas, 1959: Church, West Africa; Stamp, Africa.

2- Hance, Kotschar & Peterec, p. 490.

تقلبات السوق العالمية التي لا تتحكم في الأسعار والدخل فحسب، وإنما أيضاً في النشاط الإنتاجي، إما بالتوسع أو بالانكماش. ففي دول الإنتاج الزراعي، نجد أن الدخل من الكاكاو في غانا يتضاءل باستمرار، وفي دولة معادن مثل «روديسيا الشمالية» أغلقت مصانع بانكروفت في إحدى السنوات لانخفاض الأسعار^(١). كذلك يعني هذا التخصص المفرط خطراً آخر هو إرهاق واستنزاف التربة بالمحصول الواحد ويضيف نزيفاً جديداً - إيدافياً - للقارة، ويصبح التصدير في الحقيقة تجارة عبر البحار في خصوبة التربة.

فتركيز المصادر إذن يجعل الأساس الاقتصادي للدولة خطراً خارجياً وداخلياً على السواء.. ومع ذلك فيجب أن نتحرز في الحكم: فليس هناك علاقة حتمية بين عدد محاصيل المصادر وبين قوة الاقتصاد، لأن بعض الوحدات الأكثر اعتماداً على قلة من المحاصيل تمتاز باقتصاد أكثر صحة وسلامة من وحدات أخرى أكثر تنوعاً في محاصيل التصدير^(٢).

وتختلف الوحدات الإفريقية في درجة هذا التركيز. ويعطى ستامب ملحقاً يشمل النسب المثوبة لمحاصيل المصادر في الوحدات الإفريقية لعام ١٩٤٩^(٣). ورغم تقادم هذه الأرقام فإن دراسة بعض الأرقام الأحدث المتاحة تبين أن النمط الأساسي محافظ قليل التغيير إلى حد ما، بحيث يمكن أن

1- Hance, p. 135.

2- Hance et. al., p. 490.

3- Africa,

تستعمل هذه الأرقام فى تحديد أنواع الدول الإفريقية من حيث تركيز المصادر. فعلى أساس نسبة قيمة المحاصيل الثلاثة الأولى معاً من مجموع قيمة الصادرات ونسبة المحصول الأول على حدة يمكن أن نميز ٤ أنماط. وسيلاحظ أنها تزداد عدداً كلما زاد التركيز. (الأرقام فى صمد كل نمط تشير على الترتيب إلى النسب المثوبة للمحاصيل الثلاثة الأولى، ثم المحصول الأول).

الدول المتنوعة

(- ٤٠ ٪ ، - ١٥ ٪)

هذا النوع يعد شذوذاً فى القارة، ولكنه الشذوذ الذى يؤكد القاعدة. وهو لا يشمل إلا حالتين نونس ومراكش، أى ينحصر فى شمال إفريقيا خارج المدارى.

دول متوسطة التركيز

(- ٥٠ ٪ ، - ٢٥ ٪)

يشمل عدداً أكبر من الوحدات هى كينيا، والكنغو، توجو، موزمبيق، أنجولا، مدغشقر^(١). وسيلاحظ أن كينيا التى هى أكثر وحدات شرق إفريقيا

1- Hance et al., p. 490.

تصنيعاً، هي أيضاً أكثرها تنوعاً في الإنتاج والتصدير. كما نرى أن الوحدتين البرتغاليتين تمتازان بتوسط التركيز، وأن السائد هو الصادر الزراعي، بينما في الكنفو نصف الصادر جميعاً معادن، ونصف المعادن النحاس. أما مدغشقر فتعتبر من أكثر الوحدات الإفريقية، خاصة الإفريقية «الفرنسية» تنوعاً نسبياً، فصادراتها تنتشر على عدد كبير من السلع المختلفة بصورة غير مألوفة.

دول التركيز العنيف

(- ٧٥ ٪ ؛ - ٥٠ ٪)

هذا النوع أكثر انتشاراً من سابقه. ويمكن أن نميز فيه شعبتين. الأولى انتقالية من النوع المتوسط التركيز، وفيها لا يزيد المحصول الأول عن ٣٠ ٪ إلا نادراً (كما في روديسيا الجنوبية) وغالباً ما تتساوى المحاصيل الثلاثة الأولى، أي أن هناك تركيزاً عاماً عنيفاً على المحاصيل الثلاثة الأولى. إلا أن في داخلها نوعاً من التوازن. هذا يشمل إيريبيبا، غينيا، زنجبار، نيجيريا، وروديسيا الجنوبية، والأخيرة تعد أقل وحدات «وسط إفريقي» السابق تركيزاً.

أما الشعبة الثانية فهي انتقالية إلى نوع «التركيز الشنيع» وفيها لا يقل المحصول الأول عن ٤٠ ٪ وقد يصل إلى ٥٠ ٪. أي أنه بينما لا تزيد المحاصيل الأولى معاً عن ٧٥ ٪، إلا أنه ليس هناك مساواة داخلية بينها. بل تأكيد خاص على محصول معين. هذا يشمل تنجانيقا، والجزائر، الكمرون، جنوب إفريقيا.

وسيلاحظ لذلك أن الجزائر هي أشد وحدات شمال إفريقيا اعوجاجاً Top-sided وفيها المصادر الأول (النيبيذ الذى هو متناقضة صارخة فى بلد إسلامى) يبلغ ستة أمثال - أحياناً ١٠ أمثال! - ثانى مصادر فى الأهمية^(١). كذلك يلاحظ فى جنوب إفريقيا إفراطاً مقمناً فى التركيز. فالمعادن - وهى هنا نفيسة - تفسر وحدها ٦٠٪ من المصادر. وتتضح خطورة هذا الاعتماد من فبهذبات هذه النسبة، ففى المدة ١ - ١٩٢٥ كان الذهب فى المتوسط $\frac{1}{4}$ كل الصادر، وفى ٣ - ١٩٣٥ أصبح $\frac{2}{3}$ الصادر.

دول التركيز الشنيع

(+ ٧٥٪ + ٦٦٪)

هنا نصل إلى أعلى مراحل التركيز. فنفسر المحاصيل الثلاثة الأولى مالا يقل عن $\frac{3}{4}$ الصادر، بينما لا يقل المحصول الأول وحده عن $\frac{2}{3}$ الصادر. والقائمة هنا أطول، تشمل غانا ومصر والسودان والصومال البريطانى، و«نياسا» وسيراليون وساحل العاج وليبيريا والفولتا والستفال وغمبيا وأوغنده وجزيرتى ريونيون وموريشس وغينيا البرتغالية والنيجر. كما كانت تشمل إفريقيا الغربية الفرنسية السابقة فى مجموعها. فقاعدة الاقتصاد القومى هنا ضيقة جداً لدرجة الخطر. لكن الهرم الاقتصادى يقف على رأسه حقاً فى «دول المحصول الواحد»

1- Fitzgerald, Africa; Marvin W. Mikesell, "Algeria" Focus, 1961, p. 4.

بالضرورة، وهي التي يزيد فيها المحصول الأول عن 275 وقد يصل إلى 296،
وحين يكون أكثر من محصول من أصل واحد يكون التركيز الحقيقي أشد
وأعنف.

هذه المجموعة تشمل مصر والسودان (حيث القطن وبذره في الأخيرة
يفسر 280) وأوغنده حيث القطن وبذره 279 (وبذا تكون أعنف وحدات شرق
إفريقيا تركيزاً). ثم هناك روينيون وموريشس، جزر السكر، حيث يفسر السكر
وناجحه الهامشي الروم 97، 299 على الترتيب. فهما في هذا الصدد تقبض
الجزيرة الجارة مدغشقر. وفي الصومال (البريطاني) كانت الجلود والغنم تمثل
معاً 297 من الصادر، وبهذا يتباين بشدة عن الجارة إثيوبيا. وفي إفريقيا الغربية
الفرنسية سابقاً كان الفول وزيته 290 من الصادر، ونفس القيمة في غينيا
البرتغالية، بينما هي 288 في النيجر.

وهذا الإطار المتطرف يفسر لماذا تعد ساحل العاج معتدلة التركيز نسبياً
في غرب إفريقيا مع أن المحصولين الأولين يفسران 288 من الصادر! وفي كل
من سيراليون وليبيريا يفسر المحصول الأول $\frac{2}{3}$ الصادر تماماً - 266. وتحاول
بعض هذه الوحدات أن تخفف من حدة المحصول الواحد كما في مصر
والسودان. وفي ليبيريا كان المطاط حتى 1945 يفسر 296 من الصادر.

الخلاصة إذن أن كل الوحدات تعتمد في تجارتها الخارجية على أسس
ضيقة للغاية. ومن بين 25 وحدة تظهر في جدول ستامب لا تقل نسبة المحصول

الأول عن ٢٣٠٪ إلا في ٨ حالات. والجدول الآتي يقدم صورة أخرى للتركيز العنيف في مصادر الدول الإفريقية. وهو يعطى عدد المحاصيل التي تؤلف شرائح النسب المثوية المتتالية من قيمة كل المصدر، وذلك حوالي - ١٩٥٦ أو ما بعدها يقليل^(١).

التبعية الاقتصادية

الدول الإفريقية إلى حد بعيد توابع تجارية. فباستثناءات قليلة جداً وطائرة للغاية، نجد أن كل وحدة إفريقية في معاملاتها التجارية الخارجية ترتبط ارتباطاً غير عادى بدولة غربية معينة، هي مباشرة القوة الاستعمارية، إليها يذهب أغلب الصادر، ومنها يأتي أغلب الوارد. وتشتد هذه العلاقة عادة إلى درجة شبه احتكارية، تجعلها نوعاً من التبعية الاقتصادية التي ترتبط تماماً بالتبعية السياسية. وإذا كان أمراً مفروغاً منه في ظل الاستعمار، فإن الغريب أن هذا الوضع لم يتغير أساساً بعد الاستقلال إلا نادراً.

ويعنى هذا جيوبوليتيكيا أن الاستقلال الاقتصادي متخلف وأثقل خطى عن الاستقلال السياسي، وأنه إذا كان قد ظهر بالقارة دول مستقلة سياسياً فأغلبها لا زال تابعاً اقتصادياً. ومن الواضح أن هذه التبعية الاقتصادية أداة خطيرة كامنة بالقوة للضغط السياسي والمخنق الاقتصادي كما حدث فعلاً في حالة

1- Hance, p. 269.

تركيز الصادرات الإفريقية بحسب القيمة

عدد السلع في كل شريحة مئوية من قيمة الصادرات							الوحدة
19٠	1٨٠	1٧٠	1٦٠	1٥٠	1٤٠	1٣٠	
1٩	1٠	٦	٤	٢	1	1	مدغشقر
-	-	٦	٥	٤	٣	٢	موزمبيق
-	٨	٥	٣	٣	٢	٢	تنجانيقا
٦	٤	٣	٣	٢	٢	٢	نيجيريا
-	٦	٤	٣	٢	٢	1	الكامرون والفرنس
-	٥	٢	٢	٢	٢	1	والرغيا الاسرائيلية الفرنسية
٥	٣	٣	٢	٢	٢	1	سيراليون
-	٨	٦	٤	٣	1	1	الكنغو
٣	٢	٢	٢	٢	1	1	أوغنده
-	٧	٤	٣	1	1	1	كينيا
1٠	٥	٤	٣	٢	1	1	أنجولا
٧	٣	٢	1	1	1	1	والشاد وسط إفريقيا
٧	٤	٢	$\frac{1}{2}$	1	1	1	السودان
٥	٤	٣	٢	1	1	1	غانا
٢	٢	1	1	1	1	1	ليبيريا
1	1	1	1	1	1	1	موريشس

(يلاحظ في هذا الجدول أنه كلما زاد العدد في الأنتهر اليمنى كلما قلت درجة التركيز السلمي في التصدير نسبيا، وكلما قل العدد في الأنتهر اليسرى كلما زادت تلك الدرجة نسبيا) .

مصر وغينيا. ولقد قيل بحق إن الاستقلال السياسي بدون استقلال اقتصادى هو مثل «هاملت بدون الأمير»، وهو ما عبر عنه أيضاً بالاستعمار الجديد أو الخبيث.. هذا، وهناك درجات من مدى شدة هذا الارتباط التجارى بين الوحدات المختلفة والقوى المتروبوليتانية، بحيث يمكن أن نميز بين عدة أنواع^(١).

(أ) الارتباط الإفريقي. هذا النوع شاذ حقاً فى إفريقيا. فالتجارة بين الوحدات الإفريقية inter African trade عامة ضعيفة جداً، ولكن بعض الوحدات لظروف معينة ترتبط بشدة بوحدة إفريقية أخرى مجاورة. وأغلب هذه الحالات هى من دول «الرعى والزراعة» التى يؤلف الحيوان ومنتجاته أغلب صادراتها، خاصة إذا كانت من الدول الداخلية الحبيسة. فنظراً لطبيعة هذا المصدر من ناحية. وقلة قيمته من ناحية أخرى، فأكثر المصادر ليس إلى ما وراء البحار بقدر ما هو إلى دولة إفريقية مجاورة، خاصة إذا كانت هذه تقع - كما فى غرب إفريقيا - فى نطاق الغابات. ومن ثم يعوزها الإنتاج الرعوى بدرجة أو بأخرى. أى تصبح التجارة الخارجية - على الأقل فى المصدر - محلية إلى حد ما.

هذا واضح فى موريتانيا والگولتا ومالى وتشواتالاند. فأهم مصادر موريتانيا وهو الماشية يذهب إلى السنغال حتى أن موريتانيا - فى حدود مالها من تجارة -

١- احملنا فى نيب وأرقام ملا التجاره على،

Church, West Africa; Stamp, Africa, Hance. African Econ. Development, Beaujeu-Garnier & Gamblin, Images Economiques. du Monde, etc.

لا تزيد عن أن تكون هنترلاند سان لوى وداكار . والفولتا متناقضة اقتصادية . لأنها وإن كانت رعية أساساً إلا أنها كثيفة السكان، بحيث لا تصدر إلا الرجال والماشية ، فهي كما تهجر العمل إلى الدول الزراعية المجاورة، نمونها بالماشية التي تمثل ٢٥٥ من صادراتها ، وأغلب صادراتها جميعاً ($\frac{4}{9}$ المجموع) وساحل العاج . وبالمثل تصرف مالى كثيراً من صادراتها الحيوانى إلى الجارات الإفريقية . وفى بتشوانلند نجد أن معظم التجارة هى مع اتحاد جنوب إفريقيا أولاً، ثم اتحاد وسط إفريقيا السابق ثانياً . كذلك نجد أن معظم صادرات النيجر يذهب إلى نيجريا .

والخلاصة أن هذه البلاد أفلتت إلى حد كبير من التبعية الاقتصادية الاستعمارية « بفضل » فقرها لا قوتها الاقتصادية ، ولكنها فى نفس الوقت استبدلت هذه التبعية التجارية بتبعية أخرى إفريقية تقع بالضرورة على مستوى مادى أفقر.

(ب) الارتباط الاستعماري المتوسط. وهو يوجد حين تتراوح نسبة الصادر والوارد مع المتروبول بين الثلث والنصف. وهذا إن وجد فغالباً فى المستعمرات البريطانية - ولكن ليس جميعها ويبدو أنه كلما كانت المتروبول قوة امبراطورية أضخم كلما كانت فى غير حاجة ملحة إلى احتكار تجارة كل مستعمرة لها بقوة. هنا نجد كينيا وأوغندا والسودان وغانا، حيث كان الصادر والوارد فيها فى ١٩٥٧ على الترتيب كالآتى (٢٢٥,٥ - ٢٣٨,٢) ، (٢٢١ - ٢٤٣) ، (٢٢٢,١ - ٢٢٦,٥) ، (٢٣٧ -) . كذلك نجد فى «اتحاد جنوب

إفريقيا أن بريطانيا هي العميل الأول أو الثاني على التبادل مع الهند.

(ج) الارتباط الاستعماري العنيف. هذا هو النوع السائد وفيه تزيد نسبة التجارة مع المتروبول عن ٢٥٠ وقد تصل إلى ٢٩٠ أو أكثر والواقع أن هذه النسبة تزداد كلما كانت القوة الاستعمارية أقل ضخامة أو كانت إمبراطورية متخلفة relict حفرية، وإما لأسباب معينة. فكلما كانت المتروبول فقيرة ضعيفة كلما شددت قبضتها على مستعمراتها القليلة. ومع ذلك ففي هذه المجموعة بعض المستعمرات البريطانية مثل سيراليون (صادر ٢٧٣، ٩، وارد ٢٤٦، ٦). وفي وقت ما كانت بريطانيا تسيطر على نحو الثلث من تجارة مصر، ولكن هذا النمط تغير جذرياً أخيراً وأصبحت مصر أكثر وحدات دول إفريقيا توزيعاً في تجارتها الخارجية.

ولكن الظاهرة أوضح في المجموعة الفرنسية. ففي إفريقيا الغربية الفرنسية كان حوالي المصادر والوارد مع فرنسا كما كانت ٧٢٪ من الاستثمارات الأجنبية من فرنسا. وفي ١٩٥٧ كانت فرنسا والاتحاد الفرنسي تفسر ٢٦٦، ٥ من واردات إفريقيا الاستوائية الفرنسية، ٢٦٦، ٢ من صادراتها وفي ١٩٥٦ (أحياناً ٢٨٧) من وارد تونس، ٢٥٥ من صادراتها مع فرنسا.

وفي ١٩٥٠ كانت صادرات تونس والجزائر ومراكش إلى فرنسا هي على الترتيب ٢٤٣، ٦، ٧٣، ٢، ٤٦، ٢ من مجموع الصادرات بينما كانت نسب الواردات من فرنسا هي ٧٨، ٣، ٧٦، ٣، ٥٨، ٢ على الترتيب. هذا،

وتعد مدغشقر ، نسبياً ، أشد ارتباطاً بفرنسا ففي ١٩٥٧ قدمت فرنسا من الواردات ٢٧١,٧ (عدا ٥,٣٪ من مستعمراتها) وأخذت من الصادرات ٢٥٨,٧ (عدا ١٢,٣٪ لمستعمراتها) . ولا تقل ارتباطات إيطاليا وإسبانيا بمستعمراتها الحالية أو السابقة . فحتى في ١٩٥٧ كان ٥٨٪ من صادر ليبيا يذهب إلى إيطاليا ونحو نصف الوارد منها . ولقد كانت إسبانيا تحتكر ٦٩٪ من وارد مراكش الإسبانية سابقاً ، وتأخذ ٤١٪ من الصادرات . ومعظم تجارة المستعمرات البرتغالية هي مع المتروبول المتخلف .

وأخيراً فإن هناك علاقة خاصة جداً بين ليبيريا والولايات المتحدة ، فنحو ٩٠٪ من صادر ليبيريا يذهب إليها ، بينما يأتي منها $\frac{2}{3}$ الوارد . وهذه التبعية الاقتصادية تواكب تماماً التبعية السياسية المقنعة ، فليبريا كما يقول كاتب أمريكي بغير مواربة « مستعمرة أمريكية غير رسمية » ،^(١) أو هي كما يقول آخر « في أكثر من معنى أداة حاكمة لشركة مزارع فايرستون أكثر منها جمهورية ذات سيادة »^(٢) .

ويلاحظ بوجه عام أن الارتباط التجاري مع المتروبول يميل إلى أن يزداد كلما كانت الوحدة الإفريقية أشد تخصصاً في إنتاجها الاقتصادي ، ويقبل نوعاً كلما كان هذا أكثر تنوعاً . كما أن الارتباط في الوارد يكون أقوى غالباً من

1- Renner. loc. cit., p. 411.

2- Philip W. Porter, "Liberia," Focus, Sept. 1961, p. 1.

في الصادر، فالمتروبول قد تأخذ قدرأ كبيراً من صادر مستعمرتها الإفريقية ولكنها تفرض عليها عادة قد رأ أكبر من صادراتها هي - بمعنى أنها تخرص عليها أولاً كسوق محكرة لصناعتها، أما احكارها لخامات المستعمرة فيتوقف على طبيعة هذه الخامات ومدى حاجتها هي إليها .

العجز التجارى

من أبرز الظاهرات وأوسمها انتشارا في الهيكل الاقتصادى للدول الإفريقية، الميزان التجارى الخاسر. ففي الملخص الإحصائى لستامب نجد أن الميزان رابح في ٦ حالات فقط من بين ٣٠ حالة مذكورة، أما في الحالات الباقية فالميزان خاسر. إما جدا وبمدة الأمثال، وإما بدرجة أقل، وقد يتقلب من وقت لآخر ما بين خاسر وربح . ويبدو أن هذه الاتجاهات مزمنة وأصلية. لان دراسة الصادر والوارد في سنوات أخرى سابقة إلا حقة تعطى نفس النتائج تقريبا.

والوحدات التى تكاد تكون شذوذا للقاعدة هي ليبيريا والسودان وأوغندا وأنجولا وجنوب غرب إفريقيا وموريشس . ومع ذلك فالمكسب طفيف غالباً وغير مضمون دائماً. أما الوحدات الخاسرة بإزمان وبدرجة خطيرة حقاً فتشمل وحدات شمال إفريقيا الثلاث، ودغشقر وجنوب إفريقيا وتوجو وموزمبيق وإفريقيا الاستوائية الفرنسية (سابقاً) عدا الجابون . وليس من الضرورى أن يكون الميزان الخاسر «نقطة سوداء» في الهيكل الاقتصادى. «فاتحاد» جنوب إفريقيا أغنى

القارة لا يشوهة إلا ميزان خاسر بإزمان، ومدغشقر التي قد تطمئن إلى عدم تركيز محصول منطرف في إنتاجها يفسد عليها هذا المكسب ميزان معوج جدا، وقد الابدل الميزان الخاسر لإعلى تجارة عبور لدول داخلية كالصومال الفرنسى، أوعلى مرحلة من التنمية الاقتصادية النشطة فيها تستورد رءوس الأموال الأجنبىة الائتمانية لمشاريع كما فى مصر .

ولكن حين يكون العجز خطيرا ومزمنا فقد يدل على «دولة عجزة» *defici state* - على ضعف أصيل فى الكيان السياسى للدولة كأن يكون بلا إكيومين حقيقى ومقومات إنتاجية طبيعية - أى يدل على دول اصطناعية بدرجة أوبأخرى من المشكوك فيه صحة تنظيمها على أساس مستقل .
فموريتانيا طلائع الصحراء - مثلا - دولة عجز بدرجة واضحة⁽¹⁾ .

باختصار إذن، ولكن بغير تصميم كاسح، إفريقيا هى قارة العجز التجارى. والسؤال هو: لماذا ؟ إن قليلا من التفكير يهدينا إلى أن هذا الذى أجملناه لا ينبى إلا أن يكون تحصيل حاصل، بمعنى أنه نتيجة طبيعية لمنطق الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ونبت شرعى لبيئة تجارية غير شرعية بوجه عام. فلا شك أن من أسباب هذا العجز أن أسعار الصادرات الخام فى السوق العالمية أقل بكثير من أسعار الوارادت المصنوعة . وفى الواقع ينبى أن يكون العجز التجارى المزمّن نتيجة منتظرة فى قارة مقصورة على الحرف الأولى ومحرومة. فرغم أهمية القارة فى

1- Church, West Africa.

تموهن العالم بالخامات نجد أن قيمة صادراتها من مجموع صادرات العالم ضئيلة: فمثلا إفريقيا المدارية قيمة صادراتها في ١٩٥٧ لم يتجاوز ٢٢.٩ من المجموع العالمي، أو نحو سبع قيمة صادر الولايات المتحدة^(١). يضاف إلى هذا أن كثيرا من المكاسب والاستثمارات المباشرة في المستعمرات تحول إلى القوى الاستعمارية على صورة تكاليف شحن وتأمينات وتصدير وأجور ومرتببات للفتيين.... الخ.

والواقع أن أغلب التجارة الخارجية الإفريقية يشارك في ظاهرة طريفة هي من أخص خصائص «التجارة الاستعمارية» وهي أنه بينما تمتاز الواردات بأنها تزيد على الصادرات قيمة، فإن العكس صحيح من حيث الوزن. وتتفاوت النسبة والعلاقة بين القيمة والوزن بحسب نوع قائمة المصادر. ولنأخذ مثلا شمال إفريقيا: فالصادرات تزيد عن ضعف الواردات وزنا في الجزائر، ولكنها تقل عنها بنحو الربع قيمة. وفي تونس نسبة العجز في الصادر من حث القيمة مائلة، ولكن لارتفاع نسبة المعادن الخام وزيت الزيتون في الصادر التونسي نجد أن زيادته في الوزن على الوارد أكبر منها في الجزائر كثيرا.

ويوجه عام يمكن القول أن قيمة طن الصادر الإفريقي تعادل - بحسب سعر السوق العالمية الذي يتحيز بطبيعة الحال ضد الخامات - قيمة عدة أطنان من الوارد. ففي ١٩٥١ كان متوسط سعر الطن الصادر من الجزائر ٢١ ألف

1- Hance et al. p. 487.

فرنك، ومن تونس ١٠ آلاف ومن مراكش ١٣ ألفاً، بينما كان متوسط سعر الطن الوارد ٧٣ ألفاً، ٦٦ ألفاً، ٧٠ ألفاً على الترتيب^(١)

ولكن هذه الصورة الاستعمارية تتمدد كثيراً مع التنمية الاقتصادية والتصنيع. ففي الجمهورية العربية المتحدة نجد مثلاً نادراً في إفريقيا، ففي ١٩٦٠ - ١٩٦١^(٢) كان مجموع وزن الصادرات ٥,٨٥٠,٠٠٠ طن بينما الواردات ٦,١٧٠,٠٠٠ طن - وهذا قلب تام للقاعدة الإفريقية. والسبب أن الجمهورية، التي يمكن أن تعد في مرحلة الانطلاق الاقتصادي، أصبحت الواردات إليها تشمل نسبة كبيرة من خامات المناجم والمهاجر اللازمة للتصنيع (٢٢١,٦) وقدرراً من المواد الزراعية (٢٩,٧) لعدم الكفاية الذاتية في الغذاء تكاد تعادل في وزنها صادرات القطن، ولو أن الجزء الأكبر على الإطلاق من الوارد من السلع المصنوعة (حوالي ٢٧٠). كذلك نجد تقارباً معقولاً في قيمة وحدة الصادر والوارد فهي للأول ٣٠,٩ جنيهاً وللثاني ٣٥,٢ جنيهاً، والسبب أن الصادر أصبح يشمل نسبة لا بأس بها من السلع المصنوعة (٢٢٣,٢)

الواردات		الصادرات	
القيمة بالجنيه	الوزن بالطن	القيمة بالجنيه	الوزن بالطن
٣٠,٣٧٦,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٦١٦,٠٠٠
٥,٢٧٨,٠٠٠	١,٣٣٤,٠٠٠	٧,٩٥٢,٠٠٠	٢,٢٨٠,٠٠٠
١٦٩,٣٣٢,٠٠٠	٤,٢٣٦,٠٠٠	٤١,٤٥٩,٠٠٠	٢,٩٦٠,٠٠٠

1- p. Birot & Jean Dresch, La Méditerranée et le Moyen-Orient, Paris, 1953, t. I, pp. 502-4.

٢- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، ١٩٦٢.

الفصل السادس

الاساس الجغرافى لاقتصاديات الدول

الإفريقية الاسس الزراعية

من العناصر الهامة فى الجغرافيا السياسية للدولة محاولة الربط بين الخطوط المرصنة للبيعة الطبيعية وبين الهيكل الاقتصادى. وأغلب الدول الإفريقية تشمل أكثر من نطاق طبيعى واحد، أكثر من نطاق مناخى - نباتى، مما يضمن التنوع القاعدى فى الإنتاج وفى النمط الجيومومى.

تطور قيم الأقاليم الطبيعية

على أنه من قبل أن نحلل هذا التنوع لابد أن نذكر أن القيم الاقتصادية النسبية للنطاقات الطبيعية - المناخية قد تغيرت وتطورت كثيراً ما بين مرحلة الاستعمار البدائى، ومرحلة الاستغلال الحديث. فقبل العصر الحديث كان نطاق البحر المتوسط هو القطاع الغنى الوحيد حقاً فى القارة، وذلك باقتصاد الزراعة المختلطة والرعى، ولهذا كان وحده مسرح قيام الدول المستقرة القديمة فى إفريقيا. كذلك كان نطاق الصحراء، ولكن خاصة السافانا، مهما كميدان للرعى، ولهذا كان القاعدة الثابتة لبعض الدول المستقرة بدرجة أو بأخرى.

أما الغابة المدارية كما فى غرب إفريقيا والكنغو فكانت قليلة الأهمية للغابة لاقتصادها على الزراعة البدائية المتنقلة. وأما بقية إفريقيا المدارية فأغلبها -

شأن كل المناطق المدارية - لم يكن ملائماً للرعى نظراً لخشونة المرعى وللأمراض والحشرات وعدم صلاحية المناخ للحفظ والتخزين الرعوى^(١). ولكن من حسن الحظ أن إفريقيا الجنوبية ومدغشقر، بفضل ارتفاعها عامة. لاسيما في النصف الشرقي، صححت المناخ للرعى فجمعت بين الزراعة المتقلة والرعى^(٢) وأمكن في الأجزاء الأغنى منها أن تقوم دول سياسية قديمة كالجبهة.

أما الآن فقد تغيرت القيم النسبية لكل من هذه الأنماط، فتضاءلت كثيراً القيمة الاقتصادية للسفانا، وطفرت قيمة الغابة المدارية التي طالما ارتبطت في الذهن بالذبول والتميع والمقم، كما برزت المرتفعات. وهذا وحده دليل على أن الأقاليم البشرية متطورة بالطبع والضرورة، وهي متطورة لأنها أساساً تقييمات حضارية وليست معطيات صماء.

في ١٩٥٧، وبالنسبة لإفريقيا المدارية وحدها، قدر أن ٢,٤٣٪ من كل إنتاجها من الحيوان والغابات والمحاصيل أتى من الغابات المدارية المطيرة وهوامشها السفانية. هذا يشمل تقريباً المحاصيل «المدارية المنخفضة»: كل الكاكاو والتخيل والمطاط والموز المصدر، إلى جانب جزء من البن وأغلب الأخشاب. على أن من الملاحظ ضعف دور حاصلات الغابة من الأخشاب نسبياً في صادرات إفريقيا المدارية، وذلك إذا تذكرنا المساحة الشاسعة التي تحتلها الغابات المدارية من القارة.

1- Gourou, p. 53.

2- Pierre George, Géog Agricole du Monde, Paris. 1946, pp. 119 ff.

أما إذا انتقلنا إلى الاستبس المدارى والصحارى بما تضم من مناطق رى وجدنا ١٩٠٢٥ من إنتاج إفريقيا المدارية، وهذا يشمل قطن السودان والفول السودانى والسيبال والصبغ العربى والجلود والحيوانات الحية واللحوم. على أن السافانا الحقيقية لم تقدم إلا ٤٦٤٦ من كل قيمة الصادرات، وضعف دورها النمسي يبدو على أشده فى غرب إفريقيا.

أخيراً نجد أن من ٥٠٢٢٤ من كل الصادر أتى من المرتفعات المدارية التى، بفضل الارتفاع والانحدار والظل، تخصص فى المحاصيل «المدارية المرتفعة» الثمينة الغالية القيمة، كالبن والشاى والتبغ ونبات Pyretherum الذى تؤخذ منه المبيدات الحشرية. هذا واضح تماماً فى النصف الشرقى من أفريقيا العليا^(١).

دول الشمال

على أساس هذا الهيكل الجغرافى القاعدى يمكن أن نتحسس مواضع القوة والضعف فى البناء الاقتصادى - فالسياسى - للدول الإفريقية الحالية. فثمة نطاق بطول الساحل الشمالى من دول إقليم البحر المتوسط والصحراء هى الدول العربية، وفيه يمثل الإقليم الأول «النواة الملمومة» والثانى مجرد الشرنقة المنتفخة. على أن دور الصحراء فى الإنتاج - فى الرعى - يزداد فى هذا النطاق كلما اتجهنا غرباً بصفة عامة، بينما يكاد يختفى فى أقصى الشرق فى مصر.

1- Hance et. al., p. 494.

هذا بينما تتضاءل النواة المتوسطة شرقاً : إلى درجة القزمية في ليبيا حيث لا نجد إلا دولة صحراوية حقبة، كانت تمتد تقليدياً من «اللاقربات» سياسياً واقتصادياً في القارة.

ثم تظل النواة المتوسطة تتضاءل حتى تصل إلى درجة التلاشي في مصر. فهنا يتحول مركب البحر المتوسط - الصحراء في الحقيقة إلى شبه واحدة صحراوية متدخلة exotic، ومجد «دولة الري» المثالية التي تستمد أساس حياتها من خارج حدودها السياسية⁽¹⁾. وهذه نقطة حرجية في الأساس الطبيعي لاقتصاد الدولة. على أنه يخفف من خطرها عامل التمويض والتوازن في الطبيعة: فبانتظام مطرد يقل اعتماد دول الحوض على النهر اقتصادياً كلما صعدنا من المصب إلى النبع، ويتحول دوره من ترعة تغذية إلى مجرد مصرف طبيعي؛ وذلك لأن المطر يزداد باطراد في ذلك الاتجاه. ولذلك فإنه إذا كانت مصر هي النيل، فإن من الصحيح أيضاً أن النيل هو في الحقيقة مصر، لا تاريخياً وحضارياً فحسب، ولكن اقتصادياً وإنتاجياً كذلك.

يلي نطاق دول البحر المتوسط والصحراء نطاق من دول الصحراء والسفانا- نطاق «الدول الوسطى» Intermediate belt موريتانيا مالي والنيجر وتشاد. والقطاع الأكبر فيها من الصحراء. بينما أغلب شريحة السفانا هي في الحقيقة من نوع «الساحل» أي السفانا الفقيرة. بل حتى هذا يكاد يختفي في

1- Valkenburg, Elements of Political Geog., p. 118.

حالة موريتانيا التي توشك أن تكون دولة صحراوية تماماً. وربما كان هذا النطاق أضعف وحدات القارة طبيعياً واقتصادياً وسياسياً، حيث تمد على أحسن الحالات دول رعى أساساً ثم زراعة ثانياً، وتمثل في النهاية مجموعة من «سندرات» الأسرة الإفريقية. ولا يمكن على ضوء الاقتصاد والسكان أن تلمب هذه الوحدات سياسياً أكثر من دور المنطقة الحاجزة Buffer zone.

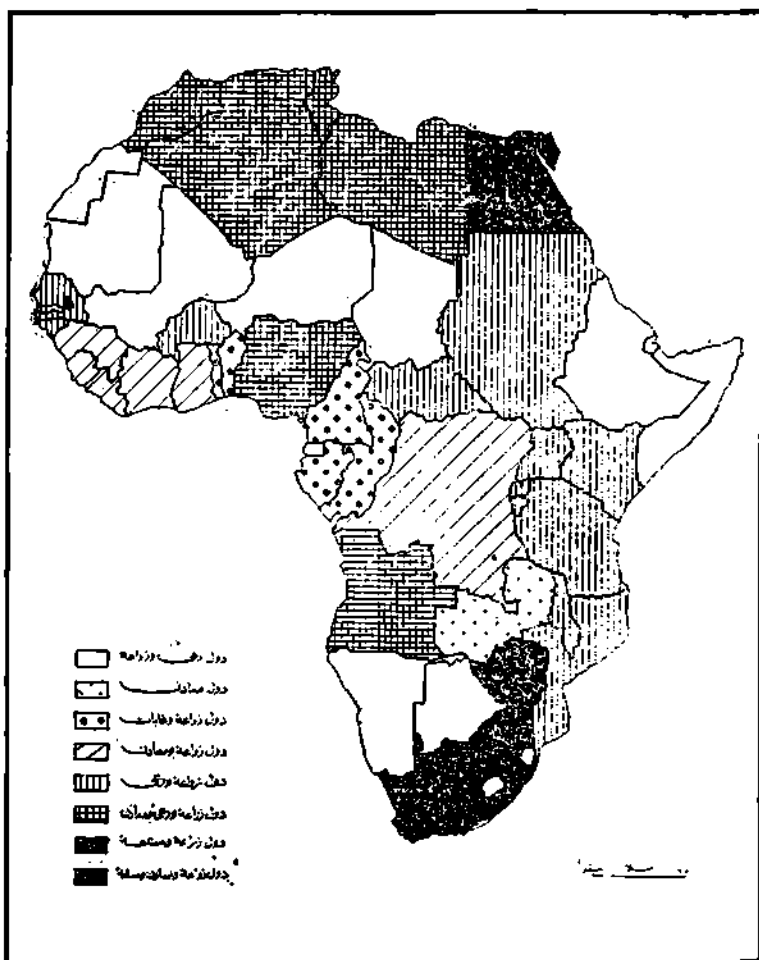
غرب إفريقيا

ثم إلى الجنوب من هذا نجد دول ساحل غانة التي تجمع في نسب متفاوتة بين السفانا بنوعيتها من ساحل وسفانا وبين الغابة المدارية بتدرجاتها الثلاثة من غابة شجيرية ونفضية ومدارية. ويمتد هذا النطاق من السنغال حتى الكمرون وجمهورية وسط إفريقيا. ولكن نيجيريا لشدة عمقها تصل إلى حواف الصحراء في أقصى الشمال، بينما من الناحية الأخرى نجد أن السنغال لقلة امتدادها هي الوحيدة في غرب إفريقيا التي تكاد تقع في منطقة نباتية واحدة هي الساحل^(١). كذلك تقع الفولتا برمتها في السفانا وحدها^(٢).

وتنتيجة لهذا نجد إنتاج السفانا الرعوى والزراعى يظهر في الوحدات الأكثر شمالية في المنطقة، أو في القطاعات الشمالية من الوحدات التي تتوغل

1- Stamp, Africa, p. 324.

2- Church, West Africa.



شكل ١٤ - الأساس الاقتصادي للدول الإفريقية: تصنيف عام

فى الداخلى . فمن الإلتاج الرعى الحىوان واللحوم والجلود بنوعىها فى المنغال وغنىاء ، ولكن بالأخص فى الفولتا العلىاء . حىث تصدرا الصادرات (٢٥٥) ، وفى شمال نىجرىها ، كما تماز تشاد بأعداد ضخمأ من الحىوان والماشىة .

أما من الإلتاج الزراعى فىمشل الفول السودانى والقطن أبز محاصىل السفانا التجارىة ، بىنما الدخن أساس الغذاءىة . فالسودانى دم الحىاة فى السفال (رابع منتج فى العالم وأول منتج تجارى وأساس الصادرا) ، وبالمثل فى غمبىا وغنىيا البرتغالىة (الفول السودانى وجوز النخىل = ٩٠ ٪ من الصادرا) ثم هو يلعب دوراً هاماً فى الفولتا العلىا وشمال غانا وشمال داهومى ($\frac{1}{4}$ صادرا داهومى) . هذا بىنما ىتمىز شمال نىجرىها بالسودانى والقطن معاً . كما أن «نطاق القطن» شهور فى جمهورىة الكنفر الوسطى وتشاد . هذا عن دور السفانا الإلتاجى فى نطاق دول السفانا والغابة .

أما دور الغابة فزراعى فقط ولكنه أهم بكثىر جداً . هنا يحل الأرز محل الذرة والدخن فى الغذاءىات . أما فى التجارىات فهنا «أربعة كىبار» : الكاكاو - نخىل الزىة - الخشب - البن ، والأخىر فى المرتفعات والأول أهمها ، وهو والنخىل أهم فى الوحدات «البرىطانىة» سابقاً ، بىنما البن والموز أهم فى الوحدات «الفرنسىة» سابقاً . فى غنىيا نجد أن محاصىل التصدىر التقلدىة كالنخىل أقل أهمية . بىنما الأهمية هى لبن الأبعادىات ($\frac{1}{3}$ الصادرا) والفواكه (الموز $\frac{1}{4}$ الصادرا) . وفى سىر البونى كان نخىل الزىة هو أهم الصادرات ولكنه الآن $\frac{1}{6}$ الصادرا . بىنما أصبح البن والكاكاو مهمىن أخىراً .

وقد كان البن أساس صادرات ليبيريا حتى أواخر القرن الماضي لم أصبح المطاط ٢٩٦ من المصادر وهبط الآن إلى ٢٦٦... أما ساحل العاج فيمتاز بفناء الاقتصادى أولاً، ثم بالتنوع الكبير فى المحاصيل ثانياً. فالبن $\frac{1}{4}$ الصادرات والكافور $\frac{1}{4}$ الصادرات، وهناك موز الأبهديات ثم نخيل الزيت والأخشاب. أما غانا فأرض الكافور ($\frac{1}{4}$ الإنتاج العالمى فهى أكبر منطقة كافور فى العالم). وهى تفود العالم كذلك فى إنتاج حاصلات النخيل، كما تمتاز بإنتاج الأخشاب، ويأتى النخيل فى المقدمة فى داهومى (٢٦٨ من الصادرات جوز زيت)^(١).

وفى جنوب نيجيريا يجتمع النخيل والكافور والخشب والمطاط : الكافور والخشب فى الإقليم الغربى وحاصلات النخيل فى منطقة Oil Rivers فى الإقليم الشرقى. أما الكامرون فالموز والبن : الموز فى السهول والبن فى المرتفعات. ووحدات ما إلى الشرق لم تنم ثروتها بمد، ولكنها غنية بالأخشاب أولاً، ثم نخيل الزيت وجوز الهند. فنجد الجابون أغنى وحدات إفريقيا الاستوائية (الفرنسية سابقاً) حيث يعتبر «دولة غابات» قبل أن يكون دولة زراعية (الأخشاب أكثر من $\frac{1}{4}$ الصادرات)^(٢).

لاشك إذن أن هذا النطاق يعد فى معظمه من أغنى دول القارة بفضل المحاصيل المدارية «المنخفضة» ومحاصيل الأبهديات. ولاشك أن نيجيريا وغانا تأتي فى المقدمة. حيث تمد الأولى حالياً أغنى منتج سياسى مبكر فى إفريقيا

1- E. A. Boateng, A Geog. of Ghana, Cambridge, 1959.

2- George P. Patten, "Gabon" Focus, Oct. 1961, p. 4.

المدارية. كما تمثل ساحل العاج أغنى الوحدات الفرنسية، سابقاً^(١). وسيلاحظ أن غرب إفريقيا الغامبي يمثل في مجموعته جزيرة من الوحدات السياسية الغنية تحيط بها «زاوية قائمة» من الوحدات الفقيرة تتمثل في دول الوسط ووحدات إفريقيا الاستوائية سابقاً.

حول القرن الإفريقي

هذا وإلى الشرق من نطاقى الوسط وغرب إفريقيا نجد أن السودان النيل بامتداده العظيم يمثل في تنوعه الجغرافى مجموع دول هذين النطاقين معاً، فإمكانياته الاقتصادية عريضة، ولكن تميزته حديثة وتقتصر على «النطاق الأوسط» السفانى. فمنه يأتي الصمغ العربى والجوب والبول السودانى ومنتجات الحيوان - هنا عدا قطن الجزيرة أساس الاقتصاد، ٦٠٪ من الصادر. وقد يكون من المبالغة أن نقول إن «ماء النيل هو دم الحياة فى السودان كما هو تماماً فى مصر»^(٢) - إلا إذا قلنا إن السودان هو الجزيرة (٣). ولكن لاشك أن السودان أصبح من حيث الإنتاج التجارى «دولة رى» حيث أصبحت الجزيرة أهم منطقة رى فى إفريقيا المدارية^(٤). وهو بهذا يستمد كثيراً من مائه من خارج حدوده السياسية.

1- Church, West Africa, Images Econ., p. 82.

2- Macdona, op. cit., 112.

3- Hance et al, p. 496.

ولا نقل إيوهيا تنوعاً بحكم مساحتها وكتنورها، فلها أيضاً قاعدة اقتصادية واسعة، ولكن تنميتها متخلفة، ولا زالت دولة رعى أولاً وزراعة ثانياً. فمن الرعى تأتي اللحوم والجلود، ومن الزراعة البن من المرتفعات - هرر - وهو الأساس (٧٥٥ من المصادر) ثم هناك البذور الزيتية والبقول. وأخيراً نجد الصومال كله تقريباً يقع فى نوع مناخى واحد هو لسوء حظه الصحراء، فهو دولة رعى أساساً، ثم زراعة ثانوية، ولهذا هو لا مفر دولة ضعيفة اقتصادياً وسياسياً. فمن الرعى تأتي اللحوم والجلود بنوعيهما وهى أهم الصادرات، وعلى رقع الزراعة الساحلية - أبعاديات السكر والموز - والواقع أن الصومال الآن لا تخرج عن أن تكون دولة تصدير الموز والجلود، فإن الموز وحده يؤلف ٧٤٠ من قيمة صادراتها^(١).

المثلث الجنوبي

وفى النصف الجنوبى من القارة لا يقل التنوع الطبيعى فى كل دولة عما نجد فى النصف الشمالى تقريباً. فعلى طول النصف الشرقى من المثلث الجنوبى نجد سلسلة من دول الغابة المدارية والسفانا المرتفعة. ولهذا تجمع بين حاصلات كل من النوعين : القطن والقرول السوداني والسيمال والقصب فى الأولى، والبن والشاى والطباق فى الثانية. والواقع أن الإنتاج الاقتصادى فى المثلث الجنوبى يرسم نمطاً معيناً ابتداء من الساحل إلى الداخل يتشكل بعامل النقل

1- Drysdale, Somali Dispute, op. cit., p. 33.

والموقع كما يتشكل بضابط المناخ والبيئة.

فكلما تعمقنا في داخل شبه القارة لانتزيد المسافات فحسب، ولكن تزيد الوعورة إلى الهضبة، وبالتالي كلما تحتم أن تكون المحاصيل مما خف حمله وغلا ثمنه. هكذا يمكن للمنخفضات الساحلية أن تنتج المحاصيل الثقيلة كالقصب والسيمال. بينما المرتفعات التالية تخصص في محاصيل أغلى وأخف كالبن والشاي والطباق. وعلى هذا فالأسس الاقتصادية هنا في وحدات شرق إفريقيا وإفريقيا الوسطى وموزمبيق لا بأس بها.

ومع ذلك فوحدات شرق إفريقيا تعد من سندرالات القارة^(١). ففي أوغنده كان القطن ولا يزال «ملكا» ويلييه البن الذي تعد أوغنده أكبر منتج له في الكومونولث، هذا عدا الشاي والطباق والسوداني - وكلها محاصيل مرتفعات^(٢). أما كينيا فوحدة زراعية أساساً، وليس لها ثروة معدنية معروفة، ولكن موقعها وأعمال هام تحتكر به جزءاً كبيراً من تجارة التصدير وخدمات التجارة لكل شرق إفريقيا. وأما تنجانيقا فأساس الثروة السيمال ($\frac{1}{4}$ الصادر وكان 760 منذ عقد)، وهي أكبر منتج له في العالم ($\frac{1}{4}$ الانتاج العالمي). وهناك أيضاً محاصيل الزيوت cashew nuts أما على المرتفعات فالأساس البن والقطن.

1- Kirby, p. 68.

٢- مزين كامل. دراسات في إفريقيا المعاصرة. القاهرة ١٩٦٣، ص ١٠٠ - ١٠٥.

وإذ تنتقل إلى إفريقيا الوسطى نجد المحاصيل الهضبية هي الأساس. فعدا الذرة المعاشي والذي يحتم القاتون زراعته^(١)، يأتي الطباقي في الصدارة، لاسيما في روديسيا «الجنوبية» (الهاي فلد) أكبر منتج له في إفريقيا ($\frac{2}{5}$ الصادر). يليه الشاي وخاصة في ملاوي أكبر مصدر له في القارة ($\frac{1}{4}$ الصادر).

أما موزمبيق فمعظمها في الساحل المنخفض، ولذا فثروتها السكر والذرة والقطن والكوبرا. وهي وحدة فقيرة رغم إمكانياتها، وجزء كبير من رأسمالها - كما في كينيا - هو الموقع كمخرج لكل من وسط إفريقيا «البريطاني» و«اتحاد» جنوب إفريقيا. وهي تؤدي بنا غرباً إلى وحدة من أفقر وحدات إفريقيا الجنوبية بتشوانالند، وهي شبه صحراوية ودولة رعي أكثر منها دولة زراعة، ثروتها الماشية وصادراتها الحيوانات الحية واللحوم والجلود بنوعيتها. ويزداد الفقر الاقتصادي غرباً في جنوب غرب إفريقيا حيث يسود الرعي أيضاً.

أما في الغرب فالكنغو^(٢) لا يكاد يخرج عن حدود مناخ الغابة الاستوائية، ولكن إمكانياته ضخمة بحاصلاتها المروفة. فتجد المطاط (كليبريا) والبن (كأنجولا) والقطن (كموزمبيق). والانتاج الحالي لا يمثل إلا كسراً ضئيلاً من الامكانيات الهائلة التي يمكن على أساسها أن تصبح الكونغو من بين أغنى وأقوى وحدات القارة في المستقبل.

1- Isaiah Bowman, Settlement by the Modern Pioneer, in Geog. in 20 th C., p. 256.

٢- رياض وعبد الرسول - الاقتصاد الإفريقي، ص ٢٦٥ - ٢٦٨.

وتتجمع أنجولا بين الغابة والسفانا، فيأى البن والذرة فى المقدمة، وذلك من الهضبة، ثم السكر وزيت النخيل من المنخفضات. بينما تتجمع جنوب إفريقيا أخيراً بين النوع المتوسطى والسفانا بجميع مراحلها من استبس إلى سفانا مدارية فى الترنسفال. وهذا الأساس الطبى وحده يجعله من أقوى وحدات القارة السياسية. فيتتوع الإنتاج من رعى وزراعى : الصوف (رابع منتج فى العالم) والموهير والذرة والفواكه.

الثروة المعدنية

على أن صورة الأساس الجيولوجى وجغرافية الموارد resources geog لا تكتمل إلا بالثروة الباطنية، وهى هنا تؤكد ملامح الثروة السطحية فى أغلب الحالات وتصحبها فى أقل الحالات، أى تؤدى - على الأقل حتى الآن - إلى اتجاهات «رأسمالية» فى خريطة القوة والضعف الاقتصادية والسياسية السابقة.

إفريقيا العربية

فناطق دول البحر المتوسط - الصحراء تزداد غنى فى مجموعها «بناطق» متقطع من الحديد والفوسفات يربص وحدات المغرب الثلاث وينقط حواف الإقليم المصرى. وهى حتى الآن أكثر وحدات القارة إنتاجاً للحديد. حيث تقدم نحو 21,0 من الإنتاج العالمى. تعادل 12٪ من التجارة الدولية يخص الجزائر

منها أكثر من النصف حتى لتجى رابعة العالم فى تصديره. أما الفوسفات فتنجح إفريقيا العربية منه أكثر قليلا من $\frac{1}{4}$ الإنتاج العالمى. يخص المغرب منه بنحو $\frac{1}{10}$ العالم حتى لتحتل المرتبة الثانية فى الإنتاج، بينما تختص تونس بنحو العشر.

هذا ويرتبط بنطاق الحديد - الفوسفات بعض المعادن الأخرى كالمنجيز سواء فى المغرب أو مصر، كما تنفرد المغرب بالكوبالت والرصاص - ٦.٧٪ من الإنتاج العالمى من الكوبالت، ٥.٧٪ من الرصاص.

وإذا كان نطاق الحديد والفوسفات يرتبط موقعا بالنواة المتوسطة، وإلى حد كبير بالنوبة الفيضية، فإن شرنقة الصحراء قد برزت نفسها أخيرا فأثبتت قيمتها الاقتصادية الكبرى فى صورة «نطاق» متقطع آخر من البترول يختط الجزائر وليبيا ويطوق مصر. وسيلاحظ أن هذا حتى الآن هو النطاق الهام الوحيد للبترول فى إفريقيا لأنها ككتلة جندوانية قديمة من صخور قاعدية basement complex تخلو من الأحواض الرسوبية الضخمة إلا على أطرافها الشمالية القصوى. أساساً، وعلى بعض سواحلها الغربية تم الشرقية بصفة ثانوية^(١).

وبفضل هذه الثروة غير المتظورة أصبحت دول المغرب الثلاث حتى الآن دول زراعة ورعى وتمدين، وتوشك الجزائر أن تصبح فى إفريقيا العربية كالعراق فى آسيا العربية؛ الدولة الوحيدة التى تتمتع بالموقف السعيد الذى يجمع بين

1- Hance, p. 12.

كل من الثروة الزراعية والثروة المعدنية على نطاق كبير - ولو أن يتروكها نفسه «صحرواى لا زراعى» - بحيث يمكنها فى المستقبل أن تمول وتثمر اقتصادها الزراعى بدخلها البترولى (ومعه الغاز الطبيعى)، وبحيث قد تفوق قيمة إنتاج التعدين فى يوم ما قيمة الإنتاج الزراعى والرعى معاً، وتصبح بذلك دولة تعدين أولاً ثم زراعة ورعى ثانياً.

هذا بينما يمثل البترول ثورة اقتصادية جذرية فى ليبيا التى ستقفز من دولة رعى أساساً ثم زراعة فى المحل الثانى إلى دولة تعدين أساساً، ويحولها من دولة لا فقرية اقتصادياً إلى دولة موارد متنوعة solvent. ولربما صحح أن نقول من وجهة نظر موقع البترول فى الاقتصاد القومى، إن لم يكن فى إطار البيئة الجغرافية. بل فى ملامح سياسية واجتماعية ودينية معينة، أنه إذا كانت الجزائر هى عراق المغرب العربى فإن ليبيا تؤذن بأن تكون سعوديته.

وهنا نرى أن الثروة المعدنية غير المنظورة يمكن أن «تشرع» فجأة الكيانات السياسية غير السليحة أو الاصطناعية اقتصادياً، وتجمد بذلك أوضاعاً وأنماطاً جيوبوليتيكية شاذة^(١). أما فى مصر فقد أصبحت الثروة المعدنية مع إضافة القوى الكهربية أساساً جزئياً فى ثورة صناعية منطلقة بحيث أصبحت من قبل دولة زراعية صناعية.

أما إذا انتقلنا إلى «دول الوسط» وجدنا فقراً معدنياً يضاعف الفقر

١- جمال حمدان. بترول العرب، دراسة فى الجغرافيا البشرية. القاهرة ١٩٦٤، ص ٢٩٥.

الزراحي. ولا يشذ قليلا إلا موريتانيا. حيث رصيد من الحديد (١٥٠ مليون طن) يعينه الموقع الداخلى^(١) ولن يتعدى تأثيره فى النهاية سوى أن «يشرع» مرة أخرى ولمدة موقوتة كيانا سياسيا غير سليم فى جوهره. ويمكن أن نضيف مثلا آخر النيجر. حيث رصيد من حديد يقربا أكثر من ١٠٠ مليون طن.

غرب إفريقيا

وإذا عدنا إلى نطاق غرب إفريقيا وجدنا ثروة الزراعية المدايرة، تدعمها ثروة معدنية هامة : الذهب والماس، والبوكسيت والحديد من أهم لإرسابات القارة. فنجد الحديد فى سيراليونى (٢٣٪ من مصادر العالم) وفى ليبيريا (١٠٠٠ مليون طن فى جبال نيمبا، ٣٠٠ مليون على على حدود سيراليونى) وغينيا. ويظن أن الحديد يوجد فى كل دول غرب إفريقيا ابتداء من موريتانيا حتى برازافيل. أما البوكسيت فتشترك فيه غينيا أولا (١٠٠٠ مليون طن = $\frac{1}{9}$ رصيد العالم = رصيد كل استراليا)، ثم غانا ثانيا (٤٠٠ مليون طن). أما الذهب فمشترك بين غانا (أرض الذهب - ٢٣٪ من الإنتاج العالمى) وبين نيجيريا. وكذلك تشترك غانا وسيراليونى فى الماس، فنتج غانا ١١٪ من العالم. بينما يمثل الماس مع الحديد فى سيراليونى $\frac{2}{3}$ الصادرات. وأخيرا تنفرد غانا هنا بالمنجنيز (٦٪ من العالم) كما تنفرد نيجيريا بالقصدير - جوس (٥٪ من العالم). كذلك تحتاز السنغال وتوجو برصيد من الفوسفات.

١- ريمون فيرون. الصحراء الكبرى، مترجم. القاهرة ١٩٦٣ من ٢٩٣ - ٢٩٨.

وسبلا حظ من هذا أن غانا هي أغنى وحدات غرب إفريقيا بالمعادن وأكثرها تنوعاً، بينما تكاد تختفى ساحل العاج من قائمة المعادن إلا من بعض الماس والمنجنيز رغم ثروتها الزراعية والغابية. وقد أصبحت كل من غينيا وساحل العاج وغانا ونيجيريا بفضل هذا الثراء المزدوج من أقوى وحدات القارة اقتصادياً. وتعد كل من غينيا وغانا وسيراليوني دول معادن وزراعة قبل أن تكون دول زراعية وتمدين، بينما يلعب التعدين دوراً هاماً في اقتصاديات التصدير في بقية الوحدات^(١)، كما ترقد فية بذور صناعة كاتنة أساسها الحديد والبوكسيت مع قوة الأنهار المحركة (الألنيوم). كذلك لا ننسى من الكشوف الجديدة البترول في نيجيريا والجايبون. وإذا انتقلنا إلى الشرق إلى وحدات إفريقيا الاستوائية (الفرنسية سابقاً) وجدنا مرة أخرى تطابقاً بين الثروة الزراعية والمعدنية. فالفقر المعدني يواكب الفقر الزراعي. ولا تشذ إلا الجابون في أقصى الطرف الجنوبي، فهذه الدولة ليست أغنى وحدات المنطقة في الموارد الزراعية والغابية فقط. ولكنها أغناها كذلك بالمواد المعدنية، فهناك رصيد متواضع من البترول، ولكن المنجنيز هنا رصيد ضخم (١٠٠-٢٠٠ مليون طن جيد). وأضحى منه رصيد الحديد (٢٥٠ مليون طن، ترفعها التقديرات إلى ١٠٠٠ مليون طن)^(٢).

1- Church, West Africa: F. J. Pedler, Economic Geog. of West Africa, Lond, 1955.

2- George p. Patten, "Gabon" Focus, Oct. 1961, F. 4.

هذا وإذا نحن انتقلنا مرة أخرى إلى الشرق إلى السودان وإثيوبيا والصومال
لوجدنا فقرا معدنيا يكشف تواضع مواردها الزراعية أو يؤكد فقرها القاعدى.

إفريقيا الجنوبية

وعلى العكس من ذلك تماماً إفريقيا الجنوبية حيث تتوج القاعدة
الزراعية الغاية قمم معدنية سامقة حقاً. ودور المعادن فى إفريقيا الجنوبية بوجه
عام أهم بكثير منه فى إفريقيا الشمالية. فإذا بدأنا بشرق إفريقيا وجدنا أن
اقتصادها الزراعى يكمل بالرصاص والماس فى تنجانيقا والنحاس فى أوغندا،
وبالصودا فى كينيا. إلا أن شرق إفريقيا فى مجموعها يعد فقيراً نسبياً بمقاييس
إفريقيا الجنوبية عامة، والأصح أن يعد منطقة انتقال معدنى بين الشمال
والجنوب.

أما الكنفو فدولة معادن بقدر ما هى دولة زراعية، وهى من الثراء المعدنى
بقدر ما هى غنية فى الإمكانيات الزراعية. فبصرف النظر عن رواسب وموارد
الكوبالت والمنجنيز والرصاص والزنك والذهب المبعثرة فى أجزاء الحوض،
أولاماس كاساى، ثم كاتنجا بنحاسها واليورانيوم والكوبالت والماس والذهب
والقصدير. ويمكن أن نلخص الصورة المعدنية للكنفو فى أنه أول العالم فى إنتاج
اليورانيوم، وكذلك فى الماس (٦٢٪) وتقريباً فى الكوبالت ($\frac{1}{3}$ العالم)
والسادس فى النحاس (٧٪) وفى الكنفو تتساوى قيمة كل من الإنتاج المعدنى

والزراعى من مجموع الإنتاج القومى، كما يتساويان فى المصادر^(١).

ولا يضيف التعديل كثيراً جداً - ولكن ليس قليلاً جداً - إلى اقتصاديات أنجولا التى تشارك فى امتداد منجم ماس كاساى. كما أن هناك بعضاً من الحديد والبتروول والألومنيوم والمنجنيز. ولكن أهم من هذا أنها تشارك «كممر معادن» فى عائد ثروة الكنفو. أما موزمبيق فقيرة وإن كانت عمر المعادن بامتياز.

ولكن التعدين إنما يقفز إلى الصدارة تماماً فى زامبيا التى يكون نطاق النحاس فيها copperdelt مع نطاق كاتنجا المحور الأساسى فى القارة metal-logenic axis هذا الذى يمتد من كاتنجا إلى البوشفيلد bushveld الذى ربما كان أكبر منطقة معدنية واحدة فى العالم والذى يمثل أعظم منطقة تصدير فى إفريقيا المدارية ($\frac{1}{4}$ ١٥٪ من قيمة المجموع، يخص النحاس وحدة ١٣٪ منه، ويمثل $\frac{1}{8}$ الإنتاج العالمى). والنحاس فى زامبيا يساوى ١٢٪ من الإنتاج العالمى ويجعلها ثالثة العالم^(٢). وهناك عدا النحاس الكوبالت والزنك والرصاص.

وهكذا فإن $\frac{3}{4}$ قيمة الإنتاج العام فى زامبيا يأتى من المعادن بينما لاتزيد مساهمة الزراعة والغابات عن ٥٪^(٣) فهذه هى «دولة المعادن mineral

1- U. N, Socpe & Structure of Money Economies in Tropical Africa. 1955.

2- Hance et al., p. 498; Kimble, Tropical Africa.

3- U. N. Scope & Structure etc.

territory» بكل معنى الكلمة في إفريقيا. ولكنها تعانى من الموقع الداخلى الذى يجعل معادنها تتحمل أكبر رحلة في إفريقيا إلى الساحل^(١). ولقد كانت الأهمية السياسية في وسط إفريقيا دائماً من نصيب روديسيا (الجنوبية) نظراً لتقدمها الصناعى ومستعمراتها البيضاء، لكن منذ ظهور هذه الثروة المعدنية الهائلة في «روديسيا الشمالية» أصبح لها أهمية أكبر في السوق العالمية وفي النفوذ السياسى الإقليمى^(٢).

ولكن روديسيا (الجنوبية) لا تخلو من ثروة هامة تتمثل في الذهب والاسبستوس والكروم (٢١٢ من الإنتاج العالمى) والقمح. وأكثر من هذا رصيد الحديد الذى كشف حديثاً ويقدر بأكثر من ثلث احتياطى العالم. وإذا كانت قيمة الإنتاج المعدنى لاتزيد عن نصف قيمة الإنتاج الزراعى، فإن التعدين هنا أصبح أساساً لثروة صناعية صغيرة تقدم دخلاً يكاد يعادل دخل الإنتاج الزراعى^(٣) ويجعل من روديسيا (الجنوبية) أكبر دولة صناعية في إفريقيا المدارية وثانى دولة بعد الاتحاد وذلك بفضل منجم وانكى. وقلب روديسيا الصناعى هو «الميدلاندر».

وهناك بعد هذا نطاق مصغر من دول الوسط في إفريقيا الجنوبية، يناظر دول الوسط في الشمال، ويشمل كلا من بتشواتالند وجنوب غرب إفريقيا، حيث

1- Macmillan. Africa Emergent, p. 166.

2- Stamp, Africa, p. 431.

3- U. N. op. cit.

تجتمع السفانا الفقيرة بالصحراء لتترك وحدتين شبه صحراويتين، هما أضعف ما في المثلث الجنوبي اقتصاداً وسياسة. ولا يمنع أو يغير من هذا أن ج. غ. إفريقيا تقود العالم في إنتاج الرصاص، وأنها وتشواتالند تملك رصييدا ما من المنجنيز.

أخيراً في جمهورية جنوب إفريقيا: فالثروة المعدنية الضخمة تدعم ثروة زراعية رعوية هامة بشكل يجعل الجمهورية أغنى وحدات القارة إطلاقاً. وأساس هذه الثروة هي المعادن النفيسة - الذهب أولاً ثم الماس. وذهب الرائد يعادل 297 من كل إنتاج الذهب في الجمهورية، ويعادل 48٪ من كل الإنتاج، ويمثل $\frac{2}{3}$ الصادر، وكان في وقت ما يعادل $\frac{1}{10}$ قيمة كل الصادر التجاري من إفريقيا عدا مصرًا هذا بينما يمثل الماس 10٪ من قيمة الصادر. «الاتحاد» يقود العالم في البلاطين (241)، وهو الثاني في الرصاص بعد ج. غ. إفريقيا، والثالث في الماس بعد الكونغو وغانا. على أن الاتحاد سعيد الحظ في أنه الوحيد في القارة من حيث امتلاكه لحقول فحم بيتوميني واسعة⁽¹⁾، كما أن هناك بعض الحديد وأكبر رصييد في الكروم عدا 17٪ من الإنتاج العالمي.

ولقد كان «الاتحاد» قبل كشف الذهب والماس فقيراً ومتخلفاً⁽²⁾، ولكنه ثور البناء الاقتصادي، وقدم رأس مال غير منظور لتطوير وتنمية الزراعة والرعي. ومع ذلك فالزراعة تكافح بصعوبة ضد التمدين⁽³⁾. وبشكل هذا الاستقطاب نوعاً

1- Stamp, pp. 449 et seq.

2- Macmillan. p. 303.

3- Stamp. loc. cit.

من الثابتة المتعارضة بين الريف والمدن، يتواكب معها ويضعف من أثرها ثنائية أخرى عنصرية هي أن الزراعة إلى حد بعيد للأفريكان والتمدين والصناعة للإجليز^(١).

على أن المعادن إذا كانت تلعب الدور الرئيسي في التصدير فيجب ألا ننسى أن الزراعة تتفوق عليها، ولو قليلا في قيمة الإنتاج^(٢). ومع الثورة الصناعية الحديثة التي تجمل «الاتحاد» أكبر دولة صناعية في القارة، والوحيد الذي يملك «إقليما صناعيا» بين دولها، يمكن أن نلخص الهيكل الاقتصادي «للاتحاد» في أنه دولة زراعية ومعدنية أولا، ثم صناعية ورعوية ثانيا. وهذا أساس اقتصادى عريض كأعرض ما تعرف إفريقيا.

الصورة الاقتصادية السياسية العامة

صورة خارجية

ويمكننا بعد هذا العرض الطبيعي الاقتصادى لأوزان وقوى الوحدات الإفريقية أن نعبر عنها إحصائيا بمقارنة الحصص النسبية لكل منها في تجارة الصادر، على أساس أن قيمة الصادر تمثل جزءا حيويها في الاقتصاديات النقدية

1- Macmillan, p. 304.

2- Mustoe, p. 90.

لهذه الوحدات. والجدول الآتي يربط بين المساحة والسكان والنسبة المئوية لقيمة تجارة الصادر من مجموع إفريقيا المدارية وحدها. وهذا مع العلم بأن صادر إفريقيا المدارية يعادل 202 من مجموع قيمة صادر القارة في 1957 بينما يخص الدول العربية ومدغشقر وجنوب غرب إفريقيا واتحاد جنوب إفريقيا 2.48% منها 2.22% للاتحاد وحده⁽¹⁾.

الوحدة	المساحة %	السكان %	تجارة الصادر %
إفريقية الغربية الفرنسية	22,16	11,98	11,4
إفريقيا الاستوائية الفرنسية	12,07	3,04	2,8
الكامرون الفرنسي	2,07	1,98	2,8
توجو	0,27	0,68	0,4
غينيا البرتغالية	0,17	0,34	0,2
غينيا	0,05	0,18	0,6
سيراليون	0,35	1,32	1,8
ليبيريا	0,53	0,78	1,3
غانا	1,14	2,96	7,9
نيجيريا	4,62	21,11	12,3
السودان	11,99	7,64	4,8
إثيوبيا	5,66	12,42	2,4

1- Hance et al., pp. 487, 493.

الوحدة	المساحة %	السكان %	تجارة الصادر %
الصومال الفرنسي	٠,١١	٠,٠٤	٠,٠١
الصومال البريطاني	٠,٨٤	٠,٤٠	٠,١
الصومال الإيطالي	٢,٢١	٠,٨١	٠,٤
كينيا	٢,٧٩	٣,٨٨	٣,٠
تنجانيقا	٤,٤٨	٥,٤٤	٤,٠
أوغندا	١,١٦	٣,٥٣	٤,٥
زنجبار وحبما	٠,٠١	٠,١٨	٠,٦
موزمبيق	٣,٧٥	٣,٨٣	٢,٣
الكنغو ورواندا أورندي	١١,٤٧	١٠,٩٩	١٦,٣
اتحاد روديسا ونياسا	٥,٩٩	٤,٦٣	١٥,١
أنجولا	٥,٩٦	٢,٧٠	٤,٠

ولعل أبرز حقيقة تتضح من هذا الجدول هي أنه ليس هناك معامل اتصال يذكر بين قيمة صادر الدولة (أى غناها إلى حد كبير) وبين عدد السكان أو المساحة^(١). كما أن من الواضح أن فى الأسرة الإفريقية عددا كبيرا من «الستدرلات» وعددا أكبر من «الأقارب الفقراء». مثلا فى ٤ - ١٩٥٥ تراوح متوسط الدخل القومى فى معظم وحدات إفريقيا المدارية بين ٥٠، ٦٠ دولارا للفرد، وكان المتوسط أعلى ما يكون فى ساحل الذهب (غانا) حيث بلغ ١٥٦ دولارا^(٢).

1- Id., p. 492.

2- Hance, p. 2.

ويوجه عام يمكن أن نقول إن من الأرجح أن دول المعادن البحتة أكثر غنى وثروة من دول الزراعة البحتة، وأفقر الوحدات هي دول الرعي بينما أغناها هي دول المعادن والزراعة. بل ربما صح أن نقول إنه ليس هناك تقريبا وحدة غنية لا يكون التعدين فيها عنصراً هاماً. على أن التفرقة بين دول الزراعة تفرقة لحظية أو مرحلية. لأن المعادن دائماً «صدفة جيولوجية» تخضع لقانون الصدفة، كما تخضع لقانون النفاذ.

ومن المهم أن ندرك النتائج السياسية لهذه الفروق الاقتصادية. فلا شك أن الوحدات الفقيرة تكون عادة أشد طلباً لعمليات التوحيد السياسي.

ولعل أهم الأمثلة المتوفرة على هذا تأتينا من غرب إفريقيا. فحتى قبل الاستقلال، كانت الفروق الاقتصادية بين وحدات إفريقيا الغربية الفرنسية حادة بما فيه الكفاية لتجعل مساهمة كل وحدة في الميزانية الفيدرالية مختلة إلى أقصى حد. بحيث تتحمل الوحدات الغنية عبئاً كبيراً فيها. فمثلا في ١٩٥٤ كان متوسط مساهمة الفرد الواحد في الميزانية الاتحادية يصل إلى نحو ٦٠٠٠ فرنك في السنغال، وإلى أقل من ذلك قليلا في ساحل العاج، بينما لم يزد عن ١٥ فرنكا في السودان، ١١ فرنكا في النورثا.

ولهذا فإن كلا من ساحل العاج والسنغال (خاصة الأولى) لم تكن متحمسة بشدة للاتحاد بعد الاستقلال. حتى إذا ما قام اتحاد مالي بين السودان والسنغال برزت المشكلة بمنف مرة أخرى ووجدت السنغال نفسها الخاسرة مادياً

حين رأت أن عليها أن تشتري حاصلات سودانية بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، وأن جيشاً قوامه نحو ٢٠٠ ألف عامل موسمى من السودان امتصوا كأجور لهم في مزارع الفول السوداني بالسنگال نحواً من ٥٠٠ مليون فرنك من الاقتصاد السوداني^(١). ومن هنا لم تلبث المنغال أن انسحبت من الاتحاد السياسى، الذى انهار بذلك على صخرة الاقتصاد أولاً وأخيراً.

صورة داخلية

ولمنا بمد هذا التقدير للأوزان الاقتصادية للوحدات الإفريقية نلاحظ بعض حقائق توزيعية اقتصادية داخل الدولة الواحدة لها انعكاساتها السياسية المحلية أو الدولية. وربما كانت أهم هذه الحقائق هى أعصها. ففى أغلب الحالات نجد التنمية الزراعية الرئيسية تتركز بحكم المناخ والنقل على السواحل أى على القطاع الساحلى من الدولة، بينما تتركز الثروة المعدنية حين توجد فى الداخل غالباً، فيستقطب النمط الاقتصادى فى نواتين. نواة زراعية ساحلية ونواة معدنية داخلية، وكثيراً ما يفصل بين القطبين فراغ اقتصادى كبير. وتبدو هذه الظاهرة أشد وضوحاً فى الدول الكبيرة المساحة: الجزائر والكنغو وأنجولا، «والروديسيتين»، «وإتحاد» جنوب إفريقيا، وإلى حد ما نيجيريا.

1- William J. Foltz, From French West Africa to the Mali Federation, Yale u. p., 1965.

ولكن كان الموقع الداخلى العميق للنواة المعدنية يفاقم مشكلة النقل ويجعل الإنتاج أقل اقتصاداً، فإن له من الناحية الأخرى فضلاً في منع تطرف المركزية الاقتصادية فى الدولة. بل لولاها لتأخر «فتح» الداخل واستثماره، إذ لا يمكن أن يكون اقتصادياً فيه سوى الإنتاج المعدنى الذى تبرز قيمته الكبرى كل تكاليف، فهو وحده الذى جذب السكك الحديدية والزراعة والصناعة إلى الداخل.

وفى إفريقيا الجنوبية بالذات يترتب على هذا نمط اقتصادى خاص. فإذا كانت الزراعة تبدأ غالباً من الساحل بالمحاصيل الأثقل وزناً، ثم تليها إلى الداخل المحاصيل الثمينة الأقل وزناً، فإن الذى يليها إلى الداخل بمد ذلك إنما هى النواة المعدنية. بل حتى فى هذه النواة المعدنية الدفينة كانت المعادن النفيسة خفيفة الوزن هى دائماً أولى مراحل التعدين، بينما لم يبدأ استخراج المعادن العادية الثقيلة الوزن إلا فى مراحل متأخرة^(١).

وهذه المتتالية الثلاثية نجدتها سواء ارتقينا من الساحل الشرقى أو الغربى - فنجدتها فى وحدات شرق إفريقيا ووسط إفريقيا، ونجدتها فى الكونغو وأنجولا، كما نلقاها فى «الاتحاد» من الكاب إلى الترنسفال. وكتيجة لهذا التوزيع المتبادل بدرجة أو بأخرى ما بين الساحل والداخل نجد أن القطاع الداخلى من أغلب الوحدات فى المثلث الجنوبى لا يقل تنمية وتطوراً وثروة عن الساحلى إن

1- Macmillan. p. 154.

لم يفقه حقاً. ولعل في كوكبات المدن بينما تكون تلك القلة من الوحدات الأفضل حظاً هي غالباً نويات ماقد يتحقق من الاتحادات السياسية في المستقبل. ومع ذلك فلا بد أن نضيف أن الفروق في الثروة الاقتصادية قد تغذى النزعة الإقليمية الضيقة، فأحياناً لا ترحب الوحدات السياسية الغنية بالاتحاد حتى لا تتحمل أعباء وحدات فقيرة؛ بينما قد يودى ظهور ثروات غير منظورة في الوحدات الفقيرة إلى انصرافها عن الوحدة وتمسكها بكيان مستقل حتى لا يشاركها أحد في رخائها الفجائي الجديد.

ولهذا فإن دور الثروات المعدنية الضخمة التي تكشف عنها الأبحاث كل يوم في إفريقيا المدارية قد يكرر نفس دور البترول في إفريقيا العربية أو العالم العربي، حيث أحر حركات الوحدة وأضعف إمكانياتها. فهذه الثروات الطارئة قد ترفع من قامة الدول الإفريقية في الميدان الدولي وتزيد في وزنها السياسي، ولكنها على الأرجح قد «تجمد» الأنماط السياسية المصطنعة الحالية وتميع إمكانيات التوحيد بينها. ومعنى هذا أن الثروات المعدنية - أكثر بالقطع من الثروات الزراعية - عامل تثبيت للنمط السياسي الراهن، أو بتعبير آخر عامل تثبيت وتأكيد للتفتيت السياسي الحالي. ولعل هذا هو أسوأ الجوانب السياسية للثروة المعدنية.

وعند هذا الحد تتبدى لنا ظاهرة هامة، وهي أن أثر الغنى أو الفقر الاقتصادي على النزوع إلى الاتحاد السياسي يميل إلى أن يأخذ في أجزاء كثيرة من إفريقيا نمطاً جغرافياً معيناً ودالاً. فالملاحظ، خاصة في نصف القارة

الشمالي، وبالأخص في غرب إفريقيا، أن الدول الساحلية أغنى مادياً واقتصادياً وأكثف سكاناً وإنتاجاً وأكثر تطوراً وتحضراً من الدول الداخلية. وتلك حقيقة ينبغي أن نتوقعها، ليس فقط لأن المطر أوفر على السواحل وأغزر، وإنما كذلك لأن الاستعمار ركز كل جهوده واستثماراته في السواحل.

ويترتب على ذلك أن الدول الداخلية - إلى جانب مشكلة الخروج الملحة - هي عادة الأفقر موارد وتطوراً والأكثر تخلفاً، بعكس الدول الساحلية الأغنى والأسبق تنمية وتطوراً وتعلماً... الخ. والملاحظ مثلاً أن الدول الساحلية - باستثناء مناطق الاستعمار السكنى في وسط المثلث الجنوبي - تمتاز بنسبة أعلى من سكان المدن والمدنية والتقدم الاجتماعي. كذلك فإن هجرات العمل بين أغلب وحدات إفريقيا المدارية شمال خط الاستواء تتجه، برغم تناقضات كثافة السكان، من الدول الداخلية إلى الدول الساحلية. وإذا كانت الحركة مزدوجة متبادلة في المثلث الجنوبي، فإن الاتجاه السائد بلا شك هو أيضاً من الداخل إلى السواحل.

وفي النتيجة فإن الاتحاد بين دولة داخلية ودولة ساحلية هو اتحاد بين مستوى أوطأ ومستوى أعلى اقتصادياً واجتماعياً، وقد يعنى أن تنتقل من الدولة الداخلية الفقيرة جيوش من الأيدي العاملة اليدوية مقابل حفنات من الموظفين والإداريين والمثقفين من الدولة الساحلية الغنية، بل قد تقدم الأولى - عسكرياً - طبقة الجنود، بينما تحتكر الثانية طبقة الضباط. وهكذا، الكم من الداخل والكيف من الساحل. ويترتب على هذا أن الدول الداخلية الفقيرة أجدر بأن

تكسب من الاتحاد السياسى، وهى من ثم الأشد طلباً كـ وإلحاحاً عليه، بينما قد ترى فيه الدول الساحلية الأغنى خسارة مادية محققة رغم المكاسب الأديية والسياسية المتمثلة فى القيادة والزعامة الطبيعية للاتحاد، وهى من ثم أكثر تردداً وحنذاً إزاء مشاريع الاتحاد. الضخمة الداخلية التى، شذوذاً فى القارة، تتميز خريطة هذا القطاع من إفريقيا رمزا اختزاليا هليفاً لتلك الحقيقة.

وعلى العكس من هذا حين تتقارب أو تتواقع النواة المدنية والنواة الزراعية على الساحل، إذ يصبح الداخل أصعب مواصلات وأقل ثروة وإمكانيات وأضعف تنمية. وهذه الصورة واضحة فى معظم وحدات غرب إفريقيا، ولها انعكاساتها السياسية المباشرة. فالنفوذ والسيطرة السياسية هى لقبائل الساحل فى غرب إفريقيا - كما فى غانا مثلاً. بينما قبائل الداخل هى القطاع الساخط احتجاجاً على تخلفه وفقره الاقتصادى - أحياناً إلى درجة الانفصالية كالأشانتى والشمال فى غانا (نيجيريا إستثناء خاص، ولو أن تركيز الثروة البترولية الجديدة فى الاقليم الشرقى قد أعطى مادة وقوة لبعض الاتجاهات الانفصالية الكامنة)

وأخيراً نلاحظ أن الموقع الداخلى للنواة المدنية قد يتطرف كثيراً فيجنح إلى الحدود، وفى هذه الحالة يمثل جرثومة كامنة لمشاكل سياسية ممكنة ولعل حالة كاتنجا وزامبيا هى المثل البارز: فكل ثروة كاتنجا المدنية مركزة على الحدود مباشرة مع روديسيا الشمالية (زامبيا) بصورة مثيرة، بينما تتكدس كل مناجم ومصانع زامبيا على حدود كاتنجا. ولما كانت الحدود هنا عشوائية

مفروضة لا منبثقة، فإن الثروة الاقتصادية هنا ليست «صدفة جيولوجية» فقط بل هي «صدفة سياسية» كذلك.

والى حد ما نجد بترول الجزائر الجديد يجمع بشدة إلى الحدود الشرقية حتى يكاد يماس حدود ليبيا في نقط، ولو كانت الحدود مختلفة قليلا لتغير المسير السياسى لهذه الثروة غير المنظورة. ولعل هذا يفسر أيضا لماذا ألمت تونس إلى تعديل فى حدودها مع الجزائر. وعلى الجانب الآخر نجد مناجم الحديد الضخمة تتجمع بشدة نحو الحدود مع المغرب، ولعل هذا يفسر أحد أسباب النزاع الإقليمى الأخير بينهما. وبوجه عام فلا شك أن ظهور أى ثروة معدنية قرب الحدود، فى قارة لا زالت بعض من حدودها بلا تحديد متفق عليه تماما، يمكن أن يشير مشكلات سياسية معقدة. ولعل المثل الواضح هو الحدود بين إثيوبيا والصومال حيث تزخر المنطقة باحتمالات بترولية حاليا⁽¹⁾.

صورة المستقبل

إلى أى حد يمكن أن يظل التوزيع الحالى للأثقال والأجرام الاقتصادية للدول الإفريقية؟ أى الوحدات ينتظر لها وزن ومستقبل اقتصادى أكبر؟

ليس من السهل أن نجري حصراً «لجغرافية الموارد» فى إفريقيا، وأصعب

1- John Drysdale, Somali Dispute, Lond., 1964, p. 98.

منه جداً أن نحاول التنبؤ بالإمكانات الكامنة. فتقييم الموارد في إفريقيا تراوح دائماً بين التسهيل والتشويه، بين التسهيل والتقليل، بين المغالاة في تقدير الإمكانات الزراعية، ولكن المعدنية خاصة وبين المبالغة في تقدير العقبات الطبيعية والبشرية.

ولا شك ابتداءً أن الموارد البشرية في إفريقيا أقل بكثير من مواردها الطبيعية، وأن هذه نقطة الضعف الحقيقية في «تحليل القوة» في القارة، وهي التي مكنت أصلاً للاستعمار. وهي تتمثل في التخلف الحضارى بكل محمولاته ومضاعفاته: عدم كفاية وكفاءة القوة البشرية man-power، أى تفریط السكان في كثير من الوحدات وانخفاض المستوى الصحى والمعيشى والتكنولوجى في أكثرها⁽¹⁾... الخ. على أن الذى لا شك فيه هو أن ضعف الموارد البشرية أقل خطراً من ضعف الموارد الطبيعية. لأن الأول قابل للتغيير بعكس الثانى.

ثم لا شك بعد ذلك أن رصيد القارة الطبيعى رصيد زاخر حقاً، وأنه لا زال هناك برزخ عريض بين كل من الموارد الكائنة والكامنة، أى أن هناك مجالاً لتطور كبير. فإمكانات الزراعة برغم كل الصعوبات الطبيعية لم تستنفذ بعد، وهي على وجه اليقين أكبر في إفريقيا المدارية منها في إفريقيا دون المدارية. ففى الأولى فرص للتوسع والتنوع سيتجه تحقيقها غالباً وجهة الاقتصاد القومى أى

1- Karl Pelzer, op. cit. pp. 315. 343.

نحو قدر ما من الكفاية الذاتية إن أمكن. غير أنه ينبغي المبالغة في تقدير هذه الفرص.

ففى مجال التوسع لاشك أن أحسن التربات هو المستغل فعلا، ولا زالت الضوابط الطبيعية معاكسة، كما يدل مشروع القول السودانى الفاشل فى تنجانيقا. وهناك إمكانيات كثيرة للرى لخلق «واحات» إنتاجية صغيرة على السنغال والكونينى فى أنجولا، والزمبىزى والشيرى فى ملاوى، وروفيجى فى تنجانيقا، وتانا فى كينيا، والمطبرة فى السودان. كما يمكن استصلاح الدالات ومناطق المنجروف كدلتا النيجر.

أما التنوع فضرورى لتوسيع قاعدة الصرح الاقتصادى. وربما كانت جنوب نيجيريا صاحبة أكبر برنامج فى هذا الصدد حيث ينتظر التوسع فى إدخال المطاط، بينما يمكن التوسع فى حاصلات الغابات فى ليبيريا والعاج والكمرون وكابندا وشمال أنجولا. ولا شك أن قدراً كبيراً من التنوع معقول من الكفاية الذاتية. وليس من المرجح ما يخشى البعض من أن ينخفض الإنتاج بعد خروج البيض مع الاستقلال⁽¹⁾، والدليل على هذا تجربة دول غرب إفريقيا.

والخلاصة أن من المؤكد فى العقود القليلة القادمة أن يتوسع الإنتاج الزراعى فى رقعته وفى قاعدته فى أغلب الوحدات الإفريقية بدرجات متفاوتة. كذلك من المؤكد أن الإمكانيات المعدنية ستكون أعظم من الزراعية بوجه عام،

1- Hance et al., p. 497.

وأن التطورات في توزيع الأثقال المعدنية بين الوحدات السياسية ستكون أكثر ثورية وطفرة - ولو أن الخطوط المرعبة الحالية ستظل في الغالب بحيث يظل محور كاتنجا - اليوشفلد هو العمود الفقري - أي تظل الكونغو والروديسيا واللاتحاد في الصدارة.

رواضح من حيث القوى أن إفريقيا الجنوبية إذا لم تكن قارة الفحم - رغم كوك «الاتحاد» ووانكي - فإنها بالضرورة قارة الكهرباء. إن القارة السوداء قد تكون أفقر القارات بالفحم، ولكنها أغناها بالفحم الأبيض. فالأمطار المدارية الغزيرة التي ساعدت بغطائها النباتي الكثيف على «غلق» القارة طويلاً، هي نفسها التي تمنح القارة شبكة نهرية كثيفة. بينما الشلالات العديدة التي طالما سلبت هذه الأنهار كثيراً من قيمتها في «فتح» القارة هي بعينها التي تضاعف من قيمتها في الكهرباء.

ثم إن القارة إذا لم تكن قارة البترول - رغم بترول الشمال. فإنها بامتياز قارة الخامات الذرية. والقارة بعد هذا هي قارة المعادن «الصفراء» لا «الكبرى» والأولى تشمل الكوبالت والزنك والنحاس والألمنيوم والرصاص والاسبستوس والمعادن النفيسة... الخ، بينما تضم الثانية الحديد والفحم والبترول.

وإذا كان من المرجح أن تزيد صادرات القارة من الخامات المعدنية والبتروولية باطراد، فمن المؤكد أيضاً أن قطاعاً متزايداً من الخامات والقوى سيتحول خاصة مع الاستقلال إلى صناعات محلية، فإن التصنيع أصبح النغمة

الدالة على الاستقلال مثلما أصبحت أفران الصلب والحديد العالية بالذات «قلاع» الدولة الوطنية الحديثة. بل إن الإمكانيات الهيدروليكية الهائلة ($\frac{3}{8}$ العالم، أو قدر أوروبا والأمريكتين وأستراليا معاً) ستؤدي بالضرورة وإن عاجلاً أو آجلاً إلى ثورة صناعية صغرت أو كبرت.

وفي الوقت الحالي لا يستغل من هذه الطاقة إلا قدر قليل جداً لا يزيد في قوتها عن ١٪ من المجموع العالمي ولا يزيد استهلاك الطاقة بحسب الفرد في أغلب الوحدات المدارية عن ٢-٧٪ من معدله العالمي - مع استثناء كينيا والاتحاد وسط إفريقيا، حيث يصل إلى ١١٪، ٣٦٪ على الترتيب^(١). ولكن الإمكانيات الهيدروليكية لا تتوزع بين وحدات القارة بمدالة فالنطاق الصحراوي الشمالي باستثناء النيل قليل الحظ، ولكنه يجد البديل في البترول، كما قد يمكن استغلال الطاقة الشمسية في المستقبل.

أما مستودع القوة الهيدروليكية الهائلة حقاً فهو إفريقيا المدارية خاصة الاستوائية، فهنا نجد أضخم المشاريع الممكنة التي بدأ بعضها : الكونكوري في غينيا والفلوتا في غانا والساجما في الكمرون، والإنجا في الكنفو، وطانا في إثيوبيا، وأوين في أوغندا^(٢)، وكاريا في روديسيا الجنوبية - هذا عدا السد العالي في مصر. والكنفو وحدها تحتكر ٢١٪ من رصيد الطاقة الهيدروليكية في العالم،

1- Hance, p, 4

2- B. S. Hoyle, :The Economic Expansion of Jinja, Uganda: Geog. Review, vol. LIII, no. 3, 1963, pp. 377 - 388.

بينما أن هذا المشروع سيعادل ٢٠-٣٣ مرة خزان كارينا. أى سينتج من الكهرباء ما يعادل كل استهلاك غرب أوروبا... ولو نفذت هذه المشاريع فستصبح هذه الدول على عتبة ثورة صناعية حقيقية، بل سيصبح الكنفو الأسفل بالذات من أهم مناطق الصناعة فى العالم، وقد تضطر كثير من شركات أوروبا إلى الاستثمار فى إفريقيا خشية المنافسة القاتلة!

ولكن الأرجح أن هذه الإمكانيات الصناعية ستنتجة إلى الصناعات الخفيفة التى تعتمد على الكهرباء كالألومنيوم من البوكسيت والالومينا. سواء محلياً أو مستورداً، وكالورق ولب الخشب من الثروة الغابية. أما الصناعات الثقيلة الأساسية كالصلب والحديد فسيكون مجالها محدوداً لقلة الفحم - والفحم الصالح للكوك - والحديد. ولكن هذا لن يعوق التصنيع كثيراً، لا ولا يعنى بالضرورة أن الصناعات المقبلة ستكون «صناعات سياسية»، بل ستكون «صناعات جغرافية» إلى حد بعيد^(١).

والخلاصة أن الاقتصاد القومى فى الوحدات الإفريقية مقبل على دفعة حيوية وعلى تطورات وإعادة تركيب سترك أثرها بدرجات مختلفة على الكيان والأساس المادى لهذه الدولة الجديدة. وقد يمكن أن تتنبأ بأوزان اقتصادية مضاعفة لوحدة معينة، بين أخرى، مثل الجمهورية العربية، الجزائر، نيجيريا وغانا وغينيا والكونغو .

1- Pierre George, Geog. industrielle du Monde. Coll. Que Saisje?. 1949, p. 101.

الباب الرابع

الدولة والأمة في إفريقيا

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامه

الفصل السابع

مقومات القومية الإفريقية

فى هذا الفصل نحلل العناصر والمقومات - وكذلك المعوقات - الأساسية للقومية فى القارة على مستوى أصولى. ورغم صعوبة تحديد مثل هذه العناصر وتداخلها، فإننا سندخل مباشرة إلى الموضوع بتصنيفه إلى أربعة أركان هى الجنس واللغة، ثم الدين والمجتمع. وفى كل مرة، سيكون سؤالنا الجوهرى هو وقع كل عنصر على الكيان القومى، مشاكله وتعقيداته أو توجهاته.

الجنس

كثير من الأنثروبولوجيين والكتاب يقسمون القارة إلى إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء المتوسطة وإفريقيا الزنجية. وبعضهم يرسم خطأ حدّاً فاصلاً بين العالمين، ولكنهم يختلفون فيما بينهم على موقع هذا الخط. ولاشك أن التركيب الجنى للقارة يستقطب نهائياً فى عنصرين رئيسيين يتلوران أكثر ما يتلوران فى أقصى الشمال وفى أقصى الجنوب.

ولكننا نختلف بعد هذا فى الامتداد الإقليمى لهذين العنصرين، فليست الصورة ثنائية متافرة، بل هى متصلّ جنسى continuum كالمقياس المدرج أو كتحليل الطيف، تكاد تطنى فيه العناصر الوسطى على العناصر الأولية مساحة، بحيث إن جزءاً كبيراً من مساحة القارة تسوده السلالات الثانوية الانتقالية بين

المنصرين الأولين. ولعل هذا من أبرز ملامح الخريطة الجنسية لإفريقيا بصفة خاصة.

ومن الأفكار التي أشاعها الاستعمار عن إفريقيا ثنائية العرب والزواج المعروفة. ولكن هذه - إن صحت - ثنائية لغوية بقدر ما هي جنسية. وإذا كان لمة ثنائية جنسية، فهي حقاً ثنائية الحاميين والزواج (رغم أن الحاميين تعبير لغوي أصلاً). فقليلاً ما نحن نقدر خطورة ومدى دور المنصر الحامى فى التركيب الجنى للقارة. فالواقع أن تاريخ إفريقيا الجنى هو أساساً شركة بين الحاميين والزواج، أضيف إليهما مساهمة سامية فيما بعد ولكنها تكميلية من قدر تال. فالنصف الشمالى من القارة حامى فى أساسه مثل ما أن النصف الجنوبى زنجى الخلفية.

ولكن تأثير الحاميين تمدى نطاقهم إلى العالم الزنجى. فعلى مدى آلاف من السنين، وعلى تتابع موجات لا عد لها، وبفضل تفوقها الحضارى والحربى كقوة رعاة محاربة، وبحكم تنقلها الدائم فى مجالات شاسعة ذهاباً وإياباً، بعيداً وعميقاً، دمغت العناصر الحامية تكوين العالم الزنجى - المستقر بحكم حرفته الزراعية - بطابع جنسى لا يحصى. وقد كان المجال الأساسى للتأثير الحامى هو الزاوية القائمة السافانية من القارة بمحور عرضى فى الشمال وطولى فى الجنوب، ولكن أيضاً فى أطراف الغابة المدارية فى الشمال وبين معظم بانتو بقية الثلث الجنوبى بدرجة أو بأخرى. وهكذا يمكن القول بأن صميم الغابة الاستوائية بنطاقها المعروف فى غانة وحوض الكنفو هو وحده الذى أفلتت من الأثر الحامى.

وقد بلغ الامتزاج الحامى - الزنجى أقصاه فى النطاق الأوسط المحصور بين الصحراء الكبرى والغابة الاستوائية، حتى خلق عالماً جنسياً مختلطاً لاهو من الحاميين النقاء ولا من الزوج الخالص، كالقور والتبو، وربما أضاف البعض الطوارق. وما أكثر ما يختلف الأنثروبولوجيون فيما بينهم - لذلك - على تصنيف سكان هذا النطاق، فمنهم من يضعهم شمال «خط الزوج» ومن ينقلهم جنوبه، مما يفقد هذا الخط بعض معناه إن لم يستبدله حقاً بنطاق سميك. وعدا هذا فهناك العناصر الانتقالية التى لا خلاف عليها كأنصاف الحاميين فى منطقة البحيرات والهضاب المحيطة^(١).

ويوجه عام، فمن السهل أن نلاحظ أن كل الموجات الجنسية التى دخلت القارة من شرق أو شمال لم تمش فى عزلة عن السكان السابقين بل امتزجت بهم وتراوجت. وبحكم القوة العددية كان هذا معناه أن تذوب تلك العناصر القادمة فى جسم القارة الذى كان - كالمصن - بجزاً عارماً يتلغ كل دخيل. وكثير من الجماعات الحامية «ترنجت» حتى ليصعب تحديد أصولها تحديداً مقنناً. بل إن كثيراً من القبائل العربية فى السودان النيل ذات واختفت جنسياً فى دورة الأجيال، ولا يدل على عروبتها اليوم أكثر من اللفظة^(٢).

١- راجع هذا الموضوع:

C. S. Coon Races of Europe, 1939 ; A. C. Haddon, Races of Mankind;
C. G. Seligman, Races of Africa, Lond.

2- Westermann, op. cit., p. 271.

والخلاصة أن الحاميين - كعنصر حركي للغاية mobile - قد قدموا أخطر وسيلة لتجنيس القارة بقدر الإمكان وتقريرها من الوحدة الجنسية نسبياً أو في معنى. وبهذا خلقوا بين إفريقيا البيضاء والسواء إفريقيا السمراء، نطاقاً عريضاً قد يزيد عن الأولى مساحة وامتداداً، وإن قل عن الثانية بطبيعة الحال. وبهذا ترى في القارة، كقطاع طولي وفي تابع يكاد أن يكون متدرجاً، كل درجات اللونين الأساسيين - بكل نسب القهوة واللبن كما عبر أحد الكتاب أو بكل ظلال العليف كما عبر آخر. ولهذا فليس ثمة لدينا نطاقان بل نطاقات جنسية ثلاثة.

في ضوء هذه الصورة العامة سنقتصر هنا على دراسة مدى التجانس الجنسي - والتافر - داخل الوحدات السياسية المختلفة. فنجد من هذه الزاوية ثلاثة نطاقات متالية: نطاق من الدول المتجانسة البيضاء في الشمال، ونطاق من الدول المتناثرة في الوسط، ونطاق من الدول المتجانسة السوداء في الجنوب، ولكل منها خصائصه ومشاكله الجنسية - السياسية.

نطاق الشمال

هذا هو إفريقيا البيضاء بالتحديد الصارم، وهو أقلها مساحة، ولكن ليس أقلها سكاناً بالضرورة. وهو يرادف الدول العربية باستثناء السودان، أي يشمل ٥ دول. ويتألف النطاق من فرشة أساسية متجانسة إلى حد بعيد قوامها حامى

اختلط بالسامى أو الشرقى فى أغلب أجزائه لاسيما فى الشرق. وقد تبادلت أجزاؤه المختلفة الهجرات التاريخية باستمرار، فبعضها تحرك من الشرق واستقر واختلط فى الغرب (بنو هلال وسليم)، وبعضها بدأ من الغرب وذاب فى الشرق (الفاطمية والانتشار الليبي والجزائرى الحديث). وقد ساعدت هذه الحركات المتبادلة على المزيد من التجانس والامتزاج).

والفروق المحلية القليلة بين أجزاء النطاق مصدرها الإضافات الثانوية المحلية التى انصبت فى كل جزء بحسب موقعها وبحسب مصدرها، سواء فى ذلك المؤثرات الشمالية التى كانت أقوى فى المغرب خاصة، أو المؤثرات الجنوبية الزنجية التى كانت أقوى فى مصر بسبب النيل، وكذلك فى ليبيا التى يتمق ساحلها جنوباً عن أى نقطة أخرى من ساحل القارة الشمالى وحيث يقدر أن الدماء الزنجية تدخل فى تركيب نحو $\frac{1}{4}$ السكان عامة. ولكن هذه الاعتمادات الهامشية من شمال أو جنوب لا تمثل إلا أقليات انصهرت أو كادت، وليس لها أثر - دك من وجود - سياسى يشوب التجانس القومى.

النطاق الأوسط

هو النطاق الانتقالى والجسر الجسمى بين الشمال والجنوب. وهو أكبر مساحة، ولكنه أقل سكانا من النطاق الشمالى. ويغضى هذا النطاق قلب الصحراء وإقليم السفانا، ولكنه يطنى أيضاً على أطراف الغابة فى الجنوب. وهو

بطبيعته الطبوغرافية والنباتية نطاق حركة بشرية. ومن لم كان معبراً بين الشمال والجنوب وملتقى للبيض وزنوج السفانا. ولا يلتقى الأبيض والأسود على أرضه في انصهار كيماوى دائماً وعالمياً. وإلا لكان نطاقاً متجانساً فى ذاته، ولكن إلى جانب الخلط الكيماوى هناك مزج ميكانيكى يتجاور فيه الطرفان دون ذوبان، ومن هنا يأتى التنافر الجنىسى.

ولا يكاد يعرف النطاق رقعة متجانسة فى مجموعها إلا منطقة الصومال حيث يسود عنصر واحد هو الحامى. ولا تكاد تبين المؤثرات الثانوية. وفيما عدا هذا الشلوذ تعاني وحدات هذا النطاق كقاعدة من الازدواج والثائية الجنىسية. وكقاعدة أيضاً يكون الشمال أقرب إلى النطاق الشمالى، والجنوبى أدنى إلى النطاق الزنجى. أما القيم النسبية لكل فتنفاوت مجياً بحسب النمط الجغرافى والعمرانى والمواصلات التاريخية.

فالطرف الزنجى لا يتجاوز شريحة ضيقة ضئيلة فى الشمامة فى أقصى الجنوب فى موريتانيا بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من مجموع السكان تقريباً (السودان والبيضان). ومن أسف أن السنوات الأخيرة قد شهدت عدداً من المصادمات والمواجهات الدموية بين عنصرى السكان فى موريتانيا. ولكن الشق الزنجى فى تشاد يتقدم كثيراً إلى الشمال فى شكل التبو، لأن البيئة الصحراوية والنباتية فى هذا القطاع كانت أقل صرامة وفقراً منها فى العروض المجاورة. وهو- الجانب الزنجى - إذا كان يتفهم كثيراً إلى الجنوب فى السودان النىلى إلا أنه يحتل مساحة كبيرة نوعاً لتعمق هذه الوحدة السياسية بعيداً فى الغابة.

وإذا كانت أغلب وحدات هذا النطاق السياسية تقع أساساً في الصحراء والسفانا فإننا ينبغي أن نضيف إليها تلك الوحدات الهامشية التي تقع أساساً في الغابة ولكنها تمتد رأسها شمالاً في السفانا، وبذلك تصبح وحدات جنسية متنافرة، وإن كانت السيادة العددية أو المساحية هي للجانب الزنجي أكثر منها للجانب القوقازي.

وهنا سيلاحظ في هذا النطاق أنه كلما اتسعت رقعة الدولة، خاصة أبعادها من الشمال إلى الجنوب، كلما زادت احتمالات ونسب التنافر الجنسي - والمعكس. والمهم أنه في بعض الحالات لعبت الثنائية الجنسية - أو بالأحرى لمب الاستعمار عليها - دوراً سياسياً وخلق عنصرية داخلية بدرجة أو بأخرى قد لا تزال أشباحها تطارد الدولة الجديدة بعد الاستقلال. ولنبداً من الشرق.

في إثيوبيا يسود غطاء حامى مع سامى في الشرق والشمال ولكن في الجنوب الغربى خاصة تبرز الموترات الزنجية، ولكن دون أن يكون لهذا دور سياسى حتى آن. أما في السودان النيل فقد عمق الاستعمار هذه الثنائية عن عمد وتخطيط، وعزل الجنوب الزنجي عن الشمال وصور الوحدة القومية للجنوبيين على أنها أنهار استعمار شمالي، وأوعز بالانفصالية، بل مهد لضم الجنوب إلى مستعمراته في شرق إفريقيا ولتوجيهها إلى المحيط الهندي بدأ من حوض النيل - ولا زالت آثار هذا الماضي تلقى بظلالها على الوحدة القومية للدولة المستقلة. وتقدر نسبة الزنوج - القوقازيين هنا بنحو ١ : ٣ أو ٣ ملايين من ١٢ مليوناً.

النطاق الجنوبي

هذا أكبر النطاقات الثلاثة مساحة وسكانا. ويحده بالتقريب « خط الزنوج » الذى يبدأ من السنغال حتى أعلى النيل حيث يدور مع أطراف الهضبة الحبشية إلى المحيط⁽¹⁾. ورغم تباين السلالات الفرعية داخل المجموعة الزنجية السائدة ما بين زنوج السودان أو السفانا فى الشمال، وزنوج الغابة أو الزنوج الخالص فى غرب إفريقيا، والباتو الخلط فى المثلث الجنوبى من القارة، والبوشمن - الهوتنتوت فى الجنوب الغربى منه، وأخيراً رشاخ الأقزام المنبت فى تضاعيف غابات الوسط، فإن هذا لا يمنع أن هناك تجانساً قاعدياً عاماً. كذلك لا يمنعه وجود عنصر حامى بعيد المدى وعظيم الانتشار فى كل النطاق. فرغم أن الأثر الحامى يصل إلى قمته فى محورين أساسيين هما محور السفانا العرضى فى الشمال ومحور المرتفعات الشرقية فى الجنوب، ورغم أنه تمدد على طول هذين المحورين جيئةً وذهاباً فى موجات غازية وراجعة، متواترة ومتكررة، فإن هذا العنصر الحامى أقرب إلى أن يشمل كل النطاق الجنوبى بدرجات متفاوتة، بمعنى أنه عالمى التوزيع محلى الدرجة.

وعلى هذا فيمكن أن نقول بوجه عام إن كل وحدة سياسية فى النطاق الجنوبى من القارة تمتاز بتجانس جنسى عام. ولكن هذا لا يعنى أن ليس ثمة مشاكل سياسية تشوب الوحدة القومية، لأن المشكلة تتقل عادة من الجنس إلى

1- Seligman, op. cit.

اللغة والحضارة كما سئرى. ومع هذا كله فهناك بعض حالات خاصة من التنافر العنسى الذى له انعكاسه السياسى، مصدرها إما التنوع الداخلى، وإما العناصر الدخيلة.

فمن التنوع الداخلى تأتى المشكلة السياسية التى عباها وغذاها الاستعمار فى رواندا - أوروبدى قبل التقسيم وهى الصراع بين الأقلية الزنجية - الحامية من المعالقة من البانتوسى (١٤٪ من السكان) وبين الأغلبية البانتو من الباهوتو (٤٨٪)^(١)، وقد أخذ المستعمر حيناً جانب الأقلية وحيناً جانب أغلبية بحسب مصلحته حتى يفرق ويمسود. ولا زالت المشكلة قائمة فى كل من رواندا وبوروندى بعد التقسيم، وهناك لا جشون من الدولة المشالية فى الجنوبية وهناك تهديد فيما يبدو بأن يغزوا الأولى... الخ. وثمة حالة أخرى برزت أخيراً بقوة فى أوغندا الاتحادية، التى يمر بها «خط البانتو»، حيث تأزمت العلاقات السياسية بين النيلوتيين فى الشمال والبانتو فى الجنوب.

القوميات غير الإفريقية

أما العناصر الدخيلة فتشكل ما يعرف باسم «القوميات غير الإفريقية» التى كثيراً ما ترتطم بالقومية الإفريقية البازغة بدرجة أو بأخرى، وتأخذ لذلك شكلاً سياسياً واضحاً ومباشراً. وهذه القوميات غير الإفريقية تنقسم على الأساس

1- R. Y. Gildea & Alice Taylor, op. cit., p. 2

الجنسى إلى ثلاثة أنواع : سوداء، آسيوية، بيضاء. ومن الخير لنا أن نفرّد جزءاً خاصة لهذه القوميات.

ولعل القوميات السوداء غير الإفريقية هي أكثرها غرابة وإلارة في إفريقية السوداء ! وهي في واقع الأمر تمثل - للأسف - نوعاً من «التصيرية السوداء» ولكنها مشكّة حقيقية في سير اليون وليبريا. رغم أن الجانب الحضارى هنا قد يفوق الجانب الجنسى البحت في المشكلة. ففي سيراليون ثنائية الزوج الخلص والكريول creole الخلط. والكريول هم نسل الرقيق المهرر العائد من جميعا وجزر الهند الغربية (المارون Maroons) ومن برطانيا ونوفاسكوشيا، كما اختلطوا أحيانا مع البيض في القرن الماضي حين كانت المستعمرة منفي للساقطات البريطانيات. وقد اشتد التناقض وتضاعف بين الخلص في الداخل والكريول في الساحل بالفارق الحضارى النسبى. ثم استغل الاستعمار هذا التناقض فجمده في التفرقة السياسية بين «المستعمرة» الساحلية وبين «المحمية» الداخلية^(١).

أما في ليبريا فيأتى التنافر من وجود اختلافات في الأصل الجنسى والدرجة الحضارية بين الإفريقيين الأصليين وبين الرقيق الأمريكى المهرر، ولو أن الفروق الجنسية هنا أقل مدى منها في سير اليونى والثائية حضارية أكثر منها جنسية. فالليبريون الأمريكيون - ويسميهم الإفريقيون الأصليون

١- عبد العزيز كامل «دراسات في إفريقية المعاصرة». القاهرة ١٩٦٣ ص ١٥٥ - ١٦٠.

«الأمريكيين»¹ - أكثر تقدماً حضارياً. ولهم تراث تاريخي مختلف عن السكان الأصليين الذين يسميهم المهاجرون الأمريكيون بدورهم «بالأهالي»^(٢).

وينظر الأمريكيون إلى الإفريقيين على أن مهمتهم هي دفع الضرائب والمساهمة بالغذاء والعمل الرخيص، بينما يعتبر الإفريقيون أن المشكلة هي تقرير المصير على أساس طرد الأمريكيين منها. وهذا الوضع الشاذ يسمى أحياناً في ليبيريا بالنظام الاستعماري Colonial system.^(٣) وقد يمكن أن نعد هذا العنصرية الغربية نوعاً من الحاجز الحضاري أكثر منه نوعاً من الحاجز اللوني.

أما القوميات الآسيوية فنجدتها في ساحل شرق إفريقيا خاصة كينيا وتنجانيقا. حيث تخلط الزنوج منذ قرون بالعرب والآسيويين كثيراً. ولكل من هذه العناصر والأجناس مشاكلها السياسية المباشرة. وأهم هذه القوميات الآسيوية هي العرب والإيرانيون والهنود. وإذا كان العرب هنا من أصل قديم يرقى إلى العصور الوسطى الإسلامية، بل وقبلها، فقد غذبت بتيار حديث في القرن الماضي. وهم ينتشرون بأعداد مختلفة في معظم وحدات الساحل الشرقي، ولكن يتركزون أكثر ما يتركزون في زنجبار وساحل كينيا المواجه. حيث أسسوا دولة عربية صغيرة من دول المدن ظلت مستقلة إلى أن خضعت للحماية البريطانية في القرن الماضي.

1- Church. West Africa,

2- Stamp, Africa, p. 294.

أما الإيرانيون - وأغلبهم من منطقة شيراز أصلاً - فأقل أهمية ويكادون يتبعون العرب توزيعاً ويرتبطون بهم وظيفياً. وأما الهنود - سواء من الهند أو باكستان (أو من جوا سابقاً) فيكررون توزيع العرب، ولكنهم يتمدون إلى الجنوب حتى «اتحاد» جنوب إفريقيا، كما يتمدون العرب عدداً بوجه عام.

هذه الثلاثية الآسيوية لعبت دوراً هاماً في تطوير حياة واقتصاديات الشقة الساحلية من شرق إفريقيا، حيث كونت بعامة طبقة وسطى بين الأهالي الوطنيين وجاليات الاستعمار واحتكرت وظائف التجارة والخدمات. وبهذه الصفة والقوة الاقتصادية لعبت دوراً سياسياً كبيراً. فحين كان الاستعمار وطيد الأركان في المنطقة اتخذ منها أداة ووسيطاً لتنفيذ سياسته وأهدافه، حتى إذا ما أنس أنه على وشك الخروج اتخذ منها وسيلة لمضاربة الحركات الوطنية ووضعها بذلك وفي خبث واضح وجهاً لوجه لإزاءها. وفي كلا الحالين نجح للأسف في أن يدس إسفيناً بين الطرفين.

وقد اتضح هذا في مراحل التحرير الأخيرة. حيث بدت على السطح تناقضات بينهما أراد الاستعمار بها أن يوهم بوجود تعارض بين الإفريقية والعروبة. ففي كينيا كان الاستعمار قد مهد من قبل بالتفرقة بين «محمية» زنجبار التي تضم الجزيرة والقطاع الجنوبي من شريط الساحل، وبين بقية كينيا «كمتعمرة» تختلف عنها في الشكل السياسي. وفي مرحلة تقرير مصير كينيا، التي حاول الاستعمار أن يتركها ممزقة إلى أقصى حد ممكن على أساس فيدرالي، نجده يشجع العناصر الآسيوية في صورة أحزابها المتبلورة على المطالبة بالانفصال

عن كينيا المستقلة لإنشاء دولة مستقلة جديدة تجمع بين الأساس القومي والدينى، دولة إسلامية دعوها «مافانباو» تكون ممسدة لها عاصمة - مع العلم بأن هذه الأخيرة هى المنفذ الرئيسى لكينيا.

والواقع أن الاستعمار فى استغلاله لتباين القوميات وتشجيعه لهذه الحركة الانفصالية إنما كان يعمل للاحتفاظ بقاعدته الحربية البحرية فى ممسدة أيضاً . وقد عرض الوطنىون إذ ذاك الحكم الذاتى لمحمية زنجبار داخل إطار كينيا المستقلة كحل وسط. ولكن الحوادث لم تلبث أن أخذت منعطفأ حادأ حين قام انقلاب فى جزيرة زنجبار أنهى الحكم العربى بعد قرون، وانتهى باتحادها فىدراليا مع تنجانيقا المواجهة، وليس مع كينيا التى كانت تربط بها سياسياً دون أن تواجهها جغرافياً، تحت اسم تانزانيا. وهكذا اصطدمت - كما يرى البعض - القوميات الآسيوية فى المنطقة بالقومية الإفريقية.

وأما بالنسبة للهنود، وهم يمثلون نفوذ الهند السياسى الكبير على القومية الإفريقية، فإن البعض يخشى أن سلوكهم وروحهم التجارية النفعية فى المنطقة قد يعطى صورة مشوهة للإفريقيين عن الهند⁽¹⁾. ويختلف الهنود هنا عن العرب فى أنهم أكثر انغلاقاً وتباعداً عن المجتمع الإفريقى، وأقل قابلية للذوبان والانصهار فيه⁽²⁾. وفى اعتقادنا أنه كان لابد من قيام بعض صعوبات وتسويات مع هذه القوميات الآسيوية عند التحرير، ولكننا نرى أن تصوير هذا بأنه صدام أو

1- Kimble, Tropical Africa, vol., p. 286.

2- Westermann, The African Today & Tomorrow, p. 309.

مواجهة بين القومية الإفريقية وبين القوميات العربية أو الهندية هو أبعد ما يكون عن الصحة، وليس إلا محاولة تروج لها الدعاية الاستعمارية للإيقاع بينها جميعاً.

تبقى أخيراً «القوميات البيضاء» كما يسمى الاستعمار جالياته الدخيلة في جنوب إفريقيا وروديسيا (الجنوبية) خاصة، أو في مناطق الاستعمار السكتي الكبرى القديمة عامة. ولا يتبدى دور الجنس في السياسة في إفريقيا كما يتبدى في هذه «القوميات» المرعومة. ولئن كانت كلمة القوميات السوداء تبدو من المتناقضات الغريبة في إفريقيا السوداء، فإن القوميات البيضاء أجدر بأن تثير المزيد من الغرابة، لأنها دخيلة مستوردة، وتتأفر تماماً مع القومية القاعدية الأصلية.

فإذا كانت جنوب إفريقيا معقلاً للقومية البيضاء، فقد أصبحت معقلاً رهيباً للقومية السوداء. فالبيض هنا رغم أنهم لا يمثلون إلا نحو خمس السكان يفرضون وجودهم بالإرهاب والقوة، ولا يحمون هذا الوجود إلا بأقصى وأقصى أنواع التفرقة العنصرية التي تقوم على سياسة الباسكاب Baskap أى السيادة البيضاء للجنس السيد Herrenvolk⁽¹⁾.

ويمكن أن نلخص ونشخص هذه السياسة في أنها تجمع بين رق الرومان وعنصرية النازي. فهي لا ترى في الأهالي الأصليين إلا «بخاراً للألة الاقتصادية البيضاء» يمثل ما كان يرمز العالم الروماني في عبيد الإمبراطورية، وكما كانت

1- Sithole, p. 34.

النازية تصابيح بالخطر السلافي. فإن جنوب إفريقيا تلوح بالخطر الأسود 1.

وهذه النظرية الاستعمارية المنصرفة تترنح في تطبيقها بين الاتجاه إلى الفصل الاجتماعي بين الأبيض والأسود (exclusive, segregation) وبين ضرورة الجمع الجغرافي بينهما (inclusive integration).⁽¹⁾ وحتى حوالى الحرب الثانية تقريباً كان اللفظ المستعمل في وصف هذه المنصرفة هو segregation، ولكن منذ ذلك الحين خفف هذا الشكل إلى كلمة apartheid.

وكما كان هناك مفهومان للفصل segregation هما الفصل الرأسى perpendicular والفصل الأفقى horizontal⁽²⁾، فكذلك ظهر للأبارتيد مفهومان مشابهان: مفهوم اجتماعى community apartheid وفيه لا يفصل الجنسان مكانياً، ولكن يكون البيض زيد المجتمع و السود زيدة. أما المفهوم الثانى فهو الأبارتيد الجغرافية منفصلة.⁽³⁾ وليست سياسة «البتوستانات» التى ظهرت أخيراً والتي هى بصورة أو بأخرى امتداد لسياسة «المعازل» القديمة، ليست إلا صورة خرقاء مستحيلة من هذا الفصل الجغرافى، و نقول مستحيلة لان السود هم القوة العاملة و أساس الطاقة الإنتاجية التى يعيش البيض عالة عليها⁽⁴⁾.

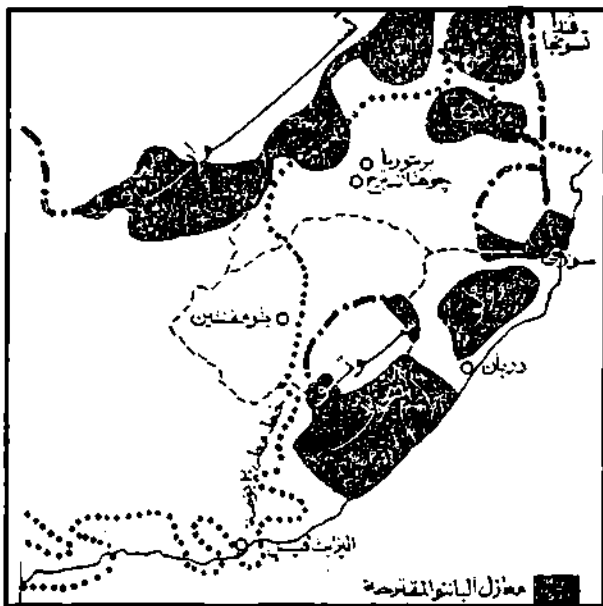
1- Id., p. 36.

2- Macmillan, p. 319.

3- Mustoe, p. 93.

4- Westermann, p. 298.

و سيلاحظ أن مشروع البانتوستان^(١) كما رسمه خريطة الاستثمار الأبيض لا يجمع الافرقين في كتلة واحدة بل يمزقهم تمزيقاً عامداً ليفرق بينهم من ناحية، ومن ناحية أخرى يحصر تلك الجزر في الهوامش الأفقر من الدولة سواء ساحلية مطيرة أو داخلية جافة. وأخيراً سيرى أن المجموع يرسم «هلالاً أسود» يحف «بالهلال الخصب» الأبيض الذي يتبع محور المرتفعات^(٢).



شكل ١٥ - مشروع البانتوستان في جنوب إفريقيا

١- عبد العزيز كامل «مشروع تقسيم اتحاد جنوب إفريقيا (بانتوستان)».

المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١، ص ١٢ - ١٩.

2- William Lewis, Islam & Nationalish in Africa. in T. Kerekes' p: 65.

والشيء الجدير بالملاحظة جغرافياً هو أن سياسة البانتوستانات ليست إلا تكبيراً وتضخيماً شديداً على المستوى الإقليمي لصورة الفصل والمزل السكنى داخل المدن بين الأجناس المختلفة في أحياء مختلفة. والاثنتان ليسا إلا مظهرين على مستويات مساحية متفاوتة من سياسة «المعازل» القديمة. والكل في النهاية يهدف به الاستعمار الأبيض كما يزعم إلى فرض نوع من «التعايش السلمى» على الوطنيين. إلا أن هؤلاء يرون فى المزل الإقليمى بالذات فى صورة البانتوستانات محاولة تخريبية سيّئة لتجسيد مستوَاهم الحضارى وتخليفهم عن التطور حتى تشل قوى التحرر بينهم. ولهذا يأخذ الكفاح ضده شكلاً سياسياً لا اجتماعياً، وصورة عنيفة غير سلبية.

وقد وحل الصدام بين الأجناس هنا إلى انتهاء المنطقى، فأصبح دموياً إبادياً، وأصبحت «القومية البيضاء» لا تفهم إلا فى حدود تحويل جنوب إفريقيا إلى سجن أو معسكر اعتقال ضخم للقومية السوداء. ولكن هذا الاضطراب الداخلى والانفصال الشكى لم يعد وحده كل ما يتعرض له «الاتحاد» فقد عرضته سياسة الحاجز اللونى أيضاً إلى ضغوط خارجية خطيرة، حتى اضطر إلى الانسحاب من الكومنولث أولاً ثم تهددته العزلة السياسية والاقتصادية عن العالم كله ثانياً.

ولهذا جميعاً لا يصح أن تسمى الأقليات البيضاء فى جنوب إفريقيا بقومية فى أى معنى، وأسخف من ذلك أيضاً الزعم بأن البيض فى جنوب إفريقيا قد خلقوا «أولى القوميات الإفريقية» فى تاريخ عصرنا الحديث. كما قال

هارولد ماكميلان، لا لأن هذا يتجاهل التاريخ الألفى للقوميات المرية في شمال القارة فحسب، وإنما لأنها قومية إفريقية بالموقع فقط في حين أنها غير إفريقية كقومية - إن لم تكن بالتأكيد ضد ريفية بصورة مباشرة. إنها باختصار قومية أوربية في إفريقيا أو بالأحرى بالرغم من إفريقيا.

أما في وسط أفريقيا فالموقف مختلف كثيراً. فتاريخ الأقلية البيضاء هنا أحدث منه في «اتحاد» جنوب إفريقيا بكثير. وعددها المطلق والنسبي أضعف وأضعف. والقومية البيضاء لم تأخذ هنا شكل الدولة بالمعنى المفهوم إلا منذ ١٩٥٣ حين أنشئ اتحاد وسط إفريقيا الفاشل. وقد حاول أن يتخذ من سيامة «المشاركة» قناعاً لمبدأ رودس القديم الذي ولد هنا وهو "Equal rights for all civilized men"^(١).

وفي الحقيقة لا تعد القومية البيضاء هنا إلا امتداداً لها في اتحاد جنوب إفريقيا وجزءاً من الإمبراطورية البيضاء التي تخيلها سمطس من الكاب حتى كينيا. وبانهيار اتحاد رودسيا ونياسالاند واستقلال وحدتين منه، لم يعد للقومية البيضاء مفهوم إلا في رودسيا (الجنوبية)، وأصبحت أكثر من أى وقت مضى مجرد قاعدة أمامية outpost «للقومية» البيضاء في جنوب إفريقيا. وهى بحكم قوتها العددية والنسبية محتومة المصير في القريب العاجل، وأكبر الظن أنها بعد أن تنهار في رودسيا (الجنوبية) ستراجع إلى جنوب إفريقيا حيث تمتصها

1- Sithole, p. 122.

وتبتلعها القومية البيضاء الكبرى إلى أن تخين نهاية هذه بدورها في مرحلة تالية.

اللغة

عند غالبية الكتاب أن اللغة ليست بـمبدأ أساسياً للقومية فحسب، وإنما هي أيضاً مقياس ومعيار لها دقيق. فأين تقع الدولة الإفريقية على هذا المقياس؟ من أسف أنه لا بد أن نقرر أن اللغة قد تكون نقطة الضعف الكبرى في بناء القومية في الجزء الأكبر من إفريقيا. وذلك أن القارة في مجموعها تضم عديداً لا يحصر له من اللغات واللهجات. فهي في بعض التقديرات ٧٠٠ لغة - آخرون يقولون ٨٥٠ - بينما يرتفع بها البعض إلى علامة الألف أو أياً كان الرقم الدقيق، فهذا في جملته يعني أن إفريقيا وحدها تضم نحو نصف لغات العالم قاطبة !

ولو أننا نسبنا هذا إلى عدد السكان في القارة لكان متوسط قوة اللغة الواحدة في إفريقيا لا يزيد عن ربع المليون ! وهذا وحده كفيل بأن يضع عقبة خطيرة في سبيل تبلور القومية وتماسك الدولة وترابط القارة. لكن لما كان هناك - لحسن الحظ - لغات واسعة الانتشار عالية القوة كالعربية، فإن هناك بالضرورة - ولسوء الحظ هذه المرة - لغات تقل كثيراً جداً عن ذلك المتوسط النظري القزمي... اللغة إذن متحد خطير وجدوى للقومية الإفريقية، لأنها عنصر مفتت تفتتاً ذرياً إلى درجة اليأس. ويمكن أن نقسم القارة من هذه الناحية إلى

منطقتين واضحين بما فيه الكفاية : إفريقيا العربية، وإفريقيا غير العربية.

إفريقيا العربية

هنا في هذا النطاق لا نجد في كل وحدة سياسة لغة قومية موحدة متجانسة، وإنما نجد نفس اللغة مشتركة بين كل وحدات النطاق. وتجمع إفريقيا العربية ٦٥ مليوناً على الأقل أى أكثر من $\frac{1}{4}$ سكان القارة تحتل نحو $\frac{1}{3}$ مساحتها في نطاق واحد أساساً. ويمكن ببساطة أن نقول إن العربية هي اللغة الوحيدة في إفريقيا - بمعنى اللغة الراقية المتطورة الحية حقاً. كما يمكن أن نعدّها الآن بعد توطنها الطويل ورغم الاصل والنشأة لغة «إفريقية» أكثر مما هي آسيوية، وذلك بحكم الوزن الحالي. فثلثا العرب اليوم يتوزعون في إفريقيا مقابل الثلث في آسيا، كما أن نسبة العربية إلى سكان إفريقيا أعلى بكثير من نسبتها في آسيا إلى سكان تلك القارة. وبديهي أن هذه الوحدة اللغوية هي نواة وقلب فكرة الوحدة العربية السياسية، والقوة الجاذبة المركزية بين العرب. وهنا يبدو مثيراً كيف أن هذه اللغة قد تحدد فعل القوى الطاردة المركزية ممثلة في المسافة التاريخية الكبيرة والمسافات الجغرافية المترامية. والسبب هو بلاشك القرآن، هو الذى يمثل «أسمنت» اللغة العربية ومادة لاحمة تجعل من اللغة العربية والدين الإسلامى نوعاً من المجمعات الحضارية المركبة Conglomerate النادرة الوجود.

ومن المرجح أنه لولا هذا لا تبعدت لهجات المحلية بطريق التطور

والانشقاق الإقليمي عن اللغة الام إلى لغات مختلفة. كما حدث من قبل لللاتينية على الجانب الآخر من البحر، لاسيما أن التقطع العمراني للعالم العربي الإفريقي بواسطة الصحراء إلى جزر سكانية متباعدة لا يختلف عملياً عن - بل يكاد يناظر - تمزق العالم اللاتيني بواسطة البحر إلى أشباه جزر منفصلة.

ويأخذ العالم العربي الإفريقي في الذهن عادة شكل زاوية قائمة توأكب ساحل البحر المتوسط وساحل البحر الأحمر. ولكنه في الحقيقة أدنى في هيئته الجغرافية إلى ميزان فيه الكفة اليمنى قليلاً أو كثيراً. فنحن ننسى عادة أن موريتانيا هي نظير جغرافي مصغر للسودان على الجانب الآخر من العالم العربي الإفريقي، وأن بينهما باستثناء النهر أوجه شبه فذة.

فموريتانيا بالنسبة لمراكش (المغرب) هي كالسودان بالنسبة لمصر. وكما ينتهي السودان العربي عند بحر العرب تصل موريتانيا إلى نهر السنغال، ولا تعدم بذلك شريحة - أضيق طبعاً - من السفانا في أقصى الجنوب. وكما يخرج الجنوب النيلوتي في السودان عن نطاق العربية يتكلم نحو ٢٠٪ من سكان موريتانيا لغات غير عربية كالتكرور والولوف في أقصى الجنوب.

وكما كانت مصر (الواحة الصحراوية) هي القاعدة البشرية التي بدأ منها تعريب السودان، كانت مراكش (الواحة الساحلية المتوسطية) هي القاعدة البشرية «للمرابطين» في إسلام وتعريب موريتانيا حتى السنغال.

ولنذكر أن كلمة السنغال هي تحريف فرنسي لاسم الصفة من صنهاجة،

وهي من كبرى القبائل البربرية المستعربة في العصور الوسطى التي شاركت في الزحف جنوباً. بل إن تسمية السودان في حوض النيل تكرر تسمية مماثلة في الغرب. حيث لازال السكان ما بين «بيضان وسودان» بحسب الأصل.

والواقع أن كلا من مصر ومراكش يتناظر في موقع الركن والزواية. ومن ثم في دور المحط وقاعدة الاحتشاد والتوزيع، ولهذا كان لكل منهما توجيه جغرافي مزدوج عبر التاريخ : مصر شمالاً إلى الشام في آسيا وجنوباً إلى السودان وشرق إفريقيا، ومراكش شمالاً إلى إسبانيا في أوروبا وجنوباً إلى «شنيقطة» وغرب إفريقيا. وكما حاول الاستعمار البريطاني فصل السودان عن مصر وتوجيهه جنوباً إلى أوغنده وشرق إفريقيا، عمل الاستعمار الفرنسي على فصل موريتانيا عن مراكش وتوجيهها جنوباً إلى السنغال وإفريقيا الفرنسية الغربية. وعلى هذا الأساس تطالب المغرب اليوم بموريتانيا العربية. وعلى هذا الأساس أيضاً فإن دول إفريقيا العربية ليست ستا بل سبع.

ورغم هذا التناظر القوي فهناك اختلافان بين دور كل من مصر ومراكش في السودان. ففي الشرق توقف المد العربي عند بحر العرب نهائياً، بينما تعدى المرابطون السنغال إلى الغابة جنوباً حيث نشروا الإسلام في مساحات كبيرة. وثانياً تأخر المد الشمالي في حوض النيل نسبياً، فبعد الدفعة الإسلامية الأولى في العصور الوسطى توقف، ولم يستأنف النشاط إلا في القرن ١٩، بينما ظل المد المغربي طوال العصور الوسطى والحديثة بلا انقطاع. وتعليل هذا عاملان: أولاً: أن عنصر الحركة Mobility من مصر الزراعية المستقرة الكثيفة

كان تقليدياً أضعف منه من مراکش النصف رعوية الجبلية الواسعة، حيث كانت الحركة والارتداد أشد وأبعد مدى.

ثانياً : « إقليم السد » ، فالنيل الذي كان ينبغى منطقياً أن يكون طريقاً متصلاً إلى قلب إفريقيا لا نظير له في السودان الغربي، لا يلبث أن يتحول - لنفس الأسباب الذي جعلته شرياناً هائلاً - إلى حاجز مصمت هو السد. فهذا هو الذي عطل الزحف المصري العربي، بعد أن كان قد اكتسح شمال السودان حتى الغزال بسرعة، فوقف أمامه لقرون لا يستطيع اقتحامه، ولما أستطاع أخيراً في القرن ١٩ أن يفكر في ذلك لجأ بكل بساطة وبكل مغزى إلى الدوران حوله وتخطيه إلى ساحل البحر الأحمر في ليزتريا والصومال. ولكنه لم يكن قد بدأ بالكاد حتى ظهر « سد » جديد هو الاستعمار البريطاني فارتد إلى الأبد^(١).

وإذا كانت إفريقيا العربية وحدة لغوية متجانسة، فليس معنى هذا أنها تخلو تماماً من الأقليات اللغوية. إلا أنه لا معنى أيضاً ذلك التخریب الفاسد السقيم الذي يزعم أن العربية بذلك ليست لغة قومية وإنما لغة مشتركة في العالم العربي Lingua franca ولكن كما في كل منطقة حضارية culture area، نجد أن هذه الأقليات ضعيلة عددياً وهامشية توزيعاً وفقيرة بيئياً. والمهم من وجهة الجغرافيا السياسية أن معظم الأقليات في إفريقيا العربية تتركز على الأطراف والحدود السياسية. فمعظم هذه الأقليات تمثل فلول الصراع اللغوي ويقايا التطور المتحجرة.

(1) Hoskins, Middle East, pp. 79 ff.

والبربرية مثل واضح في المغرب. فهي كاللغة الكلتية في بريطانيا حين
تراجعت أمام الإنجليزية⁽¹⁾، تتهقرت أمام زحف العربية ولجأت إلى مناطق العرود
البشرى الهامشى فانزوت إما فى السواحل والجزر الساحلية المنزلة. كما فى
تونس (جربة)، أو فى الواحات الصحراوية المنزلة كميوة والجفبوب، أو فى
القلاع الجبلية المرتفعة - وهى ليست إلا أطرافاً وهوامش رأسيا - كالقبائل
وأوراس وأطلس الكبير. وترتفع نسبة البربرية كلما اتجهنا غرباً - أى كلما بعدنا
عن مصدر العربية الزاحفة - من ٢٪ فى تونس إلى ٣٠٪ فى الجزائر إلى ٤٠٪
فى المغرب⁽²⁾. وبهذا لا يقل عدد المتكلمين بالبربرية عن ٧ ملايين نسمة فى
المغرب العربى كله. ولا شك أن هذه أخطر أقلية فى أى جزء من إفريقيا العربية.

وقد لعب الاستعمار دوراً خطيراً فى استغلال هذا التباين اللغوى ليمزق
الوحدة القومية، فحاول إحياء «قومية بربرية» يضارب بها التوجيه العربى
للمغرب. ولكن الواقع أن التعريب عملية مستمرة دائماً حتى اللحظة، وإحدى
مراحلها ثنائية اللغة التى تميز معظم البربر bi-lingual، فمعظمهم يتكلم
العربية إلى جانب البربرية تمهيداً لهجر البربرية.

وانتصار العربية فى هذا الصراع اللغوى مؤكد لا للتفوق السياسى وحده،
ولكن لأن البربرية لغة متخلفة لا تصلح للحياة الحديثة، وهى وإن كانت إحدى

1- N. Barbour, p. 2.

2- A. Bernard, Afrique du Nord, Géog. Universelle.

اللغات الأربع المكتوبة في كل إفريقيا - التاماشك, TamachekTamahagg - إلا أنها كانت بدائية شكلا كما هي موضوعا. ومع الصراع المشترك ضد الاستعمار، ومع الاستقلال، ومع وسائل الاتصال الحديثة المكانية واللامكانية، متزداد خطى هذه اللغة سرعة نحو الأندثار.

وعدا البربرية، فإن على حدود المغرب أقاليم لغوية أخرى كالطوارق - لغة تيفيناغ Tifinagh - بضع عشرات من آلاف على حدود الجزائر الجنوبية وليبيا الجنوبية⁽¹⁾، كما تقوم جماعات من التبو على حدود ليبيا الجنوبية أيضاً. وعلى الحدود بين مصر والسودان جزيرة لغوية منقرضة هي النوبية التي يمارس أصحابها أيضاً ازدواج اللغة. وهناك البجا كذلك. والكتلة الأقلية الأخرى الرئيسية في إفريقيا العربية هي جنوب السودان حيث تتمدد لغات القبائل النيلوتية الزنجية.

وكما تنقُط هذه الأقليات جسم النطاق العربي فإن للعربية بعض امتدادات خارج نطاقها بحيث تكاد تحدد ما يمكن أن يوصف بمنطقة «ظل العرب» حيث يحتمل أن تلعب العربية دوراً أو آخر في المستقبل اللغوي للدول الإفريقية الناشئة. ففي معظم هوامش العالم العربي مع غرب إفريقيا تعرف العربية كلغة الدين والتعليم الديني. كما توجد جاليات عربية إما قديمة من المغرب وإما حديثة من الشام، وكلها يؤر أو نوبات لتمديد العربية. ولكن أكبر وجود للعربية

1- N. Barbour, pp. 258, 265.

خارج العالم العربى هو فى القرن الإفريقى عامة. ففى لآرتريا تنتشر العربية بنسبة مذكورة. وهى ليست مجهولة تماماً فى بعض جهات إلبوبيا ولكنها أكثر ما تكون شيعاً فى الصومال.

إفريقيا غير العربية

على العكس من إفريقيا العربية، لا توجد هنا دولة واحدة موحدة لغوياً ربما باستثناء الصومال. الدولة هنا - أصغر دولة - هى تقليدياً متحف لغوى أو باهل إفريقية - دولة متعددة اللغات polyglot كإمبراطورية النمسا والمجر المثل التقليدى القديم فى أوروبا. ويقدر أن هنا ما لا يقل عن ٧٠٠ لغة مختلفة، قوة أغلبها لا تزيد عن بضعة الاف، وأقلها ما يتعدى المليون. أى أنها أساساً لغات قبلية أو لغات مجموعات قبلية على الأكثر. وفى السفانا حيث الحركة أسهل يزيد حجم المجموعات اللغوية بوجه عام جداً عنها فى الغابة المغلقة.

فعلى سبيل المثال، هناك قلة معدودة من اللغات الإفريقية يتكلمها عدد من الناس أكبر من بعض لغات أوروبا نفسها. فالسواحيلية يمكن بحق وجدارة أن تعد من بين لغات العالم الهامة. يلى هذا طبقة من اللغات «المليونية» التى تزيد قوتها عن المليون أو بضعة الملايين، فهى لغات شعوب أكثر منها لغات قبائل. مثال ذلك الحوصا، الأيو، البيرويا، الموسى، الماندينجو، اللوبا، الجاندا، الجالا، الأمهرية. وفى أسفل السلم تأتى اللغات القبلية البحتة التى لا يضم كل منها أكثر من بضعة آلاف قد تنمو مع نمو السكان الطبيعى إلى المليون أو أكثر

ولكن تظل قبلية. من هذه النيجرية، النيجيرية، اللو، الكيكوبو، الأنكولوى،
الموكوما، البمبا، التونجا، الرواندا، التسوانا، الاكسوزا، الزولو، الكونجو، الزاندى،
الدرالا، التيف، النوبى، الإيقي، الأكمان، المندى، أولوف... الخ^(١).

وتختلف الوحدات الإفريقية فى مدى التمزق والتفتيت اللغوى. ففى
الكنغو ٤ لغات رئيسية، هى Kiswahili أو Kingwana فى الشرق، -Tshilu
ba فى الجنوب، واللينجالا Lingala على طول نهر الكونغو، kikongo فى
الكنغو الأسفل. وفى نيجيريا ٣ لغات كبرى هى الحوصا والأيو واليوروا، هذا
عدا نحو ٤٥ لغة صغرى أخرى. وفى «اتحاد» جنوب إفريقيا ٥ لغات رئيسية بين
٩ ملايين نسمة، ولكن هذا لا يشمل اللغات الثانوية. هذا بينما أن فى تنجانيقا
وحدها أكثر من ١٠٠ لغة ولهجة بين ٩ ملايين نسمة. وفى وحدات شرق
إفريقيا الثلاث نحو ٢٠٠ لغة ولهجة قبلية بين ٢٠ مليون نسمة. وفى ليبيريا ٢٠
لغة وطنية بين ١,٢٥ مليون نسمة^(٢)، يقابلها ٢٦ فى سيراليون. كذلك تضم
إثيوبيا نحو ٤٠ لغة، ولا يقل نصيب السودان عن ٣٠ تقريباً. وبذكر أحد
المصادر أن فى السنغال وحدها ١٢٠ لهجة مختلفة^(٣)، كما يعطى آخر لنيجيريا
٢٤٨ لغة !

1- Westermann, The African Today & Tomorrow, p. 257.

2- Statesman's Year-Book; Kimble, p. 300; Sithole, p. 63.

3- Francis J. Schadege, loc. p. 453.

يضاف بعد هذا أن أغلب هذه اللغات واللهجات هي - بلا تحفظ أو
مواربة - لغات بدائية منحلة لا تكاد تصلح لشيء . وليس فيها مكتوب إلا
لغتين اثنتين، الأمهرية في إثيوبيا والفاي Vai في ليبيريا. ومعنى هذا في الحقيقة
أن إفريقيا غير العربية في مرحلة ما قبل الكتابة pre - littéraire .

من هنا كانت لغة القوى المستعمرة - رغم ما في ذلك من سخرية -
هي اللغة المشتركة Lingua franca ووسيلة الاتصال بين الوطنيين. ويتعدى
الأمر السخرية إلى حد السخف حين تتعاش في الدولة الواحدة لغتان أجنبيتان أو
أكثره، كما في الكمرون. حيث شاعت ظروف الضم السياسي ما بين قطاع
فرنسي وقطاع إنجليزي أن تزودج اللغة المستعمارة المشتركة... وفيما عدا هذا،
فكثيراً ما كانت هذه مخرف مثل Nigger English في غرب إفريقيا، Pidgin
English في جنوب إفريقيا... الخ.

ولقد ظهرت كذلك بعض لغات مشتركة خلاسية في بعض الحالات
تعتمد على أساس وطني معطم باقتباسات أجنبية كالسواحيلية في زنجبار حيث
نفسهم في معظم أجزاء تنجانيقا وتمتد إلى شرق الكنفو في صورة لغة -Kiswa
hili. هذا وقد بنت نانزانيا السواحيلية كلغة الدولة الرسمية الجديدة. وفي
جنوب إفريقيا تخلقت لغة خلاسية مشتركة أخرى هي ما يسمى Kitchen
Kafir وهي مبسطة عن لغة الزولو، ومن اللغات الإفريقية المشتركة أيضاً، والتي
يقال إن وجود الاستعمار ساعد على انتشارها، لغة المالاينكي في منطقة

الماندينجو، ثم اللنجانا، وإلى حد ما لغة الحوصا (الهوسا) ^(١).

وثمة نقطة بالغة الأهمية. فشد ما بولغ في تصوير تعدد وتفتت اللغات في إفريقيا المدارية. ولكن الحقيقة الموضوعية هي أن كثيراً جداً مما يسمى - بغير دقة - لغة هو مجرد لهجة من لغة، ولم يباعد نسبياً بين تلك اللهجات إلا العزلة الجغرافية والبشرية الطويلة الأمد. ولكن لهذا ما يمثاله في أوروبا ذاتها. ولهذا فإن عدد اللغات بالمعنى الصحيح في إفريقيا السوداء أقل مما يبدو على السطح. ومما له دلالة ومفزة في هذا الصدد سهولة وسرعة انتشار اللغات المشتركة في أجزاء من القارة كثيرة. فهي ما انتشرت هكذا إلا لتقارب أسي في لهجات تلك المناطق. والسواحيلية والمالينكي واللينجالا خير أمثلة، بينما أن الحوصا كانت أقل شيوعاً. لأن جذورها تختلف كثيراً عما حولها ^(٢).

ولكن رغم هذا جميعاً تظل الحقيقة قائمة وهي أننا اليوم لزاء «دول بلا لغات» في معظم هذا النطاق من القارة. من هنا المشكلة الحرجة التي تواجهها هذه الدول الآن، فهي لا تستطيع العودة إلى لغة وطنية عاجزة، وإن كان البعض لا يرى مانعاً من أن تتحول إلى لغة مكتوبة، ولا تود أن تحتفظ بوصمة اللغة الاستعمارية. وكحل وسط يحاول بعضها أن يحتفظ بلغة وطنية ويستعير لها الشكل الأجنبي - ولكن حتى هذا ليس أمراً سهلاً. فغالبا لا تصلح الأولى أساساً في أي شكل، بينما يتأرجح الثاني بين الشكل اللاتيني في أغلب

1- Westermann, p. 250.

1- Ibid., pp. 249 - 258.

الحالات، والشكل العربى فى بعض الحالات باعتبار العربية لغة «إفريقية، لا استعمارية».

والواقع أن فى إفريقيا الإسلامية غير العربية فرصة اليوم لدفعة كبرى للعربية. فمن قبل قررت بعض دول غرب إفريقيا تدريس العربية فى مدارسها. إما الابتدائية أو الثانوية مثل غينيا والسنغال، بينما فى الصومال تدور مناقشة حادة حول استعمارة الشكل العربى للكتابة الصومالية بمد فشل تجربة «العثمانية» من ناحية وعدم قبول الشكل اللاتينى من حيث المبدأ من جهة أخرى.

الدين

ستتخذ من الإسلام هنا محوراً للدراسة، على أساس أن الأديان الأخرى لا زالت ثانوية بالنسبة، ولكن هذه لن نغفلها بل سنعرض لها فى مجال المقارنة مع الإسلام. وعن رسالة النور فى القارة المظلمة تضم المكتبة، عربية وغير عربية، ثروة ضخمة على أقل تقدير. ولكن لا نحسبنا نغالى إذا قلنا إن الغالبية العظمى من هذا التراث تنصرف أساساً إلى الجوانب التاريخية والاجتماعية فى الإسلام. أما نصيب النواحي السياسية فظل باهت ينزوى فى الهوامش، أو إشارات مقتضبة عابرة. أما فيما كتبه الاستعمار بالذات فى هذا الموضوع فلا يمكن أن تنتظر سوى تحيزات إن لم يكن تخرصات ما تنطق إلا عن الهوى.

وفي هذا الوقت الذي أخذت فيه القارة الطافرة تتوالب وتتفجر بالشورة السياسية، والذي تصبح فيه الأديان بالضرورة عاملاً سياسياً له خطره ووزنه، نطلت عبثاً بحثاً عن صورة مكتملة ومنصفة للإسلام في إفريقيا كقوة سياسية. ما وضع الإسلام سياسياً في دول القارة الجديدة؟ كيف تتفاعل موجة الدين الزاحفة مع مد القومية الكاسح؟ ما هو دور الإسلام الجيوبولتيكي في «قارة المستقبل»؟ هل سيغطى الإسلام القارة من القاهرة إلى الرأس أم يجمد على نمطه الحالي؟ هل سيتحول بمعنى آخر من ديناميته النشطة الخلاقة الراهنة إلى قوة استاتيكية خامدة كما يشك البعض؟

كل هذه وغيرها أسئلة حرجة تستدعي إجابات واضحة حاسمة. نأمل في هذا الفصل أن تلقى بعض ضوء عليها. ومن المفيد لنا في هذه المحاولة أن نقسم مناقشتنا إلى خطوط عريضة ثلاثة. فنبداً بعرض عام لجغرافية الإسلام في القارة، ثم نردفه بمسح سياسي لوزن الإسلام وقوته الجيوبولتيكية كما يبدو بالفعل، ثم نختم دراستنا أخيراً بتلمس اتجاهات المستقبل الممكنة أو الكامنة ورسم السياسات الدينية المحتملة أو المحتمنة.

في جغرافية الإسلام في افارة

من الممكن قبل أن نسط القول في الإسلام أن نسط النمط الديني في إفريقيا في خطوطه العريضة جداً إلى كتلتين: إسلام في الشمال ووثية في الجنوب. أما المسيحية فلا زالت صيغة محلية رقعية. وأساساً ظاهرة ساحلية طارئة.

سواء كان ذلك في الشمال أو في الجنوب. ولما كانت الوثنية الاستحيائية ani-mism نوعاً من اللادين أكثر منها ديناً، أو هي دين بالمعنى السلبي، فإن الصورة تستقطب في النهاية في قطب موجب في الشمال يزحف باطراد على القطب السالب في الجنوب.

وبعد الإسلام عالمياً شمال خط عرض ١٠ شمالاً، أما جنوبه فيتقطع إلى أقاليم وجزر قد تمتد إلى إطارات واسعة أو تتعدد في «أرخبيلات» متقاربة أو تباعد في النهاية إلى شظايا متناثرة. ومن هذا النمط التوزعي يمكننا أن نميز من حيث الانتشار في القارة بين نطقتين زمنيين للإسلام: نطاق «الإسلام القديم» ونطاق الإسلام الحديث^(١). الأول يتفق تقريباً مع العالم العربي، والثاني يشمل الإسلام جنوب الصحراء أو الإسلام المنداري كما يسميه البعض، وهو لا زال يتوسع في «انتشار غشائي» أسموزي بعيد المدى.

بل إن إفريقيا هي اقارة الوحيدة التي يزحف فيها الإسلام الجرم بعد أن فقد أرضاً في أوروبا وتوقف أو كاد في آسيا^(٢). وهو بهذا يستبدل بعروض شمالية عليا عروضاً جنوبية سفلى في حركة shift طفيفة غير منظورة. ولكي ندرك مدى خنق «الثورة الإسلامية» الصامتة التي تكسح القارة تحت ناظرنا يكفي أن نذكر أن الإسلام قد ضاعف نفسه في ٢٠ سنة، إذ يقدر أن عدد المسلمين في

1- Pierre Rondot, L'Islam et les Musulmans d' Aujourd' hui, Paris, t. I, 1962, p. 40.

2- Ibid., p. 36.

إفريقيا ارتفع بين ١٩٣١، ١٩٥١ من ٤٠ مليوناً إلى ٨٠ مليوناً. وجزء كبير من هذا النمو لا شك يرجع إلى التزايد الطبيعي، ولكن هذا وحده لا يمكن أن يفسره كله، ويبقى أن التحول إلى الإسلام عامل فعال وطرف هام في المعادلة.

ولعل قوة الإسلام في القارة تتراوح اليوم بين ٨٥، ٩٠ مليوناً^(١) أو نسبة ٢٣٤ - ٢٣٥ - قل ثلث سكان القارة. وسيلاحظ أن عدد المسلمين في إفريقيا يعادل بذلك عدد العرب في مجموعهم إلى حد بعيد. وهذا يجعل إفريقيا أكثر القارات نسبة في الإسلام، وإن كانت قوته المطلقة فيها لا تزيد عن وزن الإسلام في منطقة كإندونيسيا مثلاً، ولا تزيد في النهاية عن نحو خمس قوة الإسلام في العالم.

وواضح من توزيع الإسلام في القارة ومدى ما يغطيه منها أنه وإن تمددت أطرافه إلى كل ركن وصقع منها. فإن جسمه الحقيقي إنما يمتد في رقعة منها معينة على ضخامتها. إنه توزيع جزئي - قل نصفى - أكثر منه توزيعاً عالمياً. ومن هنا بالذات ظهرت نظريات - لها لا شك دوافعها المفرضة - تحاول أن تنحرف بهذا المعنى لتخرج به عن مجال الواقع بالفعل إلى مجال الإمكان بالقوة، فتشيع أن الإسلام بطبيعته دين إقليمي مهما ترامت حدوده في النهاية، وليس في التحليل الأخير ديناً عالمياً.

وقد اتخذت هذه النظرية الفجة من الجغرافيا ستاراً لها وغلاًفاً، ومن

1- Ibid., p. 41.

«الحتم الجغرافي» بالذات كبش داء. فراحت تربط بين انتشار الإسلام تاريخياً وتوزيعه جغرافياً، وبين ظواهر أو عناصر طبيعية معينة. فمرة هو «دين الصحارى»⁽¹⁾ يعنى ربطته بالجفاف، ومرة أخرى هو «دين السهول» أى قصره على المنخفضات، وكسره على صخرة المرتفعات والجبال⁽²⁾.

ولقد أتى على هذه النظريات حين من الدهر فشئت فيه بصورة نكاد نقول وبائية. لا سيما فى كتابات المستشرقين، وروجت لها ببحث الإسرائيليات المحدثة. ولعلها تصدر فى الحقيقة والأصل عن نفس المصادر التى زعمت فى وقت ما أن السامية عقلية ضحلة مادية إلى آخر هذا اللجاج الذى فاض به علينا أمثال لامنس وريتان فى القرن الماضى والذى اتضح أن العمق وحده واللغو هو منبعه الأول ومصبه الأخير.. وإن قليلا من المناقشة الهادئة الموضوعية جدية بأن تنفجر هذه النظريات المبسرة المتهافنة.

فرغم أن الإسلام يغطى كل الصحراء الكبرى، ورغم أن الصحراء تمثل الجزء الأكبر من رقعة الإسلام فى القارة، فإن النظرية الحتمية من أن الإسلام دين صحراوى تتحطم فى إفريقيا كما تحطمت خارجها فى آسيا على صخرة

1- Preston E. James. A. Geog.of Man, Boston, 1949, p. 49, J.H.G. Lebon, Introduction to Human Geog., Lond., 1952, p. 107.

2- E. Huntington, Mainsprings of Civilization, N. Y., 1945, pp. 291-3; p. Sorokin, Contemporary Sociological Theories, N. Y., 1928, p. 173; H. J. Fleure, "Geog. Distribution of the Major Religions" Bull. Soc. Géog. d' Egypte, Nov. 1951, p. II.

«الإسلام الموسمى». فالعلاقة بين الإسلام والصحراء هي مجرد علاقة الوسط والوسيط، الرمال والجمال، وليست علاقة داخلية أو قصوراً ذاتياً فى قوة دفع العقيدة نفسها^(١).

وكما انتشر الإسلام فى آسيا بميكانيكية كسباق التتابع حيث سلم العرب المشعل للاستبس ليكمل الدورة خارج الصحراء، فكذلك تسلم بربر المغرب المشعل فى إفريقيا ليدخلوا بالإسلام فى غرب إفريقيا إلى حواف الغابة، وهناك تسلمه السودانيون بدورهم ليغزوا به الغابة. وحملة الإسلام ونقلته هناك اليوم هم «المسلمون السود». ومعنى هذا أن الإسلام ينتشر فى القارة انتشاراً داخلياً على يد أبناء القارة أنفسهم، أى أنها عملية نمو طبيعية منبثقة من الداخل وليست تبشير لإرساليات مفروضة من الخارج.

والخلاصة أن الإسلام كما يزدهر فى تربة الصحراء الرملية، يفره تحت شمس الاستواء ولا يذوب، وهو فى أدغال الغابة المدارية يقوى ولا يذوى.. ولن نعرض هنا لنظرية «الإسلام دين الرعاة» التى ليست إلا تمديداً لنظرية دين الصحارى، فهى تخريج سقيم وسخف يكشفه أن عدد المسلمين الزراع فى إفريقيا أكبر مرات من عدد المسلمين الرعاة. وليست النظرية التبسيطية الأخرى من أن الإسلام دين السهول بأكثر صحة.

فرغم أن الرقعة الكبرى من المحيط الإسلامى تمثل سهولاً غير مرتفعة

١- جمال حمدان، أنماط من البيئات. القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٠٩.

فمن الممكن أن نتكلم عن «إسلام معلق» في مرتفعات أطلس المغرب وفي هضاب شرق إفريقيا. فالبربر في أعلى جبالهم السماء في أوراس وجرجرة وأطلس الكبير مسلمون جميعاً بنسبة أكثر مما قد نجد في السهول. وفي إثيوبيا يرقى الإسلام الهضاب ويتسلق الجبال بنفس السهولة واليسر التي ينساب بها في السهول. والمحصلة العامة لهذا كله هي أن الإسلام في حدود انتشاره الحالي في إفريقيا يرتبط بكل أنواع البيئات الطبيعية ويفطى كل الكنتورات - أي مستويات الارتفاع - والعروض، مما ينقض نظرية دين السهول والسهوب.

مصدق ندياندي

كان الإسلام دائماً قوة سياسية كبرى في إفريقيا الشمالية، وهو اليوم يأخذ أهمية سياسية مضاعفة بعد التحرير الإفريقي. فكيف يبدو الإسلام في ميزان القوة السياسية في دول القارة المختلفة؟ ربما أمكن أن نقول إن الإسلام يمثل في كل وحدة سياسية في إفريقيا - وعددها الآن خمسون - ولكن نسبة حدوده تتفاوت بشدة. وبحسب كثافة الإسلام يمكننا أن نقسم الدول الإفريقية إلى ثلاث طبقات: دول إسلامية، دول نصف إسلامية، دول الأقليات الإسلامية.

فأما الدول الإسلامية ففيها الأغلبية المطلقة للإسلام بحيث يصبح تلقائياً «الدين اقمى». وتضم هذه المجموعة اليوم ١٢ دولة مستقلة في إفريقيا الشمالية هي الدول العربية الست ثم دول «الصحراء والساحل» موريتانيا ومالي والنيجر

والصومال ثم دول «السفانا والغابة» السنغال وغينيا. وسيلاحظ أنها جميعا عدا الصومال تمثل كتلة واحدة متصلة مشتركة الحدود. وقد نضم إلى هذه المجموعة إسفينين هما غمبيا في قلب السنغال والصومال الفرنسي لصق صوماليا.

وسرى أن الدول العربية لا تمثل فقط «النواة» التاريخية في هذه الكتلة وإنما «مركز الثقل» السياسي أيضاً لأنها وحدها تضم ٦٥ مليوناً، ولكنها مع ذلك لا تخلوا من أقليات دينية. فهناك العناصر المسيحية التي يرجع تاريخ انتسابها للشعب المغربي إلى عهد الاستعمار السكنى اللاتيني. وقد بلغت مليونين في قمتها ولكن التحرير قد صبغها جميعاً أوريكاد. وهناك الأقليات الوثنية الزنجية في جنوب السودان، وتناهر الثلاثة ملايين.

ولكن فيما عدا هاتين الحالتين العابرتين نجد أن الأقليات الدينية الوطنية القديمة في المغرب العربي ليست مسيحية بل يهودية أساساً - $\frac{1}{4}$ مليون - أخذت تتناقص سريعاً في السنوات الأخيرة، على حين هي في المشرق العربي ليست يهودية بل مسيحية أساساً - نحو ٢ مليون من الأقباط في مصر وامتدادهم في السودان بين كتلتهم في مصر وكتلتهم في إثيوبيا.

وفي خارج القطاع العربي لا تخلو الدول الإسلامية من أقليات دينية بدرجات متفاوتة أيضاً، خاصة في النيجر ومالي والسنغال وغينيا. ومن الطريف أن نلاحظ أن أكثر الدول الإفريقية إسلامية هي الصومال حيث تبلغ نسبته ٧٩٩٪ - وليست واحدة من الدول العربية النواة. بل إن دولة عربية هي

التي تعد أقل الدول الإسلامية في نسبة الإسلام - أعنى السودان حيث تصل الأقلية الوثنية إلى نحو ربع السكان.

وقبل أن نغادر هذا النطاق يحسن أن نذكر أن الكتاب الفرنسين يصرون بالجاح - مرهب ؟ - على أن السياسة الاستعمارية الفرنسية ساعدت في نشر الإسلام في إفريقيا الغربية الفرنسية قبل تحللها، وأن الإدارة الأوربية لم تكن دائماً معارضة لانتشاره على أساس أنه وسيلة ما للحضارة - a vehicle of civilization⁽¹⁾. ومثل هذا الإدعاء تردده أغلب الكتابات الأوربية، وتكرر أن الأوربيين أحياناً كثيرة ما تعاطفوا مع الإسلام وعدوه «أنسب دين لإفريقي»⁽²⁾.

وبغض النظر عن عن منطق «شيء خير من لا شيء» الذي يرقد خلف هذه النظرة، فالحقيقة أن الاستعمار بطرقه المباشرة وغير المباشرة كان عامقاً لتقدم الإسلام وزحفه، ولولاه لكان قد قطع اليوم شوطاً خطيراً للغاية. وإذا كان الاستعمار يدعى أنه كان أقوى دفعة لنشر الإسلام في الفترة الحديثة بفضل «السلام الأوربي Pax Europaea» الذي فرضه في القارة، فالكم يكن هو نفسه الذي تكلم عن «الخطر المسلم Moslem Peril» - على غرار الخطر الأصفر والأسود... الخ⁽³⁾.

1- Rondot t. I. p. 40

2- Westermann, p. 280.

3- Ibid., p. 274.

وعلى العموم فأغلب الدول الإسلامية في القارة لا تتخذ الدين قاعدة وأساساً للسياسة نظراً لوجود الأقليات، فلا تعتمد عليه بعض الحكومات كأساس للتشريع أو التوجيه السياسي، كما تتحاشى الأحزاب والزعامات السياسة الجديدة أن تعتمد عليه بشدة في التقنين أو التخطيط السياسي أو الدعاية والإيديولوجية الحزبية حتى لا يكون لها أثر تمزيقي على الوحدة القومية بدل أن يكون تجميعياً^(١).

وفي غينيا ومالي والسنغال لا تقترب الأحزاب الوطنية من العامل الديني إلا بحذر^(٢). بل إن الدول الإفريقية الوطنية الإسلامية الجديدة تواجه اليوم المشكلة التي عرفتها بعض الدول العربية (كالسودان) من قبل وهي مشكلة نفوذ رجال الدين السياسي التقليدي وعصبيتاتهم القبلية. فهي في محاولة لتحويل الدولة الجديدة من وحدة قبلية إلى وحدة وطنية حديثة تحاول الحد من هذه الصبغة السياسية القبلية لرجال الدين أي تحاول أن تطبق عليهم «التعقيم السياسي».

كما أنها تصطدم بالرجعية الدينية في محاولة التحضير العصري للدولة النامية. ولعل خير مثال لهذه الظاهرة هو صراع «الحزب» وشيوخ «المرابطين Marabouts» في كل من غينيا والسنغال. على أنه قد يكون من المغالاة أن

1- William Lewis, p. 72.

2- Ibid., pp. 76-80.

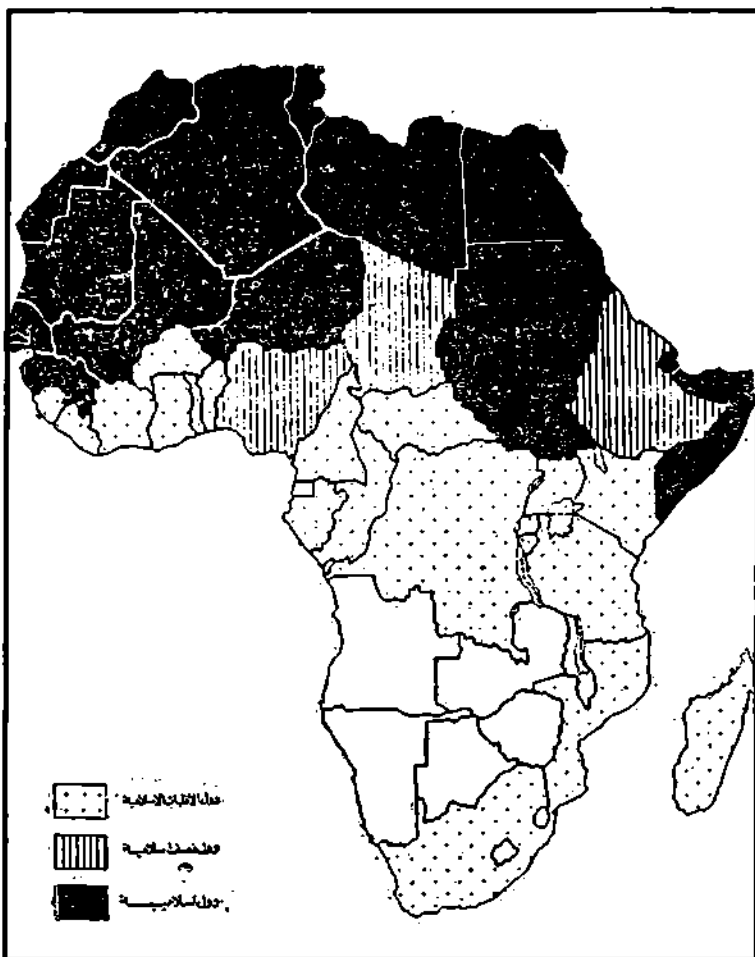
نعد هذا الاصطدام مظهراً لتحد كامن تقدمه القومية الجديدة للإسلام القديم كما يود بعض المتسرعين أن يفسر.

أما عن الدول النصف إسلامية ففيها يشكل الإسلام عنصراً هاماً، وتصبح الدولة ثنائية دينياً مما لا مفر من أن يؤثر على الوحدة والتماسك القومي. هنا ثلاث حالات : تشاد، نيجيريا، إثيوبيا. وسيلاحظ على القور أن ثلاثها تقع - بكل ما يحمل هذا من مفزى - على «خط الاستواء البشرى» في القارة، خط التنافر الأقصى بين الشمال القوقازى والجنوب الزنجى.

فالأولى تشاد تمتد من الصحراء إلى أطراف الغابة. والشمال مسلم محافظ قبلى أهدافه السياسية هي المحافظة على التقاليد الإسلامية فى التعليم والشئون الاجتماعية.. الخ، وتخفيف الارتباط بفرنسا، وزيادة الارتباط بالدول الإسلامية المجاورة. هذا بينما الجنوب زنجى وثنى - مسيحي متقدم نوعاً، وعمو ضد القبلية ويريد علمانية التعليم والتطور الاجتماعى، كما أنه بشدة ضد أى اتحاد سياسى مع الدول الإسلامية المجاورة^(١).

وفى نيجيريا تتكرر ثنائية الشمال الإسلامى والجنوب الوثنى - المسيحي، فتبلغ نسبة الإسلام ٨٠٪ فى الشمال بينما لا تزيد عن ٢٠٪ فى الجنوب. وقد كان مجموع المسلمين نحو ١٦ مليوناً حين كان عد السكان الكلى ٣٥ تقريباً. أى بنسبة ٤٦٪ تقريباً. ومن الواضح هنا أن الإسلام أشد ارتباطاً بالسفانا

1- W. Lewis, pp. 72-3.



شكل ١٦ - الإسلام في إفريقيا: الكثافة السياسية

منه بالغا، ولكن أيضاً بالسهول أكثر منه بالمرتفعات التي تحولت إلى ملاجئ
للعناصر الوثنية المستضعفة الهاربة من زحف المسلمين الفولا مثل هضبة جوس
Jos (بونشي سابقاً) في الوسط. حيث نجد جماعات الشيف والنوي، Tiv،
Nupe تكس فيها.

هذا مرة أخرى يكرر البعض أن السياسة الاستعمارية قد مكنت للإسلام
من زحف وانتشار أسرع وذلك عن طريق نظام «الحكم غير المباشر» الذي دعم
موقف ومكانة الأمراء المسلمين إلى حد أن الشريعة الإسلامية أخذت في السنين
الأخيرة تحل محل التقاليد القبلية الاستحيائية عند جماعة كالنوي.

وأياً ما كان، فمن المؤكد أن الإسلام وُجد شمال نيجيريا، ولو أن المحافظة
المتطرفة تحولت إلى جمود وتأخر حضارى مادي بالنسبة للجنوب الذي يعد الآن
أكثر تطوراً ورفقاً. ولكن انقسام الجنوب العميق إلى كتلتى الأيو واليوروبا مكن
من الناحية الأخرى من تركيز السلطة السياسية حالياً في يد الشمال المسلم⁽¹⁾.

ولا أن نقف هنا عند هذه المتناقضة، ونقول متناقضة، لأن العادة أن
الشمال الإسلامى كان أكثر تقدماً ورفقاً من الجنوب الوثنى فى كل النطاق
الانتقالى من القارة. ولكن الذى حدث هو أن الاستعمار الأوروبى الذى دخل
من السواحل خاصة فى غرب إفريقيا ارتبط بهذه السواحل اقتصادياً نظراً
لمكانياتها المادية، فقام فيها بالتنمية الاقتصادية الرئيسية وفى نفس الوقت

1- Lewis, p. 74.

بالتبشير بالمسيحية. فكان أن أصبح هناك في كل هذه الوحدات السياسية جنوب
وثنى يتحول إلى المسيحية بدرجة أو أخرى ومتطور مادياً وحضارياً، بحيث انعكس
النمط الحضارى التقليدى بين الشمال والجنوب الساحلى.

أما فى إثيوبيا^(١) فيقدر المسلمون بنصف مجموع السكان الكلى الذى
تتراوح تقديراته بين ١٨, ١٢ مليوناً. وهنا يتبلور معامل الارتباط بين الإسلام
والكنثور : فيبدو الإسلام بوضوح دين السهول فى الشرق والجنوب
(إسلامبحرى) حيث المركز حرر، فى حين أن الهضبة فى الغرب هى القلعة
المسيحية القديمة التى تمثل أكبر جزيرة مسيحية فى القارة. سواء أصيلة أو
دخيلة. وتتكرر العلاقة فى إرتريا حيث ينصف مجموع السكان (١, ١ مليوناً)
بالتساوى بين الإسلام والأقباط، وحيث يتركز المسلمون فى النصف الغربى
السهلى بنسبة ٦٩٥ من مجموعهم فى حين يتركز الأقباط فى النصف الشرقى
الهضبى بنسبة ٦٨٥ من مجموعهم.

ومرة أخرى تتضح الصفة «البنانية» للكيان القومى فى هذه الدول
النصف الإسلامية. ونقول البنانية لأن أوجه الشبة بين «سويسرة الشرق الأوسط»
و «سويسرة إفريقيا» تذهب إلى أبعد من الطبوغرافيا، فتظهر أيضاً فى الثنائية
الدينية المتوازنة، وفى الارتباط بين الدين والتضاريس. ففى إثيوبيا لم يكن وضع
المسلمين مريحاً فى أى وقت، وفى إرتريا عارض المسلمون الاحتلال الإثيوبى

1- J. S. Trimingham, Islam in Ethiopia, Oxford, 1952.

بمكس المسجيين؁ ويعدونه احتلالا لا اتحادا وتطلعون إلى فضه.

وتنتقل أخيراً إلى دول الأقلبيات الإسلامية حين يختل الميزان الدينى ضد الإسلام عدديا. وهنا قد يصل الإسلام إلى ثلث السكان وقد يهبط إلى بضعة آلاف؁ أى قد يتراوح بين الأقلبيات الكبيرة والأقلبيات الصغيرة. وتأتى هنا دول غرب إفريقيا الساحلية ابتداء من داهومى إلى سيراليونى بما فى ذلك الفولتا. كما تشمل الكمرون ووحداث إفريقيا الاستوائية الفرنسية سابقاً والكنغو وشرق إفريقيا وموزمبيق «اتحاد» جنوب إفريقيا. وهذه كلها هى الوحداث التى يزحف فيها الإسلام حالياً بقوة والتى يرجع له فيها أكبر توسع خلال العقد القادم^(١) والتى تشمل «المسلمين السود أو المسلمين البانتو» كما يسميهم الكتاب الأوروبيون.

ولعل الكمرون هى أبرز حالات الأقلبيات الكبيرة. ففيها يبلغ الإسلام ثلث السكان (المجموع ٣, ١٨٧, ٠٠٠ منهم ١, ٢٠٠, ٠٠٠ مسيحي؁ ٥٠٠, ٠٠٠ مسلم^(٢)؁ لما يتكرر التقسيم الجغرافى - الدينى الذى يميز النطاق السودانى من شمال مسلم داخلى متخلف نسبيا وجنوب مسيحي - وثنى ساحلى أكثر تطورا نوعا. وهنا نجد أن الأقلية الإسلامية هى الطرف الحاكم؁ مرة أخرى بسبب خلافات الجنوب القبليّة^(٣).

1- Lewis, p. 81.

2- Beaujeu-Garnier & Gamblin. Images Economiques etc., p. 86.

3- Lewis, pp 73-4.

وفى وحدات غرب إفريقيا تحتل الأقليات الإسلامية موقعا شماليا غالباً وتتفاوت فى أهميتها، فالأغلبية فى توجو وثنية ولكن المسلمين كثيرون، وفى الفولتا العليا يؤلف المسلمون من طوارق وفولا وديولا نحو ٦٠٠ ألف، وفى ليريا جماعات الماندانان Mande - tan الشديدة التمسك بالإسلام^(١) وفى غينيا البرتغالية يؤلف الماندنجو والفولا ١٧٢ ألفاً^(٢).

وفى كل هذه الدول تلعب الأقليات الإسلامية دورا سياسيا هاما، ولكن قد تصطدم بالدولة الوطنية. ففى غانا لم تشجع الحكومة وجود حزب مسلم فظل مشلولاً^(٣). وأكبر مجال منتظر لتقدم الإسلام هنا هو الفولتا العليا وساحل العاج وسيراليونى. وإذا انتقلنا إلى الكونغو وجدنا نحو ١٠٠ ألف مسلم.

أما فى شرق إفريقيا وموزمبيق فهناك ما يزيد على ٣ ملايين من المسلمين. والإسلام هنا قديم الجذور، إلا أنه تلقى موجة جديدة فى القرن الحالى مع هجرة الهنود إلى الساحل الشرقى لإفريقيا الجنوبية. وهذه هى الهجرة التى تملل وجود ١١٠ آلاف مسلم فى اتحاد جنوب إفريقيا. والإسلام فى كل هذا النطاق يتبع أساساً نمطاً ساحلياً فى توزيعه، ويقل كلما توغلنا فى الداخل، وارتقىنا المرتفعات، كما أن تركزه فى المدن أوضح. ففى جنوب إفريقيا مثلاً يتوزع المسلمون كالتى : ٤٦ ألفاً فى الكاب، ٣٥ ألفاً فى ناتال، ٢٨ ألفاً فى

1- Philip W. Porter, "Liberia" Focus, Sept. 1961, p. 4.

2- Church, West Africa

3- Lewis, p. 76; J. S. Trimingham, Islam in West Africa. Lond., 1959.

الترنسفال فى حين يخشون من الأورغ^(١).

وفى شرق إفريقيا يودى تركزم الساحلى مع كثرة عددهم إلى وزن سياسى خاص لهم امتد إلى اتجاهات انفصالية أخيراً فى كينيا. فالنصف الشمالى من القطاع الساحلى من كينيا يسوده الصوماليون المسلمون. (الصومال الكينى) وهم يطالبون الآن بالانفصال عن كينيا المستقلة لينضموا إلى «الصومال الكبير». على أن هذه حركة قومية قبل أن تكون دينية بحتة. ومثل هذا يمكن أن يقال عن رغبات المسلمين من عرب وإيرانيين فى كينيا قبل الاستقلال فى الانفصال فى دولة «مافانبار» الإسلامية كما سبق أن ذكرنا.

دور الإسلام السياسى فى إفريقيا

هذا المرض الاسبق وهذه النقطة الأخيرة منه بالذات يشيران توا سؤالاً جوهرياً : ماهو الدور السياسى للإسلام فى إفريقيا الجديدة؟ أهو كما تصور أو صور البعض يودى إلى ظهور «كتلة» إفريقية إسلامية بين دول الأغلبية الإسلامية من ناحية أولى؟ ثم هل هو يودى إلى طائفية انفصالية فى دول الأقليات الإسلامية من ناحية ثانية؟ لا نحسب أننا نصدر عن إقليمية ضيقة أو تعصب مقيت إذا قلنا بلا مواربة إن الاستعمار الأوروبى فى القارة اتخذ من الدين سلاحاً لتحزيقها وأداة لدق إسفين عاطفى وعقائدى عميق بين أبنائها.

1- Statesmans Year-Book, 1963.

ولعل أبرز مظاهر هذه السياسة أنه اتخذ من التفرقة بين الإسلام في شمال القارة والوثنية في جنوبها مادة لدعايته عن ثنائية القارة المزعومة، فحاول بها أن يعمق الأخدود الوهمي الذي خلقه بين «عرب ورتوج»، بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء. والآن وقد تكشفت هذه اللعبة السياسية المكيفيلية لم يعد يملك إلا أن يتمنى على المستقبل الأمانى : يتمنى ألا يتم اللقاء بين دين القارة الأولى والأصيل وبين أبنائها المتحررين : يتمنى أن يشعلها حرباً «صلبية» باردة أو صامتة بين دول القارة.

ولكن من الواضح أن شيئاً من هذا لم يحدث ولن يحدث لأن الرؤية والرؤيا الواقعية للتيارات والتطورات المعاصرة تؤكد وحدة القارة في أهدافها وحركتها وتنتهى بها إلى الاستقطاب حول مصير واحد. وقد تبدى هذا في مؤتمر الدار البيضاء حين جمع بين دول إسلامية ودول وثنية - مسيحية، ثم تأكد هذا بعد ذلك في مؤتمرى إديس أبابا والقاهرة الذين جمعا القارة جمعاء على كلمة سواء.

فإذا عدنا على هذا الأساس إلى الأسئلة التي أثارناها في صدر هذه الفقرة فإننا ووجدون أنه تصور خيالى ذلك الذى ينصرف إلى كتلة إفريقية إسلامية. لاشك أن من الطبيعى أن يحدث تقارب وتجاذب فى المحيط السياسى بين الدول الإسلامية المستقلة حديثاً فى القارة وبين الدول الإسلامية الأسمى، لاسيما أن الأولى تمر فى مرحلة «تكوين السياسة».

وقد كان المظهر الطبيعي لهذا التجاذب هو إقامة علاقات وطيدة مع العالم العربي. ولا ننسى أن العرب يمثلون ٦٥ مليوناً من مسلمي القارة حين لا يزيد عدد المسلمين خارج الدول العربية عن ٢٠ مليوناً. هذا عدا الدور القيادي الذي للعرب. ولا ننسى أن كثيراً من الدول الإسلامية الإفريقية في حاجة إلى المساعدة العربية، فمثلاً من الناحية الثقافية ينقص كل هذه الدول لغة مكتوبة، لأن لغاتها غير مكتوبة. وكان من الطبيعي أن يتجه تفكيرها إلى استعارة الشكل العربي مادام الأمر يحتم استعارة شكل ما للكتابة. ولقد قررت بعض دول إفريقيا بالفعل اللغة العربية في مدارسها الابتدائية أو الثانوية مثل غينيا والسنغال، في حين ينظر الصومال نظرة طبيعية إلى الجمهورية العربية المتحدة للمساعدة في كل المجالات الثقافية والاقتصادية.

وذلك أمر طبيعي منتظر. ولكن الذي ليس طبيعياً أو منطقياً أن يحاول بعض الكتاب الغربيين أن يصوره على أنه ابتلاع من جانب العالم العربي لإفريقيا الجديدة. فكما يقول واحد منهم: «كذلك يبدى بعض المراقبين كثيراً من القلق تجاه إمكانية توسع لجمهورية عربية متحدة غير متناسبة في جميع أنحاء القارة الإفريقية»^(١).

ودعوى ابتلاع الدول العربية للدول الإفريقية الإسلامية الجديدة عن طريق همزة الوصل الإسلام ليست رأياً - أو بالأحرى وهماً - جديداً، فمن

1- Lewis, op. cit., p. 71.

قبل كتب البعض عن «الاستعمار العربي الجديد» للعالم الإسلامي - كان الفتح العربي هو الاستعمار العربي الأول^(١) (كذا!) - على أساس أن اللغة العربية والحضارة العربية والدين الإسلامي تؤلف ثلاثتها بالضرورة وحدة متماسكة لغاية أشبه بمجمع الصخور والأسمنت conglomerate، وحدة لا تتجزأ ولا مفر منها برمتها، مما يجعل للعالم العربي تلقائياً ودائماً نفوذاً سياسياً خاصاً في العالم الإسلامي^(٢). وليست دعوى تغفل نفوذ الدول العربية الإفريقية المسلمة إلا إحياء جزئياً لتلك الخرافة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان الإسلام - ممثلاً في إمبراطوريات السودان الوسيطة - حافزاً ألهم خيال إمبراطوريات الدول الإسلامية الجديدة التي لا ترى سبباً يمنع من أن يكرروا اليوم هذا المجد القديم باتخاذات إسلامية تستمد اسمها منها، مثل اتحاد مالي (الذي حل بعد ذلك).

ولكن قليلاً من التفكير يوضح أن هذا كله لا يعني كتلة إسلامية إفريقية، وإلا فما الذي منع قيام الجامعة الإسلامية الكبرى من قبل؟ إن هذه الدول الإسلامية تعلم مدى الفروق والاختلافات التي يضمها المحيط الإسلامي - من حدود سياسية، وقوميات وقبائل مختلفة، ولغات ونقدهم.. الخ. ومن ثم فإن فكرة «إسلامستان» إفريقية ليست أقل خيالية من فكرة الدولة الإسلامية الكبرى

1- N. Barbour, North West Africa, p. 16.

2- Rondot, t. I, p. 50.

«إسلامستان» كما تعرفها باكستان أو «دار الإسلام» كما تسميها إندونيسيا^(١).

والمحقق بعد هذا أن الإسلام يمكن أن يكون قوة لاحمة سياسية، فهو جسر امتد بين إفريقيا العربية، وإفريقيا الزنجية ويمثل قاسماً مشتركاً أصغر بينهما بدد خرافة «عرب وزنوج»^(٢). ولكنه ليس بالتأكيد مادة القومية أو خامتها، إنه «أسمنت» القومية^(٣) أو على الأقل الطلاء الذي يمنحها لونها السياسي ويعمل كمؤشر لها في المجال الدولي. وسيظل الإسلام يزحف في إفريقيا المدارية ويتقل من نجاح إلى نجاح على المستوى الروحي، ولكن الأرجح من الناحية السياسية أن القومية والقبلية ستكون العامل الأقوى، وأن لها ستكون اليد العليا والكلمة الأخيرة^(٤).

هل يكون دور الإسلام بعد هذا مرادفاً للطائفية الانفصالية في دول الأقليات الإسلامية؟ قد يتصور بعض الناس أن الإسلام كان يزحف في صمت ونجاح قبل أن تستقل الدول الإفريقية، ولكن ألا يرجح بعد الاستقلال -- هكذا يتساءلون -- أن يشمر الوثنيون فجأة بكيان «ديني» خاص يجعلهم يعارضون مباشرة تقدم الإسلام، أو تبلور كيان سياسي له داخل الدولة؟ بمعنى آخر أن

1- Rondot, t I, p. 46.

2- Lewis, p. 82.

3- William R. Polk, Generations. Classes & Politics, in Kerekes p. III

4- Lewis, p. 82.

الاستقلال قد يخلق فجأة وعياً بالذات على المستوى الدينى، فيحدث اصطدام سياسى بين الطوائف المختلفة. موجه بالضرورة نحو الإسلام كما حدث فى نيجيريا وغانا والسودان^(١).

هذه هى القضية كما يثيرها بعضهم. ولكن الواقع أن مثل هذا التصور خاطيء من أسسه. فالإسلام فى هذه الدول الوثنية لا يمثل طرفاً فى ثنائية دينية. لأنه فى الواقع يتحرك فى «فراغ» دينى. والاستقلال أدمى إلى أن يجعلها تشعر بحاجتها - لتأكيد شخصيتها الدولية المتحضرة - إلى دين ما، لأن العالم لا يعرف دولة متحضرة وثنية ماعدا الدول الإلحادية. ومن ثم فحتى الكلام عن الإسلام هنا «كأقليات» إنما هو من قبيل التجاوز.

ولما كانت احتمالات المسيحية هنا ضعيفة للغاية ليس فقط «لجمودها، وتناقضاتها الداخلية، واستبقائها لمركبات النقص والعظمة»^(٢)، وإنما كذلك لانحسار الاستعمار الأوروبى، فإن الإسلام يكاد يكون محتوماً هناك كدين المستقبل. وبينما يمدو الإسلام أساساً «ديناً إفريقيًا» أو إفريقيًا - آسيويًا بالنسبة للإفريقيين، تبدو المسيحية «دين البيض» دين الاستعمار^(٣).

إن كل شىء يشير إلى أن الإسلام هو دين المستقبل فى قارة المستقبل.

1- Oliver Woods. A Continent Comes of Age, in The Africa of Today & Tomorrow, p. 22.

2- Lewis. p. 70.

3- Rondot, p. 41.

وربما سجل التاريخ قريباً أن تحرير إفريقيا كان معناه أكبر موجة حديثة في انتشار الاسلام، وقد تصبح إفريقيا «قارة الإسلام» بالضرورة بمثل ما أن المحيط الهندي «محيط الإسلام» بامتياز. ولذلك كله فإن من العبث اتهام الطائفية في غانا، كما أن من الخطأ من الناحية الأخرى المطالبة بالانفصالية مثلما حدث في كينيا، لأن وظيفة الإسلام هنا هي دور المبشر والطلبة لا الاكتفاء والقطيعة.

ومن حسن حظ الإسلام في إفريقيا أن جند في صفوفه أهم وأقوى لغات القارة المشتركة وهي السواحلية والحوصا والمالدينجو. فكلها حملة العقيدة النشطة التي تساهم في عملية الانتشار - الدياسبورا - الإسلامية الراهنة⁽¹⁾. وفي نفس الوقت فلا يبدو من الموضوعية في شيء ما يزعمه كاتب أوربي - مبشر تحول إلى أنثروبولوجي - من أن الإسلام اليوم قد عمق حضارياً، وأن انتشاره في إفريقيا يهدد بأن يؤدي بها إلى زقاق مغلق وطريق مسدود⁽²⁾. وأبسط رد على هذا أن أكثر أجزاء القارة تقدماً وإشراقاً بالحضارة هي بالذات أكثرها إسلاماً كما وكيفا.

المجتمع

لعل أبرز حقيقة في المجتمع الإفريقي بمامة هي ظاهرة القبلية، فهي القاسم المشترك الأعظم في الوجود الاجتماعي في كل أركان القارة تقريباً، وإن

1- Westermann, p. 280.

2- Ibid., p. 281.

كانت تقع على مراحل عديدة من التطور والتحول. والقبلية - بالنظرية وبالتعريف على الأقل - تصطدم بالقومية وترتطم بدرجة أو بأخرى بفكرة الدولة الوطنية الحديثة.

فالقبلية تقوم على وحدة الدم والقرابة، والدولة تقوم أساساً على وحدة المكان والجوار. الأولى ظاهرة عرقية أو عنصرية ضيقة، والثانية ظاهرة جغرافية أو إقليمية واسعة. بمعنى آخر إن القبلية ولاء للتاريخ، والدولة ولاء للجغرافيا. ولهذا فحين يتكلم البعض عن «القومية القبلية»⁽¹⁾، فهذا إنما يعنى قوميات ميكروسكوبية بحيث إن لم يكن حقاً من قبيل النقيض 1

وليس فى إفريقيا تقريباً، ولكن بالأخص إفريقيا المدارية، دولة لا تتألف على الأقل من بضع عشرات من القبائل أو المجموعات القبلية المختلفة، إن لم يكن فى الجنس ففى الثقافة واللغة. وما قاله ستامب عن المستعمرات البريطانية السابقة يمكن أن يصدق على أى وحدة أخرى فى ذلك الجزء من القارة «لقد وصفت المستعمرات البريطانية، بغير ما نجح، بأنها ليست بلاداً وإنما مجموعات من القبائل فى إطار حديدي من الإدارة البريطانية»⁽²⁾. وفى هذا المعنى قد يمكن أن نقول إن إفريقيا هى «قارة دول الأقليات» .

1- Kimble, vol ., p. 271.

2- Africa, p. 281.

ولعل من الأشياء الجديرة بالذكر هنا أن إفريقيا بينما نجت وأفلتت من جرثومة الطبقيّة فإنها مصابة بداء القبليّة. فبحكم الكيان الاستعماري المطلق الذي احتكر كل الثروة في أيدي الرأسمالية البيضاء، أو الإقطاع الأبيض، ظلت إفريقيا برمتها فيما عدا بعض جيوب إقطاعية كالحبشة وشمال إفريقيا قارة الطبقة الواحدة - قارة الطبقة الواحدة البرولتارية المسحوقة. ولهذا ورغم تبرعم بعض عناصر مثقفة وبورجوازية وطنية، دخلت إفريقيا مرحلة التحرير كقارة مجتمع بلا طبقات، وكان هذا عاملاً مساعداً إلى حد بعيد في معركة التحرير، حيث استبعدت أي طبقة خطيرة لها مصالح في بقاء الاستعمار.

ولكن من الناحية الأخرى ورثت القارة عن تراثها التاريخي تركيباً قنياً خطير المدى. وهكذا، إفريقيا اليوم مجتمع بلا طبقات، ولكنه مجتمع قبلي: وحدة رأسية وتفتت أفقي. ومع ذلك ينبغي أن نسجل أن هناك تطوراً تدريجياً، وبتدريج ولكنه أكيد، نحو ظهور طبقة جديدة، وهي تنمو بقدر ما تتفكك القبليّة. أي أنه في الوقت الذي بدأت فيه القبليّة تنصهر وتذوب، أخذت الطبقيّة تتجرثم وتتجمد. وهناك من يخشى - في أكثر من معنى - أن إفريقيا السوداء بدأت تكتسب ملامح وصفات «لاتينية» نسبة إلى طراز أمريكا الجنوبيّة، وذلك في الطبقيّة والانقلابات العكسرية والمشاكل الاجتماعيّة. الخ. ومن الواضح أن النواة التي قامت بالانقلابات الرجعيّة الأخيرة العديدة في غرب ووسط إفريقيا المدارية هي طبقة البورجوازية الوطنيّة النامية التي تربت في ظل الاستعمار، وتطمع في أن ترثه وتعاون معه.

وبصرف النظر عن مستقبل القبلية فى القارة الذى سنعرض له فيما بعد، فإن للقبلية اليوم فى إفريقيا مشاكلها السياسية المباشرة بمثل ما قدمت بالأمس خامة مواتية لأغراض الاستعمار من فصل وتمزيق. وحتى نحدد هذه المشاكل ينبغى أن نتعرف على أنماط تفاعل القبائل المختلفة مع بعضها البعض داخل إطار الدولة الواحدة، وعلى أشكال صراع القوى فيما بينها. ولعل أهم هذه التجمعات ثلاثة: التوازن القبلى، القبيلة السائدة، القبيلة المقسمة.

فأما عن التوازن القبلى، فقد تتعدد القبائل فى تكافؤ عددى وتطورى ماضى فتصبح موزايكو يكثر فيه التنافس القبلى بغير بؤرة سائدة. بحيث لا يختل التوازن القبلى كثيراً. وربما كان هذا هو الموقف فى نيجيريا، فللمحوصا وللغولا فى الشمال السيادة العددية، ولكن اليوروبا فى الجنوب هم الأكثر تطوراً اقتصادياً وثقافياً ولذا صارت لهم السيطرة فى الإدارة والحكم فى نيجيريا الاتحادية مما أثار مخاوف الشمال الذى أصبح يجد نفسه مورداً للعمال والجنود إلى الجنوب مستورداً للموظفين والضباط منه! ويقول البعض إن هذا - قبل الاستقلال - دفع الشمال إلى المطالبة لنيجيريا بالحكم الذاتى - لا أكثر - حتى يضمن بقاء بريطانيا، وبذلك يتجنبوا سيطرة اليوروبا عليهم.

وبعد الاستقلال حيد ذلك التوازن القبلى الدقيق هذه القوى إلى لون من الشلل السياسى. وقد طالب الشمال أخيراً - وقد كان - بأن يقسم الإقليم الغربى (إقليم اليوروبا) إلى إقليمين منفصلين حتى يحد من قوته. أخطر من هذا وصل الصراع القبلى إلى حد هدد الوحدة الوطنية. فكثير من زعماء نيجيريا

أعلنوا أن نيجيريا ليست أمة، وإنما مجرد تعبير جغرافي، بينما نفى باليوا أن هناك نيجيريا واحدة، وعدها وحدة مصطنعة، واعتبر الجنوبيين في الشمال غزاة من الأجانب... وقد ظل هذا الموقف القبلي المتأزم يغلَى ويفور حتى تفجر بصورة دموية مؤسفة في الانقلاب الرجعي الأخير.

وقد نعد الوضع في كينيا أقرب إلى التوازن القبلي منه إلى القبيلة السائدة، والإفهر في مرحلة وسطى بين الإثنين. فهنا تبرز عدة قبائل معاً بحكم قوتها العددية وتطورها النسبي. فتأثى الكيكويو في المقدمة ثم اللوو فالمازاي. وفي مرحلة التحرير الأخيرة حاول الاستعمار أن يضارب بين الكيكويو واللوو معاً من ناحية، وبين القبائل الأخرى الأصغر من ناحية أخرى، أو بين حزب الكانو وحزب الكادو على الترتيب. ولكن فشلت المناورة القبلية الاستعمارية وانصهر الجميع في حزب سياسى واحد وفي دولة موحدة مركزية لا اتحاد فيدرالى كما تأمر الاستعمار.

وقد تظهر قبيلة بعينها عددياً وفي الثروة والنمو الحضارى، وتسيطر على الأداة السياسية الجديدة بحكم موقعها أو تعليمها... الخ. وقد يكون هذا مفيداً كقاعدة للجهاز الإدارى الجديد، ولكنه غالباً يبرز مشكلة «القبيلة السائدة» The Dominant Tribe، إذ يشير سخط وغيره القبائل الأخرى ويفتح الباب للحركات الانفصالية - عادة بإيعاز مزدوج ماهر للقوة الاستعمارية.

ومن الأمثلة قبيلة الباكونجو في جمهورية الكونغو (برازافيل)، فهم

وحدهم يؤلفون ٤٥٪ من مجموع سكان الدولة، وهم بحكم تركيزهم في منطقة برازافيل أكثر القبائل تطوراً ورياً وسيطرة على النشاطات المختلفة اقتصادية كانت أو سياسية، مما يسبب بعض المتاعب مع القبائل الأخرى مثل الباتيكى والمبوتشى... الخ^(١). بل الواقع أن هذه العلاقات المتوترة قد أخذت أبعاداً جغرافية وجيوبوليتيكية فى اللاندسكيپ الحضارى نفسه، فقد كانت عاصمة الكنفو «الفرنسى» على الساحل فى يوانت نوار أى فى قلب منطقة المبوتشى. فلما تغلب الحزب السياسى الذى يمثل الباكوجو نقل العاصمة فى السنوات الأخيرة إلى برازافيل فى قلب معقل أنصاره!.

ولكن المثل الحى على مشكلة القبيلة السائدة هو البوغندا. ففى أوغنده يبلغ البوغندا وحدهم ثلث السكان، وهم أرقى القبائل وأكثرهم تحضراً وقوة وإنتاجاً. ولكنهم يخشون أن تفرقهم الأغلبية العددية المطلقة للقبائل الأخرى مجتمعة^(٢). وقد عملت السياسة الاستعمارية على تضخيم النعرة الاستعمارية بينهم حتى تحولت إلى حركة انفصالية وأعلنت بوغندا استقلالها فعلاً عن أوغندا فى ١٩٦٠ وشبهت بكاتنجا ثانية. وقد وصفت انفصالية البوغندا بحق بأنها «انتحار اقتصادى» لأنها لا يمكن أن تقوم على قدميها كدولة مستقلة^(٣). والآن وقد نالت أوغندا الاستقلال لم يترك الاستعمار أوغنده دولة موحدة بل

1- George p. Patten, "Republic of the Congo" Focus, Oct. 1962 P. 4.

2- Kirby, p. 74.

3- Kimble, p. 245.

اتحادية، وهو شكل سياسى نمزقى فى الحقيقة، ويعتمد على التناقض القبلى ومن ثماره هذا الصراع الدستورى والسياسى الذى نشهده اليوم.

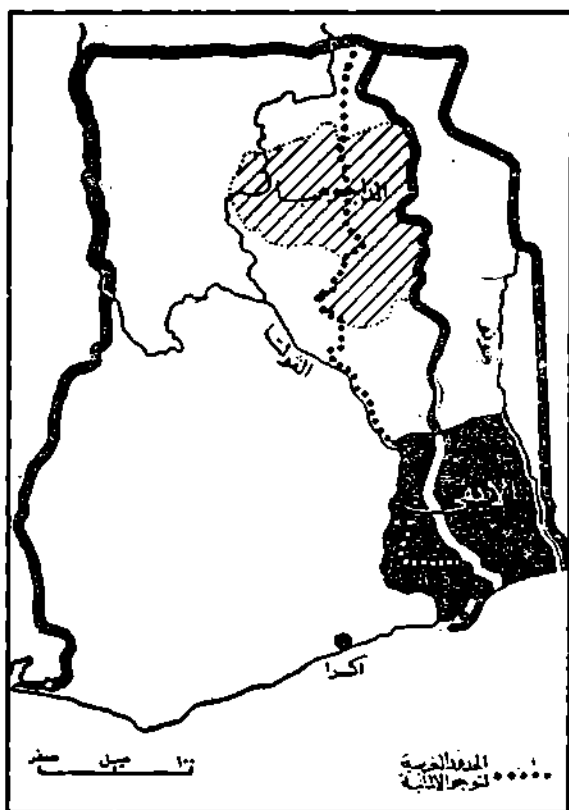
ومثل آخر نمجده فى ملاجاش حيث يسيطر المرينا وحيث تعتبر عملية «الملجشة» فى الحقيقة عملية «مرينة»⁽¹⁾. كذلك فى غانا حيث تسيطر قبائل الساحل الأكثر تطوراً، ولقد كانت الرغبة فى منع سيطرة مثقفى الساحل على أشتاتى من أسباب حركة الأشتاتى القوية المطالبة باتحاد فيدرالى لا وحدة مطلقة.

وهناك أخيراً مشكلة القبيلة المقسمة أكثر من وحدة سياسية واحدة. وكما كان لهذا مشاكله فى ظل الاستعمار فله مشاكل ملحة أمام الدول الجديدة وهذا مرتبط بطبيعة الحال بالحدود الصناعية التى تميز كل وحدات القارة. ومن الأمثلة الكرو - ذو الشهرة البحرية الواسعة فى غرب إفريقيا - حيث يتوزعون بين ساحل العاج وليبيريا، والحوصا بين النيجر ونيجيريا. وهناك مشكلة الداغومبا Dagomba الذى ظلوا ممزقين فى الداخل بين ساحل الذهب وتوجو حتى تم التحرير، فالتأم شمل القبيلة فى غانا المستقلة بعد أن ضم إليها القطاع البريطانى السابق من توجو.

وأخطر من هذا كانت ولا تزال مشكلة الإيفى Eive. فهذا الشعب الساحلى الذى يبلغ نحو المليون نسمة فى وطن يبلغ نحو مساحة ألبانيا مزق طولياً تحت أكثر من سيد استعمارى. فحتى ما قبل التحرير كان متناصفاً

1- Hance, Africa Econ Development, pp. 550-1.

تقريباً بين النفوذ البريطاني في ساحل الذهب - توجو البريطانية، وبين النفوذ الفرنسي في توجو الفرنسي في توجو الفرنسية، بكل ما يعنى ذلك من فروق في نظم الحكم والإدارة والتعليم والحضارة... الخ. وطالب الإيفى دولياً بتوحيد



شكل ١٨ - الإيفى والداحوبا: مثال للقبيلة الممزقة

إداراتهم، دون جدوى. والآن بعد التحرير آل إرث التمزيق إلى كل من غانا وتوجو^(١).

والباكونجو مقسمون بين كفنو ليوبولدفيل وكنغو برازافيل. ومن القبائل المقسمة كذلك المازاي فكتلتها في جنوب كينيا بينما تمتد شظايا منها هامة في تنجانيقا، بينما تقع كتلة الأبالوهيا Abaluhya في غرب كينيا وتنتشر امتداداتها إلى أوغنده. وفي كلا الحالتين ظهرت الدعوة الانفصالية أخيراً بإيعاز المستعمر لتخريب استقلال كينيا. كذلك يتمزق الأتشولي (النيلوتيون) بين السودان حيث الأقلية وأوغنده حيث أغلبيتهم، وإلى الشرق منهم يتمزق التوركانا بين السودان وكينيا، حتى أنه اتفق على حرية مرور الموظفين والإدارة عبر الحدود في نطاق معين هو مثلث Ilemi Triangle.

وبالمثل ينقسم الأنواك بين السودان وإثيوبيا حتى أن السودان ظل يستأجر جميلاً لمدة نصف قرن (١٩٠٢ - ١٩٥٧) من أرض إثيوبيا لتكون محطة تجارية وإدارية. وعلى الجانب الآخر من حدود السودان يتمزق الزاندي بين ٣ وحدات سياسية هي السودان (٢٣٠ ألفاً) والكنغو ليوبولدفيل (٥٢٠ ألفاً) وإفريقيا الوسطى (٢٠ ألفاً). وحدود دار فور تشظز التعايشة على اليمين والشمال، وكذلك الزغاوة.

1- Church, Modern Colonization, pp, 117-121.

وحتى داخل العالم العربى نفسه نجد القبائل الممزقة - فالنوبيون مقسمون بين مصر والسودان. ولقد كانت «الحدود الإدارية» بين الدولتين فى الواقع «حدوداً قبلية» اتفق عليها لتضم كل العباددة تحت إدارة مصر حيث كتلتهم الرئيسية، بينما تضم البشارية (البجاويين) فى السودان. حيث كتلتهم الرئيسية. وبنو عامر مقسمون بدورهم بين السودان (لغة التوبداوى) وإرتريا (لغة التيجرى).

من وجهة نظر المستعمر لأن وجود قبيلة واحدة على الحدود يقلل أو يمنع احتمالات الحروب القبلية. ولكن مع الاستقلال وزيادة الوعى بالذات أخذت هذه القبائل تسمى إلى التوحيد، ومن هنا برزت مشكلة القبيلة الممزقة^(١).

وحدة تركيبيية ؟

الآن بعد أن حللنا عناصر ومقومات القومية فى إفريقيا وحددنا مواطن الضعف والقوة فيها، يجوز لنا أن نتساءل: هل تمثل القارة وحدة مورفولوجية أى تركيبيية ؟ وهو سؤال مهم لأنه سيفيدنا أولاً كمفتاح لقضية الوحدة الإفريقية الوظيفية أى فى مجال العمل السياسى، ولأنه ثانياً يكشف لنا النقب عن كثير من المزايم والتخريجات التى يذسها أعداء إفريقيا لينشروا بها الضباب حول حقيقة كيانها وأكثر من ذلك ليضربوا إسفيناً بين أبنائها.

1- K. M. Barbour, Republic of Sudan. pp, 16-7.

إن الكلام عن أى وحدة «تركيبية» لإفريقيا - سواء طبيعياً أو بشرياً - مرفوض تماماً فى قارة تجمع بين أفقر الصحراوات وأغنى الغابات، بين مواطن أقدم الحضارات - الأصيلة - وبين آخر من دخل الحضارة - مستعيراً - فى العالم، بين محيط عربى إسلامى فى الشمال، ومحيط زنجى وثنى فى الجنوب تنتشر فيهما وبينهما عدة جزر مسيحية انتقالية الجنس.

القارة بكل تأكيد إذن ليست وحدة تركيبية. ولكن هل هذا يسرر التخريجات والإيحاءات السياسية التى يرتبها بعض الكتاب الاستعماريين؟ هل هو يعنى حقاً أن ليس ثمة إفريقيا واحدة بل إفريقياتان، وأن هذه الثانية هى ثنائية عرب وزنوج، إسلام - ووثنية؟ من أسف أن جغرافيا كبيراً مثل رينر - كمجرد مثال - يعطى مادة وسنداً لهذه الادعاءات حين يعود بصورة أو بأخرى إلى «نظرية وحدة البحر المتوسط» القديمة ليجعل إفريقيا شمال الصحراء جزءاً من عالم البحر المتوسط وجنوب أوروبا من ناحية، تاركاً إفريقيا جنوب الصحراء لتكون من الناحية الأخرى «جزيرة» ضخمة منفصلة عن كتلة اليابس الكبرى فى العالم القديم -- لتكون استراليا الثانية كما قد نقول.

فها هو ذا يكتب على وجه التحديد: «إن الصحراء الكبرى تفصل القارة فصلاً حاسماً إلى قسمين متساويين. ولقد كانت إفريقيا شمال الصحراء دائماً وأساساً جزءاً من العالم المتوسطى لجنوب أوروبا والشرق الأدنى الآسيوى. وهذه «الوحدة» فى مناطق البحر المتوسط، بما فى ذلك شمال إفريقيا، تتضح بجلاء فى الجغرافيا التاريخية للمنطقة. أما إفريقيا جنوب الصحراء فهى فى واقعها

«جزيرة» صخمة معزولة عن كتلة اليابس العظيمى فى العالم القديم»^(١).

والواقع أن الرد على هذا أن نظرية وحدة البحر المتوسط يمكن أن تجمل من جنوب أوروبا ملحقاً لإفريقيا وليس العكس بالضرورة. وإذا كانت الصحراء فاصلاً فالألب فاصل كذلك، وإذا كان قد قيل إن «أوروبا تبدأ عن الصحراء» فقد قيل بالمثل «عند البرانس تبدأ إفريقيا»...^(٢). وإذا كان الساحل الأوروبى قد طغى سياسياً على الإفريقى، فقد طغى الثانى على الأول من قبل قرونًا وقرونًا. وسواء صحت نظرية وحدة البحر المتوسط طبيعياً وبشرياً وحضارياً، أو لم تصح، فهى لا تسلخ جنوب أوربيتها أكثر مما يمكن أن تسلخ شمال إفريقيا عن إفريقيا.

أما داخل القارة، فإن الصحراء لم تكن محيطاً داخلياً فاصلاً بهذا المعنى المبالغ فيه، فقد ارتبط الشمال والجنوب عبر التاريخ لا سيما على جانبي الصحراء، ولكن أيضاً فى خطوط تتوسطها، وزاد هذا الارتباط باطراد مع التاريخ. ولهذا فليست المعادنة الجغرافية للقارة ثنائية يفصل بين قطبيها أخطود فجائى غائر، بل هى فى الحقيقة ثلاثية وسطها نطاق انتقالي عريض يؤكد ترابط القارة العام. فجنسياً لم نجد الصورة ليثوجراف أبيض وأسود، بل - لكى نكمل التشبيه المطبعى - شبكة ميزويتنت... ولغوياً وجدنا بين العرب والزنج نطقاً، بل

1- Renner, loc. cit., p. 394.

2 - W. Z. Ripley, Races of Europe, Lond., 1899, p. 272.

نطاقات من «ظل العرب» و «شبه الظل» وقد نضيف «صدى العرب» في النهاية، ولكنها تؤكد مرة أخرى عنصر التدرج في ملامح القارة. وفي الدين لا نجد أن الإسلام يرتبط بجنس معين أو لغة معينة، كالعرب مثلاً، بل هناك حزام عريض من المسلمين السود يمثل جسراً يربط بين الطرفين. وإن مجرد اختلاف المضمون بين «إفريقيا البيضاء» «إفريقيا العربية» «إفريقيا الإسلامية» ليهدم أى ثنائية مزعومة في القارة.

وأخيراً هل يصح أن نبحث عن وحدة تركيبية لقارة؟ أى قارة أخرى تملك الوحدة التركيبية؟ من الأوليات والأليات لطالب الجغرافيا أن ليس ثمة أوروبا واحدة، بل أوربتان، الغربية والشرقية، بل يجعلها البعض ثلاثة مضيفاً أوروبا الوسطى.. وليس أسهل تقسيماً من أمريكا الشمالية إلى شرق وغرب - ووسط إذا شئت. إن البحث عن وحدة تركيبية لقارة ما قضية غير علمية لأنها تفترض المستحيل. ولكن المحقق أنها تثار في إفريقيا بقصد سياسى واضح وكفناح فلسفى لمخطط تخريبي موضوع. هو التمزيق في مجال العمل السياسى ودق إسفين في القارة يشغلها عنه.

فمن قبل يصور التعاون بين بعض وحدات الشمال والجنوب، على أنه أطماع أو سيطرة من جانب الأولى. فمثلاً معاونة الجمهورية العربية المتحدة للصومال المستقل بعد الوصاية لا تزيد في رأى البعض منهم عن «استبدال شكل من الوصاية بشكل آخر»⁽¹⁾...! واتحاد مالى ليس «ظهوراً للشخصية الإسلامية

1- Kimble, vol., p. 249.

أكثر منه ظهوراً للشخصية الإفريقية، بينما الثنائية الدينية في نيجيريا لا تصور إلا على أنها تعارض كامن بين الشخصية الإسلامية والشخصية الإفريقية⁽¹⁾.

كذلك لم يدخر الاستعمار أى جهد فى سبيل تعميق الهوية بين ماكان مجموعة دول الدار البيضاء - «راديكالية إفريقيا» كما سماها⁽²⁾ - وبين مجموعة دول «منروفيا». ولا يفوته أن يصور المجموعتين كمظهر لثنائية القارة المزعومة. ولكن الحقيقة أن دول الدار البيضاء كانت تجمع بين دول عربية إسلامية، وبين دول زنجية إسلامية، ودول زنجية مسيحية - وثنية، وتمثل بذلك سخرية مجسمة من تلك الثنائية.

والرق نعمة أخرى قديمة يمثها الاستعمار ليشوه دور العرب التاريخى فى إفريقيا على أنه استرقاق لا تحضير وليث الكراهية بين العرب والزنوج. ولاشك أن الرق كان شيئاً تعسا بما فيه الكفاية، ولكننا لا نقول إنه كان روح العصر وإنه كان متوطناً وأصيلاً داخل المجتمع الزنجى نفسه⁽³⁾ أو أن وضعه كان أهون كثيراً فى المجتمع العربى منه فى غيره، ولكن أوروبا التى كانت - ابتداء من أثينا وروما الكلاسيكية إلى برستول وليفرهول المركانتلية - أما أكبر سوق أو وسط للرق فى التاريخ، هى آخر من يجوز له أن يشير هذا السلاح لأن أثره عكسى يترد إلى

1- F. J. Pedler, West Africa, in The Africa of Today & Tomorrow, p. 4S

2- Church, "Mauritania" Focus, Nov. 1961, p. 2.

3- Beaujeu-Garnier, Géog. de la Pop., t. II, p. 39.

صاحبه. إن العرب اذا كانوا متهمين بأنهم قد لعبوا أحياناً دور الجلاب، فإن أوروبا لعبت بانتظام ومعا دور الجلاب والجلاد. ولقد قدمت أوروبا لتستعمر إفريقيا بقصد الرقيق، وأقامت فيها بعد ذلك بدعوى منع الرقيق⁽¹⁾.

ان الانتهاء العلمى الواضح هو أن افريقيا ليست وحدة تركيبية. ولكن هذا أبعد ما يكون عن أن يعنى أن تتباعد أجزاؤها وتتنافر، فليس معنى الفروق التفرقة، ولا الاختلافات الطبيعية الخلاف. بل لعل إثارة القضية على هذا النحو قد يكون نوعاً من المغالطة العلمية. فنحن نظلم الحقيقة قبل أن نظلم إفريقيا حين نبحث لها عن وحدة تركيبية ومجانس مورفولوجى. فككك القارات الأخرى، لا يمكن أن تكون إفريقيا وحدة واحدة بشرياً أو تاريخياً، طبيعياً أو جغرافياً.

بل لا يمكن لأى قارة أن تكون حتى وحدة جيولوجية. فالقارة - أى قارة - بالتعريف ليس إلا وحدة جيوديزية، أى وحدة من الوحدات الكبرى التى يتألف منها هيكل سطح الأرض. والقارة أى قارة ليست تعبيراً جغرافياً أو سياسياً أو حتى جيولوجياً، بل هى ببساطة تعبير جيوديزى. دون هذا لا يمكن للقارة أن تعد وحدة. ولهذا فكل تجريح استعمارى لتركيب إفريقيا وكيانها ليس نقداً علمياً وبالتالي يسقط كل ما يرتبونه عليه من تخريجات فى المجال السياسى.

1- Westermann. pp. 324-5.

الفصل الثامن

القومية الإفريقية

«دولة لكل أمة، وأمة لكل دولة» هذا - يقول العالم السياسي أزكاراتي - هو في معادلة مركزة موجزة جوهر مبدأ القومية المعاصرة^(١). وإذا كان هذا القانون قد اتخذ كبوصلة مؤشرة للعمل السياسي الإيجابي في أوروبا في العشرينيات من هذا القرن، فإنه اليوم ألزم لإفريقيا وأهم. ليس فقط لأن إفريقيا قد دخلت بشكل حاسم عصر القومية منذ الخمسينيات الأخيرة، وإنما أساساً لأن «القومية الإفريقية» أصبحت «كلمة عالقة (catchword)» من كلمات العصر، أى واحدة من تلك الكلمات السارية التي تلوّكها كل الألسن دون أن تبعها بالضرورة كل العقول.

فالواقع أنه قد تراكم عن إفريقيا والقومية الإفريقية في السنوات الأخيرة مكتبة ضخمة لا تخلو من كثير من الزهد الفكرى، ولكنها لا تعدم كذلك كثيراً من الزهد والنشأ، أو فلنقل على الأقل من المتناقضات والأضداد. والذي يتعمق هذه المكتبة لاشك واجد فيها كثيراً من الأحكام المتناقضة والآراء المتعارضة جنباً إلى جنب مع التعميمات الكاسحة، وبعضها ستار للتحيز، وبعضها إفراط فى التحمس إن لم يكن فى التعصب، وكلها يحتاج إلى شئ

1- Azcárate, League of Nations & National Minorities, Wash., 1945, P. S.

من تقييم أو تقويم.

ويكفى أن نضرب مثلاً على هذا التميع الفكرى فى مفهوم القومية الإفريقية بعض التعريفات التى أعطيت لها. فهى تكاد تعنى من المفاهيم بقدر ما هناك من مستعملين لها ! ولا يكاد يشترك مفهوم لها مع مفهوم آخر فى المضمون أو الامتداد أو المستوى. فهناك - كما يميز كيمبل مثلاً - « قوميات قبلية » و « قوميات إقليمية » و « قوميات بين أو فوق إقليمية ». هناك قوميات بيضاء وسوداء وسمراء، قوميات إسلامية ومسيحية... الخ^(١). ولا تكاد تتمثل أو تتبلور فى واحدة من هذه جميعاً فكرة القومية الوطنية الحققة بالمعنى السياسى الأصيل، بل إن أغلبها يمثل فى الحقيقة متناقضات لفظية وفكرية دون وعى، كما أنها تتناقض فيما بينها جميعاً .

أين إذن حقيقة القومية الإفريقية وسط كل هذا الضباب الفكرى الذى هو بلا ريب نتيجة طبيعية للمرحلة العاطفية التى لا زالت الفكرة تمر بها؟ أهى فكرة جغرافية - إقليمية - قارية بمعنى؟ إن كان، فلماذا لا نسمع عن قومية أسيوية مثلاً؟ أم هل هى فكرة جنسية لونية - عنصرية بمعنى؟ إذن فأين - إن جاز أن توجد - القومية الصفراء أو البيضاء؟ هل القومية الإفريقية يقصد بها أن الإفريقيين - كل الإفريقيين - «أمة واحدة»؟ وهو سؤال دال وينبئ أن يكون وارداً، لأن له انعكاساته العملية التطبيقية المباشرة على الوحدة الإفريقية. وكيف

1- Kimble, p. 271.

يتفق هذا إذن مع نفشى روح القبلىة الضيقة حتى الآن فى قطاعات ضخمة من القارة؟ ثم هل تكون القومية الإفريقية كما يدعى البعض مجرد رد فعل وانعكاس شرطى للوجود الأوروبى الاستعمارى فى القارة بالأمر ووقعه الجيوبولتيكى اليوم⁽¹⁾؟ كيف هذا إن صح وفى إفريقيا شعوب عرفت القومية حين لم تكن أوروبا قد خرجت من قوقعة غاباتها أو نخطت بعد مرحلة القبلىة السفلى؟

واضح لاشك أن الموضوع ملىء بالمناقضات وعلامات الاستفهام. ولا يجوز أن يكون الرد عليها هو من أوهام العوام أو حتى من أوهام.. الخواص. بل لابد من الدراسة العلمية الموضوعية التحليلية لنرى الصورة فى أبعادها الصحيحة والكاملة. وفى رأينا أن آفة ما كتب عن إفريقيا - والقومية الإفريقية بالذات - هو التعميم على مستوى القارة ككل. لقد أهملت دراسة القومية إقليمياً، وبهذا فقدنا القدرة على الرؤية الواضحة والتمييز بين أنماط ودرجات وأقاليم من التضج القومى والتطور التاريخى. الذى ينقصنا بمعنى آخر هو خريطة تخطيطية للقومية الإفريقية. فالواقع أن أصول القومية التاريخية ومراحل التطور السياسى وانعكاس الاستعمار الحديث على نمو القومية، كلها تتفاوت بين أجزاء القارة.

وفى الوقت الحالى يمكن القول بأن جميع مراحل التطور السياسى وأنماط الدولة السياسية تتمثل فى إفريقيا ابتداء من الدولة القومية المتبلورة إلى الأشكال القبلىة البدائية، كما تتمثل فيها جميع درجات الوعى بالذات سياسياً

1- Oliver Woods, op cit., p. 17.

ونمو الشعور الجماعي ابتداء من الأمة حتى القبيلة، وكذلك كل درجات التفاعل والتكامل السياسي بين الأرض والسكان ومدى نجاح السكان فى تنمية وتحقيق «الوطن الأنسب opt.territory» ومدى التجانس البشرى فيه ووضوح وثبات الوطن السياسى عبر التطورات التاريخية. وبالتالي تمثل فيها كل أنماط الدول الجيوبولتيكية ابتداء - بحسب تصنيف جوبليه - من الدولة «الكثيفة» إلى «المختلطة» إلى «الواسعة»، وذلك بكل أنواعها الثانوية المختلفة⁽¹⁾.

وعلى هذه الأسس يمكن أن نميز فى اقارة بين ثلاثة أقاليم واضحة بدرجة أو بأخرى. تلك هى منطقة العالم العربى، ثم نطاق الوسط من دول الصحراء والسفانا، وأخيرا نطاق إفريقيا السوداء. وعلى هذه الأسس سنقسم دراستنا فى هذا الفصل إلى قسمين: نشأة وتطور وتركيب القومية فى إفريقيا، ثم الدولة والأمة فى إفريقيا.

أصول القومية وتطورها

إفريقيا العربية

من الخطأ البين أن ترد أصول القومية هنا إلى أثر الاستعمار الأوروبى الحديث. فليست القومية هنا سابقة لاستعمار فحسب، وإنما هى ظاهرة تاريخية

1- Yves M. Goblet, Political Geog & the World Map, Lond, 1955, pp. 185 et seq.

قديمة، بل إن من بينها أقدم أمة وقومية فى التاريخ على الأرجح. وقد توحد الشعوب بالذات القومية منذ الإسلام والعروبة، وازداد تبلورا منذ الحروب الصليبية والاستعمار الحديث. وإذا كان الاستعمار قد شكل القالب السياسى الحديث، فإن هذا ليس خلقا، ولكنه بعث للقومية. إن دور الاستعمار الأوروبى هنا لا يزيد على أنه مكثف للقومية وليس مولدا.

بل إن الصحيح تاريخياً هو أن إلى هذه المنطقة ترقى بعض جذور القومية فى أوروبا نفسها. فكما يقرر ماكيندر بوضوح، لم ينقل أوروبا الوسيطة من مرحلة القبائل إلى الشعوب، ولم يخلق الشعوب بالقومية والوعى بالذات فيها إلا الأخطار الخارجية الثلاثة التى أهدقت بشبه الجزيرة من جهاتها الثلاث: التتار من الشرق، والفيكينج من الغرب، والعرب من الجنوب⁽¹⁾. ولعل إسبانيا المسيحية هى أبرز مثال : فالقومية الإسبانية الحديثة ليست إلا صنع الصراع ضد الدولة العربية فى الأندلس، ولم تبدأ إسبانيا الموحدة إلا بعد الاسترداد Reconquista.

هكذا إذن كانت المنطقة معاً بوتقة ومشتلا، منتجاً ومصدراً، للقومية، وفى هذا تتفرد فى إفريقيا. فهى فى الحقيقة جزء من «الشرق» بمفهومه التاريخى ومضمونه الحضارى - ولذا ذكر أن العرب عند أوروبا المسيحية كانوا يسمون بالسراسنة أو السراقنة Saracens، وهى فى رأى البعض تحريف لكلمة الشرقيين، وفى رأى البعض الآخر تحريف لكلمة السوريين. وما نحسب أن

1- H. J. Mackinder, The Geog. Pivot of History, Roy. Geog. Soc., Lond., 1951, p. 40.

أفريقيا غير العربية - وإن لم تكن من الغرب - قد عدت في يوم ما من الشرق بهذا المعنى.

ومن المؤكد أن الدين كان بعداً هاماً في القومية والوعي بالذات طوال العصور الوسطى. لاسيما مع الصراع مع أوروبا المسيحية. ولكن البعد السياسي والوطني البحث كان دائماً عنصراً كامناً هاماً، بدليل أن «الاستعمار الديني» التركي لم يستطع أن يتغلب عليه أو يلاشبهه، ولذلك ظل الصراع من أجل تغليب القومية العربية وتخليصها من هذا الاستعمار المقنّع بالدين ~~م~~

ولكن حين جاء الاستعمار الأوربي الحديث عاد العامل الديني ليلعب دوره السياسي الكبير في تماسك القومية العربية في وجهه. ولكن بدأ هذا كامناً مختفياً تحت السطح في المشرق العربي، فقد طفا وطفّر إلى السطح في المغرب بالذات، وذلك لأن الاستعمار اللاتيني هنا كان استعماراً سكنياً هدد باهتلاع الكيان القومي تماماً. وبينما استطاع الاستعمار أن ينفذ إلى اللغة القومية وكاد يلغيتها في بعض الحالات، فقد ظل البعد الديني خط دفاع لا يقتحم للقومية العربية، ويكفى أن المستعمر لم يكن يشير إلى الوطنيين هنا بالعرب وإنما «بالمسلمين» ...

ولكن كانت المنطقة بعد هذا لا تخلو حتى الآن من شظايا قبلية على هوامشها خاصة، فإن هذه ليست إلا بقايا حضرية لتطور اجماعي قديم طويل. فالمنطقة منذ وقت مبكر تمثل مجتمعات مستقرة ذات وتصاهرت عضواً فيما

بينها، وأصبحت جذورها مع التربة السياسية حتى نشأت أوطان لها تاريخية ثابتة في بيئات طبيعية دائمة. ولا معنى وجود بعض القبائل المتناثرة أنها ليست في مرحلة القومية الناضجة، فإن هذه البقايا ليست إلا الشذوذ الذي يؤكد القاعدة السياسية، لاسيما أنها الآن تتحلل سرهما لتذوب في الجسم السياسى بفضل عوامل اختزال حضارية جديدة كالتصنيع والبتترول والمواصلات... الخ.

وأخيراً نرى أن الاستعمار الحديث وقد اصطدم بهذه الجذور القومية العميقة حاول أن يفتتها بالتمزيق السياسى وتضخيم «القوميات المضادة» الداخلية. وفي هذا الصدد يدعى بعض الكتاب الاستعماريين أن كل دولة من دول المنطقة الحالية هي في الحقيقة أمة كاملة في ذاتها ومستقلة، وقومية تامة منفصلة. بمعنى آخر هم يدعون أن كل وحدة منها تمثل معاً وفي نفس الوقت الوحدة القومية الدنيا والقصوى والمثلئ للدولة، أو ما يسميه البعض «بالإنثيم Ethneme»⁽¹⁾. وربما جاز بعض هذا حتى ما قبل الإسلام، أما بعده فالمؤكد أن المنطقة كلها كجزء من العالم العربى تشكل معاً الأبعاد الصخرى والكبرى للدولة القومية المثلئ، تمثل إنثيما واحداً. وهذا هو أساس دعوة القومية العربية حالياً. ولاشك أن العالم العربى فى إفريقيا هو أبرز حالة لأمة واحدة موزعة فى أكثر من دولة واحدة.

1- E. A. Speiser, Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in Social Forces in the Middle east, ed. S.N. Fisher, N. Y., 1955, p. 21.

نطاق الوسط

هذه منطقة انتقال في مدارج القومية والنضج التاريخي بمثل ما هي منطقة انتقال في كل مناحى الحياة الطبيعية والبشرية الأخرى. فهناك بين إفريقيا العربية في الشمال وإفريقيا السوداء في الجنوب نطاق أو شبه نطاق من الوحدات التي لها تاريخ سياسى بعيد بدرجة أو بأخرى، ووعيتها السياسى اليوم يمثل إلى حد ما حركة «إحياء» لدول وطنية أو أهلية Naiv States سابقة. فقد نشأت هنا في العصور الوسطى دول «إمبراطوريات» كبيرة إسلامية امتدت على مساحات واسعة ولقرون طويلة، مثل مالى وغانا والفيولا والحوصا، وكلها وضع قدما في الصحراء وأخرى في السفانا - إن لم يكن في الغابة^(١).

ويمكن على الفور أن نعتبر كل هذه الدول الإسلامية الوسيطة دولا «واسعة» من نوع مثالى: فهي لم تكن تعتمد على نواة طبيعية أو اثروبوغرافية واضحة أولئبته، وكانت حدودها وامتداداتها مذبذبة باستمرار، وكانت سريعة التفكك والانهيال. كانت أشبه بإمبراطوريات التتار والمغول على نطاق أصغر، تظهر كالعاصفة وكالدوامة تختفى. وكما كانت تعتمد على اقتصاد مختلط، فقد كان معدل الوفيات بينها - كما يعبر كيمبل - مرتفعاً للغاية...

ورغم أن هذه الدول لم تختلف كثيراً عن دولة الفونج في سودان النيل، إلا أن هذه الأخيرة أخذت خطأ تطورياً مختلفاً بفضل ارتباطاتها النيلية، بينما

I- S. J. Hogben, Muhammedan Emirates of Nigeria, Lond., 1930

ظلت دول السودان الغربي دولا واسعة حتى انتهت على يد الاستعمار. وأخيراً بدأ بحث بعضها، فهذه الدول الجديدة ورثة دول السودان القديمة، ولكن بالتأكيد فى حدود جديدة تختلف فى أغلب رقمتها عن الرقعة القديمة - مثل غانا القديمة والحديثة. وهذه الدول الجديدة هى دول واسعة أرضاً، فرغم أن لكل منها شبه نواة أو نوية بشرية فى قطاعها الجنوبي أو سواء، ولا أنها لازالت قبلية التنظيم أساساً واستثمارها الاقتصادى المتخلف استثمار رعى واسع غالباً. فهى دول المساحة والكم لا الكثافة والكيف. هى إذن تشترك فى أن أصولها ووعيتها أحدث وأضعف بكثير منه فى النطاق العربى. هذا عدا أنها ليست متجانسة سواء جنسياً أو لغوياً أو دينياً، فهى بحق تمتطى «خط الاستواء البشرى» فى القارة، وتمثل فيها بذلك قمة التنافر الداخلى كوحداث سياسية.

وهى لهذا كله، ورغم أن لها فى الأغلب «ظلال تاريخ» تلمسها كمجمع قومى، ورغم أنها يمكنها أن تتطلع أحياناً إلى «أشباح دول» قديمة كرموز سياسية، لا زالت درجة الانصهار والنضج السياسى فيها بعيدة عن مفهوم الأمة : إنها فى الأعم الأغلب «أشباه أم». وهى فى حدودها الحالية التى صنعها الاستعمار ليست «دولا بلا أم» تماماً، ولكنها «دول مختلطة» فى سبيلها السريع إلى القومية بشكل أو بآخر.

وسنلاحظ أن هذه الدول وهى ترنو إلى أساس تاريخى لكيانها تحاول أن تستوحى بل «تستحيى» إمبراطوريات الماضى وأمجاده فى أسمائها المعاصرة كما تحول السودان - الفرنسى - مثلاً - إلى مالى، وساحل الذهب إلى غانا،

والحبشة إلى إثيوبيا، ومدغشقر إلى مالاياش. ولكن يجب ألا يخذعنا هذا إلى الاعتقاد بأن هذه الدول الحديثة تراث تماماً الرقع الجغرافية لتلك الإمبراطوريات والإمارات، فهي ليست إلا بقع زيت متميعة لا تتفق مع أشباح الماضي إلا جزئياً - إن لم يكن بالكاد كما في حالة غانا بوجه خاص.

ودور الاستعمار هنا في التطور نحو الوعي القومي الحديث أكبر منه بكثير جداً في النطاق العربي، ولكنه كما سنرى أقل بكثير منه في إفريقيا السوداء. ولا بد أن نقرر أن هذا النطاق الانتقالي أقرب كثيراً في خصائصه القومية إلى القطاع الجنوبي من القارة منه إلى القطاع العربي في الشمال. ولهذا فإن ما سيقال عن القطاع الجنوبي يمكن أن يصدق عليه بدرجة مخففة.

وأخيراً فليس من السهل أن نحدد الوحدات السياسية التي تقع تماماً في هذا النطاق لأن منها ما يترامي داخله وخارجه في إفريقيا السوداء. ولكننا بوجه عام يمكن أن نحدده بدول الصحراء والسفانا في السودان الغربي في جانب، وإثيوبيا والصومال وربما أوغنده في جانب آخر، كذلك قد يرى البعض أن تضم هنا مدغشقر التي هي في الحقيقة جزيرة إفريقية بقدر ما هي إفريقية.

إفريقيا السوداء

هنا فقط يجوز لنا أن نقول إن القومية من صنع الاستعمار. وهنا فقط يمكن أن نتكلم عن «دول بلا أم». وهاتان من أسف قضيتان قد لا يتقبلهما

بعض الإفريقيين و «الإفريقيانيين» تقبلا موضوعياً. ولكننا نأمل أن تناقشهما مناقشة علمية غير عاطفية، كما نأمل أن نوضح أن ليس فيهما ما يضر أو يضير القضية الإفريقية عامة.

محركات القومية الإفريقية

أما عن القضية الأولى فهناك أولاً شبه إجماع بين الكتاب يشارك فيه الإفريقيون أنفسهم على أن القومية الإفريقية هي من صنع الاستعمار الأوربي، بمعنى أنها رد فعل للسيرة الخارجية⁽¹⁾. فكما يقول الزعيم الإفريقي سيتهول تدين إفريقيا بيزوغ الوطنية فيها للاستعمار الأوربي، فهو الذي عبأ الشعوب القومي وخلق الوعي بالذات بين الإفريقيين، وجمع بين شتاتهم القبلي تحت هدف واحد :

"The Twentieth Century African nationalism is indeed
"the child of European colonialism " .

ولو أضاف أنه الابن غير الشرعي لما تعدى الحقيقة، فإن هذا كان فضلاً غير مقصود جاء نتيجة للقوى الحضارية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي صحبت الاستعمار رغم إرادته. بل إن من الثابت أنه في حدود إمكانيات وأده

1- Oliver woods, loc. cit., p. 17.

2- Sithole, pp. 74. 56, 70-4.

بالإرادة الواعية كان يفعل ذلك. ولهذا فإن من الضروري هنا أن نقف عند ميكانيكية وسيكولوجية نشأة القومية الإفريقية في هذا النطاق من القارة.

لاشك أن أول عامل فجر القومية الإفريقية هنا هو مجردة الوجود الأوربي Presence فيمكننا أن نضعها قاعدة عامة أن الوعي بالذات وبالجماعة ethno-centrism لا يبدأ جدياً إلا حين تجدد الجماعة نفسها فجأة وجهاً لوجه أمام جماعة أجنبية مختلفة كل الاختلاف. والمقاومات المبكرة التي يسجلها تاريخ القارة لبعض القبائل أو المجموعات القبلية أو الشعوب هي أولى إرهاصات القومية هنا. مثال ذلك مقاومة المرابطين في السنغال في الثمانينيات، وفي داهومي في التسعينيات، وفي روديسيا الجنوبية في التسعينيات تحت قيادة الملتايلى، وفي تنجانيقا تحت الهيهي Hehe^(١).

ثم غذى هذا الشعور الاستغلال المادى وانتزاع الأراضي والفروق الاقتصادية الصارخة بين المستعمر والوطنى. فكما يقول هوجكين «القومية الإفريقية، كغيرها من القوميات، هي جزئياً ثورة على وضع اقتصادى منحلته^(٢). ثم جاء بعد هذا التطور الحضارى والمادى الذى صحب الاحتكاك الحضارى - بمعنى آخر التحضير acculturation الذى خلق بيئة اقتصادية واجتماعية ومناخاً سياسياً كلها يدعو إلى القومية ويمكن لها في نفس الوقت. فالاقتصاد الاستعمارى الحديث بكل محمولاته وملحقاته من وسائل مواصلات

1- Kimble, p. 272.

2- Ibid., p. 273.

حديثة وتمدين وتصنيع وحركة حطم اقتصاديات الكفاية والانطواء الوطنية وحول الأهالي من الترحل إلى الاستقرار، وخلق المراكز الصناعية والمناجم التعدينية التي أدت إلى هجرات بالجملة وخروج ريفي بعيد المدى.

وقد وسعت المواصلات الحديثة نطاق حركة الإفريقي بعد أن كانت حدود عالمه لا تتعدى منطقة القبيلة، حتى أن حركات العمل الزراعي والصناعي كثيراً ما تتعدى الحدود السياسية. وقد أدت هذه الحركة إلى أن تحطمت القوالب الاجتماعية القديمة فأذابت النظم القبلية والوحدات الدموية التقليدية detribalisation. فكما حطمت هذه العوامل نظام الكاست في الهند. فكذلك خلخت نظام القبائل في إفريقيا. فكل ميل من الطرق البرية أو السكك الحديدية يشق في القارة هو همزة وصل بين القبائل المختلفة وشق في البناء القبلي التقليدي.

هذا بينما من الناحية الأخرى انصبت هذه التيارات في المدن الجديدة الضخمة التي أصبحت بؤر الانصهار الاجتماعي والتحول الحضاري والتخمر السياسي^(١)، "the town is the biggest distillery of social change" (Kimble)^(٢) فيها «قدمت» الحضارة الحديثة القبائل الإفريقية إلى بعضها البعض، وفيها حلت الوحدات السكنية الجغرافية محل وحدات القرابة القبلية،

1- John M. Hunter, "An Exercise in Applied" Geog, "Geog" Jan. 1961, p. 8.

2- Kimble, p. 82.

وفيها حدثت التفاعلات والاحتكاك وتكون رأى عام إفريقي ونما الوعي السياسي واتسع الأفق الوطني، وفيها بدأت تنشأ «طبقة وسطى» إفريقية ومجتمع مثقفين كان له دوره فى الزعامة السياسية. وبهذا تكاملت كل عناصر التوعية القومية وتحركت جراثيم القومية.

وهناك بعد هذا ملحقات ثانوية لعملية التحضير غدت نمو القومية بقدر. فيرى البعض أن التبشيرية المسيحية بتعاليمها ونظمها قد قوت عن غير قصد النزعة القومية، بينما يقول البعض بالعكس تماماً فيرى أنها خدرت القوة القومية وقلت حدتها⁽¹⁾. ومن الناحية الأخرى يدعى البعض أن أثر الإسلام على نمو القومية الإفريقية كان ضعيفاً جداً، وسليماً عند ذلك، على أساس أن النمط التقليدى للدولة الإسلامية - هكذا يقولون - هو استبداد الفرد القائم على الدين أو القوة، وأنه لا يصلح لتكوين الدولة الحديثة المعقد ولا يقدم إطاراً لوطنية تعدى الوحدة الدينية وحدها. وهذا الرأى يصطدم مع كثير من الحقائق بدرجة تجرده من كثير من جديته. ويكفينا رداً عليه أن نورد ما يقره كاتب أوربى آخر - كان مبشراً فى وقت ما ! - من أن انتشار الإسلام بطريق اللغات الإفريقية المشتركة قد أدى إلى «شئ» من التجانس أو التجانس وإلى استبعاد الفروق القبلية. بل وفى عدد غير قليل من الحالات إلى اخفاء «وحدات قبلية» كلية. ومن الأمثلة أن كثيراً من الجماعات التى تتكلم الحوصا اليوم كانوا

1- Kimble, pp. 275-286.

راجع فى هذا الجزء:

أصلاً قبائل مستقلة لها لغاتها الخاصة. فجاء الإسلام فدمجها في الحوصا ديناً ولغة وتنظيماً سياسياً. ومثل هذا يقال عن السواحلية والماندينجو أيضاً. وكله يعد كسباً كبيراً لأنه يتخطى بالإفريقي لأول مرة شعور القبيلة الضيق إلى إطار أرحب خارجها⁽¹⁾.

هذه - باختصار - هي القوى المادية وغير المادية التي حركت القومية ودفعتها في القارة. وسرى أنها كانت تختلف قوة وضعفاً من منطقة إلى أخرى بحسب ظروف كثيرة. فمثلاً يلاحظ أن نظام الحكم الفرنسي المباشر - بصرف النظر عن تنميته المجدب Gleichgestaltung وسياسة التمثيل - ساعد أكثر من النظام الغير المباشر الإنجليزي الذي تعيبه سلبيته على تفتيت وإذابة القبلية والنظم التقليدية وعلى الإعداد لعملية الصهر السياسي، بينما النظام الإنجليزي جمد الماضي في متحف بشرى حتى. بل في جنوب غرب إفريقيا نصت قوانين العمل على إعادة الإفريقي إلى قبيلته بعد مدة من العمل في المدينة - retribali-⁽²⁾sation .

وبوجه عام تأثر نمو القومية الإفريقية بطبيعة القوى المترولوجية. يقول كمبيل: «يبدو أن تأثير الدولة المترولوج على قيام «القومية الاستعمارية» كان يتناسب طردياً مع القوة الفعالة للآراء ضد الاستعمارية في تلك الدولة. وهو

1- Westermann, p. 280.

2- Richard F. Logan, S. W. Africa, Focus, vol. XI, no. 3, Nov. 1960, p.

لهذا كان على أشده في المستعمرات البريطانية، وأقل ما يكون في المستعمرات الإسبانية والبرتغالية، وكان أقوى في المستعمرات الفرنسية منه في البلجيكية^(١).

ويمكن أن نضيف أن القوى التي حركت القومية الإفريقية لا بد كانت أقوى في حالة الاستعمار السكنى حيث يبلغ «الوجود» الأوربي أقصاه. ومع ذلك فهنا بالضبط كانت القوى المضادة لنمو القومية على أشدها كذلك، مما أدى إلى تخييد العلاقة في النهاية. وكتيجة لتفاعل محصلة هذه القوى والضوابط اختلفت درجة نمو القومية في إفريقيا السوداء من وحدة إلى وحدة، بصورة حاول كولمان في منتصف الخمسينيات أن يرتبها تنازياً كالآتي: أولاً غرب إفريقيا البريطاني بما فيه الكمرون البريطاني، السنغال والوصايات الفرنسية، ثانياً بقية إفريقيا الاستوائية الفرنسية، أوغندا، روديسيا الشمالية، كينيا، تنجانيقا، ثم ثالثاً روديسيا الجنوبية، وراًبعاً وأخيراً المستعمرات البلجيكية. ويدهى أن نضج القومية قد تعدى الآن هذه المراحل الترايية بكثير وجعل أهميتها تاريخية فقط.

والى جانب هذه العوامل الداخلية التي ولدت القومية الإفريقية، كانت هناك عوامل مساعدة خارجية عجلت نموها^(٢)، يمكن أن نجمعها تحت عنوان واحد هو المناخ السياسى فى العالم وروح العصر. فثمة مثال الدول المستقلة أو الأسبق استقلالاً ابتداء من هايتى إلى ليبيا إلى إثيوبيا كذلك الدول الإفريقية

1- p. 281.

2- Kimble, loc. cit.

الأخرى الأسبق نضجاً وقومية كإفريقيا العربية وخاصة مصر... الخ. ولكن ربما لا يقل أهمية عن ذلك تحرير آسيا. خاصة الهند. الذي صار نموذجاً يحذى في إفريقيا وألهب خيال القومية الإفريقية.

وهناك بعد هذا أثر الأمم المتحدة النسبي، كذلك دفع الشيوعية للقومية الإفريقية، ودعوها إلى فكرة السوفييتات الإفريقية - «الجمهورية الإفريقية السوفيتية»... ويضيف البعض - من الأمريكيين - أثر الولايات المتحدة. سواء من حيث أثر اضطهاد الزوج بها على الإفريقيين، أو من حيث مزايداتهما السياسية في إفريقيا.

من الدولة إلى الأمة

الآن وقد حللنا أصول ونمو القومية في إفريقيا السوداء، يجوز لنا أن نتساءل: هل خلقت في دولها «أمة» بالمعنى التاريخي السياسي، بمعنى الشعوب الوطنية المتجانسة المتماسكة في مفهوم الدولة الوطنية الحديثة Nation state - ؟ لانشك في أن هناك وعياً - وإن جزئياً - بهذا الهدف، وأن كل وحدات المنطقة الصحيحة pro - national، ولكننا كذلك لانشك في أنها لازالت بعيدة عنها، لازالت قبل الأمية pre-national. ولا بد أن نقرر بلا مواربة أننا لزاء «دول بلا أم» وبالتحديد «دول قبائل».

والى أن تنصهر كل قبائل الدولة الواحدة في صهير متجانس بدل

الأمشاج الحالية، وإلى أن يتحول المزج الميكانيكى إلى خلط كيمائى، والأنماط الاجتماعية المتحجرة إلى أنماط سياسية متحضرة - إلى أن يكون هذا لن تتم مرحلة القومية التامة. نحن فى الحقيقة إزاء دول من طراز جديد تماماً هى الدول وريثة الاستعمار^(١) successor states of colonial empires وهى تختلف فى ذلك تماماً عن الدول القديمة فى شمال القارة أو فى آسيا مثلاً. فهذه تضم أمماً كاملة وقوميات تاريخية من قديم، كما كانت دولاً كاملة من قديم، والدولة الوطنية الحديثة فيها لذلك ليست شيئاً طارئاً فى الجوهر وإن بدت أحياناً جديدة فى المظهر.

أما فى إفريقيا السوداء فالثاندسكيب السياسى قبل الاستعمار وبمده بحر من القبائل أو الاتحادات القبلية، وهى لم تصبح دولاً لأول مرة فى تاريخها إلا فى ظل الاستعمار أو بعده، فهى دول بكر، دول أولية كما قد نقول mary states بعكس الدول الثانوية فى شمال القارة. وهى من ثم نموذج سياسى جديد : تجربة سبقت الدولة فيها الأمة، أى سبق فيها الشكل الموضوع والإطار الصورة. ولذا أنت دولاً بلا أم وبلا تاريخ، بل بلا لغات وبلا أديان كذلك.. وتلك حالة من الشذوذ السياسى لا تترك ريباً فى أنها دول «اصطناعية» رغم أن بعض الجغرافيين لا يجهذ استعمال هذه الصفة. لقد فجر الاستعمار القبلية، وذوبان القبلية فجر بدوره الاستعمار، ولكن هل خلقت الوطنية بعد أمماً وقوميات؟

1- Goblet, pp. 244 ff.

إن هناك اتفاقاً عريضاً بين النقاد على أن أساس حركة القومية الإفريقية عوامل سلبية هي رد الفعل والوعي بالذات ضد الاستعمار الأبيض، وليس عوامل موجبة تنبع من تجانس داخلي حقيقى فى الثقافة والحضارة والجنس. وإذا كانت هذه الوحدة السلبية قد نجحت فى التحرر، فإنها لا تكفى لخلق قوميات وطنية حقيقية⁽¹⁾. بل كما يقول كيمبل «إن معاداة الاستعمار لا تمثل فى ذاتها أساساً لبناء دولة وطنية، بل إن إقامة مثل هذه الدولة يزيل مباشرة الأساس التى أقيمت عليه!»⁽²⁾.

ومع ذلك فلا ينبغى أن نتصور الموقف صعباً ومغلقاً تماماً. فمن ناحية ينبغى أن يكون مفهوماً أن استمرار وجود قبائل فى دولة ما لا يعنى بالضرورة أنها قبلية، إذ يكفى خلق جسم فعال محرك مثقف فى المدن ليمسّط على الشكل والاتجاه السياسى للدولة. ومن ناحية أخرى إن المسألة مسألة تطور اقتصادى أولاً وأخيراً، فالتحول إلى الاقتصاد الحديث بكل ما يعنى هو مذهب مؤكد للقبلية. وأوروبا نفسها مرت تباعاً من القبيلة الوسيطة إلى إقطاع الباروك إلى القوميات الحديثة الصناعية - دائماً كوظيفة مستمرة للتطور الاقتصادى. والقبلية بعد هذا، وفى النهاية ليست إلا مرحلة من مراحل التطور القومى وخطوة فى طريق الولاء والانتماء إلى وحدة أكبر.

1- Hartshome, Political Geog. in American Geog., p. 194.

2- Kimble, p. 300.

وأخيراً هناك السؤال القديم : من هو الأسبق : الدولة أم الأمة ؟ والنظرية الكلاسيكية الشائعة حتى قريب كانت تعتبر الأمة هي أصل الدولة، والأخيرة بنت الأمة ونبتها وتوحيج لها : الأمة فاعل، والدولة مفعول به. ولكن هناك اتجاهها عكسيا حديثا. فكما يناقش جوبليه بقوة : الدولة أسبق دائماً من الأمة، الدولة دائماً سبب لا نتيجة. فهو يصر على أن قيام دولة يخلق دينامية خلاقة بناءة تحول جميع عناصرها إلى أمة⁽¹⁾ وسواء صححت هذه النظرية على الإطلاق والتعميم أو لم تصح، فالذي لاشك فيه أن مصير دول إفريقيا السوداء الجديدة أن تجذب عناصرها وقبائلها المختلفة إلى هدف واحد ومثل واحدة، وإلى قدر من التجانس تذوب فيه الفروق بدرجة أو بأخرى حتى تجسد الدولة على مضمون وطني جديد، هو الأمة.

وعلى هذا فيمكن أن نلخص الموقف في أن الوجود الإستعماري بكل ملابساته وخصائصه ونتائجه قد حرك - رغماً عنه - في إفريقيا السوداء الشعور الوطني : هناك «وطنية» ؛ ولكن لم يتبلور هذا الشعور بعد في إطارات وكادرات أممية محددة : ليست هناك «قومية» بعد. ولكن إفريقيا السوداء في الطريق إليها وستصلها حتما. وهنا يبدو أن أخطر مهمة ملقاة على عاتق المفكرين والمثقفين الإفريقيين هي ألا يتركوا هذا التبلور يتم داخل الإطارات السياسية الخاطئة التي خلفها الاستعمار. وهذا موضوع أدخل في باب الوحدة الإفريقية.

1- Goblet, pp. 105 et seq., 87.

خريطة القومية الإفريقية

بماذا يمكن أن نخرج من هذا المسح الهيكلي العام للقومية في إفريقيا؟ بانتهاآت أساسية ثلاثة. أولها أن نمو القومية في القارة يقع في درجات مختلفة تكاد تؤلف سلسماً تاماً ومنحني تطور كاملاً. ففي الشمال الغربي إذا كانت القومية بالمعنى القديم قد ولدت منذ قرون فهي بالمعنى الحديث قد شبت عن الطوق وبلغت سن الرشد على أقل تقدير. أي أنها قد وصلت إلى درجة النضج التام ومرحلة التبلور. وفي نطاق الوسط الانتقالي يمكن أن نقول إن القومية اليوم في دور المخاض. وإذا كانت إفريقيا السوداء قد تأخرت في هذا المجال فإن هذا لا يمنع من أنها اليوم قد أصبحت كما قيل حبلية بالقومية. والقارة في مجموعها ترسم بذلك مورفولوجية للنمو والتطور القومى أشبه شيء بالقطاع المتدرج قمته في الشمال وقاعه في الجنوب: تبلور وتجوهر في الشمال، وتميع ولا فقرية في الوسط، وحالة هلامية جنينية في الجنوب.

الحقيقة الثانية عن القومية الإفريقية هي أنها ليست جميعاً دخيلة وليست جميعاً أصيلة. ليست جميعاً دخيلة لأن من الثابت المؤكد تاريخياً أن القومية تبلورت في الشمال منذ قرون وقرون، بل لانغالي إن قلنا إن تاريخها ألفى في قطاع كبير من نطاق الشمال. فعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن بزوغ القومية في فرنسا - وهي أسبق شعوب غرب أوروبا إلى النمو الوطني وأقدمها في الوحدة القومية - يرجع إلى ٤٠٠ سنة مضت، فإن وجودها في مصر لا يقل عن ٤٠٠٠ سنة! ثم هي ليست جميعاً أصيلة لأن من المحقق أنها في الجنوب نبت

طارىء حديث، ورد فعل طبيعى للوجود أو الوجود الاستعماري. فإذا كانت القومية فى الشمال ترجع إلى القرن العشرين قبل الميلاد، فإنها ترجع فى الجنوب إلى القرن العشرين بعد الميلاد.

وهنا يثور السؤال التقليدى عن فضل أوروبا - أو بتعبير يناقض نفسه - فضل الاستعمار. فدور الاستعمار فى تحريك الشعور القومى فى إفريقيا المدارية لم يأت بمحض إرادته، بل برغم إرادته جاء. وإن كابر، فليذكر أن نشأة الروح القومية عنده تدين جزئياً لنفوذ وعدوى العالم العربى الوسيط. فالدورة التاريخية إذن واضحة. كما أعطت إفريقيا بالأس تأخذ اليوم، وإذا كانت أوروبا تعطى اليوم فقد أخذت من إفريقيا بالأس.

الحقيقة الثالثة والأخيرة عن القومية الإفريقية هى أكثرها خطراً. فليس يقصد بالقومية الإفريقية أن هناك قومية إفريقية واحدة، وإلا لكانت إفريقيا شذوذاً لا مثيل له فى العالم، وإلا لكانت قومية قارية، ومن ثم لا معنى لها، أو عنصرية أو لونية، ومن ثم لا مكان لها. إنما المقصود أن إفريقيا برمتها - ولو على درجات - قد دخلت عصر القومية. فالقومية الإفريقية اسم نوع لا اسم علم، اسم جمع لا مفرد كما قد نقول. وإذا كان معنى هذا أن إفريقيا ليست قومية واحدة أو «أمة واحدة»، فهذا ليس إلا تحصيل حاصل وطبيعة الأشياء. فهناك قوميات إفريقية عديدة. بعضها واضح المعالم وبعضها لم تتضح معالمه بعد.

ليس معنى هذا على الإطلاق دعوة إلى التفريق أو التفرقة بين سكان

القارة، بل هو بالمعكس نظرة واقعية على أرض صلبة. ويمنع القارة من أن تقع فى مأزق حقيقى من ناحية العمل السياسى. أكثر من هذا هو تكذيب للتناقض المزعوم، والتعارض الذى أثاره الاستعمار بين قومية عربية - مثلاً - وقومية إفريقية. وذلك لأنه ليس هناك ببساطة قومية إفريقية حتى تتعارض مع القومية العربية - وإنما هناك قوميات إفريقية وقوميات. فليست هناك ثنائية فى القارة، أو حتى - إذا اعتبرنا الوسط الانتقالى - ثلاثية، لأن بإفريقيا المدارية قوميات متعددة كثيرة فى سبيلها إلى الظهور.

وإذا كان لهذه الحقيقة أى مغزى تطبيقي، فهى أن واجب المفكرين الإفريقيين هو البحث عن حدود هذه القوميات الفعالة الواقعية وتحديد أبعادها تمهيداً لإعطائها الهياكل السياسية السليمة. أما الحديث عن قومية إفريقية منفردة بمعنى موحد مطلق، وكمفرد لا كجمع، فهو ليس دعوة غير واقعية وغير عليمة فحسب، وإنما هو هروب من العمل السياسى التطبيقي الجدى فى مجال الوحدة الإفريقية كما سنرى بعد قليل.

الدولة والأمة فى إفريقيا

حتى الآن، درسنا عناصر القومية فى إفريقيا دراسة تحليلية، ثم أتبعناها بدراسة تقييمية عامة عن تلك القومية بمعانيها المختلفة. وقد آن لنا أن نتقدم إلى دراسة تحليلية وتقييمية معاً للدولة فى إفريقيا، وذلك فى علاقتها بالأمة التى

تحتويها. أمي دول متكاملة مترنة تضم أمماً جامدة مانعة ، واضحة ومثبورة ؟ إلى أى حد تحقق الدولة الإفريقية وطنها الأنسب ويتماسك داخلها شعب متجانس ؟ ذلك هو السؤال المحوري الذي ندير حوله مناقشتنا في هذا الفصل . وسنمضي على الفور إلى الرد عليه دولة دولة بقدر الإمكان. في حدود البلاد القديمة ذات التاريخ السياسي الطويل .

ومثل هذه الدراسة تمثل قلب الجغرافيا السياسية وتقع في صميمها، بل قد تمثل عند البعض الهدف النهائي في دراسة الدولة، وذلك باعتبار أن الدولة- في التحليل الأخير وتعبير راتزل - «قطعة من الأرض وقطعة من الناس Jede Staat jst ein Stück Boden und Menschenheit. وما مناقشتنا هنا إلا تتبع وقياس لنبض الأمة التاريخي في المكان، وزحفها وذبذباتها على الزمان من أجل تحقيق الوطن الأنسب.

إفريقيا العربية

مصر

فإذا بدأنا بمصر فلا شك أنها أقدم أمة موحدة في القارة، وأقدم دولة موحدة أيضاً - وربما في التاريخ كله كذلك. ومنذ البداية وهي تبدو ككتلة متجانسة جداً. جنسياً وحضارياً، ومتماسكة جداً سياسياً وتاريخياً، وكثيفة جداً ديموغرافياً، وشديدة الوضوح من حيث حدود الوطن بالضرورة. فهي إذن «الدولة الكثيفة intensive state» بالضرورة والامتياز، تمثل نواة جغرافية بشرية

تاريخية سياسية شديدة التبلور. والواقع أنها قد أصبحت مثلاً في كتب الجغرافيا السياسية على الوطن الأمثل optimum territory الواضح جداً في حدوده ودرجة التفاعل بينه وبين السكان⁽¹⁾.

ولكن التاريخ المصري الطويل اشتمل على فترات عديدة من التوسع السياسي بعيد المدى لاسيما في آسيا حتى طوروس. حيث تم أغلب تاريخها في الواقع. كما كانت تتوسع أحياناً في ليبيا حتى برقة، والنوبة حتى الشلال الثاني. فهي بحكم موقعها لها بمداهما الإفريقي والآسيوي. وفي هذه الحالات كانت تتحول من دول كثيفة إلى دولة مختلطة تعمل فيها مصر كالنواة، وتمثل الأقاليم التابعة شرقية أو درقة «واسعة extensive». وكانت هذه الأقاليم التابعة بمثابة نخوم فسيحة للنواة marches تمتاز بأنها أقدر في مواردها وأكثر تخلصاً في سكانها وأضعف من حيث القوى السياسية التي كانت غالباً ليالية molec-ular بالنسبة للنواة الضخمة molar مما كان من عوامل تغلبها وتسيطر عليها.

ولكن هذا النطاق الهامشي من التخوم كان مذبذباً في اتساعه بحسب قوة وضعف النواة، فكانت أجزاء منها تتفكك وتتحول إلى دول أو دويلات «واسعة» مستقلة. كما أن هذا النطاق بما يشمل من عناصر وجماعات مختلفة كان يحمل من الدولة المختلطة جسماً متنافراً من الناحية الإثنولوجية مما كان يعجل بهذا التحلل. لهذا كثيراً ما كانت تعود مصر كدولة كثيفة إلى حدود

1- Goblet, pp. 53-55.

«وطنها الأمثل» - إلى النواة.

وفى التاريخ الحديث، فى القرن ١٩، تحولت مصر إلى دولة مختلطة بعد ضم نطاق هائل فى إفريقيا شمل السودان والصومال ووصل إلى البحر الأحمر وإلى البحيرات والهندي. ولهذا تعدت الإمبراطورية المصرية العربية الإسلامية حدود حوض النيل بالفعل. وقد أدخل هذا عناصر غريبة فى جسم الدولة، وقلت قوة قبضتها على الهوامش والأطراف، فأخذت تتداعى وتحلل لاسيما تحت ضغط القوى الأوروبية. فبدأت الدولة المصرية المختلطة تتقلص من جديد أمام زحف الاستعمار البريطانى من الجنوب وهو الذى ورت هذه الإمبراطورية^(١).

فاقتصرت الأقاليم التابعة على السودان الذى - باعتباره طريق مياة النيل إلى النواة - كان منطقتة تخوم حيوية للنواة بحيث عد جزءاً من «الوطن الأمثل»، وبهذا اختفى التنافر الجنى إلى حد كبير من الدولة المختلطة فى حدودها الجديدة، ولكن ظل السودان كمنطقة تخوم يحاول الوصول إلى الانفصال كدولة مستقلة. وهكذا عادت مصر دولة نووية كثيفة مرة أخرى. وسرى أنها فى الواقع الدولة الوطنية الكثيفة الوحيدة فى القارة.

1- Hoskins. pp. 78-79.

السودان

أما السودان فقد بدأ في فترة من العصور الوسطى يكون شخصية سياسية له في شكل دولة الفونج في حوض النيل الأزرق والجزيرة التي كانت بذلك منطقة النواة. ولكن التوحيد لم يتم وظل التركيب القبلي والمحليات سائدة. إلى أن كان القرن ١٩ ونحو السودان إلى منطقة خارجية للنواة المصرية وبدأ التوحيد في ظلها واستمر حتى القرن ٢٠ حين تم ضم دارفور وتحديد الحدود السياسية. وكانت الجزيرة هي منطقة النواة في هذه العملية، وقد أصبحت الآن النواة الاقتصادية والسياسية للسودان.

ويمكن اعتبار السودان الجديد - إذا لم يكن دولة واسعة الآن - دولة مختلطة ضعيفة النواة، لأن النواة حديثة لم تنم بعد من الوزن والثقل ما ترجح به بقية الأقاليم كثيراً. كما أن عناصرها الجنسية تحوى قدراً كبيراً من التنافر وأهم ما بين الشمال والجنوب، كما أن الجيوب القبلية لازالت كثيرة في الأطراف الشرقية والغربية. بل لازالت الذكريات القبلية والأقليمية قوية حتى في الشمال ومنطقة النواة نفسها.

وقد حدثت محاولات كثيرة لتغذية الانفصالية على هذه الأسس أو الدعوة إلى دولة اتحادية لا موحدة. ولكن السودان الجنوبي بالنسبة للدولة ليس مجرد منطقة تخوم هامشية تابعة بل جزء من الوطن الأنسب بحكم أنه عمر لمياه النيل إلى الشمال. ولا زال السودان في مرحلة العمل على تشرب واستيعاب

وتمثل هذه العناصر المخالفة وهضمها للوصول إلى جسم متجانس وعلاقة مثلى بين السكان والوطن. هذا، وإذا كانت مصر أكثر إفريقيا العربية أسبوية فإن السودان أكثرها إفريقية، فهو حلقة الوصل الرئيسية بين العرب وإفريقيا السوداء.

ليبيا

كانت ليبيا التاريخية دائماً منطقة تخوم - إما بين القوى المتوسطة البحرية وبين القبائل الداخلية في الصحراء، وإما بين القوى المسيطرة في مصر وتلك المسيطرة في المغرب. ولذلك كثيراً ما تقاسمتها هذه القوى (برقة لليونان، وطرابلس للرومان، برقة لمصر وطرابلس «لإفريقية» - تونس) وذلك جزئياً بسبب الفاصل الصحراوي بينهما⁽¹⁾. وفي العصر العربي، وعندما لم تكن تخضع أى منها لإقليم مجاور، كانت ليبيا تظهر كوحدة، فقط لا لتماصك داخلي في ذاتها أو لكيان صلب كامل فيها، ولكن باعتبارها منطقة بينية «وفضلة» بين وحدتين واضحتين ضخمتين، النيل شرقاً والمغرب غرباً.

ولانزال ليبيا الحديثة تستمد وحدتها واستقلالها من نفس هذه الحقيقة وهى أنها «منطقة فضلة relict area وقد ضم إليها قطاع صحراوي داخلي كبير يشمل الكفرة وفزان وأصبحت تبسّتى هى حدود الوطن الأنسب. وهى بهذا دولة واسعة بحتة ليس فقط لتفككها وتناثر نوياها، ولا لسيادة الاستغلال

1- W. Fitzgerald, Africa, pp. 484-5.

الفقير الخفيف الرعوى، وإنما أيضاً لأن أحداً من نوابها الثلاث لا يمكن أن يعتبر منطقة نواة سائدة رغم أهمية الدور الحديث الذي لعبته الموسمية من بركة في توحيد الدولة الجديدة.

وقد أدى توسع هذه الدولة الواسعة إلى تبسّتي إلى دخول عناصر متنافرة في تركيبها، ويقدر أن $\frac{1}{3}$ السكان يداخله أصل زنجي (كالتبو). وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا القدر من التشتت والتنافر أن وجد الاستعمار مبرراً وججة لأن تبدأ الدولة الحديثة دولة اتحادية لاموحدة^(١). ولكن صعوبة هذا الشكل والافتعال فيه فرضت بعد قليل الوحدة الدستورية الكاملة.

المغرب

بوحده الثلاث يمثل المغرب دولا مختلطة طوال التاريخ وحتى الآن : فكل منها يتألف من نواة سائدة هي المعمور المتوسطي، يلفه من الجنوب قطاع صحراوي كبير أوصغير يمثل نخوماً واسعة ضمت من قديم. وحين كان المغرب كله خاضعاً لقوى أجنبية ظل النمط كما هو : فكانت الصحراء هي تخوم الرومان R.Limes، وبالمثل تحت الفرنسيين. والعلاقة بين النوايا والصحراء تاريخية قديمة، ولكن منذ الجمل والرسلام اشتدت وتواترت، ولعبت نواة تونس

1- W. B. Fisher, The Middle, East, pp. 282-5; Birot & Dresch, La Méditerranée et le Moyen-Orient, pp. 455-7; Church, Moder Colonisation,

فى طرف ومراكش فى الطرف الآخر دوراً صحراوياً ضخماً - وخاصة مراكش التى بفضل طريق الساحل الأطلسى تعدت الصحراء إلى السودان ولعبت فى دوراً تاريخياً هائلاً يشبه تماماً دور مصر فى الجانب المقابل من القارة.

بل مثل مصر كان لمراكش بعدها الأوروبى والإفريقى، فكانت تخومها «الواسعة» شمالاً تشمل الأندلس وإسبانيا، وجنوباً تصل إلى السنغال. ولكن كل تخوم المغرب الكبير - باعتبارها منطقة هوامش - كانت تتذبذب على العصور. وأحياناً تنكمش الدولة إلى نواتها. وعموماً إذا كانت مصر رائدة النيل فإن مراكش كانت بلا شك سيدة الصحراء الكبرى الغربية⁽¹⁾.

وفى الحدود الحالية تضم نواة الجزائر أكبر رقعة من التخوم الصحراوية وقد أدخل هذا فيها قطاعاً بربرياً كبيراً من الطوارق، وهو كبير من حيث المساحة ولكنه صغير عددياً. ولكن الغرب أن مراكش التى لعبت دوراً صحراوياً أعظم بالتأكيد من الجزائر (المغرب الأوسط) لا تشمل حالياً إلا قطاعاً صحراوياً صغيراً نسبياً. ولهذا فهى تعتبر الصحراء الإسبانية وموريتانيا (شنيق في تاريخ مراكش) بل وجزءاً من صحراء مالي جزءاً من الوطن الأنسب، وجزءاً تاريخياً من تخومها الطبيعية وتطالب بهما على هذا الأساس. وبمكس الغلاف الصحراوى المناظر للجزائر، تمتاز هذه الدرقة الصحراوية لمراكش بأنها عربية لا بربرية وأن الأقليات الجنسية واللغوية فيها محدودة بحيث أن توسيع الوطن الأنسب لا يخشى منه

1- N. Barbour; A. Bernard, op. cit.

تتأخر بشري شديد، ولكنه كفيلاً أنه. بحولها إلى دولة مختلطة من فرط انسياب الغلاف الواسع منها.

نطاق الوسط

إثيوبيا

«الحبشة» بقلعتها الجبلية فى أمهرة وجوجام هى النواة التاريخية لإثيوبيا. وكانت هذه «الحبشة» إلى حد كبير كثيفة متجانسة سامية وتاريخها القديم هو الوحيد الذى يمكن أن يدعى المقارنة نسبياً مع مصر. ورغم أنها كانت دولة رعوية أهلية native وفقيرة نسبياً إلا أنها خلقت علاقة إيكولوجية قوية بين سكانها وأرضها. وقد قوى هذا الاستقلال فى الشخصية كونها جزيرة مسيحية فى وسط مسلم - وثنى. وقد ظلت هذه الدولة الكثيفة محتفظة بكيانها، ولكن بشمن باهظ وهو العزلة الداخلية والتخلف الحضارى والإقطاع الاجتماعى⁽¹⁾.

ولكن فى القرون الأخيرة خرجت الحبشة أو بالأحرى «نزلت» إلى السهول المحيطة شرقاً وجنوباً واعتبرتها جزءاً من الوطن الأمثل. فضمت أقاليم الدناكيل وهرر والأوجادن والجلال. وبهذا أصبحت النواة الكثيفة تحاط بحلقة من الأقاليم المضمومة «الواسعة» وتحولت إلى دولة مختلطة. وإذا كانت «الحبشة»

1- Stamp, Africa, pp. 354-8.

التاريخية الآن لا تضم إلا أقل من نصف السكان، والمسيحية لاتزيد عن النصف أيضاً، إلا أنها لاتزال أكثف منطقة سكانا وحضارة ولاتزال النواة. ولكن أصبح التنافر الجنى واللغوى والدينى عنصراً خطيراً فى كيان الدولة المختلطة الجديدة.

والواقع أن مجرد لقب «ملك الملوك» - لقب النجاشى الحبشى - يدل بوضوح على مدى التنافر البشرى الذى حدث مع التوسع السياسى الحديث للوطن الأنسب. ويلاحظ جوبليه أن الغزو الإيطالى فى أول أمره كان يستهدف مناطق التخوم الواسعة هذه، لا القلعة الحبشية ذاتها باعتبارها أجنبية غريبة عنها^(١). وعلى العموم فقد ظلت إثيوبيا دولة داخلية حتى السنوات الأخيرة حين ضمت إليها إرتريا، وقد أخرجها هذا إلى العالم الخارجى والبحر، ولكن أدخل فيها مزيداً من التنافر الدينى واللغوى والأقليات المناوئة التى لاتريد الانضمام الانفصال.

فالنصف الغربى الهضبى من إرتريا مسيحي عامة، ولايمانع فى الانضمام، ولكن النصف الشرقى السهلى - وبالذات الساحل. أى المخرج - مسلم لايريد الانضمام. وكان الحل الوسط هو الاتحاد لا الوحدة، وذلك كما فرضت الأمم المتحدة، على أن يكون لإرتريا علمها الخاص داخل الاتحاد. ولكن بالتدرج فقدت إرتريا علمها فى ١٩٥٨ ومعه استقلالها الذاتى، وفى ١٩٦٢ ضمت نهائياً لإثيوبيا. وفى كلا الحالين تم هذا دون استفتاء، وإنما بقوة الأمر

1- p. 195.

الواقع^(١). وقد أصبحت إرتريا الآن انفصالية علنا Eritrea Irredenta وبدأت أخيراً حركة مسلحة للاستقلال. ومع ذلك فالهوامش الأخرى التابعة للحبشة ليست بأقل تنافراً عن النواة من إرتريا^(٢).

ولهذا جميعاً فإثيوبيا الحالية مثال حي للدولة المختلطة التي أخرجها مفهومها للوطن الأمثل عن حدودها القومية وجعلها خلاسية بشدة، «وعصبة من أمم» داخل الدولة - أى دولة متعددة القوميات والأمم. ولهذا فنتيجة الجيوبولتيكى ضعيف مفكك. والغريب أنها لاتزال تحاول توسيمه فى الصومال، فلها فيه زطماع وادعادات. ومن الواضح أن الدولة المختلطة التي تحتل أغلب رقعتها عناصر متنافرة تمثل كياناً اصطناعياً إلى حد كبير يظل قاذماً فقط طالما كان للنواة بالقوة المادية على المحافظة عليه، ولكنه معرض بطبيعته للتحلل والانكماش وعمليات الانسحاب secession.

الصومال

يتألف شعب الصومال حتى الآن من مجموعات من القبائل الأقارب، ولكنه على الأقل منذ العصور الوسطى، وصل إلى درجة الشعور بالذات والوعى بنفسه كأمة، فله لغته الخاصة وإن لم تكن مكتوبة، كما أن الوحدة الأرضية

1- John Drysdale, The Somali Dispute, Lond., 1964, p. 172.

2- Church, Modern Colonisation, p. 136 ff.

والجنسية والدينية والتاريخية كلها موفورة. ولهذا فالصومال أمة، وليس في مرحلة القبلية تماماً، وإن سادته القبائل.

ويتألف الوطن الصومالي التاريخي من شبه جزيرة الصومال المثلثة التي تمتد من خليج تاجورة في الشمال إلى قرب مصب نهر نانا في الجنوب، والتي يرسم ضلعها الغربي قوساً محدباً لا يخلو من التمرجات. ولكنه يتفق بعامة مع الحافة الشرقية للأخدود العظيم شاملاً في الجنوب أغلب الحوض الطبيعي لنظام شبلى - وابي وجوبا. ومن هذا الاطار المرتفع في الغرب والشمال ينحدر السطح تدريجياً إلى السهل الساحلي بحيث تسيطر عليه الصفة الهضبية ممثلة في هضبة الصومال. ومعنى هذا كله وطن متصل فسيح - نحو ٣٧٠ ألف ميل - له حدود طبيعية واضحة بما فيه الكفاية، وتسوده وحدة فيزيوغرافية معقولة.

أما الشعب الذي يبدى تجانساً انثروبولوجياً متبلوراً كمنصر حامى كوشى^(١)، فلا يزيد عن ٣ - ٤ مليون نسمة، نحو ٢٨٠ منهم من الرعاة - رعاة الإبل أساساً. ومن ثم فانتشار السكان خفيف للغاية، والكثافة مخلخلة جداً. وهذا مع المستوى الفني المتواضع (الرعى) يترك الوطن الأب أقرب في مجموعته إلى أرض تخوم واحدة marchland لانواة ديموغرافية قوية لها رغم بعض التركيز في منطقة الزراعة الساحلية في الجنوب. ويحتل الشعب الصومالي وطنه منذ القدم، إلا أن تعميره للركن الجنوبي الغربي الأقصى حديث نسبياً منذ

1- Coon, Races of Europe, p. 456.

ومن الناحية الأخرى فقد تعرض الوطن الصومالي لرحف الإثيوبيين عليه في العصور الوسطى، ولكن هذا التوسع كان رقعياً متقطعاً وقصير الأمد، ومنذ أكثر من خمسة قرون على الأقل نفص الصوماليون عنهم أى سيطرة حبشية^(١). وفي المقابل، يسجل التاريخ مراحل سيطر فيها الصوماليون - مع الجلا - على أجزاء كثيرة من قلب القلعة الحبشية نفسها. وكالعادة، كان الوجود الإثيوبي في الصومال حيثما كان يقوم على أساس الغزو الحربي والفتح العسكري فقط وليس على أساس التعمير والتوطن.

ولهذا فحين تردد إثيوبيا ادعاءات ومطامع في كل الصومال برمته - كما كررت كثيراً بالفعل في الماضي - فالأساس التاريخي لذلك لايزيد في الواقع عما لو طالبت مصر - مثلاً - بالوطن الصومالي على أساس فترة وجودها فيه في القرن الماضي، بل كما لو طالبت فرنسا بأجزاء من بريطانيا أو العكس على أساس فترات الغزو. وبمعنى آخر فإنه أبعد شيء عن أن يكون أساساً قومياً. ففي الجنس كما في اللغة، وفي الدين مثلما في التوجيه، يختلف الصوماليون عن الإثيوبيين اختلافاً كاملاً. يجعل كلا منهما قومية منفصلة مستقلة.

شعب الصومال إذن أمة بالمعنى القومي. ولكنه كان ولا يزال أمة ممزقة. ربما كما لم تعرف أمة في إفريقيا. فكما أعلن رئيس جمهورية الصومال ذات مرة «ليس ثمة أمة أخرى في إفريقيا تجدد نفسها مقسمة مفصولة كلية على طول

1- Margery Perham, Government of Ethiopia, Lond., 1948. p. 449.

حدودها عن صميم أبنائها»⁽¹⁾. والواقع أنه بينما نرى في حالة كاسخاد (جمهورية) جنوب إفريقيا خمس قوميات متنافرة في دولة واحدة، كنا نجد حتى استقلال الصومال قومية واحدة مشتتة في خمس دول هي الصومال الفرنسي والإنجليزي والإيطالي والكينى والحشى.

ويرتد هذا في أصوله إلى عملية «التكالب الثانى - Second Scram- ble» كما تسمى - التى حدثت فى القرن الإفريقى فى العقد الأخير من القرن الماضى التى شاركت فيها القوى الأوروبية الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بالإضافة إلى إثيوبيا - فقد تقاسمت هذه الوطن الصومالى فيما بينها كل بحسب قوته. فكانت الحدود فيما بينها تتذبذب باستمرار فى شد وجذب وفى تأويل وتعديل، إلى درجة أن النمط الحالى يتألف جميعاً من حدود غير محددة ولا متفق عليها بل ولا «قانونية» حتى⁽²⁾. بل لقد ورثت جمهورية الصومال عشية استقلالها ٥٠٠ ميل من الحدود مع إثيوبيا هى، رغم عدم اعتراف الصومال بها أصلاً، غير مخططة⁽³⁾.

فأما الصومال الفرنسى الذى خضع بلا انقطاع لفرنسا منذ التكالب، فهو على ضآته مشكلة معقدة بالنسبة للوحدة الصومالية. فالتنظر إلى خط

1- John Drysdale, The Somali Dispute, Lond., 1946, p. 148.

2- Ibid, p. 88.

3- Ibid. p. 95.

الصومالي، على الخريطة، واجد أنه يبدأ من نهاية خليج تاجورة، بمعنى أنه يضم نصف الصومال الفرنسي وليس كله. فالصومال الفرنسي منصف التولوجيا بالتقريب بين الدناكيل (الآفار) في الشمال والصوماليين في الجنوب. فمن بين ٦٧ ألف نسة، نصفهم في جيبوتي، يشكل الصوماليون والدناكيل أكثر قليلاً من ٤٨٠، والباقي عرب وهنود وأوروبيون. ويزيد عدد الصوماليين على الدناكيل قليلاً^(١).

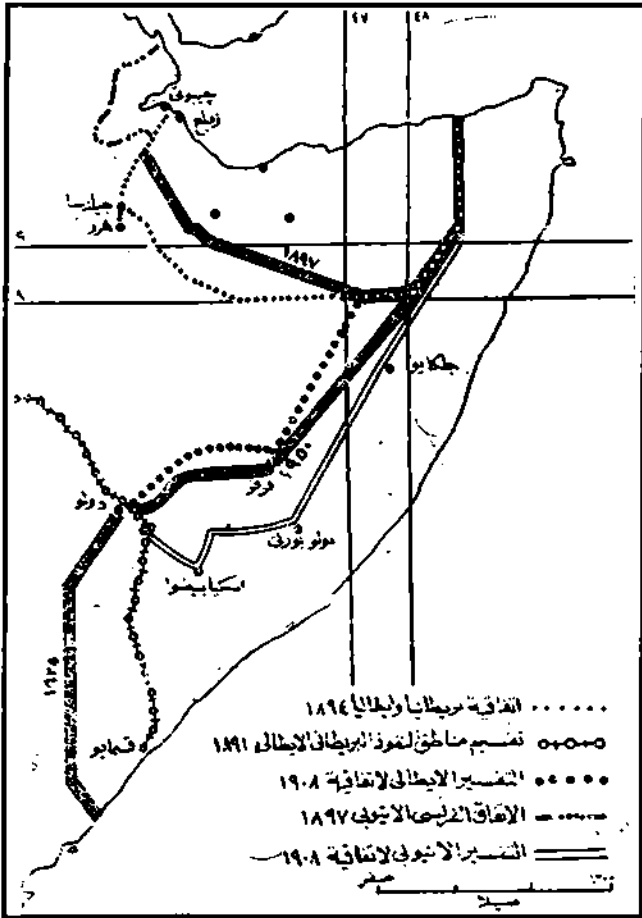
من هنا، إلى جانب الرخاء الاقتصادي النسبي الذي توفره فرنسا للسكان القلة، يفهم الوضع الغريب الذي أبقى استعمار فرنسا في الصومال وحده بعد أن خرج من كل القارة! كما أن اعتماد جيبوتي على تجارة إثيوبيا كلية يمنح هذه قوة الضغط على الجيب حتى لا يتحد في الصومال الكبير^(٢).

ولكن من المرجح أن ينضم الصومال الفرنسي في النهاية إلى الوطن الأب رغم كل هذه التعقيدات، لاسيما أن الدناكيل، وإن كان الجزء الأكبر منهم في إثيوبيا ولرتريا، أقرب التولوجيا وحضاريا ودينياً إلى الصوماليين منهم إلى الإثيوبيين^(٣).

1- Ib., p, 174.

2- Ibid., pp. 98-99.

3- Coon, p. 457.



شكل ٢٠ - ذهبات الحدود الاستعمارية في الصومال

أما عن الصومال الإيطالي، فقد كان نواة التحرير، بمثل ماهو النواة النووية - نسبياً - للمعمور الصومالي. ففى أثناء الحرب الثانية التى احتلت فيها بريطانيا الصومال الإيطالي والحبشى أصبح الصومال جميعاً فيما عدا الجيب الفرنسى خاضعاً للسيطرة البريطانية. وقد حاولت بريطانيا بعد الحرب أن تستغل فكرة الصومال الكبير Greater Somalia التى هى أمل الصوماليين الأكبر لكى تسيطر عليه نفوذها. ولكن معارضة القوى الكبرى والصغرى، المعادية والحليفة، الغربية والقرية، على السواء، والتى تراوحت بين اقتراح لفرنسا بعودة الحكم الإيطالي إلى الصومال الإيطالي، وبين اقتراح لأمريكا بتدويل الوصاية عليه، انتهت بالأمر المتحددة فى ١٩٥٠ إلى إقرار وصاية إيطالية لمدة ١٠ سنوات تختتم بالاستقلال فى ١٩٦٠. وهكذا - بعد أن سلمت بريطانيا الصومال الإيطالي إلى إيطاليا - كاد.

وفى منتصف والخمسينات تحت الضغط الوطنى اضطرت بريطانيا، التى أصبحت الآن تسيطر على الصومالين البريطانى والحبشى فى الشمال، إلى منح محمية الصومال البريطانى الحكم الذاتى توطئة لاستقلالها التام وتمهيداً لاتحادها مع الصومال الإيطالي. وقد تم هذا وذلك فى ١٩٦٠، وأصبحت هناك نواة مزدوجة للوحدة الكبرى. ولكن استقلال الصومال البريطانى قوبل من الصوماليين بالفضب لأنه لم ينص على استقلال الصومال الحبشى، كما قوبل من إثيوبيا بالخوف من تحقيق الصومال الكبير. ولأزال الصومال الحبشى من أقاليم الصومال السلبية حتى الآن. والصومال الحبشى يتألف عامة من نطاق

«الحوض» في الشمال بطول الصومال البريطاني، وأوجدان التي تمثل الأحباس العليا من أنهار واي - شبلي وجوبا. والأولى تبلغ مساحة نحو ٣٥ ألف ميل، يدخلها في الفصل المطير نحو ٣٠٠ ألف من الرعاة من الصوماليين البريطانيين والإيطالي^(١).

ولقد كانت إثيوبيا تستعمر الصومال الحبشي منذ «التكالب الثاني» وحاولت «أمهرته» بلا جدوى، حتى سقطت إثيوبيا في يد إيطاليا التي فكرت حيناً في ضمها - الصومال الحبشي - إلى صومالها الإيطالي في وحدة واحدة^(٢). وبعد الحرب الأخيرة وفي منتصف الخمسينيات طالبت إثيوبيا بريطانيا بالانسحاب منه. فاعترفت هذه لها بالسيادة عليه، ولكنها تحفظت إدارياً على منطقة الحوض لضمان حقوق الرعي لصومالها البريطاني، إلى أن انسحبت نهائياً وسلمته لإثيوبيا التي تعد الصوماليين مجرد أقلية من بين الأقليات العديدة التي تتألف منها. وقد كان هذا ضربة لآمال الصوماليين في تحرير الصومال الحبشي، واعتبروا أن هذا لا يخرج عن أن «من لا يملك أعطى من لا يستحق» - تماماً كما فعلت بريطانيا من قبل في فلسطين، وتقريباً كما عبر أحد الساسة البريطانيين أنفسهم^(٣).

1- Drysdale. p. 79.

2- Ibid., p. 57.

3- Ibid., p. 77.

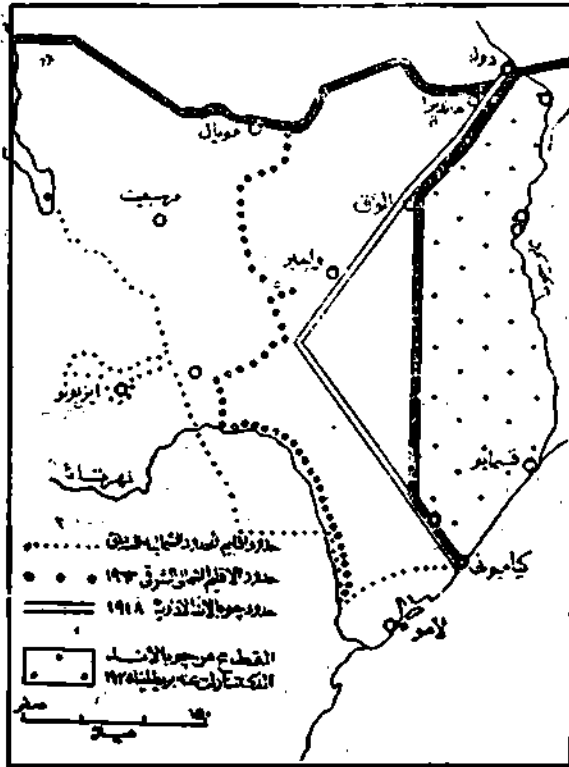
أما الصومال الكيني، فمنذ البداية كان الصومال الإيطالي يقصر دون احتواء كل الصوماليين في الجنوب والوصول إلى «خط الصومالي»، وكان هناك قطاع كبير منهم في مستعمرة كينيا. وفي ١٩٢٥، وفي مفاوضة إقليمية استعمارية مرتبطة بالدوديكانيز، تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن إقليم جوبالاند الذي يمثل شريطاً مساحته ٣٣ ألف ميل ٢ إلى الغرب من نهر جوبا^(١).

إلا أن هذا ظل يترك جسماً كبيراً من الصوماليين في إقليم الحدود الشمالية - الأقسام الثلاثة الشرقية منه بالتحديد - في كينيا. وقد قدر أن سكان هذا الإقليم في ١٩٦٢ بلغوا ٣٨٨ ألفاً منهم نحو ٢٤٠ ألفاً من الصوماليين أو كما يقدر الصوماليون أنفسهم نحو ٢٨٧٪ من سكان الإقليم^(٢).

وقد طالب الصوماليون بقوة بالانفصال، وألحوا في استفتاء حر يتم «قبل» استقلال كينيا، ولكن بريطانيا، أوغت ثم أعلنت عدم البت إلا «بعد» استقلال كينا. وبهذا. ومرة أخرى سلمت أرضاً صومالية لغير الصومال، وألقت بالمشكلة التي خلقتها على الإفريقيين.

1- Ibid., pp. 36-7.

2- Ibid., pp. 103, 128.



شكل ٢١ - جوبالاند والصومال الكيني

أما كينيا المستقلة فقد اختزلت مساحة الإقليم إلى أقسامه الشرقية وعدلت إسمه إلى «الإقليم الشمالي الشرقي» ، واعتبرت الصوماليين مجرد أقلية كبقية الأقليات العديدة التي تتكون منها، ووعدت الإقليم بنفس الحقوق التي تمتع بها أقاليمها الأخرى. ثم رفضت الانفصال بشدة، وقابلته بالعنف ووقعت

حوادث دموية كثيرة، بل هددت إذا استمرت الصومال في إثارة المسألة بالمطالبة بجوهالاند على أساس أنها كانت سابقاً من كينيا، ويلقون باللوم على بريطانيا لتنازلها عنها. ويرد درايسديل على هذا - محايداً - بأن الأصح أنه كان ينبغي على بريطانيا أن تنازل لا عن جوهالاند وحدها، ولكن عن كل الصومال الكيني^(١).

والمحصلة النهائية لهذه المواقف هي أن الشعب الصومالي لازال مقسماً بين أربع وحدات سياسية، وأن الدولة النواة لا تضم حتى الآن إلا نحو ثلثي مساحة الوطن وأبناء الأمة، بينما يعيش أكثر من مليون خارجها كأقليات انفصالية irredentist. وكان لبريطانيا دور مزدوج في هذا الوضع. ولقد حاولت كل من إثيوبيا وكينيا المستقلة أن تحل المشكلة بطريقتها. فحاولت إثيوبيا أن «تستولي» على فكرة الصومال الكبير بأن يتحد جميعاً معها على غرار اتحاد إرتريا مع إثيوبيا. وعلى زعم أن الشعب الصومالي والإثيوبي شعب واحد. ولكن هذا المشروع قوبل من الصوماليين بالسخرية والازدراء، لأن أسأله باطل موضوعياً وكيانه لا يخرج عن تعميم للاستعمار الإثيوبي للصومال.

أما كينيا فقد عرضت أن تدخل الصومال في اتحاد شرق إفريقيا. وبذلك تحل مشكلة الصومال الكيني. ولكن الصومال يرد بأن يدخل الصومال المتكامل المتحتم بكل فصوصه كوحدة واحدة في ذلك الاتحاد، ويرفض أن تكون

1- p. 39.

الاتحادات النضال فناعاً لتمزيق القومية باسم الوحدة. وبهذا وذاك وصل الموقف إلى زقاق مغلق، ولذا انتقل أخيراً إلى مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية- بغير نتيجة حتى الآن.

« اتحاد جنوب إفريقيا »

أما في اتحاد جنوب إفريقيا فقد أخذت الصورة الأساسية العريضة تتضح منذ أواخر القرن ١٨ ، فكان هناك نواتان بشريتان في الكاب وناتال. ويزعم بعض الكتاب البيض بإصرار أن جزءاً كبيراً من جنوب إفريقيا (Transkei) لم يكن معموراً على الإطلاق قبل دخول الرجل الأبيض، وأن هذا يضمنى شرعية على وجودهم كأصحاب بيت. شأنهم تماماً كالبانتو في بقية شبه القارة^(١). ومن الصعب أن نقبل هذا بلا حذر. لأنه ليس من المعقول أن يترك الإفريقيون أرضاً ممتازة على مرمى حجر وهم معمرون المنطقة منذ آلاف السنين.

ومع الهجرة الكبرى Great Trek في الثلث الأول من القرن ١٩ ظهرت جمهوريتا البوير الداخليتين - الأورنج والترنسفال. وقد كان من الممكن أن تنشأ هنا دولتان: ولايات متحدة للأفريكان، ودومينيون جنوب إفريقيا للإنجليز- لولا حرب التوحيد. ويمكن اعتبار الكلب هي منطقة النواة الحقيقية في الاتحاد،

1- Mustoe, op. cit., p. 88; Stamp, Africa, p. 134, Alan F. Hattersley, South Africa, H. U. L., 1933, p. 92.

فقد بدأت بضم ناتال إليها في تاريخ الهجرة تقريباً، وذلك لحصار وتطوير البوير. لم مع كشف الراند وعجز البوير عن استغلاله تقدم «الدخلاء» (Uitlanders) من الكاب، وبعد حربين ضموا جمهوريتي البوير ضمن الاتحاد. ورغم أن نواة بشرية كبرى ظهرت منذ ذلك الحين في الراند، ورغم أن عدد سكان الترنسفال الآن لا يقل عن سكان الكاب، فإن الكاب أيام التوحيد كانت هي النواة الرئيسية المطلقة للاتحاد عمرانياً وتاريخياً^(١).

وقد كان من الممكن أن تكون الدولة الجديدة اتحاداً لا وحدة، بل الواقع أن البوير منحوا حكومة مستقلة بعد حرب التوحيد لبضع سنوات^(٢). وهناك من لازال يعتقد أن الاتحاد أفضل^(٣). ولكن الدولة الآن وحدة شديدة المركزية إلى مدى غير عادي. والاتحاد يركز اليوم على ثلاث نوايا بشرية كبرى في الكاب وناتال والترنسفال تمثل العمود الفقري للمعمور الذي يغطي النصف الشرقي من كل مساحة الاتحاد تقريباً. أما معظم النصف الغربي والأطراف الشمالية فشبّه خالية، ويمثل في الحقيقة أرض التخوم التي تغلف منطقة النواة بخلاف واسع، ليجمع من المجموع دولة مختلطة بكل معنى الكلمة.

والواقع أن منطقة تخوم الاتحاد تتعدى حدوده الشكلية الآن لتشمل بصورة غير رسمية بثشوانالند، التي ليست إلا فراغاً جيوبوليتيكياً كما هي فراغ

1- Whittesey, Earth & State,

2- Stamp, p. 445.

3- Mustoe, p. 89.

بشرى (ويلاحظ أن الجزء الجنوبي من أرض البتشانوا الذي كان «مستمرمة» منفصلة عن «الحمية» قد ضم من قبل إلى الاتحاد كجزء من مقاطعة الكاب). ولا ننسى أن بتشانوانلد وضمت أصلاً تحت الحماية بعد إنشاء روديسيا الجنوبية لتغطي ظهرها والطريق إليها، وأن روديسيا الجنوبية كانت في وقت ما على وشك أن تصبح إحدى مقاطعات جنوب إفريقيا، وذلك حين أجرى استفتاء في ١٩٢٤ إما لتنضم إلى الاتحاد وإما لتكون مستمرمة تاج منفصلة، وهو ما اختارته. ومع ذلك فلا زال هناك حتى الآن وضع خاص لروديسيا الجنوبية بالنسبة للاتحاد جنوب إفريقيا. فبعد انهيار اتحاد وسط إفريقيا تم استقلال روديسيا (الجنوبية) أصبحت هذه تعتمد اعتماداً كبيراً على جمهورية جنوب أفريقيا، والمستقبل وحده سيوضح إلى أي حد تدلف الأولى إلى فلك الثانية.

كذلك تشمل تخوم الاتحاد وبصورة رسمية جنوب غرب إفريقيا الذي وضع تحت انتداب الاتحاد من قبل عصبة الأمم بعد الحرب الأولى، كانتداب فئة ج Class C الذي ينص على أن يدار الإقليم المنتدب كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من دولة الانتداب. ومن الواضح أن الاتحاد عمل على ابتلاع جنوب غرب إفريقيا تماماً تمهيداً لضمه، وهو لذلك لا يعترف بانتقال الانتداب إلى وصاية من قبل الأمم المتحدة. بل ادعى أن سكان جنوب غرب إفريقيا «طلبوا» أن يضموا إلى الاتحاد. وبعد جنوب غرب إفريقيا المقاطعة الخامسة في الاتحاد (الجمهورية الآن) ! ولكن الأمم المتحدة منعت هذا الانضمام^(١).

1- Stamp, p. 492.

ولما كان الاتحاد من أعظم القوى السياسية في القارة، فإن جبرانه المباشرين في بتشوانالاند، وجنوب غرب إفريقيا وسوازي لاند تمثل وحدات سياسية «لافقرية»، ويعطى تجاورهم حالة من أشد حالات الانحدار الجيوبولتيكي في القارة، ولهذا فإن من الصعب أن تصورهم إلا كمناطق نفوذ وتخوم للاتحاد: هكذا نجد جنوب غرب إفريقيا تابعاً سياسياً، بينما بتشوانالاند وسوازي لاند توابع اقتصادية، وليس دخولها مع الاتحاد في اتحاد جمركي إلا واحداً من مظاهر هذه التبعية.

ومنذ بداية إنشاء الاتحاد وهو يطالب بالمحميات الثلاث التي تؤلف جنوب إفريقيا البريطانية، بل إن بريطانيا وافقت رسمياً منذ ذلك الوقت على مبدأ تحولها إلى الاتحاد فيما بعد بشرط موافقة أهالي المحميات. وفي السنوات الأخيرة اعتبر الاتحاد أن وجود هذه الوحدات الضعيفة على ضلوع الاتحاد خطر يهدد أمنه الحربي والقومي لأنها تمثل فرصة سهلة للطامعين وملجأ وقاعدة للعمل للعناصر الهدامة ضد الاتحاد. غير أن ١٩٦٦ شهدت تقرير استقلال كل من بتشوانالاند وباسوتولند.

هذا. ويلاحظ أنه رغم أن جنوب إفريقيا خارج المدارية تختلف عن شمال إفريقيا خارج المدارية في أن الأولى لا تنفصل تماماً عن إفريقيا المدارية بالصحراء من ناحية النبات والبيئة الطبيعية، إلا أنها منفصلة بما فيه الكفاية بنطاق مخلخل الكثافة إلا في منطقتي الترنسفال - روديسيا (الجنوبية) مما يوفر لها تخوراً طبيعية جيدة بوجه عام، ويجعلها وحدة سياسية خاصة.

وأخيراً فالحقيقة الكبرى فى الوضع الجيوبولتيكى للاتحاد هو أنه «دولة بيضاء» ، ولكن هذه هى أيضاً نقطة الضعف الكبرى فى تركيبه. فهو دولة بيضاء رغم أن البيض أقلية بنسبة ١ : ٤ بل إن الاتحاد يفضل أن يفكر فى نفسه كدولة تضم ٣ ملايين فقط أما الوطنيون فعدد بلا وزن^(١) وليس هذا فى جزيرة مقطعة من القارة ولكن فى أرض يقوم خلفها «خزان لا قرار له» من الأهالى فى كل القارة^(٢).

وبقاء الاتحاد كدولة بيضاء متوقف على قدرته المشكوك فيها بل المستحيلة فى الاستمرار «كدولة بوليسية» إرهابية. وقد يصبح هذا الخزان الإفريقى خلف الاتحاد أخطر حقيقة حاسمة فى مستقبله السياسى. فإذا استقلت الوحدات المتاخمة وتقدمت فقد تصبح بالنسبة للوطنيين فى الاتحاد بمثابة كتلة الصين الشيوعية بالنسبة للوطنيين فى الهند الصينية الفرنسية : قاعدة ضخمة للتحرير. أضف أن الاختلال العدى بين البيض والسود يزداد باطراد لمصلحة الوطنيين. على أن المغالطة واضحة فى وصف الاتحاد بأنه دولة بيضاء لأن البيض أقلية عديدة.

على أن الاتحاد بعد هذا «وكدولة بيضاء» ليس دولة واحدة بل دولة ثنائية : الافريكان : الانجليز بنسبة ٣ : ٢ على الترتيب. فهناك ثنائية فى القومية

1- Macmillan, p. 294.

2- Stamp, p. 446.

وفى اللغة وفى العاصمة. وقد جاء خروج الاتحاد من الكومونولث نتيجة هذا الصراع الداخلى الأبيض، فالبور كانوا لا يريدون، بعكس الانجليز، أى ارتباطات بريطانية.

وأخيراً فالاتحاد ككل ربما كان أشد وحدات القارة الإفريقية تنافراً : فهو فى الحقيقة دولة «خماسية» ولذلك خلاسية: فعدا البيض من البوير والانجليز، هناك الإفريقيون من بانتو وملونين (الأورافريقيين)، أو الجريكا Griqua^(١)، يضاف إليهم جميعاً الأقلية الهندية. والخلاصة العامة أن الاتحاد إذا بدا قوة ضخمة راسخة بالأساس الجغرافى وبالمقياس الاقتصادى، فهو بناء مفتت مزيف بشرياً. وبالتالي محكوم عليه بالانهيار سياسياً إن آجلاً أو عاجلاً.

**** معرفتى ****

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامه

1- Hattersley, South Africa, p. 21.

الفصل التاسع

الوحدة الإفريقية

التقسيم السياسي الحالي

للوحدة الإفريقية - كما للقومية الإفريقية - مدلولات ومفاهيم متعددة ومتناقضة فلسفة واتساعا. ولكنها جميعاً - باعتبارها في النهاية حركات تستهدف إعادة التخطيط السياسي بشكل أو آخر - يمكن أن تؤخذ على أنها احتجاج على التقسيم السياسي الراهن للقارة وعدم الاعتراف به. ولهذا فالمدخل المنطقي إلى دراسة الوحدة الإفريقية هو تحليل التقسيم السياسي الحالي في أسسه وأصوله. لا بد لنا بمعنى آخر أن نتساءل عن مدى قيمة الرقع الداخلية للوحدات السياسية الإفريقية، وهل يعطى التقسيم السياسي للقارة وحدات يمكن أن تعد كاملة في ذاتها بحيث نستطيع أن نقول إن خير تنظيم لها هو أن تكون مستقلة عن سواها ؟

وحدات اصطناعية

من الواضح بعد تحليلنا للممران والاقتصاد في القارة أن عدداً كبيراً من الوحدات الحالية - على الأقل في إفريقيا المدارية - لا يمثل أقساماً طبيعية أو اقتصادية أو بشرية يمكن أن تنظم على حدة كدولة مستقلة. ولعل غرب إفريقيا هو أكبر معقل للدول الاصطناعية البحتة في القارة. فمثلاً إسفين غمبيا هو جزء

لا يتجزأ من السنغال، جغرافياً وجنسياً. فهو بنهره الممتاز المخرج الطبيعي لهتلرلاند واسع هو السنغال، وسكان غمبيا «إنما يجدون أقرابهم الحقيقيين في السنغال». ولهذا وعلى حد تعبير هاريسون تشيرش قبل التحرير فإن «المستقبل قد يكمن في تكامل غمبيا مستقلة ذاتياً مع سنغال مستقلة أو اتحاد مالي»^(١).

كذلك نجد أن الفولتا العليا دولة اصطناعية بحتة، وأبسط دليل على ذلك التغييرات الجذرية في حدودها حين كانت وحدة في إفريقيا الفرنسية الغربية، ففي أكثر من مرة اقتطعت أجزاء منها وضمت شرقاً أو غرباً، بل واختفت كلية في ١٩٣٢، وأخر هذه التمديلات كانت في ٣٣ - ١٩٤٧ حين أعيدت بحدود ١٩٣٢ مع سلخ أكبر جزء منها وضمه إلى ساحل العاج، وذلك لإفراط السكان في الأولى وفرضتهم في الثانية من ناحية، ولأن الفولتا كانت منطقة عجز مزمن^(٢). ولهذا ينتهي تشيرش إلى أنه «على العموم من المشكوك فيه ما إذا كان أحسن تنظيم وتنمية لها هو على أساس الاستقلال حيث إنها منطقة عجز»^(٣).

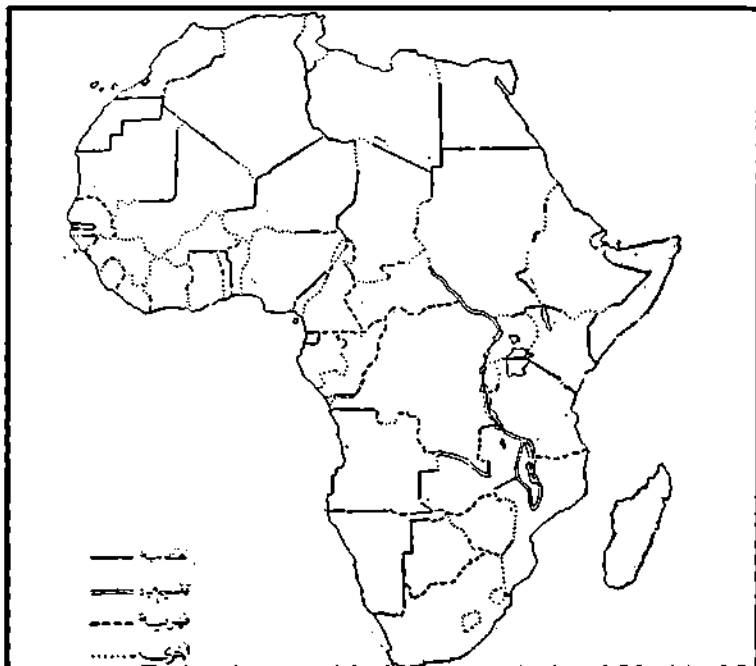
والمثل يقول ستامب عن توجو إنها «وحدة اصطناعية بحتة. فأهلها يشبهون سكان البلاد المجاورة ساحل الذهب (غانا) وداهومى. وأقسامها الجغرافية

1- Church. West Afeica, p. 226.

2- Statesman's Year-Book, 1963.

3- West Africa, p. 257.

هي أقسام جيرانها^(١). كذلك لاشك أن رواندا - أورندي، ودعك من كل منهما على حدة الآن، لا يمكن أن تكون وحدة قائمة بذاتها، ولكنها ليست جزءاً من الكنفو، بل من تنجانيقا. وفي شرق إفريقيا نجد أن شمال تنجانيقا وحده هو الذي يمت إيكولوجيا واقتصادياً إلى كينيا وأوغنده بينما جنوبها أقرب إلى ملاوي وزامبيا^(٢).



شكل ٢٢ - أنواع الحدود السياسية في إفريقيا. الخطوط الفلكية الهندسية هي السائدة

1- Africa, p. 333.

2- Kirby, p. 73.

ومن الصعب حقاً أن نمضى فى استمرار «الوحدات الاصطناعية» فى القارة، بل ربما كان فى عرض القضية بهذه الصورة خطأ منطقي ومغالطة ساذجة لأنها تأخذ الوحدات الحالية كمسلمات جغرافية ومعطيات سياسية ثابتة وتتغافل عن الأصول التاريخية لهذه الوحدات. فتنقسم القارة أصلاً لم يقم إلا على أساس واحد وهو الصراع بين القوى الاستعمارية. فالأقسام الحالية إنما تمثل مجرد مدى التوسع السياسى لكل قوة فى حدود التوازن بين مجموع هذه القوى. وليس فى العالم قارة لعب فيها العامل الفردى البحت الدور الذى لعبه فى تقسيم إفريقيا (رودس مثلاً). وبالتالي فالرقع الحالية انتهازية بحة. لا تمثل إلا ناج الصدف التاريخية. ومدى التوغل العسكرية أو الصراعات والمساومات السياسية والمقايصات الإقليمية. وكان من الممكن أن تخلف رقع هذه الوحدات وتبحياتها الاستعمارية تماماً أو ألا يوجد بعضها على الإطلاق.

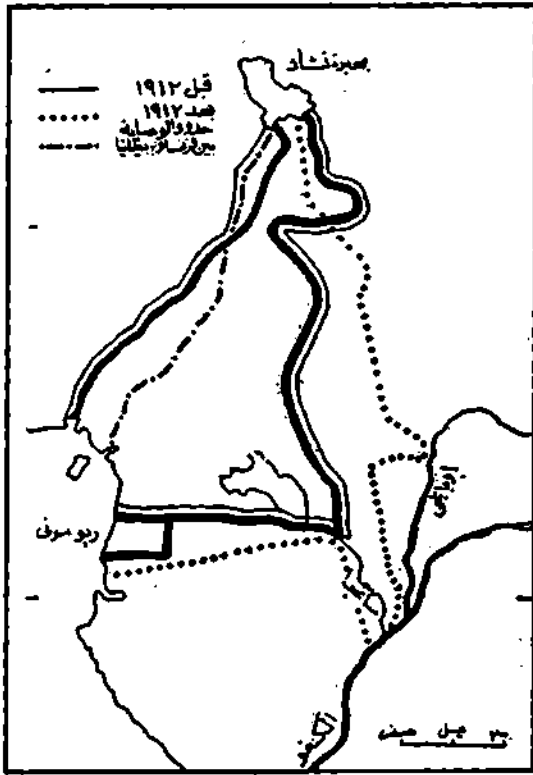
فمن الصراعات السياسية بين الألمان فى توجو شرقاً، والفرنسيين فى ساحل العاج غرباً، والابجيز فى الوسط فى ساحل الذهب تحددت الرقعة التى ورثتها غانا حالياً. كذلك نشأت غينيا الفرنسية ليقطع الفرنسيون احمال اتصال النفوذ البريطانى فى غمبيا بنفوذهم فى سيراليونى. وتحت باب المساومات السياسية تدخل كل التمديدات الجوهرية فى الحدود. فمثلت كيونجا Kionga T. (جنوب نهر روفوما) الذى ضم لتنجانيقا الألمانية من موزمبيق أعيد إليها من تنجانيقا البريطانية⁽¹⁾.

I- Statesman's Year-Book, 1963.

ومن الصدف التاريخية نجد أن كثيراً من هذه الوحدات لم يكن إلا مجرد أقسام إدارية في وحدات كبرى ثم رفعت في يوم وليلة إلى مرتبة الدولة - ككل النسل السياسي للإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا الإدارية. وإذا كان التقسيم الإداري يصلح لتسهيل وأغراض الحياة اليومية، فإن أقسامه لا تصلح ولم يقصد بها أن تصلح لأن تكون وحدات عضوية مستقلة في المجتمع الدولي. ولو كان التقسيم الإداري لإفريقيا الغربية الفرنسية مثلاً لا يفرد وحدة تدعى النيجر لما وجدت دولة بهذا الاسم اليوم، ولو أنه ظل على صورته في ١٩٣٢ مثلاً لما كانت هناك دولة لل فولتا اليوم!...

فبالخلاصة إذن أن التقسيم السياسي الحالي هو المحصلة النهائية لتاريخ اصطناعي بحت، وهو لهذا نمط مفروض من الخارج أو من أعلى، وليس نباتاً داخلياً أو انبثاقاً طبيعياً من أسفل. فالدول الإفريقية في معظمها ليست نتيجة توسع تاريخي لمجتمعات سياسية في أوطان طبيعية historic communities in natural habitats، ولكنه نتيجة توسع قوى دخيلة في فراغات سياسية. فالدول الحالية لم تتحدد بالنمو من الداخل، بل بالتجزئة من الخارج، ولذلك لا تمثل «أوطاناً وأممًا حقيقية. بل مجرد «رقع وسكان».

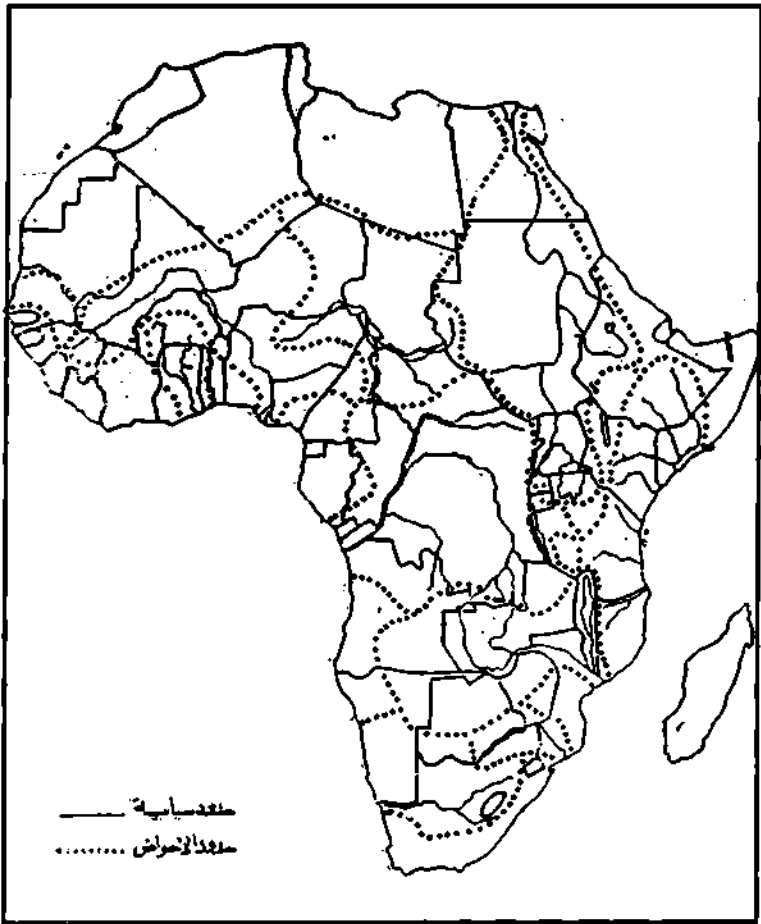
وهنا نلاحظ بوجه عام أن القوى الاستعمارية في القارة كانت تمارس كثيراً من محاولات ضم أعداد من الوحدات القائمة في اتحادات أكبر - أي عملية اختزال - طالما كانت السيادة لاتزال لها كاتحاد وسط إفريقيا، وإلى حد ما شرق إفريقيا، بينما على العكس حين اضطرت إلى التخلي عن السيادة



شكل ٢٣ - ذبذبات الحدود الاستعمارية في الكامرون؛
 مثال للسهولة والتميع كنتيجة للمساومات والصراعات بين القوى الاستعمارية

كشرت عمليات التفتيت والتجزئة مع الاستقلال، والمثل الأكبر هو تفتيت الامبراطورية الفرنسية والمحاولات العديدة في الكنفو المستقل. وقد كانت آخر هذه المحاولات - الفاشلة - في باروتسلاند في زامبيا. حيث حاول الاستعمار المنسحب فصلها أو منحها وضماً خاصاً على أساس قبلي بحث. ومن أبرز مظاهر هذا التفتيت أيضاً محاولات «التقدير» التي أصبحت آخر وأحدث أسلحة الاستعمار المتقهقر، وهو تكتيك يكاد حرفياً أن يكون من قبيل بث الألقام في إفريقيا أثناء الانسحاب بمثل ما هو تخذير للتحرير. وهناك الآن عدد متزايد من الدول الاتحادية يشمل الكمرون ونيجيريا وإثيوبيا، كما كان يشمل ليبيا حتى أمس القريب. ومجموع هذه المحاولات من تفتيت وتفكيك يؤكد ما يقول الرئيس نكروما من أن البلقنة السياسية التي فرضها الاستعمار قبل رحيله هي أول مظاهر «الاستعمار الجديد» إن لم تكن أخطرها.

وسلاحظ هنا أن أغلب المستعمرات الإيطالية في إفريقيا قد تحولت إلى اتحادات لاشيء، إلا لأنها كانت موضع مساومات ومناورات معقدة بين القوى الكبرى. تتراوح ما بين الاستقلال التام أو عودة الاستعمار، فكان الاتحاد هو الحل الوسط الأرجح الذي ليس إلا نصف حل. ومن الملاحظ بعد هذا أن كلا من محاولات الضم الأولى والتفتيت الثانية كانت تقابل بالمعارضة على السواء من جانب الوطنيين. وعلى سبيل المثال، هاهو اتحاد وسط إفريقيا قد انهار تماماً، وها هي ليبيا تحولت من دولة اتحادية إلى دولة موحدة.



شكل ٢٤ - العلاقة أو عدم العلاقة بين خطوط التقسيم السياسي وخطوط تقسيم المياه.
 يكاد يكون الكنترو الاستثناء الوحيد

حتمية التغيير

وفيما بين الاصطناعية المزيفة والتفتيت العائد، كان يبدو غريباً حقاً ذلك الرأى الناشز الذى ظهر فى مؤتمر مونروفيا ١٩٦١ والذى كان يدعو إلى تعاون بتن الوحدات الإفريقية. ولكنه يدعى فى نفس الوقت أن أى تفكير فى أن يصل هذا التعاون إلى درجة التنازل عن السيادة بتلاشى دولة فى وحدة أكبر هو تفكير غير واقعى أو عملى. ومن الصعب أن يقال إن هذا التوجية إلى تجميد النمط السياسى الممزق للقارة لم يكن من وحى الاستعمار. ومن حسن الحظ أن قد توارى هذا الخط السياسى بعد أن اتجهت القارة إلى الوحدة منذ مؤتمرى أديس أبابا والقاهرة.

وإذا كان بعض الإفريقيين على استعداد لأن يرنوا الأقسام السياسية القائمة التى كان يعبث بها الاستعمار كرقع الشطرنج كل عام، على أنها إرث مقدس من صنع الآلهة، وأنها تنزىل ماله من تبديل، فلن يكون لهذا معنى سوى الغفلة السياسية، لأن معناها أن الغزو والمساومة والصراع الاستعمارى القديم، بل والأفراد المعاصرين هى التى ستحقق الدول والأوطان والقوميات الإفريقية للإفريقيين. ولحسن الحظ أن هذا أصبح الآن اتجاه القلة. أما التيار الطاغى فهو دعوة الوحدة.

فبينما دعا مؤتمر مونروفيا إلى تجميد البلقان الإفريقية الحالية أعلن مؤتمر الدار البيضاء أن القارة قد امتلأت بالدول الاصطناعية البحتة التى

لا يمكن أن نستمر. لم تأكد هذا الاتجاه منذ اجتمعت القارة على كلمة سواء في مؤتمرات القمة الإفريقية. ومن المحقق الآن أن العلاقات السياسية «الرأسية» التي خلقها الاستعمار بين القوى الأوربية والمستعمرات الإفريقية، سجل محلها بالضرورة علاقات سياسية «أفقية» بين الدول الإفريقية المستقلة وبعضها البعض، وذلك عن طريق خلق اتحادات أو وحدات بشكل أو آخر⁽¹⁾. وإذا كان التمزيق السياسي نتيجة شرطية للاستعمار بحكم المبدأ الأولى في وجوده وهو «فرق تسد» فكذلك نجد التوحيد السياسي نفحة أساسية للتحرير.

وحتى الذين قسموا إفريقيا سياسيا وتركوها ممزقة لا يخفون اليوم أن يتكروا حماية التفسير في الخريطة الراهنة. فكما يقول بيدر، إن الاستقلال هنا في ظل الحدود الحالية لن يكون إلا بلقنة سافرة، ومن الصعب أن نتصور أن الحدود الحالية يمكن أن تكون دائمة. ثم يضيف «يسدو أن عملية ما من التجميع الإقليمي تنتمي إلى منطلق الجغرافيا»⁽²⁾. وهذا وودز يقرر أن التقسيم الحالي اصطناعي إثنولوجيا وخاطفي اقتصاديا، ولهذا فإن من المشكوك فيه أن هذه الدول - المستعمرات يمكن أن تعيش وتبقى كدول وطنية، وسوف يكون هناك كثير من إعادة التعديل والضم والابتلاع كذلك الذي حدث بين غانا ونيجور⁽³⁾.

1- William Lewis, in Kerekes, op. cit., p. 82.

2- In The Africa of Today & Tomorrow, p. 39.

3- Ibid., 21; H. Th. Straw, Review of "The Lost Cities of Africa," in Geog Review, April, 1961, p. 318.

وفى موضوع توقيت الوحدة الإفريقية تياران رئيسيان: الأول يرى التمجيل بالتوحيد حتى قبل الاستقلال، وأما الثانى فيدعو إلى الانتظار إلى ما بعد الاستقلال. فالرأى الأول كان يتبناه البعض مثلاً فى تنجانيقا بصدد اتحاد شرق إفريقيا. ومنطقهم فى هذا إمبيريكى مستمد من التجربة المؤسفة فى إفريقيا وخارجها، وهى أن المستعمرات التى تستقل تحتفظ فى أغلب الأحيان بحدودها وكيانها، وتتمسك به بعد الاستقلال كإرث مقدس تدافع عنه حتى الدم ضد الجارات المماثلة! أى أن شبح الاستعمار يظل يكمن فى كيان المستعمرة السابقة فى صورة حدودها ورقعتها، وأنه إذا لم يتم الاستعمار فى أيامه بالتوحيد فلن يكون هناك توحيد بعد الاستقلال ومصداقاً لهذا - مثلاً - كان المغرب يطالب بضم موريتانيا «قبل» انسحاب فرنسا، ومن بعدها طالب الصومال بالتنازل عن الإقليم الشمالى من كينيا «قبل» استقلالها.

أما التيار الثانى فيرى فى الأول اتجاهات متشابهة، ويذهب إلى أن التوحيد ينبغى أن ينتظر تمام الاستقلال حتى لا يكون «تمميماً للاستعمار». وهذا رأى الوطنين فى اتحاد وسط إفريقيا الذى كانوا يحاربونه على أساس أنه يهدف إلى إخضاع وحداته «السوداء» البحتة مثل نياسالاند (ملاوى) لسيطرة النواة البيضاء المسيطرة على روديسيا الجنوبية خاصة. ففى نياسالاند كان الوطنيون يصرون على الانسحاب من الاتحاد وتكوين «غانا» جديدة، وفى روديسيا الشمالية (زامبيا) كانوا يرون أن الاتحاد «تخريب عامد لدعوى الاستقلال»^(١).

1- Sithole, p.42; N. Heselitine, Remaking Africa. Lond., 1961; S. Hempstone, The New Africa, Lond., 1961.

والسؤال الآن: ما هي حدود وأبعاد دعوة الوحدة في إفريقيا ؟ هناك أيضاً تياران رئيسيان: دعوة قارية تنتظم القارة كلها أو أكثرها في إطار الوحدة المأمولة ويمكن أن نسميها بحركة الجامعة الإفريقية، ودعوة أكثر تحديداً وتواضعاً تستهدف اتحادات إقليمية محددة المقياس واضحة الأبعاد. وعلينا الآن أن نناقش كل مدرسة على حدة.

الجامعة الإفريقية

ربما كرد فعل متطرف للقبليّة والتفتيت الحالي في القارة، ظهرت هذه المدرسة المتفائلة المتطوِّحة التي تتميز بالأفكار غير الواضحة تماماً أو المحددة دائماً. فهي تطالب بوحدة إفريقيا في جامعة إفريقية pan-africanism على شكل ولايات متحدة إفريقية، أو اتحاد كونفيدرالي أو كومونولث إفريقي. والبعض يعنى بهذا القارة برمتها «من القاهرة إلى الكاب، ومن الصومال إلى السنغال، بينما يقصد أساساً إفريقيا المدربة. أو السوداء، أو إفريقيا جنوب الصحراء - مع ملاحظة أن هذه المفاهيم الجغرافية الثلاثة لا تؤدي مضموناً واحداً. فمن السياسة المعلنة للرئيس نكروما العمل على خلق اتحاد كونفيدرالي من كل الدول الإفريقية، بينما ينص دستور غينيا على سياسة الباب المفتوح لا اتحاد الدولة مع أي دولة أجرة مستقلة»⁽¹⁾.

1- Colin Legum, Pan-Africanism, Lond., 1962; George Pzdmore, Pan-Africanism or. Communism?, Lond., 1956.

وقد ارتبطت دعوة الوحدة الإفريقية بأفكار جيوبوليتيكية شبة جديدة هي «الشخصية الإفريقية» عند البعض و«القومية الإفريقية» عند البعض الآخر. ولكن هذه الأفكار لا تخلو من تناقضات، والمادة لم تتبلور بمدى على خطوط محددة، ولم تصف بمدى إلى حد أدنى مقبول من العمل السياسي الإيجابي. فالكلام عن «قومية إفريقية» - لا كمجموعة من «الحركات الاستقلالية ضد الاستعمارية» وإنما كدعوة إلى قومية واحدة - يبدو توسعاً مفرطاً في المفهوم المألوف لفكرة القومية لدرجة تعرضها للنقد الساخر بأنها خيالية يوتوبية بحتة وغير واقعية.

فمثلاً كما رأينا قبلاً الفارق بين إفريقيا العربية والسوداء فارق كبير في اللغة والدين والمصدر والتاريخ والحضارة، وهو بالتأكيد لا يمنع التضامن والتعاون الوثيق، ولكنه لا يجهز قيام دولة واحدة منهما. ويكفى أن ننظر إلى السودان النيل وهو الدولة العربية الوحيدة التي تضع قدماً في إفريقيا العربية وقدماً في إفريقيا الزنجية، والتي تمثل حلقة الوصل الكبرى بين العرب وإفريقيا. وصحيح أن «مشكلة الجنوب» والنزعة الانفصالية هي من «تخمير» الاستعمار السابق، ولكن ليس من الواقعية في شيء أن نعد هذا العامل الوحيد. وهكذا تتعرض فكرة القومية الإفريقية للنقد الساخر إذا قصد بها الوحدة الدستورية.

والإفريقيا تتعرض للنقد بأنها تبشير بلون جديد من القومية هي «القومييات القارية» إن لم يكن «القومييات الجنسية» (القومية السوداء) أي المنصرية. والأساس في هذا النقد هو حجم القارة وأبعادها الهائلة التي تجعل - وحدها - من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تتصورها دولة واحدة

دستورياً على أى مستوى كان. وقد يقال إن هناك مشاريع لوحدة قارية كمشروع الوحدة الأوروبية، أو أن قارة كأمريكا الشمالية لا تضم إلا ثلاث دول فقط. ولكن هذا كله لا يقلل من الصعوبات. ونحن لا نسمع عن قومية أسيوية أو عن قومية أوربية.

كذلك لا ينبغي أن ننسى فى هذا الصدد التخلف الحضارى والمادى وأثره على تحديد أبعاد الإطارات السياسية الممكنة. ذلك أن مستوى التنمية الاقتصادية والثروة المادية والنقل والمواصلات تفرض جميعاً أبعاداً وإطارات سياسية متواضعة إلى حد كبير، لأننا نعلم أن حجم الوحدة السياسية الممكن هو إلى درجة بعيدة وظيفية لقوة الحركة ووسائلها والقدرة عليها. وهى نقطة هامة للغاية لا يمكن للأمال والمثل الواقعية أن تتجاهلها.

وفضلاً عن هذا فإن هناك التخلف فى سلم التطور السياسى الراهن نفسه، فإن الدعوة من وحدة القبيلة إلى وحدة القارة هكذا مباشرة، أى من القرية إلى القارة، طفرة سياسية كبرى. ولقد يقال رداً على هذا أن من مصلحة الوحدة الإفريقية أو حسن حظها أن القارة تتألف من موزايكو مثالى من القبائل التى ليس لها تاريخ مشترك مباشر، أو التى لا تمثل تبلورات قومية من مقياس كبير، وذلك على أساس أنه فى هذه الحالة يمكن إعادة التجميع والتنضيد re-permutation بحرية، وهلا مشاكل أو حزازات أو ذكريات مريرة طويلة كالتى عرفتها أوروبا مثلاً.

ولكن التجربة داخل الدولة الإفريقية التي استقلت لا تبرر هذا النوع من «التساؤل» وتثبت أن القارة التي تتألف من ركاب هائل من «تراب» القبائل، ليست أسعد حظاً من ناحية الوحدة الشاملة من القارة التي تتألف من عدد محدود من «الأحجار الضخمة» والقوالب المتبلورة من الأمم والشعوب... وقد يكون من الأصح علمياً أن نقول إن شكل إفريقيا كثقارة كتلة مندمجة بلا أطراف، وفصوص واشباه جزر وتوئات كافية، كان من سوء حظ تطور القومية فيها؛ فقد كان هذا من العوامل التي لم تساعد على بلورة قوميات ووحدات سياسية واضحة الحدود والأبعاد كما تعرف أوروبا، أو على الأقل آسيا.

ويبقى بعد ذلك كله التساؤل المورفولوجي الشديد طبيعياً وبشراً بين أجزاء القارة. ويكفي ما ذكرناه عن تعدد اللغات واللهجات وما عرفناه من أن الشاذ منها فقط له شكل مكتوب، وأن ليس بإفريقيا المدارية لغات مشتركة مكتوبة، بينما يستعير الكل لساناً أوروبياً للتفاهم. وبهذا لا يبقى من العناصر المشتركة الحقيقية في «القومية الإفريقية» إلا اللون أ.

فالخلاصة إذن أنه ليس في إفريقيا قومية واحدة، ولكن يمكن أن يظهر فيها عدة قوميات، وأن هناك الآن وطنية إفريقية nationalism، ولكن ليس قومية إفريقية nationality فلا بد هنا إذن من التمييز بوضوح بين الوطنية والقومية، ولا شك أن هذا خلط سائد في الاستعمال الدارج لكلمة اقومية الإفريقية. والحقيقة أن هناك وطنيات، ولكن بلا أوطان - أعنى بلا أوطان تاريخية محددة تتبلور عليها وتستقطب حولها في قوالب أم وشعوب كاملة متكاملة.

أما «الأوطان» القبلية فهي لا تصلح وحدات لأي حياة سياسية معاصرة، وكل التسميات المكانية التي وضعها الأوريون، خاصة في جنوب القارة، وتنتهى بمقطع land- فليست إلا أوطاناً قبلية: مثال ذلك سوازي لاند، باسوتولاند، دامارالاند، بتشوانالاند، ناماكالاند، أوفامبولاند، ماتيبيلي لاند، ماشونالاند.. الخ. وأما «الأوطان» السياسية الجديدة. أي الدول التي قسمها الاستعمار، فإن كل مناقشتنا هنا إنما تدور حول أنها ليست أوطاناً طبيعية تاريخية بأى معنى ا.

كيف إذن استطاعت فكرة «القومية الإفريقية» السياسية الواحدة أن تظهر في وجه هذه الصعوبات والحقائق؟ لعل هذا يرجع إلى «المرحلة العاطفية» التي تمر بها كل حركات التحرر والتوحيد، فهي جميعاً تبدأ بدعوة «الجامعة» الشاملة - كالجامة الإسلامية مثلاً - التي يكون القاسم المشترك الأعظم فيها قاسماً مشتركاً «أصغر» في الحقيقة. ومثل هذه الدعوة سرعان ما تصطدم بالواقع فتتحلل إلى عناصرها الأولية الطبيعية وتختزل إلى قاسمها المشترك الحقيقي. ولكنها على كل حال تكون قد أدت وظيفتها كحافز حماسي دافق: فهي قد لا تشع ضوءاً، ولكنها بالقطع تنفث شحنة دافعة من الحرارة...

الشخصية الإفريقية

إذن ما هو القاسم المشترك الحقيقي في دعوة «الوطنية الإفريقية» أو القوميات الإفريقية؟ هو بلاشك «الشخصية الإفريقية» شخصية القارة - المستعمرة أو المستعمرة - القارة. فالعامل المشترك بين كل وحدات القارة ليس

التاريخ المهلى ولا اللغة أو الدين أو الجنس، ولكنه التاريخ الاستعماري. وليس هذا التاريخ الاستعماري عنصراً بسيطاً. بل هو مركب كامل بما يحمل من سمات اجتماعية وقسمات اقتصادية وتختلف وثائية حضارية... الخ. فإذا كان المفكر الاستعماري قد قسم العالم في حين ما من وجهة نظره إلى قسمين. الذين يملكون والذين لا يملكون The Haves & the Have Nots فإن المفكر الإفريقي لن يرى في العالم إلا قسمين آخرين: الذين يملكون والذين يملكون "The Haves & the "hads".

وإذا كانت إفريقيا تشترك مع آسيا في هذا المجال، فإن لون الاستعمار (بما في ذلك الاستعمار الديموغرافي في الماضي والسكنى في الحاضر) والضغوط الاستعمارية التي خضعت لها إفريقيا، إلى جانب الفروق الجنسية والحضرية مع الفروق في البيئة والفاصل الأرضي - كل هذا يجسم ويميز فكرة الشخصية الإفريقية. فالوحدات الإفريقية إنما يجمعها أنها تحاول الاستقلال، وأنها في مرحلة التحرير. فكلها ضد الاستعمار ويسمى إلى تصفيته، ولا تريد أن تظل مجرد «أوعية للتاريخ» كما قيل⁽¹⁾. إنما يجمعها ما يترتب على هذا مباشرة من مشاكل التنمية والتطوير، بمعنى آخر إعادة الاعتبار السياسي والاقتصادي، أو الأدبي والمادى.

فالعامل المشترك بينها هو باختصار إذابة الصبغة - أو بالأحرى إزالة

(1) Kerekes, p. 81.

الوصمة - الأوروبية Dis - Europeanisation من ناحية، وإعادة تأكيد الشخصية الحضارية والكيان الذاتي، أو إعادة «أفرقة» Re- Africanisation من ناحية أخرى. ولعل من أبرز مظاهر السعي إلى إعادة الصبغة الإفريقية البحث عن تواريخ قومية وعن قيم ومثل سلفية ومجابهة عقدة اللون بالفخر والعزة، ومواجهة مركب النقص الحضارى، وفوق كل ذلك البحث عن لغة خاصة، وهذه مشكلة عرفتها دول مشابهة كالهند ولا تزال حائرة بين تبنى اللغة الأجنبية رسمياً، وبين اختيار لغة محلية وتعميمها. بمزيد من الاختصار، إن الإفريقيين يرفضون حضارة صدرتها إليهم أوروبا جاهزة وسابقة الهضم.

هذا في التحليل الأخير هو «وحدة» إفريقيا الحقيقية، هو القاسم المشترك بين الدول الإفريقية. ولئن عدت البعض قاسماً مشتركاً أصغر فهو عند البعض من «رفقاء السلاح» قاسم مشترك أعظم، جدير بأن يكون مبرراً كافياً لعمل سياسى مشترك.

التضامن الإفريقى

وهذا ما ينقلنا إلى الترجمة السياسية العملية لفكرة الشخصية الإفريقية وهى التضامن الإفريقى African Solidarity. فلاستكمال الاستقلال والتحرير فى الوحدات المستعمرة، والمحافظة عليه وصيانتة وتعميقه بالبناء الاقتصادى والاجتماعى فى الوحدات التى استقلت، لا بد للدول الإفريقية من التضامن

الوثيق الفعّال في الميدان الدولي. وهذا هو الشق الإفريقي أو الجناح الغربي من «التضامن الإفريقي الآسيوي».

والواقع أن التضامن الإفريقي يعنى إعادة توجيه وإعادة تركيز للبوّرة السياسية في القارة. فلقد كانت القارة، ككل وكوحدات، تتطلع إلى قيادة من الخارج، وترنو إلى حضارة أجنبية، وكانت تابعة لاقتصاد خارجي. بل إن الاستعمار كان يقوم لحسابه بتوجيهها إليه ويغلقها عن العالم الخارجي، فهي لم تعرف الميدان الدولي مطلقاً. وكان العالم الخارجي كله بالنسبة إليها هو القوة المتروبوليتانية وحدها. أما الآن فهذه الدول الناشئة، كدول ما بعد الاستعمار، تدخل المعترك الدولي لأول مرة بلا تجربة سابقة. ولا زالت تتلمس لها طريقاً جيوبوليتيكياً، وعليها أن تحدد لنفسها توجيهاً سياسياً وخطاً أصيلاً تتحرك عليه في المجتمع الدولي بكتله وأخطاره وأسواقه ومجاهيله. لقد كان التوجيه السياسي فيما بين وحدات القارة توجيهها طارداً مركزياً، فأصبح عليه أن يكون توجيهها جاذباً مركزياً.

والواقع أن تطور القارة الإقليمية أخذ في التاريخ خطأ عكسياً : فمعظم القارات بدأت علاقاتها المكائنية أولاً فيما بين أقاليمها المختلفة، ثم بعد أن ترابطت داخلياً بما فيه الكفاية خرجت إلى مرحلة أوسع، وهي الارتباط بالعالم الخارجي. أما إفريقيا فعلى المكس بدأت قطاعات منها علاقاتها التاريخية بقارات أخرى - الساحل الشمالي مع أوروبا والشرقي مع آسيا - بينما ظلت علاقات أقاليمها ببعضها البعض ضعيفة فطيرة، وهي الآن فقط تعيد اكتشاف نفسها

بنفسها لنفسها.

وقد أدى هذا إلى أن معظم الوحدات الإفريقية كانت «تمطى ظهرها لبعضها البعض» اقتصادياً وغير اقتصادي، فكان نشيبتا مقصودا «ووطنية (1) - بالأحرى استعمارية - اقتصادية». فكانت السكك الحديدية تلف وتدور في خطوط غير مباشرة وغير اقتصادية لتتحاشي المخرج الطبيعي في أرض أجنبية وتستمر في المستعمرات التابعة. وأكثر من هذا كانت عروض الخطوط تختلف عمداً للفصل. وفي حوض النيل - مثلاً - صممت كل الخطوط الحديدية بحيث «تصرف» أجزاء الحوض إلى الخارج دون أن تلحمها ببعضها البعض⁽¹⁾.

وكل الدول التي خلفت إمبراطوريات منحلة successor states عرفت هذه الفترة الحرجة التي يمكن أن تسمى بفترة تكوين السياسة الخارجية - poli-cy-making period، كما حدث مثلاً في دول أمريكا اللاتينية التي كانت تتطلع إلى الدول الأم في إسبانيا والعالم القديم، فأخذت تقلل من ارتباطاتها بها وتوجه إلى العالم الجديد، حيث ترقد مصالحها الطبيعية بحكم منطق الموقع الجغرافي. وبالمثل يحتم منطق التحرير على دول إفريقيا الوليدة أن تكف عن التطلع بقدر الإمكان إلى القوى الاستعمارية السابقة.

والتجربة العالمية تطمئن إلى أن هذا واقع لا محالة : فيكاد يكون قانوناً عاماً أن الدول التي تستقل عن مستعمر ما بعد تاريخ مرير مغمم تعتمد ألا

1- Robin Hodgkin, Sudan Geog. 1952, p. 139.

تمتد عليه، وتحرص على أن تتحاشى شبهة أى ارتباط به وتصبح العلاقات في حالة حذر ورهو سياسى متبادل - كالعلاقات بين العرب وتركيا، وبين مصر وبريطانيا... الخ. وبالفعل قد استبدلت كل من مصر وغينيا علاقاتها السياسية الاحتكارية بالقوى الاستعمارية بشبكة عالمية من الدول التي يمكن أن تبدأ معها «بلا ماض» وعلى قدم المساواة. وكثير من الدول الإفريقية الأخرى يوشك أن يقدم على هذه المرحلة.

ومعنى التضامن الإفريقي هنا أن على دول القارة أن تتطلع إلى بعضها البعض بعد أن كانت تعطى ظهرها لبعضها البعض، وذلك لأنها حين لا تكون أقارب فهي على الأقل جيران. وهنا نجد أن عبءاً كبيراً يقع على الدول الإفريقية الأسبق إلى الإستقلال والتطور، ففيها بحكم التاريخ والجغرافيا تبعة القيادة، القيادة التعاونية لا الرئاسية، قيادة المرشد الملاح لا قيادة القرصان السفاح، فهي ليست إلا الأولى بين أكفاء *Drimus inter pares*. ومن الواضح أن هذه المجموعة لم تتوان عن الارتفاع إلى مسؤوليات دورها القيادي هذا، كما يتضح منذ مؤتمر الدار البيضاء وما بعده، ولقد كان العالم العربي يمارس دوره الاستراتيجي بفهم ورعى جيوبولتيكى سليم حين تقدم فمد يده إلى الدول الإفريقية الجديدة بسرعة وقوة.

وهنا يمكننا أن نحلل التضامن الإفريقي إلى عنصرين رئيسيين - التكافل السياسي، والتكامل الاقتصادي. فالتكافل السياسي هو الموقف أو العمل الموحد لجزء قضايا التحرير الإفريقية كالكنغو وأنجولا وجنوب إفريقيا. ولا يعنى

هذا فكراً «جزرياً» أو تحميراً ضيقاً حدوده من صنع الجغرافيا، فليس التضامن الإفريقي هو العزلة السياسية أو الانعطاف الداخلي أو الحرب اللونية، بل هو يقف بالقارة مع كل القوى التي تتخذ نفس الموقف، وهو لهذا جزء من التضامن الإفريقي الآسيوي - بل أكثر منه هو جزء من عدم الانحياز.

أما التكامل الاقتصادي فمجاله لا يقل خطراً وشمولاً. فتشتيت القارة التجارية الذي جعل التجارة بين - الإفريقية ثانوية للغاية، وتمزيق المواصلات المتعمد، و«الحواجز الصحية» على الانتقال، كلها أهداف واضحة للإزالة. ومشاكل التنمية الملحة - وهي كقاعدة أكبر مشاكل ما بعد الاستقلال - تحتاج إلى تبادل الخبرات وتوفير القروض وتنسيق الموارد، كالمياه والكهرباء في أحواض الأنهار الكبرى⁽¹⁾، ومجابهة المشاكل المشتركة كالأفات والأوبئة الزراعية والتسويق. وكلما أُنِيَ هذا من داخل القارة كان ضماناً أكثر للاستقلال السياسي والاقتصادي.

ومرة أخرى لا معنى لهذا الكفاية الذاتية أو الحروب الجمركية، لأن هذا ليس هدفاً على الإطلاق فحسب، وإنما أيضاً لاستحالاته. فمشكلة التكامل الاقتصادي في القارة المتخلفة، قارة الخامات، هي هذا بالضبط - أنها قارة الخامات، فقيرة في رأس المال وفي الفن الصناعي. أي أنها قارة الفلاحين والمعدمين، حتى لقد يقال إن دولها ليست بحاجة إلى بعضها البعض بقدر ما هي بحاجة إلى حضارة وسوق أوروبا الصناعية.

1- Stamp. Africa. p. 337.

ولكن هذا إن صح إلى نقطة في مجموعته، فانه يترك هامشاً واسعاً جداً للعلاقات بين الإفريقيين. فهناك فروق أساسية في الأقاليم الطبيعية بالقارة. مما يعنى حاصلات مختلفة تماماً، وأبسط مظاهرها في التاريخ هي التجارة الخالدة بين إفريقيا المدارية وإفريقيا المتوسطية. وهناك فروق في التطور الفنى بين أجزاء القارة ويؤثر نامية للصناعة الحديثة. وحتى في الإطار النهائى - إطار الخامات - تحتاج القارة إلى «سوق مشتركة» رداً على تكتلات الأسواق الخارجية وحماية للنفس الاقتصادية.

وعلى العموم فمجال العمل من أجل تكامل اقتصادى أكبر بين أجزاء القارة - رغم كل السوالب - واسع للغاية، والدرس الأكبر الذى يعلمه هو أن هناك نوعاً ثالثاً من الاستقلال يضاف إلى الاستقلال السياسى والاقتصادى والصناعة والتنمية. وسيظل التكامل الاقتصادى للقارة منقوصاً ينتظر مراكز إفريقية للمعلم الصناعى يتطلع إليها كأداة له.

هكذا قد تبدو الشخصية الإفريقية حدة أدنى من التعريف للوحدة الإفريقية. ولكنها من الناحية الأخرى تجعل التضامن الإفريقى - كبرنامج تطبيقى - سياسة واقعية تقوم على أسس علمية سليمة. فنحن نحدد أبعاد وأعماق «الوحدة الإفريقية» فى مجال التطبيق والعمل السياسى بنفس الأبعاد والأعماق التى تترد إليها وتنبثق منها: أن تتحد فى «التضامن» ضد الاستعمار كما اتحدت فى «الخضوع» للاستعمار. إن الوحدة الإفريقية ليست وحدة تركيبية، ليست وحدة تجانس طبيعى أو بشرى، ولكنها وحدة نضالية، وحدة

تكامل فى العمل السياسى . والآمال السياسية لاهد أن تكون معقولة وإلا لصارت
أحلاماً ، والفكر الجيوبولتيكى لاهد وأن يكون واقعياً، وإلا كان مزايده عاطفية.

إن الشخصية الإفريقية فكرة أضيق بكثير من فكرة القومية الإفريقية، وهى
تعنى أن «إفريقيا للإفريقيين» - يعنى مبدأ منرو لإفريقيا، ولكنها لا تعنى أن
إفريقيا قومية واحدة - دعك من أن تصير «دولة» واحدة... ولقد أدرك كثير
من الزعماء الإفريقيين من قبل هذه الفروق ومغزاها العملى . فيملن موديو كيتا
أنه مخطئ من ظن يوماً أن وحدة إفريقيا تقوم على الجنس أو اللغة أو الدين.
وبالمثل يوضح سيكوتورى أن المقصود بوحدة إفريقيا هو وحدة العمل بإفريقيا -
أى التضامن الإفريقى، ويتحاشى عن عمد الكلام فى القوالب السياسية
والأشكال الدستورية.

حقيقة الوحدة الإفريقية

ولنلخص الآن مفهوم الوحدة الإفريقية لنحدد موقفنا الفكرى منها
بوضوح. إن الوحدة الإفريقية كلمة أصبحت الآن محاطة بغلالة كثيفة من
الأسطورية والعاطفية. ولكنها فى نفس الوقت قد أصبحت كلمة مطاطة غير
محددة الأبعاد أو المحتوى حتى لتكاد فى تصورنا تفقد قيمتها العلمية. فالمفروض
بدايةً وكمبدأً عام أن كلمة الوحدة تعنى فى المجال السياسى الوحدة الدستورية.
أى أن تتحول الدول أو المنطقة المعنية إلى دولة واحدة قانونياً وفى حساب الأسرة

الدولية. ولكن الحادث أن معظم من يتكلم بحماس وعنف عن الوحدة الإفريقية لا يقصدون بها هذا المعنى البديهي على الإطلاق، وإن بدا منطقياً أن هذا هو مقصودهم ! وهنا المفارقة المثيرة، لأن الكل يبدو كما لو اتفق على أن يتفاهموا بلغات غير مفهومة لبعضهم البعض، كما يبدو أن من يختلف منهم عليها هم أقرب إلى الاتفاق مما يظنون ا.

فالبعض يقصد بالوحدة الإفريقية مجرد التعاون الوثيق بين دول القارة في المجال الدولي لا أكثر. والبعض يقصد بها مجرد منظمة سياسية إقليمية كأداة لتنسيق ذلك التعاون كتلك التي تقوم الآن منذ أديس أبابا: منظمة الوحدة الإفريقية. O.A.U. وقد لا يتعد عن هذه الدائرة كثيراً فكرة الجامعة الإفريقية. والبعض الآخر يقصد بالوحدة الإفريقية قيام نوع من الاتحاد الكونفدرالي أو الفيدرالي بين دول القارة دون أن تذوب سيادتها في سيادة واحدة. وهناك أخيراً من يقال إنه يقصد بالوحدة الإفريقية انصهار الجميع في كيان دستوري واحد، أى اختزال إفريقيا جميعاً إلى دولة وحدوية واحدة. وعادة ما يشار إلى الرئيس نكروما على أنه صاحب هذه الدعوة. ومع ذلك إن بعض كتاباته عن ولايات متحدة إفريقية تنص على أنه يمكن قيام «الحكومة الاتحادية» دون أن تضحي أية دولة بسيادتها..

ومن المحقق بعد هذا أن بعضاً من زعماء القارة الذين يرتبطون بالماضي والاستعمار بدرجة أو بأخرى ، والذين هم أبعد ما يكون عن فكرة الوحدة الدستورية للقارة ككل أو مادون ذلك، والذين كانوا يعارضون دعوة الوحدة

ويخشون أن يتورطوا فيها، هؤلاء قد أدركوا أخيراً هذا التضارب والتميع في الفكرة وأنها لن تنتهي إلى عمل إيجابي كيانى حقاً، فاستثمروها بذلكاء مكشوف لأغراضهم حتى يركبوا موجة التيار السائد بدلاً من أن يسبحوا ضدها. وعلى هذا الأساس دفعوا اشتراكهم بسخاء للفكرة دون أى خشية من أدنى التزام وحدوى حقيقى بالمعنى الدستورى !

يؤكد هذا الذى نقول التناقض الصريح بين مادتين أساسيتين فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية: فالمادة الثانية تنص على «تقوية وحدة دول إفريقيا وتضامنها»، بينما تنص المادة الثالثة على «احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحققها الثابت فى كيانها المستقل»... يؤكد ذلك هذا الذى يحدث فى القارة من انقلابات رجعية موالية للاستعمار بلا مواربة، تمثل ردة سياسية خطيرة نحو «الاستعمار من الداخل» بعد «الاستعمار من الخارج»، وتشكل تهديداً خطراً حتى للحد الأدنى من مفهوم «الوحدة الإفريقية» نفسها كمجرد تعاون فى المجال الدولى ضد الأخطار الخارجية المشتركة. بل أين إفريقيا الآن بعد هذه النكسات من هذا الحد الأدنى من تعريف الوحدة الإفريقية؟

وبهذا كله أصبحت دعوة الوحدة الإفريقية فى الحقيقة رداء فضفاضاً مناسباً جداً، وقناعاً مقنعاً جداً، لكل من يريدون الهروب من أى عمل وحدوى حقيقى فى المجال السياسى. والنتيجة أن دعوة الوحدة الإفريقية بهذا سنتهى إلى أى شىء إلا الوحدة الحقيقية ! بمعنى آخر: إنها بمفهومها الراهن ليست إلا دعوة إلى المحافظة على الوضع الراهن STATUS QUO. ويتضاءل

مضمونها إلى قطعة من التصوف السياسي، والأخرة الفلسفة اللفظية...

والذي نود أن نقرره إزاء هذا الموقف حقيقتان جليزتان. أولاهما أن استعمال كلمة الوحدة الإفريقية لغير المعنى الحدودى الدستورى للقارة ككل - كما هو شأن معظم المفاهيم السابقة - هو استعمال غير علمى. وضرره يرجع فائدته، ولا يخلق إلا الضباب والخلط، إن لم يكن أحياناً تلاعباً مقصوداً بالألفاظ وتمويهها. الحقيقة الثانية هي أنه إذا كان المقصود بالكلمة هو المعنى الحدودى الدستورى ككل - كما ينبغي منطقياً - فإن الوحدة الإفريقية دعوة غير علمية، ليس لأنها غير عملية أو مستحيلة واقعياً، وإن كان هذا صحيحاً كل الصحة، وإنما من حيث المبدأ لأنها لا أساس لها من العلم أو الحقيقة. فليست إفريقيا برمتها أمة واحدة أو شعباً واحداً، ولو وجدت أمة أو شعب واحد حقاً فى مساحة مماثلة لمساحة إفريقيا لكانت أعجوبة جيوبوليتيكية، ومع ذلك لاستحال تنظيم حياتها اليومية على أساس الدولة الواحدة.

ما هو الخط العملى الواقعى إذن؟ لتتعاون إفريقيا بكل تأكيد فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية لتجابه أخطار وعداوات الاستعمار القديم والجديد. ولكن فلتكف عن الحديث عن هذا التعاون على أنه «الوحدة الإفريقية». تلك «وحدة عمل» حقاً، ولكنها وحدة لهدف محدد بعينه AD HOC، وليست الوحدة الدستورية السياسية «وحدة المصير» هي ذلك الهدف بالقطع. أما الوحدة الدستورية الحققة فهي ضرورية وواجبة تماماً - وإنما على المستوى الإقليمى لا القارى. نريد أن نقول إن «الوحدة الإفريقية» بالمعنى

الدستورى لا ينبغي أن يقصد بها القارة ككل، ولكنها من الناحية الأخرى لا ينبغي أن تنهرب من العمل الواقعى، وهو دمج مجموعات سياسية معينة معا فى وحدة دستورية إقليمية. إن الوحدة الإفريقية الدستورية الحققة ترادف خلق الوحدات الإقليمية الدستورية.

ولسنا نعرف فى هذا الصدد موقفاً رسمياً يتسم بوضوح الرؤية وتحديد الهدف والواقعية أكثر من موقف الجمهورية العربية المتحدة. فمن ناحية صرح الرئيس عبد الناصر مرة أن الوحدة الإفريقية - وحدة كل القارة - بالمعنى الدستورى أمر «غير متصور» على الإطلاق. ومن ناحية أخرى يضع الميثاق متالية تنازلية محددة من المثل والآمال السياسية وأهداف العمل الإيجابى، فيعلن أنه «إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية، فهو يؤمن بجامعة إفريقية، ويؤمن بتضامن آسيوى إفريقي...»^(١) فالوحدة - الدستورية طبعاً - هدف دائرة إقليمية هى العالم العربى، أما فى الدائرة الإفريقية فالهدف هو الجامعة الإفريقية أى تعاون على مستوى أقوى من مستوى التضامن داخل حدود الدائرة الآسيوية الإفريقية، الذى هو بدوره بالتخصيص أقوى من مستوى العلاقات العادى مع بقية أجزاء العالم.

ويبقى أخيراً ما يشير به البعض من أن حركات الوحدات أو الاتحادات الإقليمية (بالمعنى الدستورى) لا تتفق مع روح الوحدة الإفريقية (بالمعنى الدارج

١- الميثاق، الباب العاشر، القاهرة، ١٩٦٢.

المطلق) بل تتعارض معها، أى أن روح الفخار القومى والعزة الوطنية لا تتمشى مع روح القومية الإفريقية⁽¹⁾. لم هناك من يقبل الوحدات الإقليمية الدستورية، ولكن على أساس بقاء الحدود الراهنة بلا تفسير داخل ذلك الإطار الأكبر الجديد⁽²⁾. والحقيقة أن الرأى الأول لا يخرج عن دعوة إلى تجميد البلقنة الحالية، وهو يهاجم الوحدات الإقليمية، ولا يؤدي فى نفس الوقت إلى وحدة القارة المفترضة. والواقع أنه لا تعارض بين الوحدات الإقليمية والوحدة الإفريقية، لأن الأولى وحدة دستورية، والثانية وحدة عمل فحسب، والوحدة العربية - مثلاً - وحدة مصير دستورى. بينما الإفريقية وحدة عمل تعاونى فقط.

أما الرأى الثانى فتحشى أنه يكشف عن روح غير جادة بالنسبة لدعوة الوحدات الإقليمية، إن لم يهجن إلى فلك المناورة السياسية أحياناً. فما دام مبدأ الاندماج والاتحاد قد قبل وتقرر، فلا معنى للمحافظة على حدود داخلية خاطئة باعتراف الجميع، والمنطق كل المنطق فى أن يعاد تشكيلها طبقاً للمواقع البشرى والقومى. هذا فضلاً عن أن ذلك يتفق مع حق تقرير المصير الذى يعترف به ميثاق الوحدة الإفريقية. ولكن الحقيقة هى أن كثيراً من الزعماء الإفريقيين يخشون أن قبول مبدأ إعادة تشكيل الحدود الاستعمارية القديمة سيخضع بالطبع الحركات الانفصالية⁽³⁾.

1- Drysdale, Somali Dispute, 113.

2- Ibid., p. 117.

3- Drysdale, p. 162.

ولهذا فمسيلا حظ أن من ينتظر أن يكسب أرضاً من تطبيق هذا المبدأ يطالب به، بينما يرفضه من يحتمل أن يخسر منه. فمثلاً تطالب به الصومال، ولكن تعارضه كينيا، وبالمثل تطالب به غانا ولكن أوغنده تعارضه على لسان الرئيس أوبوتي الذى يقول «إنه يكاد يوجد فى كل بلد فى إفريقيا جماعات من الأقليات ذات وشائج جنسية أو دينية أو قبلية مع البلاد المجاورة» وأنه لا بد لذلك من التزام الحذر فى أمر إعادة النظر فى الحدود الراهنة على هذه الأسس وحدها^(١). والواقع أن مبدأ خلق وحدات إقليمية بدمج عدة وحدات قائمة هو فى ذاته تغيير حدود جوهرى، ولا يستقيم مع المنطق بعد هذا أن نرفض تغييراً أقل درجة وخطورة للحدود داخله.

الاتحادات الإقليمية

ربما صح إذن أن يقال أنه إذا كان للتضامن الإفريقى دور فى التوحيد السياسى والدستورى فى القارة فهو العمل على خلق اتحادات أو وحدات إقليمية فيها - أى يمود بنا إلى فكرة الاتحادات الإقليمية المبنية على الشخصيات الإقليمية الرئيسية، فإنها تمثل الوسط الأمثل بين فكرتى الوحدة الإفريقية والشخصية الإفريقية. ففى روح التضامن الإفريقى تجلس الدول الإفريقية إلى بعضها البعض لتعيد تقسيم وتخطيط القارة إلى «دول» - دولة موحدة - جديدة

1- Ibid., p. 146.

نلم شتات تلك الدول الحالية التي تؤلف معاً وحدة إقليمية متكاملة بحيث تحقق شروط الدولة المثالية بقدر الإمكان.

ومثل هذه المهمة يمكن أن تكون أكبر عملية بناءة في الثورة السياسية الإفريقية حقاً، لأنها ستوفر القوالب الملائمة - «الأوطان» الطبيعية - لإنماء قوميات حقيقية في القارة، ويحل بذلك أكبر نقطة ضعف في النسيج والمستقبل السياسي لها. ويعتقد البعض أن مثل هذه الاتحادات الإقليمية قد تخلق أشباه قوميات معقولة Quasi-nationalisms^(١). وسنرى أننا هنا نهدف على العموم إلى خلق قوميات متزنة في القارة، وهو ما يضعنا وجهاً لوجه أمام النظرية الجديدة، التي ترى أن القومية قد أصبحت فكرة قديمة مستهلكة، لا تصلح للعصر الحديث^(٢).

فكما يقول كاتب أوربي: إن القوميات كانت لعنة أوروبا في القرن ١٩ فكيف نصدرها كنعمة إلى إفريقيا في القرن العشرين؟^(٣) ومن تساهل عدّ القومية نعمة لها شرورها^(٤). وبعض هذه الآراء قد لا تخلو نواياها من ظلال وشكوك، فمن السهل طبعاً أن تقلل للآخرين من قيمة ما في يدك أنت تشيظاً

1- W. H. Lewis, op. cit. p. 82.

2- H. St. L. Grenfell, Federation of Rhodesia & Nyasaland, in Africa of Today & Tomorrow, p. 61.

3- Pedler, p. 39.

4- Moodie.

لهم، وقد لا تكون بهذا إلا منطلق تبرير لأنها يقصد بها تخدير الوطنية الطافرة
والتميع السياسي للقارة النامية التي لن يستقيم لها كيان أو قوام سياسى خارج
وبدون إطارات مكانية وبشرية وعاطفية معقولة ورشيده.

كذلك فإن. هذه القضية ذات وجهين: فأصحابها أنفسهم هم الذين
ينكرون ويستكبرون فكرة القومية الإفريقية الموحدة. أى أنهم لا يدعون شكلاً
سياسياً ممكناً إلا جرحوه ونالوا منه. كما أن الفكرة فى ذاتها قد تكون متشائمة
هدامة إلى حد ما، لأن القومية ليس من الضروري أن تكون دموية حمراء، وهى
قبلا تنفت شحنة من القوة الخلاقة وطاقة من الدينامية البناءة التى تلهب الخيال
والوجدان السياسى لإزاء التخلف المادى وتمثل دفعة حيوية. بل عاملاً جغرافياً
فى تطوير وتنمية القارة^(١) ولهذا فنحن ننتهى إلى أن القوميات الإقليمية الرشيده
هى ضرورة أساسية... لإفريقيا جديدة، وهى هدف يراه البعض بعيداً ونزاه قريباً.

فيإذا ما تحقق مثل هذا، أمكن التفكير فى درجات أقل وأخف من
الارتباط بين هذه الدول الجديدة تجمع كل القارة - مع ملاحظة أنه كلما
اتسع النطاق الجغرافى للارتباط كلما قلت درجته بصورة عكسية مباشرة.
فالعلاقة بين «المساحة السياسية» و «الكثافة السياسية» علاقة عكسية باستمرار
وكقاعدة. ولا ننسى أن الوحدات الجغرافية المتميزة فى القارة، والتى تصلح
كوحدة سياسية موحدة هى وحدات ضخمة بالمساحة على الأقل، فغرب
إفريقيا مساحته نحو أوروبا « وشرق إفريقيا مساحته قدر أوروبا أو سبعة أمثال

1- Goblet,

المملكة المتحدة، وهكذا.

ومن الضروري أن ندرك جيداً أن الوحدات السياسية شديدة الضخامة لها مساوئها التي لا تقل عن الوحدات القزمية. فإذا كانت الأخيرة تعنى المعجز وعدم القدرة، فإن الأولى تسبب ارتباكات وتعقيدات لا حد لها في العمل والتنظيم الداخلي. والواقع أن أبعاد وأحجام الأشكال السياسية إذا كانت قد اتسعت مع التاريخ بفضل تخررها من عائق المواصلات فإنها الآن قد وصلت إلى الحد الذي استجد فيه عائق جديد بشري لا ميكانيكي وهو الإنسان نفسه : عامل اليسر والسهولة في الحركة وحدود طاقة الجسم البشري في هذا المجال.

أما خارجياً، فإن الدولة القزمية إذا كانت تعنى الدولة التابعة أو الخاضعة، أو المهذبة بالتبعية، فإن القوى الضخمة جدا معرضة في الصراع الدولي إلى أن تجرد نفسها على الرغم منها دولة حرب. ومن السهل جداً أن تجرد «الدولة - القارة» نفسها اقتيدت على غير إرادتها إلى أن تصبح «الدولة - الكتلة». وليست «دول المأموث» أو كما يسميها البعض نهكماً «الدول الديناصورية» كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هي أمثل نمط للدولة الحديثة كما تثبت التجربة. ولهذا فإذا كنا نعارض التفتيت الذري للقارة فنحن لا نجذب الاندفاع وراء وحدة جامعة الأبعاد.

ومثل هذا التدرج في المثل السياسية يبدو أمراً طبيعياً. فنحن غالباً نجد أن حركات الجامعات بعد أن تبدأ ضخمة طموحة جداً. وتضطر مؤقتاً إلى وحدات

فزية صغيرة، تعود بعد فترة استجماع للقوى إلى عملية عكسية من التجميع والضم بعد أن تكون مراتب وحدود الأولويات السياسية قد انضحت وتخمرت على مختلف المستويات (كالجامعة العربية).

والواقع أن هذا التجمع قد يصبح في يوم ما ضرورة بقائية. لأنه إذا كان الاستعمار الأوربي قد فجر الوطنية الإفريقية التي أخذت تكسحه، فإن زوال الاستعمار وأقول أوروبا النسبي في العالم الجديد قد يجمع دولها في لون من الاتحاد أو الجامعة السياسية - التي بدأت لإرهاصاتها الاقتصادية من قبل بالفعل - وذلك للتمسك بسيادتها. وهنا يكون رد الفعل هو مزيد من الترابط الإفريقي. أى أن زيادة الصراع بين الاستعمار والتحرير قد يعنى بهذا سلطة من ردود الأفعال التي تنتقل بالوحدات السياسية باستمرار إلى أبعاد وأحجام أكبر في كلا الجانبين. وفي مثل هذه الحالة ستكون إفريقيا عاملاً موجبا في تشكيل التطور السياسى لأوروبا - ستكون فاعلا لأول مرة بعد أن عاشت عمرها الحديث مفعولاً به.

وعلى المموم ففي الوقت الحالى لاهد من التدرج، بمعنى أن نركز على إعادة تخطيط القارة لخلق وحدات إقليمية سليمة حية، باعتبارها الوسط الأمثل بين التفتيت الحالى وجموح مثالية الجامعة الإفريقية. وكما يعبر أحد الكتاب بإيجاز فى صدد الجامعة الإفريقية، إن الدول كالأفراد، إنما تتعلم المشى أولاً ثم الجرى بعد ذلك. إن الاستقلال لا يمكن أبداً أن يكون سابقاً لأوانه، ولكن

الاتحاد يمكن. وقد أثبتت التجربة أن التوحيد يجب أن يكون - حتى بعد أن تتوافر كل مقومات الوحدة وعناصرها الجغرافية والتاريخية والبشرية - عملية تطويرية نامية لا طفوية فجائية - أو قد تنتكس.

والدرس الأكبر الذي تعلمه التجربة السياسية والاقتصادية في إفريقيا في العقود الأخيرة هي حاجة القارة إلى السير - ولكن السير ببطء كما يقول جوليان هكسلي^(١). على أن هذه الحكمة الغاية لا ينبغي أن تعارض انطلاق الثورة السياسية الإفريقية، أو أن تختزلها إلى سلسلة من الحلول الوسطى العرجاء، فالمطلوب هو الثورة بالتطور. ولئن بدا على السطح أن التضامن الإفريقي هدف متواضع، فالواقع أنه، نظراً للملاهيات التاريخية وظروف القارة، يحتاج إلى قدر من الوعي والنضج السياسي وقدر من المرونة والبصيرة أكبر مما يظن الكثيرون وأكثر مما قد يكون متاحاً لبعض من ساسة القارة حالياً.

ولعل خير مدخل إلى حركة الوحدة الإقليمية أن تبدأ بدراسة تلك الاتحادات الإقليمية التي قامت فعلاً في القارة أو قامت وسقطت ثم نردفها بتلك التي لازالت مشاريع أو احتمالات، وذلك دائماً مع التحليل الجيوبولتيك النقدي لكل منها.

1- Stamp, Africa, p. 424.

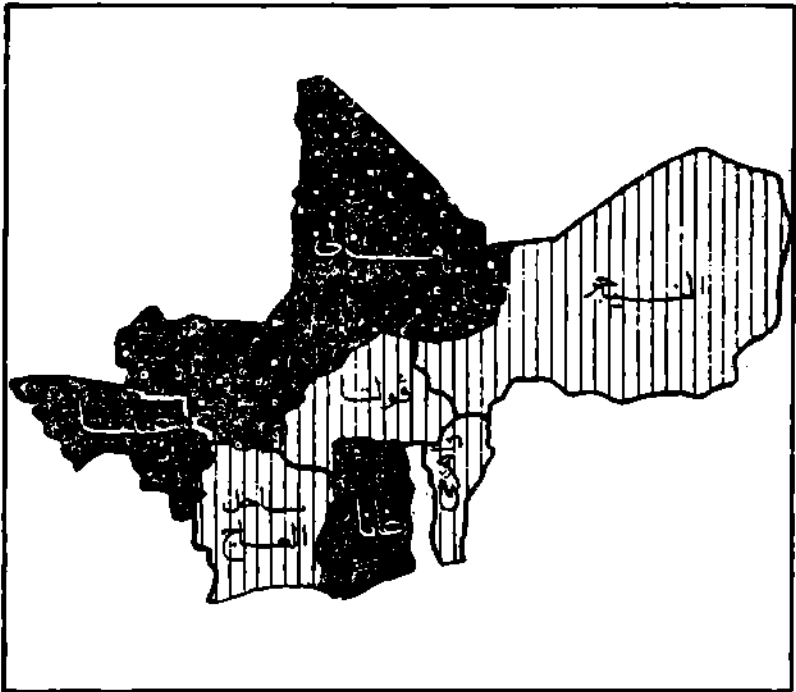
اتحاد غرب إفريقيا

ولعل أبرزها هو ماتم في غرب إفريقيا حيث تواترت فيه الاتحادات منذ الاستقلال لشدة شعوره بالحاجة إليها، وربما لشدة تمزيقه وكثرة الدول القزمية فيه، ولكن أيضاً لأنه وحدة طبيعية بشرية متماسكة شديدة الوضوح حتى ليتمكن أن نسميه «جزيرة غرب إفريقيا» على غرار «جزيرة المغرب» المناظرة شمال الصحراء. وقد توالى فيه الاتحادات التي نجح بعضها وفشل البعض الآخر.

فاتحاد مالي كان يهدف أصلاً إلى دخول داهومي وفولتا فيه مع السودان والسنغال، فلما رفضت الأوليان تكون من السودان (الفرنسي سابقاً ومالي حالياً) والسنغال في ١٩٥٩. ولكنه لم يلبث أن تحطم بخروج الأخيرة منه. وكانت الصخرة التي تحطم عليها عدا الاقتصاد هو أن السودان على العكس من السنغال كان يريد مستقلاً تماماً عن النفوذ الأجنبي الفرنسي. وبينما وقف السودان وحده محتفظاً باسمه الجديد مالي، دخلت الفولتا وداهومي في اتحاد جديد تكون في ١٩٥٩ مع ساحل العاج والنيجر تحت اسم «دول الوفاق Entente»، تظل فيه لكل دولة شخصيتها الدولية المستقلة، ولكن تتوحد فيه النظم السياسية والعسكرية والسياسية الاقتصادية وتدخل جميعها في اتحاد جمركي.

كذلك ظهر اتحاد جمركي في نفس العام يجمع بين جمهوريات إفريقيا الاستوائية الفرنسية السابقة تشاد وإفريقيا الوسطى والكنغو (برازافيل) والجابون. وفي نفس السنة أيضاً تكون في الجانب الآخر من غرب إفريقيا اتحاد

فيدرالى جديد بين غانا وغينيا تحتفظ فيه كل منهما باستقلالها وشخصيتها. وكانت ليبيريا طرفاً فى هذا الاتحاد فى بدايته ولكنها خرجت منه لرغبتها عن الارتباطات الاتحادية الوثيقة. ولكن لم تلبث أن حلت مالى فى ١٩٦١ محلها وأصبح الاتحاد يتألف من غانا - غينيا - مالى، ثم عادت الأخيرة فخرجت منه.



شكل ٢٥ - الاتحادات السياسية فى غرب إفريقيا: دول الرفاق، والاتحاد الثلاثى (قبل خروج مالى). الرفاق جسم متصل كان يقطع الاتحاد الثلاثى، ويطلق غانا.

تلك هي القصة المعقدة نوعاً للاتحادات - والانفصالات - الإقليمية
في غرب إفريقيا. وليس من الواضح تماماً في أغلبها مدى الاختزال السياسي
الذي يترتب عليها، فلا تزال الأجهزة السياسية مستقلة والزعامات متعددة،
وهي كاتحادات لا وحدات لازالت حركة فاترة لم تختزل بعد دولاً أو حدوداً
من الخريطة. وليس من السهل بعد أن نجزم بأن فيها أو في أحدها النواة
الحقيقية لاتحاد يضم المنطقة الجغرافية كلها في نوع من «الولايات المتحدة
لغرب إفريقيا».

ومن الناحية الجغرافية فإنه سيلاحظ أن كلا من الاتحاد الثلاثي «غانا-
غينيا - مالي» قبل خروج مالي، واتحاد الوفاق يتعمدان على بعضهما البعض
في شكل قاطعين، وأن الأخير منهما هو الذي يمزق الأول ويشطره إلى
شطين. ولهذا فالوفاق جسم متصل corporate، ولكن الثاني يميزه أو يعيبه
الفاصل الأرضي. والواقع أن دول الوفاق تطوق غانا تماماً من جميع الجهات
بميت تبدو هذه إسفيناً داخل كماشتها.

ولكن من الناحية الأخرى يبدو الوفاق جسماً أخطبوطياً ذا ثلاث شعب
tripod يفقدها - ابتداء - أي منطلق جغرافي معقول rationale. وقد تجلّى
المغزى السياسي لهذا النمط الجغرافي كاملاً بعد الانقلاب الرجعي في غانا.
فإن غينيا التي اتخذت قاعدة نضالية لسحق الانقلاب منفصلة فيزيقياً عن غانا
بجدار من دول الوفاق المالية للانقلاب، والتي ترفض مرور القوات الغينية
التحريرية. ولهذا فليس دون غزو هذه الدول إلا طريق البحر حيث تسيطر

البحرمت الاستعمارية الضالمة مع الانقلاب.

وفي كل الاتحادات في غرب إفريقيا سلاحظ أنها جميعاً تجمع بين وحدات تبدأ في الصحراء ووحدات تنتهى فى الغابة، ولذلك تمثل قطاعاً (ترافيرس) طبيعياً كاملاً، وأنها أيضاً تبدأ فى الشمال بدول إسلامية وتنتهى فى الجنوب بدول ولنية فتمثل كذلك ترافرس بشرياً كاملاً. وعدا هذا فسلاحظ، فى كل هذه الاتحادات، عدة حقائق جيوسياسية لها مغزاها. فمن أقوى حوافزها سعى الدول الداخلىة إلى الارتباط بدولة ساحلىة للخروج إلى البحر، وهذه مشكلة مالىة المزمنة، وتتضح فى الوفاق الذى يتألف من دولتىن داخلىتىن ودولتىن ساحلىتىن، كما تتضح أيضاً فى اتحاد برازافيل الجمركى الرباعى الذى يضم دولتىن داخلىتىن ودولتىن ساحلىتىن.

كذلك يلاحظ أثر التبعية الساسية السابقة، فالاشتراك فىها يعنى اشتراكاً فى اللغة المستعملة وفى منطقة النقد والنظم والعلاقات الخارجىة، ولكنة قد يلغى ظلاً على مدى استقلال الاتحاد عن المؤثرات والتوجهات الخارجىة. هذا كامن خلف الوفاق والاتحاد الرباعى، بل من الواضح كيف أن الوفاق يدور حول غانا من الجهات الثلاث لىتفادها ممثلاً دائرة ساسية مغلقة من تبعة ساسية سابقة مشتركة. ولعل هذا يفسر المتناقضة البارزة فى الوفاق، فكل من دولتىه الداخلىتىن تتحاشى عمداً، وتلف حول المخرج الطبىعى لها؛ النىجر تتفادى نىجيريا والفولتا تتحاشى غانا ... ومع ذلك فإن أنجح وأوثق الاتحادات فى غرب إفريقيا قام بين دولتىن من تبعيات ساسية سابقة مختلفة وهما غانا وغبىنا، ولو

أن الفاصل الأرضى واختلافات النقد تمثل مشاكل هامة.

كذلك يلاحظ فى اتحدادات غرب إفريقيا أن الاتصال الأرضى ضرورة لنجاحها. فالملاقة بين مالى وغينيا فى الاتحاد الثلاثى رغم حداثتها النسبية كانت أقوى فاعلية منها بين غانا وغينيا وذلك بسبب الاتصال الأرضى فى الحالة الأولى والفاصل الأرضى فى الحالة الثانية.

وأخيراً نجد أن الفروق فى التنمية الاقتصادية والأطماع الاقتصادية تلعب دوراً فى مصير الاتحادات. فالوحدات الغنية لا تقبل عادة بترحيب على دعوات الاتحاد التى تجدد فى الوحدات الفقيرة موطنها الحقيقى. فمثلاً كانت ساحل العاج الغنية هى الوحيدة فى إفريقيا الغربية الفرنسية (إلى حين وجودها) التى كانت تعارض توحيد كل هذه المنطقة وهو - كما تقول بوجيه - جارنيه - ما كانت تطالب به كل الوحدات الأخرى⁽¹⁾ وفيما بعد الاستقلال كانت السنغال الغنية المتطورة هى التى حطمت اتحاد مالى تاركة السودان (مالى) الفقيرة وحدها.

اتحاد وسط إفريقيا

هذا أول وأخطر الاتحادات التى أنشئت فى إفريقيا، ولكن الأهم من ذلك أنه من الاتحادات التى تتم فى ظل ومن صنع الاستعمار - اتحادات ما قبل

1- Images Economiques, pp. 81-2.

الاستقلال. ثم هو بعد ذلك اتحاد «أبيض» أى يتم فى ظل الاستعمار السكنى. وفى هذا كله يختلف عن الاتحادات التى تمت فيما بعد فى القارة كما فى غرب إفريقيا مثلاً.

وقد بدأ الاتحاد فى ١٩٥٣ شاملاً الروديسيتين ونياسالند وهى وحدات كانت تتباين فى حيثتها الاستعمارية : فروديسيا الجنوبية مستعمرة، بينما كانت روديسيا الشمالية ونياسالند محميتين. ولكن للاتحاد قبل ذلك تاريخاً طويلاً معقداً بدأ منذ الحرب الكبرى الأولى حين اقترحت المصالح والاحتكارات البريطانية توحيد الروديسيتين سهيلاً للاستثمار وتوفيراً فى الإدارة. ثم اقترح فى حين ما أن تضم إليهما أيضاً نياسالند وكينيا وأوغنده^(١). ومنذ البدايه عارض الإفريقيون، فى كل وحدة اقترحت، هذه المشروعات.

كذلك كان فقر الوحدتين الأخرين بالقياس إلى روديسيا الجنوبية عقبة أخرى، لم تزل إلا بعد اكتشاف مناجم النحاس الضخمة فى روديسيا الشمالية مما خلق بعضاً من التوازن فى القوة والثروة بين الروديسيتين^(٢) وأزال مخاوف البيض فى روديسيا الشمالية من سيطرة نفوذ البيض فى روديسيا الجنوبية على الاتحاد. وفى الخمسينيات كانت قوة وضغط مصالح المستعمرين البيض فى الروديسيتين قد اشتدت بما فيه الكفاية لتفرض الاتحاد فى ١٩٥٣ رغم معارضة الأهالى.

1- Statesman's Year-Book, 1963.

2- Kimble. Tropical Africa, p. 251.

والمبررات المعلنة للاتحاد هي مزاياه الواضحة : فالوحدات الثلاث متلاصقة جغرافيا، متشابهة مناخيا، متكاملة اقتصاديا. فأما جغرافيا فالاتحاد يأخذ شكل زهرة ثلاثية الأوراق تقريبا ويمتد من اللمبوهو جنوبا حتى منابع الكنفرو شمالا، شاملا الجزء الأكبر من حوض الزمبيزي عدا منابرة العليا في أنجولا ومصبه في موزمبيق. وأما مناخيا فأغلبه يقع في خط الهضاب العليا ذات الحرارة المعتدلة. وأما اقتصاديا فإن روديسيا الجنوبية هي التي تملك رءوس الأموال والخبرة الاقتصادية والصناعية والقوة المحركة، ولكن يميزها المواد الخام الكافية والأيدي العاملة. هذا بينما تملك روديسيا الشمالية الموارد المعدنية السخية التي لا تجد رأس المال الكافي لتنميتها والأيدي العاملة لاستثمارها. وأخيرا فإن نياسلند ليست إلا خزان عمل لا تملك المال أو الخام. ومن هنا فالتكامل واضح : روديسيا الجنوبية برأسمالها هي الرأس، وروديسيا الشمالية بخامها هي الجسم، ونياسلند بعملها هي الأطراف.

هكذا كانت تبدو صورة الاتحاد منطقية للغاية - لكن إلى أن نعتبر العامل السكاني. فالوحدات الثلاث وإن تفاوتت جدا في المساحة والكثافة فإنها تكاد تتعادل في مجموع السكان، ولكن الاختلاف إنما يأتي من نوع السكان

السكان ١٩٥٦ (١)

المساحة بالميل الأرييون الإفريقيون الأجناس الأخرى المجموع

روديسيا الشمالية ٢٨٧,٦٤٠ ٧٤,٠٠٠ ٢,١٩٠,٠٠٠ ٧,٧٠٠ ٢,٢٧١,٧٠٠

روديسيا الجنوبية ١٥٠,٢٢٢ ٢٠٠,٠٠٠ ٢,٢٨٠,٠٠٠ ١٤,٠٠٠ ٢,٥٩٤,٠٠٠

نياسالاند ٤٩,٠٠٠ ٧,٩٠٠ ٢,٦٦٠,٠٠٠ ١٠,٨٠٠ ٢,٦٧٨,٧٠٠

فالبعض يتركزون في روديسيا الجنوبية حيث يسيطرون سيطرة كاملة على الاقتصاد، ويمارسون نوعا من التفرقة العنصرية وصف بأنه أسوأ مما في الاتحاد جنوب إفريقيا. وقوتهم أقل بكثير في روديسيا الشمالية، بينما تخرج نياسالاند تماما من نطاق الاستعمار السكنى. وقد حاولت بريطانيا التخدير بسياسة «المشاركة» التي تجمع بين العناصر المتعددة في الحكم باعتبارها «سياسة غير عنصرية في مجتمع متعدد الأجناس». ولوحت بأن الاتحاد ضرورى كسد يمنع توسع إمبراطورية اتحاد جنوب إفريقيا الإيدولوجية والاقتصادية نحو الشمال، وأنه بغير الاتحاد فإن أول أزمة اقتصادية قد تدفع بروديسيا الجنوبية إلى الاتحاد السياسى مع جنوب إفريقيا^(١).

1- Monica Cole, "Rhodesian Economy etc" p. 17.

2- Kimble. loc, cit.

ولكن سرعان ما انكشف شرك المشاركة التي على أحسن تقدير لا تسوى بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء. وأصبح معنى الاتحاد فى الحقيقة هو تعميم للسيطرة والعنصرية البيضاء من روديسيا الجنوبية إلى الوجدتين الآخرين، وضياح كل أمل للوطنيين فى التحرير إلى الأبد. ولهذا نار الوطنيون على الاتحاد الذى تحول إلى ملحمة دموية. وطالبوا أولاً بالأغلبية الدستورية المطلقة، والاستقلال التام فى شكل دومنيون، مع حرية الوجدات فى الانسحاب من الاتحاد. وهذا معناه نهاية السيطرة البيضاء نهائياً. ولذا عارض البيض بكل عنف وأخذوا يهددون سواء فى روديسيا الجنوبية أو الشمالية بالانفصال كلية عن بريطانيا وتكوين دولة مستقلة بيضاء منهما معاً.

وفى وسط هذا التناقض، تعددت الحلول المقترحة، وسيلاحظ أنها كلها تهدف إلى المحافظة على سيطرة البيض فاقترح. أن تخرج نياسالند من الاتحاد باعتبارها «دولة سوداء» تماماً لتكون غانا أخرى أو تنضم إلى اتحاد شرق إفريقيا مستقبلاً، بينما تكون الروديسيان وحدة مستقلة، وهو ما ظل يرفضه الوطنيون فى الروديسيين بإصرار. وأقترح أن تتحد نياسالند مع روديسيا الشمالية معاً فى دولة إفريقية، بينما تستقل روديسيا الجنوبية، وهذا ما رفضه كل من الوطنيين والبيض فى روديسيا الشمالية، كما رفضه البيض فى روديسيا الجنوبية. لأنه يحرمهم من موارد وخامات روديسيا الشمالية.

وبينما أخذ الاستعمار يتقل من حل وسط آخر أشد التواءاً والتفافاً، استطاع المد التحريرى بصلاحة أن يقلب الموقف كلية، فانتزعت نياسالند

استقلالها كاملاً تحت اسم ملاوي، ولم تلبث روديسيا الشمالية بمد كفاح أمد مرارة أن تنتزع هي الأخرى استقلالها التام تحت اسم زامبيا. وعند هذا الحد تحطم الاتحاد رسمياً في ليل آخر ١٩٦٣، بمد حياة استمرت عشر سنوات بالضبط، كان أغلبها دورة احتضار لم تكن تنتظر - كما عبر كاوندنا - إلا «تصريح الدفن»! ولعل الدرس الذي تعلمه تجربة الاتحاد هو أن الاتحادات الإقليمية التي تصنع في ظل الاستعمار لا يمكن أن تكون مخلوقاً سويها طبيعياً وأنها إنما تولد ميتة لا تنشر إلا لتقبر.

شرق إفريقيا

شرق إفريقيا من الأقاليم الجغرافية المرشحة لاتحاد سياسي يبدو طبيعياً. فهو يستمد وحدته من سيادة هضبة عالية مستمرة تستقطب توجيهها وسكاناً حول البحيرات ويتحدد إطارها بالأخدود. وقد يرى البعض الآخر أن النصف الشمالي من تنجانيقا وحده هو الذي يرتبط إيكولوجياً واقتصادياً بكل من كينيا وأوغندا. كذلك لا شك أن رواندا وبوروندي جزء طبيعي من تنجانيقا.

وقد كانت بريطانيا تطمح في خلق اتحاد شرق إفريقيا من وحدته الثلاث رغم اختلاف حيثياتها السياسية ما بين محمية (أوغندا) ومستعمرة (كينيا) ووصاية (تنجانيقا). وكانت سلطة East Africa High commission (١٩٤٨) خطوة نحو ذلك جعلت من شرق إفريقيا كله في الواقع منطقة سوق مشتركة Common Market Area ووحدت بين مصالحه المشتركة في النقل

ويرى الكثيرون أن مستقبل أوغندة بالذات رهن بمستقبل كينيا، وأنه لاغنى لأوغندة عن الارتباط بكينيا لأنها المخرج الوحيد لها. ولكن مشكلة بوغندة كانت تعقد موقف أوغندة فهم - الذين كانوا يطالبون بالاستقلال التام عن أوغندة نفسها - رفضوا طبعاً أن تندمج أوغندة في اتحاد أكبر يزدادون فيه ضآلة وغمراً. وفيما عدا هذا فإن مشروع الاتحاد في ظل الاستعمار كان مرفوضاً من الوطنيين في بقية وحدات شرق إفريقيا لأنه فقط إنما ينشر سيطرة البيض في كينيا على بقية الوحدات. ولهذا كان رد الفعل تطلعات أخرى خارج شرق إفريقيا.

فنادى بعض الوطنيين في أوغندة بأن أفضل رد مضاد للمشروع هو الارتباط بدول النيل السودان ومصر - ولكن هذا يضاعف مشكلة الموقع الداخلى كما أن الاقتراح فاقد لأساس الوحدة البشرية. ومن الناحية الأخرى كان اتحاد وسط إفريقيا يخشى دائماً المحاولات الوطنية في نياسالند وروديسيا الشمالية للخروج منه والاتحاد مع تنجانيقا لكي تكون المخرج إلى البحر. والآن وقد استقلت تنجانيقا ونياسالند لم تستبعد تماماً الاحتمالات في اتحادهما لأن نياسالند الداخلية الفقيرة الصغيرة مساحة الكثيفة سكاناً لن تستطيع أن تستمر مستقلة عن عضو آخر مثل تنجانيقا المترامية البكر التي تعاني من نقض السكان.

1- Kirby. pp. 68-83.

وقد كان هناك في حين ما قبل الاستقلال اقتراح وطني بإنشاء اتحاد من وحدات شرق إفريقيا الثلاث ونياسالند وروديسيا الشمالية. بل مده البعض ليشمل إلى جانب ذلك روديسيا الجنوبية نفسها والمحميات الثلاث بتشوانالند وباسوتولند وسوازي لند (١). كذلك ظهرت في سنوات ما بعد الاستقلال دعوة تكوين اتحاد يضم وحدات شرق إفريقيا الأربع مع الصومال وإثيوبيا. وقالت إثيوبيا رسمياً إن شكلها الدستوري - الملكي - لا يمنع مثل هذا الاتحاد (١). والحقيقة العلمية التي يجب أن نقرها، موضوعياً، هي أن الدعوة إلى اتحاد شرق إفريقيا مع الصومال وإثيوبيا يقصد بها البعض الهرب من مشكلات أخرى إقليمية أو قومية. فكينيا ترحب بها لتتخلص من مطالبة الصومال بصومالها الكينية، وإثيوبيا تريد بها لكي تتفادي مطالب الصومال أيضاً بصومالها الحبشى، وتحقيقاً أيضاً لأهدافها التوسعية المعروفة في القرن الإفريقي^(١)

وهنا نلاحظ أن احتمالات الاتحادات هنا في شرق ووسط إفريقيا احتمالات متميعة مشتتة وأحياناً متعارضة ولا تلتزم توجيه المنطق الجغرافي بالضرورة. والسبب في هذا كان عنصر القلقلة والاضطراب المزمع الذي وتر الحياة هنا طويلاً، ونمى به الاستعمار السكنى.

لهذا فإنه مع تصفية الموقف المعقد في كينيا ووصولها إلى الاستقلال بدأ مشروع اتحاد شرق إفريقيا يأخذ فرصة جديدة. فأعلن معظم زعماء المنطقة موافقتهم على مشروع اتحاد فيدرالى يضم الوحدات الثلاث (بما فيها زنجبار)

1- Drysdale, Somali Dispute, pp. 116-120.

ونياساند إن أرادت. وبهذا تتكون وحدة قوية الاقتصاد متكاملة المصالح مساحتها نحو ثلاثي مليون ميل، وسكانها أكثر من ٢٠ مليوناً، يكون لها وزنها السياسي في المجتمع الدولي، وتشكل قوة تحررية ضاغطة ضد بقايا الاستعمار في الجنوب، وتقف حاجزاً من بعيد أمام وباء الإيديولوجية العنصرية الزاحف من جنوب إفريقيا.

هذا وقد أخذت احتمالات اتحاد شرق إفريقيا صورة جديدة اقترحتها بريطانيا في آخر المراحل التي سبقت التحرير كحل لمشاكل الانفصاليات القبلية التي تهدد كل وحدة من وحدات الاتحاد المزمع. فهي لم تمد تدعو إلى اتحاد بين الوحدات الأربع الحالية كما هي، وإنما بعد إعادة تقسيم لها جديد يجعلها ٦ وحدات هي بوغندا كوحدة بذاتها، ثم بقية أقاليم أوغندا كوحدة ثانية، الأبالوهيا بشقيها في أوغندا وكينيا كوحدة ثالثة، ثم المازاي بشرطها في كينيا وتنجانيقا كوحدة رابعة، وساحل كينيا المتعرب كالوحدة الخامسة، وأخيراً وسط كينيا المتبقى كالوحدة السادسة. وسيلاحظ على الفور أن هذا التخطيط الذي يقوم على أسس قبلية ضيقة كان محاولة مبطنة للتمزيق أكثر منه للتوحيد.

ولكن التحرير لم يلبث أن كسح هذا وذاك، ليبدأ الاتحاد -إذا ما شاء - على أسس حرة سليمة. وبالفعل بدأ الاتجاه إلى الاتحاد بدخول كل من زنبار وتنجانيقا في اتحاد فيدرالي في ١٩٦٣ تحت اسم تانجبار أولاً ثم تانزانيا بعد ذلك. وبهذا بدأ التوحيد بكبرى وصغرى وحدات شرق إفريقيا. والواقع أن زنبار لا تزيد أصلاً جغرافياً عن أن تكون جزءاً طبيعياً من الجهة الساحلية لتنجانيقا.

وبهذا تكون تانزانيا هي النواة الأولى في الاتحاد الإقليمي لا في شرق إفريقيا وحدها. وإنما في إفريقيا الجنوبية كلها بعد التحرير.

مشروع اتحاد دول إفريقيا اللاتينية

من مشاريع الاتحاد الإقليمية مشروع «اتحاد دول إفريقيا اللاتينية» الذي كان يدعو إليه الكنفو «الفرنسي» منذ سنوات قبل الاستقلال وحواليه، ليشمل دول إفريقيا الفرنسية الاستوائية السابقة الأربعة. تشاد، جابون، إفريقيا الوسطى، الكنفو (الفرنسي)، بالإضافة إلى رواندا - أوروغواي والكنفو (البلجيكي) وشمال أنجولا. وواضح أن الأساس في الجمع بين هذه الوحدات الأشدات هو التبعية الاستعمارية السابقة - التبعية اللاتينية.

ومثل هذه المساحة الهائلة التي لا يجمع بينها إلا هذا الرابط الشكلي تمتد نحواً من ٢٥٠٠ ميل من حدود ليبيا إلى حدود جنوب غرب إفريقيا، وتترامى ما بين المدارين تماماً، وتبدأ من صحراء في الشمال إلى صحراء في الجنوب عبر قطاع كامل من الأنواع والنطاقات الطبيعية المناخية - النباتية! مثل هذه المساحة لا يمكن أن تفهم جيولوجياً إلا على أنها منطقة «فضلة» بين العالم العربي في جهة، وغرب إفريقيا في جهة وشرق ووسط إفريقيا البريطاني في جهة ثالثة. وبهذا فليس وراءها أي منطلق جغرافي حقيقي. ولهذا أيضاً لم يكن غريباً أن يخفى المشروع بعد ظهوره ليستقر في سلة مهملات القارة السياسية.

اتحاد سنغيبيا

من مشاريع الاتحادات الإقليمية التي اقترحت منذ وقت مبكر وتلقى رواجاً وقبولاً في القارة اتحاد سنغيبيا. ومن الواضح أن غمبيا ليست إلا جزءاً من جميع الوجوه - إلا السياسية البحتة - من السنغال. ومن قديم أدرك الاستعمار ذلك، فحاولت فرنسا أن تتبادل، في مقايضة إقليمية تبدو كالصفقة المشبوهة، صومالها الفرنسي مع إنجلترا بإسفينها في غمبيا. ومنذ استقلت السنغال لم تنقطع الاتصالات مع بريطانيا، التي ظلت مسيطرة على غمبيا، بشأن التوحيد في صورة ما. والآن وقد تحررت غمبيا، أصبح الباب مفتوحاً أمام وحدة من أكثر الوحدات الإقليمية في إفريقيا منطقية وضرورية معاً.

الوحدة العربية

مرة أخرى يتفرد العالم العربي في إفريقيا في موضوع الوحدة. فهنا فقط لا نجد الوحدة دعوة خلق، ولكن دعوة بعث. فقد كانت إفريقيا العربية - كجزء من العالم العربي - موحدة سياسياً بالفعل، والقرون، وحتى تحت الاستعمار التركي، ولم تنفصل إلا على يد الاستعمار الإقليمية في إفريقيا، وكذلك ولذلك هي أكثرها غرابة من حيث أنها لم تتحقق للآن. ومن الصعب أن نجد في العالم منطقة لها مؤهلات الوحدة مثلما للعالم العربي. فهناك التجانس البشري واللغوي والديني، وثمة التاريخ المشترك والحضارة المتجانسة والاتصال الأرضي والامتداد المتصل.

ولكن من الناحية الأخرى ليس في العالم أمة في عدد العرب سكانياً تشغل مساحة أرضية مثلما يشغل العالم العربي. ففي رأينا أن نقطة الضعف الوحيدة والحقيقة في الوحدة العربية هي الامتداد الشاسع. ولذا فإن كل دعاوى توسعية ومطالب إقليمية لدولة من الدول العربية حالياً خارج العالم العربي تبعدنا أكثر وأكثر عن إمكانية تحقيق الوحدة. على أن من حسن الحظ أن تطور المواصفات الحديثة عامل اختزال خطير لهذا الامتداد ومصحح.

وهناك مدرستان من الرأي في شكل الوحدة. إما وحدة كاملة أو اتحاد قوى. وقد بتنا أميل إلى الاتجاه الأخير لا لسبب سوى عامل الامتداد والمساحة الذي أثبتت التجربة أنه لا يمكن إهماله. وعلى العموم فهناك مدرسة ترى أن تتم الوحدة العربية على درجات. وذلك باتحادات إقليمية صغيرة يمكن أن تكون من نوع الوحدة الثامنة أولاً ثم تتجمع هذه الاتحادات في اتحاد فيدرالي عربي عام^(١). ومن وحدات الدرجة الأولى تلك يمكن أن نذكر حالتين في إفريقيا العربية : وادي النيل، والمغرب الكبير.

فأما وحدة وادي النيل من مصر والسودان فقط ظلت أمراً واقعاً أكثر من قرن وربع قرن، وإن يكن في ظل الاستعمارين التركي والبريطاني على التوالي. وهنا نلاحظ أن مصر هي الدولة العربية التي دخلت في الفترة الحديثة في وحدة مع دولتين عربيتين آخرين، واحدة في إفريقيا (السودان) والثانية في آسيا (سوريا).

١- جمال حبلان. دراسات في العالم العربي. القاهرة، ١٩٥٩، ص ٦١-٦٢.

أما المغرب الكبير فدعوة قديمة في وحدة جغرافية شبه تاريخية تعد من أوضح ما في القارة ومن أشدها تبلوراً - «جزيرة المغرب» . ولكنها كان لابد أن تنتظر تمام استقلالها خاصة الجزائر. وقد أعلن قادة وحداتها جميعاً ارتباطهم بالمشروع.

إعادة التخطيط السياسي لإفريقيا

سؤال أخير لابد أن يثار الآن : هل تكفي هذه الاتحادات الإقليمية كحل لمشاكل الإرث السياسي الاستعماري في القارة ؟ أيمكن أن تعد منطقية وسليمة جغرافياً ؟ وإلى أى حد تتكامل فيما بينها ؟ لابد أنه قد اتضح الآن أن معظم الاتحادات، ما كان منها وما سيكون. هي بصرف النظر عن ضوابطها الأجنبية ما ظهر منها وما بطن، لا تمثل عملية تخطيط شامل متكامل، بل هي ترفيمات جزئية بالقطاعي مبتسرة مترددة، وذلك حين لا تكون عملية عشوائية بحثة أو انتهازية بوضوح. وهي في أغلبها يعوزها المنطق الجغرافي الرشيد كثيراً - بدليل تبيع حدود وامتداد بعض الاتحادات المقترحة وجنوحها مرة في هذا الاتجاه ومرة في ذلك.

ولهذا فنحن بحاجة إلى عملية تخطيط جريئة بكر، نقطة الابتداء فيها هي حقائق الطبيعة والإنسان، ونقطة الانتهاء هي خلق الدولة القومية الحديثة

المتزنة. نحن بحاجة إلى عملية عضوية متكاملة تستقل عن الهيكل السياسي المتهاافت الحالى. ومثل هذه العملية لن يقوم ولا يمكن أن يقوم بها إلا جغرافيون إفرقييون. وليس من الضرورى أن تقدم خطة نهائية مفصلة، فكل التخطيط ليس إلا استراتيجية المستقبل لا تكتيكه، وإنما ينبغي أن نضع الأسس العلمية الأولية لإعادة التخطيط السياسى للقارة ونحدد على ضوءها تصميماً سياسياً جديداً قابلاً للتعديل والمناقشة.

ونحن نختم دراستنا للجغرافيا السياسية لقارتنا بهذه المحاولة التى تعد بمثابة تمرينات فى الجغرافيا السياسية التطبيقية وتجربة فى التخطيط السياسى باعتبارها جزءاً من التخطيط القومى والإقليمى. وبطبيعة الحال لن تكون مثل هذه الخطط الجديدة ملزمة لاحد ولا نهاية صارمة، ولكنها يمكن أن تكون عامة صالحة ليتدارسها فى جو علمى أهناء القارة من ساسة وعلماء. لكى يصلوا إلى التخطيط الأمثل «لقارة الشنوذ السياسى».

وبطبيعة الحال كذلك لا يمكن أن نطمع هذه الخطة فى أكثر من حدود تقريبية عامة جداً تحتاج - إذا ما ووفق عليها مبدئياً - إلى دراسات تفصيلية وحفلية دقيقة مستفضية جداً لكل شبر منها، دراسات تدخل فى نطاق الجغرافيا الميكروسكوبية. سواء للمظاهر الطبيعية أو الإنتاجية أو البشرية من قبائل أو هجرات وميول وثقافات .. الخ. فإذا كانت مراحل وضع الحدود السياسية ثلاثاً هى التقسيم الإقليمى ثم تعيين التخوم ثم تحديد الحدود⁽¹⁾ فإننا لا يمكن

1- Arthur R. Hall. Boundaries in International Relations, in World Political Geog., ed. Piercy & Fifield, p. 519.

أن تتقدم هنا عن المرحلة الأولى إلى الثانية إلا بالكاد. وينبغي أن نوضح أن المقصود بالوحدات الجديدة دول موحدة لا اتحادية، ويمكن فيما بعد أن تندمج بعضها في دول اتحادية أكبر. وسنقسم هذا البرنامج العملي إلى عنصرين : أسس إعادة التخطيط، وهيكل الخطة الجديدة.

أسس إعادة التخطيط

والسؤال الأول: ما الأسس والمبادئ الكبرى التي تبنى عليها الخطة ؟ يمكننا أن نميز منها ستة هي: التخطيط الحر، واعتدال الأحجام، والقوة الاقتصادية، والتكافؤ المادى، والتجانس البشرى، وحرية الخروج. وقد لا يكون مفر من أن تتعارض هذه الأسس أحياناً، ولهذا لا بد من التنسيق بينها في كل حالة على حدة، وتغليب بعضها على البعض الآخر بحسب كل حالة.

١ - حدود جديدة. كل ما تم في القارة وما اقترح لها من اتحادات لا يزيد عن عملية ضم وحدات قائمة، وذلك بحدودها الحالية كما هي. فالوحدات الراهنة «أقاصم حديدية» مسبقة تظل تقيد الهيكل السياسى للقارة. وما دمتنا قد رأينا أن الرقع السياسية وحدودها القائمة هي غالباً أبعد شئ عن الطبيعة، فلا بد ان تبدأ إعادة التخطيط من صفحة بيضاء *tabula rasa* متحررة من مطاردة شبح الماضى الاستعمارى.

وليس معنى هذا أننا دائماً نتعمد أن نهمل الحدود التالية، فأجزاء منها لا شك صالحة - على الأقل بقانون الصدفة أو صالحة بمد تعديل قليل، وأجزاء أخرى اكتسبت قيمة تاريخية. وأصبحت ضوابط سياسية في ذاتها. ولكن هذا ليس إلا الشذوذ الذي لا ينفي القاعدة. ويقدر الإمكان ينبغى لحدود وحدتنا الجديدة أن تكون طبيعية، أى أن تستفيد من فواصل الطبيعة الكبرى سواء فى سطح الأرض أو فى توزيعات الإنسان. ومع ذلك لا بد أن نعترف بأن قدراً منها لن يكون اصطناعياً كما فى الرقع الصحراوية، وهنا لا داعى لتعرجات كثيرة لا مبرر لها.

٢ - أحجام معتدلة. إذا كانت إعادة التخطيط هى فى ذاتها احتجاجاً على التفتت الذرى والبلقنة الحالية فإن الأجرام المعتدلة مبدأ متأصل فى فكرة إعادة التخطيط، فالإفراط فى الأحجام والمساحات لا يخلق إلا دولة مفككة ميكانيكياً (المواصلات والطرق) وكيميائياً (التناثر البشرى). ولهذا فلا بد أن نراعى الاعتدال فى أبعاد الوحدات الجديدة المساحية وأوزانها السكانية.

وقد لا يكون مجال لخوف فى إفريقيا من الإفراط السكانى، ولكن الخوف هو من الإفراط المساحى. وثمة أيضاً التناقض المتأصل بين الحجم الأمثل والمساحة المثلى فى إفريقيا. ومع ذلك فىنبغى ألا ننسى أننا نخطط للمستقبل المدى البعيد، ولا بد أن نحسب حساباً للتطورات والتحسينات المحتملة فى وسائل النقل وفى نمو للسكان.

٣ - وحدات حية. ينبغي أن تضمن الخطة لكل وحدة جديدة كياناً اقتصادياً سليماً وموارد طبيعية وبشرية فعالة. ولهذا ينبغي بقدر الإمكان أن تضم الرقعة الجديدة أكثر من نوع واحد من الأقاليم الطبيعية والمناخية والنباتية حتى تضمن تنوع الموارد. وقد لا يكون من السهل دائماً تقدير الإمكانيات potentials الكامنة ومفاجآت الرصيد المعدنى. ولكن على الأقل ينبغي أن نضمن للوحدة الجديدة نواة بشرية صلبة من المعمور الغنى لتكون القطب أو القلب الاقتصادى، وكذلك عاصمة مركزية جديدة نشطة.

كذلك يحسن حين تتواقع الوحدة السياسية الجديدة مع الجزء الأكبر من وحدة طبيعية رئيسية أن تضمها يرمتها إن لم يتعارض هذا مع الاعتبارات والشروط الأخرى. فأحواض الأنهار المعقولة المساحة يحسن ألا تمزق بين أكثر من وحدة. أما إذا ترامت مساحتها جداً فلا مفر من تقسيمها بين أكثر من وحدة سياسية، ومن أن تغلب الوحدات البشرية المتجانسة داخلها على اعتبار الوحدة الطبيعية المتكاملة.

٤ - وحدات متكافئة. ينبغي بقدر الإمكان أن نضمن توازناً ومساواة معقولة فى أحجام وأجرام وثروات الوحدات الجديدة. وإذا كنا قد اتفقنا أصلاً على توفير وحدات معتدلة الحجم بدرجة تجعلها صالحة للبقاء المتزن وتمنحها الكيان المستقل، فإن من الضروري ألا تتفاوت الوحدات المختلفة أكثر مما ينبغي أو مما تحتمه الملائمات الطبيعية،

وينبغي ألا تطفى وحدة طغياناً شديداً على ماعداها - خاصة
الجيران - فى الموارد أو الوزن، وذلك حتى لا يتهدد الاستقرار
والتوازن السياسى. وتظهر الانحدارات الجيوبوليتيكية الصارخة
والفراغات السياسية المغرمة بالأطماع التوسعية.

٥ - وحدات متجانسة. الوحدات السياسية المتنافرة بشرياً من الداخل
وحدات مفككة خطيرة مهما توافر فيها من المواصفات المثالية
الأخرى. ولهذا ينبغي أن نراعى بقدر المستطاع أن تكون الوحدات
الجديدة متجانسة بشرياً. سواء فى الجنس أو اللغة أو الدين أو
الحضارة. ولاهد أن نستفيد - إن أمكن - من «خطوط» الأجناس
الرئيسية وخطوط التقسيم العريضة بين المجموعات اللغوية.

وهنا نوضح أننا لاهد أن نفعل القبيلة تماماً فى هذا الصدد، بمعنى أنه
لن تكون القبيلة أو المجموعة القبلية أساساً لوحدة منفصلة. لأنها تمثل مستويات
فزية. ولهذا لا مفر من «التنافر» القبلى داخل الدولة الواحدة، ولكن لا ضمير
من هذا حيث إن الهدف هو بالضبط أن يدوب هذا التنافر ويتلاشى فى الكيان
المخطط الجديد. ولكن من الناحية الأخرى يجب ألا تسمح الوحدات الجديدة
«بالقبيلة المقسمة» مطلقاً.

كذلك لا ينبغي أن تمزق القوميات المتبلورة الحقة بين أكثر من وحدة.
وحين نجد حدوداً طبيعية ممتازة لا تتفق معها حدود وحدات بشرية متبلورة

فينبغي الاستفادة من الأولى بقدر الإمكان. ولو أدى هذا إلى الالتجاء إلى مبدأ تبادل الأقليات على جانب أو جانبي تلك الحدود لتصفية الأقليات التي تظل بمثابة زوائد دودية في الجسم السياسي تكمن لتنفجر في أى لحظة.

٦- وحدات حرة. ونعنى بذلك حرة في الخروج إلى العالم الخارجى. فينبغي بقدر الإمكان أن نتحاشى الدول الداخلية العبيسة حتى نضمن الحد الأقصى من الحيوية الاقتصادية والأدنى من الاحتكاكات السياسية. ومادامت عملية إعادة التخطيط هي عملية توسيع في الرقعة واختزال في العدد، فهذه في ذاتة سيساعد على تصفية الدول الداخلية وتصريفها، إلا حين يتعارض هذا كثيراً مع شرط المساحة المقولة أو التجانس الداخلى. وعلى العموم فلا بد ابتداء من تصفية كل الأسافين والجيوب الساحلية والداخلية تماماً. وحين يستحيل تخشى بعض دول داخلية يلزم أن نضمن لها حرية المرور في وحدات المخرج، وفي حالة الأنهار قد لا يكون هذا إلا بتدويلها.

هيكل الخطة الجديدة

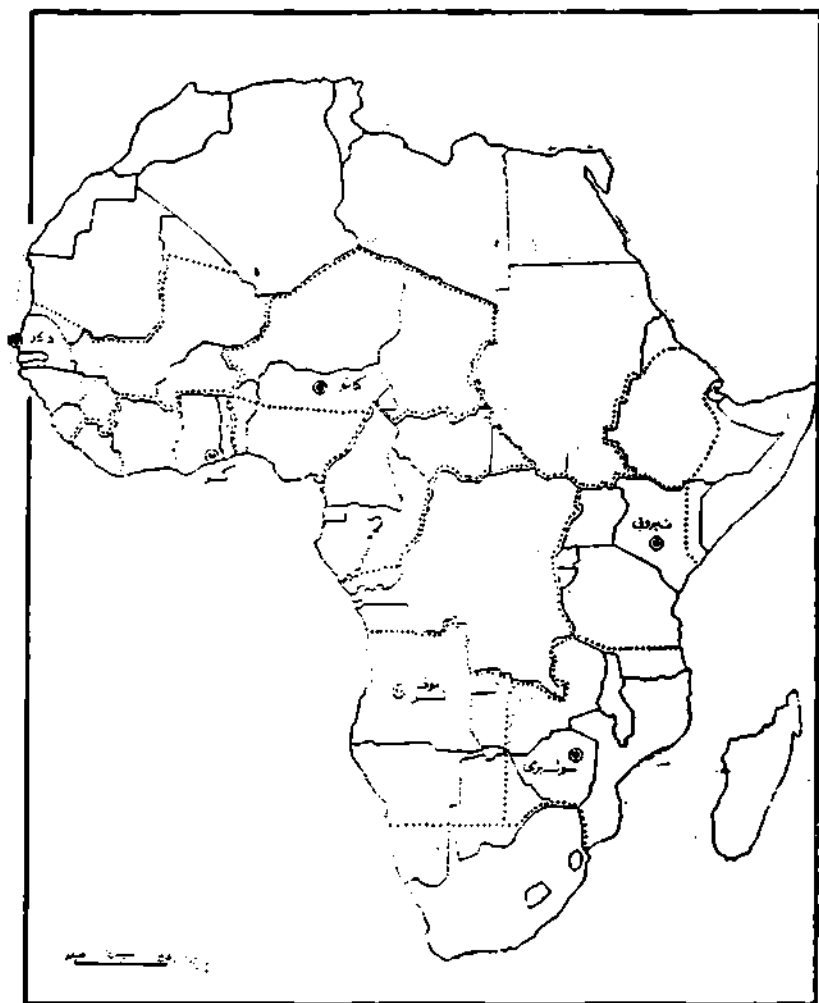
في ضوء المبادئ السابقة يمكن الآن أن نمضى في رسم الهيكل المربى للخطة الجديدة المقترحة التي تختزل عدد دول القارة من نحو ٥٠ حالياً إلى ١٢ دولة خارج العالم العربى ومدغشقر. ولن نحدد في كل حالة نوع

الدولة المقترحة سواء وحدة أو اتحاد، وإنما ستترك هذا للمستقبل. على أن يكون واضحاً أنه في حالة اختيار النظام الاتحادي في أحدها فينبغى ألا يتم على أساس بقاء الحدود السياسية الحالية كحدود الولايات الاتحادية، بل من مراجعة دقيقة متحررة لها هي الأخرى.

ولنبداً أولاً «بالدولة العربية» التي لها وضعها الخاص باعتبارها جزءاً من عالم كامل يترامى خارج القارة أيضاً، والتي لن تكون دولة إفريقية فقط، وإنما «إفريقية» كذلك، ولهذا لا يمكن أن نعالجها بتفصيل هنا. ويكفى أن نقول إن اقتسام الصحراء الكبرى بين دول الشمال ودول الجنوب أمر طبيعي لا مفر منه ولا غرابة. والمفهوم أن موريتانيا (بما فيها الصحراء الإسبانية) ينبغى أن تدخل ضمن محوى هذه الدولة التي لا يمكن إلا أن تكون اتحادية.

ومثل هذه الدولة إذا قامت فستظل مشكلتها - والتي هي سبب تعويقها حتى الآن - هي المساحة الشاسعة المترامية أكثر منها ضخامة السكان بالمقياس الإفريقي. وهذه المشكلة، رغم التجانس البشري الذي يمد شاذاً ونادراً في القارة، هي التي تفرض عليها أن تكون دولة اتحادية لا موحدة. وستحتاج هذه الولايات المتحدة العربية بشكلها الجديد إلى عاصمة اتحادية متوسطة الموقع وتعتبر تاريخياً وعاطفياً عن روح الوحدة العربية. ولا شك أن القاهرة هي العاصمة الوسطى تماماً بين المشرق والمغرب العربي.

وفي روح إعادة التخطيط العلمي يلزم إعادة النظر في حدود الدولة



شكل ٢٦ - خطوط عرضية لإمكانات إعادة التخطيط السياسي لإفريقيا
على أساس الوحدة الإقليمية.

الجديدة. فيحسن أن تمدل حدود موريتانيا الجنوبية بحيث تخرج منها مناطق الأقليات الزنجية غير المتكلمة بالعربية في أقصى الجنوب. ومن ناحية أخرى يحسن بل يجب أن تعود حدود ليبيا الجنوبية إلى ما كانت عليه حين كانت تتبع جبال تبسنى قبل تراجعها الأخير إلى الشمال، وذلك لأنها حد طبيعي جيد لا يجوز التفريط فيه في وسط رتابة الصحراء. وإذا احتاج الأمر إلى تركيز وتجميع أقبليات التبو والطوارق القليلة الموجودة في أقصى جنوب ليبيا في منطقتهم الرئيسية خارج الدولة فلا مانع من تطبيق مبدأ تبادل الأقليات.

أما في السودان. فستظل المشكلة أهدأ هي التعارض بين وحدة النيل الطبيعية والمصالح المائية التي تتمدى في امتدادها وحدة العروبة البشرية، ولن يمكن التصدي لها هنا. على أن حدود السودان مع إثيوبيا في قطاع إرتريا تحتاج إلى تعديل كبير يحسن أن يناقش مع مشاكل إثيوبيا.

فإثيوبيا ستظل دائماً دولة خلاصية. ولكن لا مفر من تقليصها لمصلحتها القومية ولمصلحة جيرانها. فإرتريا التي فرض عليها الاتحاد باسم «إثيوبيا الشمالية» تحت التاج الإثيوبي، يرفض نصف سكانها على الأقل هذه التبعية، ويختلفون أساساً عن الشعب الإثيوبي. ولكنها في نفس الوقت لا يمكن أن تعيش كدولة كاملة مستقلة لضعفها وفقرها، ولأنها لا تكون في الحقيقة قومية تاريخية متبلورة.

ولهذا فالحل الأمثل أن تقسم بين السودان وإثيوبيا، فالجزء الشمالي يود

الانضمام إلى السودان، ويمكن أن يوسع جبهة السودان البحرية الضيقة ليشمل مصوع، بينما يتدمج الجزء الجنوبي في إثيوبيا نهائياً ويصبح مخرجها البحري الدائم ومينأؤه عصب. كذلك لا بد من تراجع حدود إثيوبيا مع الصومال.

فالصومال هو على التحقيق المنطقة الوحيدة في القارة خارج العالم العربي الذى يشكل قومية متبلورة كاملة لها كل مقومات ومقدرات القومية. ودولة الصومال الكبير الموحدة هي إحدى أوليات المنطق الجغرافي في إعادة تخطيط القارة سياسياً. ولهذا ينبغي ضم الصومالات الخمس في دولة واحدة⁽¹⁾.

ومن أسفل أن هذه الدولة الواضحة الحدود والكيان سياسياً ستظل دائماً تعاني من نقط ضعفها اقتصادياً وديموغرافياً. فتظل دولة شبه صحراوية لا يزيد سكانها عن المليونين كثيراً وإن بلغت نصف المليون من الأميال المربعة مساحة. ولكن قد تتكشف فيها ثروات معدنية - البترول بالتحديد - تصحح كيانها المادى، كما يمكنها أن تستثمر موقعها في تجارة المرور لبعض الجارات فى الداخل.

إذا انتقلنا من القرن الإفريقي إلى غرب إفريقيا فس نجد أن التقسيم السياسى الحالى يأخذ محوراً يتعامد على محور الجغرافيا والتاريخ والحركة التاريخية. وإعادة التخطيط ينبغي أن تبدأ من العكس. فمشكلة نيجيريا هي حجمها الضخم بالمقياس الإفريقي ثم التنافر البشرى، ولذا فقد يكمن الحل فى

1- Church, Modern Colonization, pp. 135-140.

تقسيمها بحيث يكون الجزء الجنوبي دولة مستقلة قوامها عشرون مليوناً، ستكون دولة زنجية مسيحية - وثنية، يمكن أن تظل لاجوس عاصمة لها. وأما الشمال فيمكن أن تضم إليه جمهورية النيجر الحالية التي ليس قطاع المعمور الفعالم فيها إلا امتداداً شريطياً صرفاً لشمال نيجيريا جنسياً ودينياً ولغوياً. وبهذا تتحقق وحدة الهوسا جميعاً، وتختزل دولة داخلية صحراوية اصطناعية بحثة لاقوام لها هي النيجر الحالية.

وقد نرى أن تضم إلى هذه الدولة تشاد الحالية التي هي امتداد طبيعي وتاريخي لجمهورية النيجر، والتي ليست بأفضل منها من حيث الكيان السياسي والمادى. وهكذا نجتمع معاً مجموعات قبلية أقارب فتتحقق وحدة الجزء الأكبر من الفولا مثلاً. ويمكن أن يكون مجرى نهر النيجر ورافده بنوى هو الحد السياسي بين الدولتين الجديدتين - وليكن اسمها النيجر في الشمال ونيجيريا في الجنوب. وستكون الدولة الشمالية دولة إسلامية قوامها أكثر من ٣٠ مليون نسمة.

وإذا كانت الدولة الشمالية بهذا أكثر عدداً نوعاً وأوسع مساحة بكثير من الدولة الجنوبية، فإن هذه الأخيرة ستكون غنية بحاصلاتها المدارية الثمينة، ولو أن الشمالية يمكن أن تعتمد على القطن كأساس. ويمكن أن تعطى كانوا لهذه الدولة الجديدة عاصمة مركزية وتاريخية وفعالة معاً. ونقطة الضعف الوحيدة في الدولة الشمالية هو الموقع الداخلى، وسنرى أن هذه ستكون الدولة الداخلية الوحيدة في القارة بحسب مشروع خطتنا.

ونحن لا نرى مفراً منها ولا بديلاً - في هذا الجزء من القارة الذي هو أشدها تساعاً - إلا عوداً إلى الوحدات السياسية الخلاسية المتنافرة، وهي المشكلة التي تثل كيان نيجيريا الحالية وغيرها. ولهذا يحسن أن ينص على تدويل الملاحة في النيجر ضمناً لخروج هذه الدولة الداخلية إلى البحر.

أما إلى الشرق من نيجيريا فالاقترح هو أن تضم جمهوريات إفريقيا الوسطى والكمرون والكنغو (برازافيل) والجابون (بما فيه جيب ريوموني) في دولة واحدة قوامها ٦ - ٧ مليون نسمة. وهذه المنطقة في مجموعها متجانسة جنسياً ودينياً. وينبغي أن تسوى حدودها مع نيجيريا بحيث تكون قمم سلسلة الكمرون هي الحد السياسي، كما تعدل الحدود الجنوبية مع الكونغو (ليوبولدفيل) بما يكفل مخرجاً بحرياً معقولاً للأخيرة. ولن يكون من الصعب إيجاد أسم قومي لها - ربما الكمرون - والاتفاق على عاصمتها من بين العواصم الحالية.

أما إلى الغرب من نيجيريا فالوضع الذي يقترح نفسه هو أن تضم داهومي وتوجو وغانا وساحل العاج وليبيريا وسيراليون وكذلك النصف الجنوبي من الفولتا في دولة واحدة لا مانع من أن تسمى غانا. ومجموع السكان يصل إلى أكثر من ١٨ مليوناً. وبهذا تقف كند معقول بجوار نيجيريا الجنوبية، بل إنها ستكون من أغنى وحدات القارة طبيعياً بمواردها المدارية ومعادنها الشمسية.

ولن تصل هذه الدولة إلى نهر النيجر، ولكنها ستضمن وحدة حوض

الفولتا كاملاً، وستمتاز بالتجانس طبيعياً وجنسياً ودينياً إلى حد بعيد، وتختفى منها ظاهرة القبائل المقسمة، كما تلتفى تمزيقاً سياسياً مفتعلاً وكيانات مصطنعة تماماً، وستتمتع بجهة بحرية واسعة بها كثير من الموانئ الممتازة، ويمكن أن تبني أكرا عاصمة لها جيمعاً نظراً لوسط موقعها ونموها المكتسب.

بعد هذا يمكن أن تصور دولة أخرى جديدة في غرب القارة تجمع مالي والسنغال (مضافاً إليها أقصى جنوب موريتانيا) وغينيا وغينيا البرتغالية وغينيا والنصف الشمالي من الفولتا العليا. ومجموع هذه الدولة الموحدة سيبلغ نحو ١٢ مليون نسمة. وستكون دولة سافانا أساساً مع هامش صحراوي في الشمال، محورها الاقتصادي نهرا السنغال والنيجر الأعلى والأوسط. وتصفى بذلك مشاكل الوحدات الصحراوية الفقيرة أو الداخلية الحبيسة أو الأسافين الساحلية الطفيلية. أما بشرياً فالتجانس سيميز هذه الوحدة : فجنسياً يسودها العنصر الزنجي المتأثر بمورثات حامية شمالية، وثقافياً ستكون دولة إسلامية أساساً إن لم يكن إطلاقاً.

ويمكن للدولة الجديدة أن تحتفظ بتسمية مالي باعتبارها رمزاً تاريخياً وقومياً، كما أن العاصمة يمكن أن تكون داكار أكثر من غيرها، وذلك لأهميتها المكتسبة بينما يمكن تنمية بالورست - تحت اسم وطني جديد- إلى ميناء هامة للإفادة من ميزات ملاحية الجامبيا الذي يعد من أمثل أنهار غرب القارة لهذا الغرض.

وقبل أن نغادر غرب إفريقيا لابد أن يكون قد اتضح أن التخطيط المقترح يتبع أولاً المحاور الجغرافية والتاريخية والبشرية ولا يعتمد عليها. وإذا كان هذا يحل مشاكل التجانس البشري، فإنه يخلق مشكلة المواصلات لاسيما في الوحدات الكبرى المترامية كالنيجر الشمالية المقترحة ومالي الجديدة. ولكن هذه في الحقيقة هي مشكلة إفريقيا بعامة باعتبارها قارة مترامية الأبعاد. كذلك سيلاحظ أن هذه الاقتراحات قد أوجدت دولتين إسلاميتين كاملتين تقعان بين العالم العربي في الشمال ودول الساحل المسيحية - الوثنية في الجنوب.

فهل يوقف هذا زحف وانتشار الإسلام والتبشير به في هذه المناطق، ويجمد النمط الديني الحالي فيها ؟ قد يبدو لأول وهلة أنه قد يفعل، ولكن الواقع أن الدول غير الإسلامية في الجنوب لازالت تشمل أقلية إسلامية هامة يمكن أن تظل نواة لحمل الرسالة ونشر العقيدة.

أما في النصف الجنوبي من القارة فمن المعقول أن يكون شرق إفريقيا دولة واحدة تضم كينيا وأوغنده وتانزانيا ورواندا وبوروندي. وبذلك تضم نحو ٢٦ مليون نسمة أي تصبح من وحدات القارة الكبرى. على أنه لابد أن يستبعد من هذه الدولة الصومال الكيني (١٠٠ ألف نسمة) كما يحسن بتر الجنوب الأقصى من تنجانيقا لأنه أقرب إلى موزمبيق موقعا وطبيعياً وبشرياً، ويمكن للحدود هنا أن تتجه من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة روكوا إلى نهر روفيجي. وبهذا تصبح الحدود الغربية لهذه الدولة الجديدة مؤلفة من سلسلة من البحيرات الأخدودية ابتداء من رودلف حتى روكوا ويصبح الأخدود حداً سياسياً كاملاً

كما تصبح الدولة «دولة البحيرات» بامتياز.

ومثل هذه الرقعة ستمتاز بالتجانس فى السطح والمناخ والنبات كثيراً، وأهم من ذلك فى السكان. وستحل مشاكل القبائل الممزقة والوحدات الداخلية. وهى لن تكون دولة غنية فى المعادن، ولكنها ستكون غنية بمحاصيل قيمة وإمكانات هيدرولوجية وفيرة ويمكن أن تكون نيروى لتوسط موقعها وتمدل مناخها العاصمة، بينما تكون دار السلام الميناء الأولى (وزنجبار ميناء خارجية لها out - port). هذا مع ملاحظة أن تنجانيقا تتطلع فيما يقال ويدور إلى أن تكون موسى هى العاصمة لمثل هذه الوحدة.

والى الغرب من دولة شرق إفريقيا لن ينال الكنفو إلا تعديلات - إضافات - ثانوية. فإنه يضم كابندا أولاً، وكذلك الشريط الجنوبي الأقصى من الكنفو (الفرنسى) ثم يضاف إليه من الناحية المقابلة شريط مماثل من شمال أنجولا وهو قطاع غير منتج فى أنجولا حالياً. وبذلك أولاً يتحقق لدولة الكنفو مخرج بحرى معقول ويخفى عنق الزجاجة. وثانياً تتحقق وحدة حوض الكنفو الطبيعية حيث إنه يكاد يقع حالياً فى وحدة سياسية واحدة، ولا يخرج عنها إلا أطراف ثانوية على الحدود الأنجولية.

أما فى جذع المثلث الجنوبي فالمقترح هو أن تنصف الرقعة حتى حدود الاتحاد تقريباً إلى نصفين بالتقريب. لأن هنا حيث تضيق القارة نسبياً ينبغى أن يكون هدفنا الأول هو تصفية الدول الداخلية. فالنصف الشرقي يضم أقصى

جنوب تنجانيقا الحالية بحسب الحدود التي سبق اقتراحها، ثم موزمبيق على أن تتوقف حدودها عند مصب الليمبوهو وتراجع عما عبره حيث تمتد حالياً، يضاف إلى هذا ملاوي وزامبيا وروديسيا (الجنوبية) على أن يصبح مجرى الزمبيزي الرئيسي هو الحد الغربي تاركاً الروافد التي إلى الغرب ابتداء من الكواندو للوحدة الغربية. وأخيراً يضاف إلى الجميع القسم الشرقي والشمالي من بتشوانالاند الذي هو في الواقع جزء من حوض الزمبيزي حيث تصرف إليه مستقماته الملحية أحياناً⁽¹⁾.

وهذه مساحة ضخمة لا تقل عن مساحة دولة شرق إفريقيا، ولكن لا يزيد مجموع السكان فيها عن ١٥ مليون نسمة. وسمتد مثل هذه الدولة من أعالي الكنفرو إلى مجرى الليمبوهو وتحقق الوحدة السياسية لوحدة طبيعية كاملة هي حوض الزمبيزي الذي سيمثل العمود الفقري فيها. وجنسياً - فيما عدا البيض - لن تكون هذه المساحة المترامية مشكلة، فالأساس بانتورثيون. واقتصادياً ستكون من أغنى وحدات القارة - ستكون أكبر دول المعادن فيها بما تضم من نطاق النحاس ومناجم البوسفلد والقوى المائية (كاريبا).

وستختفى بذلك الوحدة المسخ بتشوانالاند التي ستصبح قبائلها الشرقية الرئيسية - كاملة - داخل الدولة الجديدة. وفوق هذا ستصرف الوحدات الداخلية الحالية وتأخذ طريقها الطبيعي إلى الساحل، وتتكامل موزمبيق الزراعية مع الروديسيات المعدنية إنتاجاً، والساحل مع الظهير نقلاً. ويمكن أن تسمى هذه

1- Schadegg, in General Geog, op. cit., p. 467.

الدولة الجديدة زمبيزيا أو ربما زامبيا أو زمبابوى. والأولى تسمية قديمة كانت قائمة هنا قبل اسم روديسيا. ويمكن أن تظل سولسبرى هنا عاصمة متوسطة الموقع والناخ، بينما تنمى بيرا لتكون الميناء الأولى.

أما فى الجانب الغربى من المثلث الجنوبى فلعل الحل إنشاء دولة جديدة تضم أنجولا - بحدودها المعدلة شمالاً كما سبق - والجزء الأكبر من جنوب غرب إفريقيا والنصف الجنوبى والغربى من بتشوانالند الذى هو حوض كلهارى الجاف. وهذه مساحة تناظر تقريباً مساحة دولة زمبيزيا ولكنها أفقر بكثير سكاناً واقتصاداً. فهى لا تضم إلا ٥ - ٦ ملايين، وتشمل رقعة شبه صحراوية وصحراوية كبيرة، ولا تعرف ثروة معدنية ذات خطر وإمكانياتها الزراعية ليست مشيرة بنوع خاص.

هى إذن لا تتكافأ مطلقاً فى وزنها مع أى من جاراتها الكنفو فى الشمال أو زمبيزيا فى الشرق أو اتحاد جنوب إفريقيا فى الجنوب. ولكن لا مفر للمخطط السياسى بحكم المساحة من أن يفرد لها دولة مستقلة، فهذه دولة من «دول الضرورة» - الضرورة المساحية البحة، شأنها شأن ليبيا مثلاً بين الوحدات العربية فى الشمال من القارة. وهذا على علاته يخلصنا من الوحدات العاجزة تماماً مثل جنوب غرب إفريقيا وتشوانالند، كما أنه يجعل النطاق الصحراوى فى جنوب القارة - كما فى نظيره فى شمالها - منطقة تخوم طبيعية مقسمة بين الدول الكبيرة على جانبيها بدل أن يجعلها هى مركزاً لدول اصطناعية مستقلة بذاتها.

والتجانس الجنسي هنا مكفول بعامة رغم وقوع البوشمن والهوتنتوت في حدود هذه الدولة. ويمكن أن تتخذ نوفالسبوا - التي كان يعدها البرتغال عاصمة لأنجولا - عاصمة الدولة الجديدة، وتصبح لواندا في أقصى الشمال وبنجويلا وموساميدس في أقصى الجنوب موانئ رئيسية.

أخيراً نصل إلى الاتحاد، وهو في تصور خطتنا - بداهة - فأولاً تستمر حدوده على اللمبوبو حتى المصب، وبذلك تصبح لورنسو ماركيز ميناء طبيعية لشماله. وثانياً يضاف إليه القطاع الجنوبي من جنوب غرب إفريقيا، لأنه أقرب إلى الاتحاد منه إلى جزء آخر، ولن يكون إلا زيادة في الدرقة الصحراوية التي تغلف قلب الاتحاد.

**** معرفتي ****

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامه

المراجع العربية

- ١ - البنك الأهلي المصرى. النشرة الاقتصادية.
- ٢ - جمال حمدان. دراسات فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٣ - جمال حمدان. أنماط من البيئات، القاهرة، ١٩٦٠.
- ٤ - جمال حمدان. جغرافية المدن، القاهرة، ١٩٦٠.
- ٥ - جمال حمدان. المدينة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٦ - جمال حمدان. بتروى العرب، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٧ - جمال حمدان. الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٨ - فاينيلد، بيرسى. الجيوبولتيكا، مترجم، القاهرة.
- ٩ - محمد رياض، كوثر عبد الرسول. الاقتصاد الإفريقى، القاهرة، ١٩٦٤.
- ١٠ - محمد صبحى عبد الحكيم. «خريطة إفريقيا السياسية فى السنوات العشر الأخيرة»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١.
- ١١ - ريمون فيرون. الصحراء الكبرى، مترجم، القاهرة، ١٩٦٣.
- ١٢ - عبد العزيز كامل. «الجغرافيا والتحرر الإفريقى»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٠.

- ١٣ - عبد العزيز كامل. «مشروع تقسيم اتحاد جنوب إفريقيا (باننستان) المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١.
- ١٤ - عبد العزيز كامل. دراسات فى إفريقيا المعاصرة، القاهرة، ١٩٦٣.
- ١٥ - عزة النصر. أحوال السكان فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٥.

**** معرفنى ****

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامه

المراجع الأجنبية

- 1 - Alexander, L. N., World Political Patterns. Lond., 1957.
- 2 - De Azcárate, League of Nations & National Minorities, Wash., 1945.
- 3 - Barbour, K. M., Republic of Sudan, Lond., 1961.
- 4 - Barbour, N., The Maghrib, A Survey of North West Africa, Lond, 1959.
- 5 - Barker, W. E. "South Africa's 6-Point Claim to the Protectorates," Jour. of Racial Affairs, Stellenbosch, Oct., 1956.
- 6 - Batten T. R., Problems of African Development, Lond., 1960.
- 7 - Baulin, J., Arab Role in Africa, Penguin, 1962.
- 8 - Beaujeu-Garnier, J., Géog. de la Population, Paris, 1958.
- 9 - Beaujeu_Garnier & Gamblin, A., Images Economiques du Monde, Paris, 1958.
- 10 - Bernard, A., Afrique du Nord, Géog. Universelle.
- 11 - Birot, P. & Dresch, J, La Méditerranée et le Moyen-Orient, Paris, 1953 (2vols.).
- 12 - Boateng, E. A., A Geog. of Ghana, Cambridge. 1959.

- 13 - Boggs, S. W, *International Boundaries*, N. Y., 1940.
- 14 - Bowman, I., *Settlement by the Modern Pioneer*, in *Geog.* 20 C.
- 15 - Cameron, J., *African Revolution*, Lond., 1961.
- 16 - Carr-Saunders, A., *World Population*. Lond., 1936.
- 17 - Harrison Church, R. J., *Modern Colonization*, Lond., 1951.
- 18 - Harrison Church, J. R., *The French School of Geog.*, in *Geog. in the 20 th Century*, ed. Griffith Taylor, Lond, 1951.
- 19 - Harrison Church, R. J., *West Africa*, Lond., 1960.
- 20 - Harrison Church, *The Islamic Republic of Mauritania*, *Focus*, vol. 12, no. 3, 1961.
- 21 - Clark, C., *Conditions of Economic Progress*, Lond., 1940.
- 22 - Clarke, J. I., "Economic & Political Changes in the Sahara," *Geog.* vol. 46, 1961.
- 23 - Harrison Church, "Oil in Libya: Some Implications," *Econ. Geog.*, vol. 39, 1963.
- 24 - Cole. J. P., *Geog. of World Affairs*, Pelican, 1963.
- 25 - Cole, Monica, *South Africa*, Lond., 1961.
- 26 - Cole, Monica, "Rhodesian Economy in Transition & the Rloe of Kariba," *Geog.*, vol. 47, 1962.

- 27 - Coon, C. S., *Races of Europe*, 1939.
- 28 - Cressey, G. B. *Asia 's Londs & Peoples*, N. Y., 1951.
- 29 - Davis, D. H., *The Earth & Man*, N. Y., 1950.
- 30 - Deshamps, H., *Madagascar*, Paris, 1947.
- 31 - Despois, J., *Development of Lond Use in Northern Africa*, in *Hist. Lond Use in Arid Regions*, Unesco.
- 32 - Doob, L. W., *Communication in Africa; A Search for Boundaries*, 1961.
- 33 - Drysdale. J., *The Somali Dispute*. Lond., 1964.
- 34 - Duffy, J., *Portuguese Africa*, Lond., 1959.
- 35 - Dumont. R., *L' Afrique Noire Est Mal Partie*, Paris, 1962.
- 36 - East, W. G. & Moodie, A. E., *The Changing World*, Lond., 1956.
- 37 - Fage, J. D., *Atlas of African Hlistory*, 1958.
- 38 - Fairgrieve, J., *Geog. & World Power*, Lond., 1941.
- 39 - Fisher, W. B., *The Middle East*, Lond., 1950.
- 40 - Fitzgerald, W., *Africa*, Lond., 1955.
- 41 - Fleure, H. J., "Geog. Distribution of the Major Religions," *Bull. Soc. Géog. d' Egypte*, Nov. 1951.
- 42 - Foltz, W. J., *From French West Africa to the Mali Federstion*, Yale U. P., 1965.

- 43 - Gann, L. H. & Diugnan, R., *White Settlers in Tropical Africa*, Penguin, 1962.
- 44 - George, P., *Géog. Agricole du Monde*, Paris, 1946.
- 45 - George, P., *Geog. industrielle du Monde*, Paris, 1949.
- 46 - George, P., *La Ville. Le Fait urbain á Travers le Monde*, Paris, 1952.
- 47 - George, P., *Questions de Géog. de la Population*, Paris, 1959.
- 48 - Gildea, R. Y. & Taylor, A., *Rwanda & Burundi*, *Focus*, vol. XIII, no. 6, Feb. 1963.
- 49 - Goblet, Y. M., *Political Geog. & the World Map*, Lond., 1955.
- 50 - Gordon-Brown, A., *Yearbook & Guide to East Africa (& Southern Africa)*, Lond., 1961.
- 51 - Gourou, P. *The Tropical World*, Longman 's 1959 (trans.).
- 52 - Grenfell, H. St. L., *Federation of Rhodesia & Nyasaland*, in *Africa of Today & Tomorrow*.
- 53 - Haddon, A. C., *Races of Mankind*.
- 54 - Hailey, *An African Survey*, Lond., 1957.
- 55 - Haines, G., (ed.) *Africa Today*, Baltimore, 1956.
- 56 - Hall, A. R., *Boundaries in International Relations*, in *World Political Geog.*, ed. Piercy & Fifield.
-

- 57 - Hamdan. G., *Studies in Egyptian Urbanism*, Cairo, 1959.
- 58 - Hamdan. G., "Some Aspects of the Urban Geog. of the Khartoum Complex," *Bull. Soc. Géog. d'Egypte*, vol. 32. 1959.
- 59 - Hamdan. G., "The Growth & Functional Structure of Khartoum." *G. R.*, (*Geographical Review*) vol. 50, 1960.
- 60 - Hamdan. G., "Do, Ekistics, Doxiadis Associates, June, 1960.
- 61 - Hamdan. G., "The Pattern of Medieval Urbanism in the Arab World," *Geog.*, April, 1962.
- 62 - Hamdan. G., Do., Ekistics, Doxiadis Assoc., vol. 15, no. 86, Jan. 1964.
- 63 - Hamdan. G., "The Political Map of the New Africa," *G. R.*, vol. III, no. 3, 1963.
- 64 - Hamdan. G., "Capitals of the New Africa," *Econ. Geog.*, vol. 40, no. 3, July 1964.
- 65 - Hamdan. G., Do., Ekistics, Dec., 1964.
- 66 - Hamdan. G., Do., *Oversea Quarterly*, Lond. Univ., vol. 4, no. 4, 1964.
- 67 - Hamdan. G., "Sizes of African Capitals," *Bull. Soc. Géog. d'Egypte*, t. XXXVI, 1964.
- 68 - Hance, W. A., *African Economic Development*,

Lond., 1958.

- 69 - Hance, W. A., Kotschar, V. & Peterec, R. J., "Some Areas of Export Production in Tropical Africa," G. R., vol. 51. 1961.
- 70 - Hartshorne, R., *The Nature of Geog.*, Lancaster, 1939.
- 71 - Hartshorne, R., *Political Geog.*, in *Amer. Geog. Inverntory & Prospect*, ed. P. James & C. Jones, Syracuse, 1954.
- 72 - Hatch, J., *Africa Today & Tomorrow*, N. Y., 1960.
- 73 - Hattersley, A. F., *South Africa*, H. U. L., 1933.
- 74 - Hempstone, S., *The New Africa*, Lond., 1961.
- 75 - Heseltine, N., *Remaking Africa*, Lond., 1961.
- 76 - Hodgkin, R., *Sudan Geog.*, 1952.
- 77 - Hodgkiss, A. G. & Steel, R. W., *Changing Face of Africa*, Geog, April 1961.
- 78 - Hogben, S. J., *Muhammedan Emirates of Nigeria*, Lond., 1930.
- 79 - Hoskins, H. L., *The Middle East, Problem Ares in World Politics*, N. Y., 1957.
- 80 - Hoyle, B. S., "Econ. Expansion of Jinja. Uganda" G. R., vol. LIII, no. 3, 1963.
- 81 - Huntington. E., *Climate & Civilization*, New Haven.

- 82 - Huntington, Mainsprings of Civilization, N. Y., 1945.
- 83 - Huner, J. M., "An Exercise in Applied Geog" Geog., Jan. 1961.
- 84 - Huxley, J., Haddon., A. C. & Carr-Saunders, A. M., We Europeans, Pelican, 1939.
- 85 - R. L. H., "New Capitals of Asia," G. R., vol. 48, 1958.
- 86 - Institut national d' Etudes démographiques, Les Algériens en France, cahier no. 24, 1955.
- 87 - James, Preston E., A Geog. of Man, Boston, 1949.
- 88 - Jefferson, M., "The Law of the Primate City," G. R., April, 1939.
- 89 - Keane, A. H., Arica, Lond., 1895.
- 90 - Kimble, G. H. T., Tropical Africa, N. Y., 1960 (2 vols.)
- 91 - Kirby, A., East Africa, in The Africa of Today & Tomorrow.
- 92 - Le Lannou, M., La Géog, Humaina, Paris, 1949.
- 93 - Lebon, J. H. G., Introduction to Human Geog., Lond., 1952.
- 94 - Legum, C., Pan-Africanism, Lond., 1962.
- 95 - Lewis, W. H., Islam & Nationalism in Africa, in Arab Middle East & Moslem Africa, ed. T. Kerekes, Lond.,

1961.

- 96 - Logan, R. F., S. W. Africa, Focus, Nov., 1960.
- 97 - Macdona, B. E., Wider Horizons, in The Africa of Today & Tomorrow, Lond., 1959.
- 98 - Macmillan, W. M., Africa Emergent, Pelican, 1949.
- 99 - Mackinder, H. J., The Geog. Pivot of History, Lond., 1951 (reprint).
- 100 - Mackinder, "The Round World & the Winning of Peace," Foreign Affairs, vol. 21, 1942-3.
- 101 - Mackinder. H. J., Democratic Ideals & Reality, Pelicait Books, 1944.
- 102 - Markham, S. F., Climate & the Energy of Nations, 1947.
- 103 - Mckay, V., Africa in World Politics, N. Y., 1963.
- 104 - Mikesell, M. W., Algeria, Focus, Feb. 1961.
- 105 - Monod, Th. & Toupet, Ch., Land Use in the Sahara-Sahel Regions, in Hist. Land Use, Unesco.
- 106 - Monroe, E., The Mediterranean in Politics, Lond., 1938.
- 107 - Moodie, A. E., Geog. Behind Politics, Lond., 1949.
- 108 - Mustoe, N., South Africa Today, in the Africa of Today & Tomorrow.
- 109 - Padmore, G., Africa, Britain 's Third Empire, Lond.,

- 1949.
- 110 - Padmore, G., *Pan-Africanism or Communism?*
Lond., 1956.
- 111 - Passarge, S., "Die natiiirlichen Landschaften
Afrikas," *Petermanns Mitteilungen*, vol. 54, 1908.
- 112 - Patten, G. P., *Gabon*, *Focus*, Oct., 1961.
- 113 - Patten, G. P., *Republic of the Congo*, *Focus*, Oct.,
1962.
- 114 - Pedler, F. J., *West Africa, in the Africa of Today &
Tomorrow*.
- 115 - Pedler, F. J., *Economic Geog. of West Africa*, Lond.,
1955.
- 116 - Pelzer, K. J., *Geog. & the Tropics*, in *Geog. 20 C.*,
Lond., 1951.
- 117 - Perham, Margery, *Government of Ethiopia*, Lond.,
1948.
- 118 - Pitt-Rivers, G. H., *Anthropological Approach to
Ethrogenics*, in *Essays Presented to C. G. Seligman*,
1934.
- 119 - Polk, W. R., *Generations, Classes & Politics*, in
Kerekes.
- 120 - Porter, Ph. W., *Liberia*, *Focus*, Sept., 1961.
- 121 - Prescott, J. R. V., "Migrant Labor in Central African

- Federa-Uon," G. R., vol 49, 1959.
- 122 - Renner, G. T., Africa : A Study in Colonialism, in World Political Geog., ed. Pearcy & Fifield, N. Y., 1951.
- 123 - Ripley, W. Z., Races of Europe, Lond., 1899.
- 124 - Rondot, P., L' Islam et les Musulmans d' Aujourd'hui, Paris, 1962, 2. vols.
- 125 - Schadegg, F. J., Central & Southern Africa, in World Geog., ed. O. Freeman & J. W. Morris, N. Y., 1958.
- 126 - Seligman, C. G., Races of Africa, H. U. L.
- 127 - Semple, E. C., Influences of Geog. Environment, N. Y., 1911.
- 128 - Sillery, A., Africa; A Social Geog. Lond., 1961.
- 129 - Sithole, N., African Nationalism, Cape Town, 1959.
- 130 - Sorokin, P., Contemporary Sociological Theories, N. Y. & Lond 1928.
- 131 - Speiser, E. A., Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in Social Forces in the Middle East, ed. S. N. Flsher, N. Y., 1955.
- 132 - Spengler, O., Der Untergang des Abeneslandes, Munich, 1927.
- 133 - Stamp, L. D., africa, A Study in Tropical Development, N. Y., 1953.

- 134 - Stamp, L. D., *Applied Geog.*, Pelican, 1960.
- 135 - Stamp, L. d., *A History of Land Use in Arid Regions*, Unesco, Paris, 1962.
- 136 - Steel, R. W. and Fisher, C. A., (eds) *Geog. Essays on British Tropical Lands*, Lond., 1956.
- 137 - Straw, H. Th., *Review of Lost Cities of Africa*, G. R., April 1961.
- 138 - Thomas, B. E.; *North Africa and the Near East*, in *World Geog.* (ed. Freeman and Morris).
- 139 - Thompson, W., in *New Compass of the World*, ed. Weigert, Stefansson and Harrison, 1949.
- 140 - Trewartha, G. and Zelinsky, W., *Population Pattern in Tropical Africa*, A. A. A. G., June, 1954.
- 141 - Trimingham, J. S., *Islam in Ethiopia*, Oxford, 1952.
Trimingham, Islam in West Africa, Lond., 1959.
- 142 - Valkenburg, S. V. *Principles of Political Geog.*
- 143 - U. N., *Scope and Structure of Money Economics in Tropical Africa*, 1955.
- 144 - U. N. *Future Growth of World Population*, Pop. Studies no 28, N. Y. 1958.
- 145 - Unesco, *Aspects Sociaux de l'Industrialisation et de l'Urbanisation au Sud du Sahara*, ed. Daryll Forde, Paris, 1956.

- 146 - Weigend, G., "Some Elements in the Study of Port Geog" G. R., vol 48, 1958.
- 147 - Westermann, D., The African Today and Tomorrow, Lond. 1939.
- 148 - Whittlesey, D., The Earth and the State, Wash., 1944.
- 149 - Woods, O., A Continent Comes of Age, in The Africa of Today and Tomorrow.
- 150 - Wooldridge, S. W. and East, W. G. Spirit and Purpose of Geog., Lond., 1951.

نعم بعمر الله

تنفيذ وطبع محمد سويدان
بيروت — لبنان

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامه

هذا الكتاب

هكذا يقتصر هذا البحث على دراسة أصولية عمدة موضوعات مترابطة: إفريقيا بين الاستعمار والتحرير، التركيب السياسي لإفريقيا الجديدة، الدولة والممران في إفريقيا، الدولة والاقتصاد في إفريقيا، الدولة والأمة في إفريقيا. ولن يكون الهدف في هذا حشداً لكل الحقائق والتفاصيل.. بل مسحاً تخلياً متكاملاً يبرز الصورة النهائية للأصولية لكل عصر من وجهة الجغرافيا السياسية الصارمة. ونأمل أن تبلور بهذا النهج الشخصية السياسية الكامنة الكامنة لهذه القطرة العريضة.

ولكن يبقى بعد هذا جانب له خطره في الدراسة. فليس يكفي، ولا هو من المقبول - بعد رحلة علمية طويلة كهذه - أن ترفع مطولك اللهم وصيحات النقد دون أن تنتهي إلى عمل بناء مثمر.. ولقد تعودنا أن نقبل التخبطات السياسية التي يصنعها بعض الساسة والديبلوماسيين من الهواة أو الصلف المتخفين على مواعيد المؤتمرات الاستعمارية أو في مكاتب الخارجية، ربما دون أن ينتقلوا إلى الحقل أو يصفوا عنه شيئاً - كما حدث في حالة إفريقيا بالذات !! - وذلك في الوقت الذي ننظر فيه بإتقان إلى محاولات الطلمح «الأكاديمية» في نفس المجال.

**** معرفتي ****

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامه

MADSOUL

مكتبة سويلا

6 Talat Harb St. Tel.: 5756421 050305111

مصرياته



www.ibtesama.com